

فضائل البعث

الجزء الرابع

المؤتمرات القومية

من المؤتمر الأول ١٩٤٧ حتى المؤتمر السابع

دار الطليعة للطباعة والنشر
بيروت

فضائل البعثة

المؤتمرات القومية

تقديم

عندما تنضج عوامل الثورة في المجتمع ويصبح التلاحم بين الشروط الموضوعية وبين العوامل الذاتية اشارة الى بدء مرحلة جديدة في حياة الامة، تتحقق امكانية ولادة حركة ثورية اصيلة غير مقلدة، قادرة على ان تشق طريقها الفكري والتنظيمي دون دليل جاهز مسبق، ومؤهلة لان تلعب دورا قباديا تاريخيا يستمد طاقاته ومحركاته من استيعاب عميق لقوانين المرحلة التاريخية ومن ايمان بالجماهير ومن ثقة بالمبادئ ومن اخلاص للحقيقة.

هكذا ولدت حركة البعث العربي في مطلع الاربعينات وولدت معها شروط نمائها وتطورها، رغم كل ما تواجهه في طريقها من معيقات وما انتصب في وجهها او يقف، او تنطوي عليه ظروف المستقبل من صعاب.

لقد كان تاريخ السابع من نيسان ١٩٤٧، تاريخ انتقال بالفكر القومي وبالتيار الثوري الذي كان يمر بمرحلة تشكله الجنيني، الى مستوى جديد من التركيز والتنظيم والدفع التاريخي. لان تأسيس حزب البعث العربي الاشتراكي كان يعني وضع الثورة العربية على طريق انتصارها الحتمي بعد قرون من الضياع ومحاولات شتى للعودة الى الذات، ذات الامة، واستجلاء صورتها وصورة واقعها والمرحلة التاريخية التي تمر بها. فكانت الايديولوجية العربية الثورية وكان التنظيم القومي الذي يخترق واقع التجزئة والتخلف والاستغلال الطبقي.

وكان تاريخ ثلث قرن من النضال، بدأتها الحركة العربية الثورية مع الانتصار لاول ثورة تحررية عربية في مطلع الاربعينات ثورة العراق ١٩٤١، وهي ما تزال تشق طريقها الى المستقبل كحركة تاريخية تناضل من اجل بناء المجتمع العربي الاشتراكي المتحرر الموحد.

ان الذكرى الرابعة والعشرين لتاسيسي حزب البعث العربي الاشتراكي تعيدنا الى نقطة البداية، الى المؤتمر التأسيسي الاول الذي توج مرحلة تمهيدية دامت سبع سنوات، باعلان لدستور الحركة العربية الثورية الاول، وبتحديد لشكلها التنظيمي ولخطها السياسي الاستراتيجي.

فعلى الصعيد الفكري، كان المؤتمر التأسيسي عاملا حاسما في وضع حد لكل ما تسرب من افكار لا تمت الى الايديولوجية العربية الثورية الجديدة، كالفكار الشوفينية المشبعة بالغلو القومي والافكار القومية الاشتراكية. والمفاهيم الليبرالية، والنظرة الاصلاحية اللاثورية كما كان الدستور الاول للحركة العربية الثورية محاولة جادة للتأكيد على الوجوه المتكاملة للفكرة العربية الثورية، وعلى التميز والاستقلالية عن التيارات الفكرية السائدة.

اما على الصعيد التنظيمي، فقد نصت المادة الاولى من المبادئ العامة للدستور على الشكل التنظيمي للحركة العربية الثورية واعتبرت حزب البعث العربي الاشتراكي (حزبا عربيا شاملا تؤسس له فروع في سائر الاقطار العربية ويعالج السياسة القطرية من وجهة نظر المصلحة العربية العليا).

ولم يكن هذا التحديد في الواقع اكثر من ترجمة عملية لحقيقة كانت قائمة فعلا على شكل نواة تنتظر الانتشار لان الحزب وان لم تكن له آنذاك فروع تنظيمية خارج القطر السوري قبل عام ١٩٤٧، الا ان نواة تلك الفروع كانت موجودة مع وجود مناضلين من مختلف الاقطار داخل الحزب (في الجامعة السورية، وكذلك في الجامعة الاميركية في بيروت).

اما على الصعيد السياسي فقد برزت في البيان السياسي الذي اقره المؤتمر التأسيسي عدة نقاط هامة تتجاوز ما كان يطرح على الصعيد السياسي التقليدي.

فقد جرى تحديد للقوى التي تقف موقفا عدائيا من الامة العربية والتي تحتل وتغتصب اجزاء من الارض العربية وتؤازر الصهيونية وتستلب ثروة الوطن العربي^(١):

أ - انكلترا، التي تحتل وادي النيل وفلسطين وشرقي الاردن والعراق وليبيا والمحميات.

ب - فرنسا، التي تحتل الجزائر وتونس ومراكش.

ج - اسبانيا، التي تحتل قسما من مراكش (الريف).

د - تركيا، التي اغتصبت كينيا ولواء الاسكندرون.

هـ - ايران التي اغتصبت منطقة الاهواز.

و- اميركا التي تتدخل في شؤون الشرق الاوسط وتدعم موقف تركيا وتؤيد الاستعمار البريطاني وتؤازر الصهيونية وتستلب ثروة الوطن العربي.

(١) نضال البعث الجزء الاول، الطبعة الثانية - ص ١٨٦.

كما جاء في البيان السياسي دعوة الى الشعب العربي للتكتسل والقتال ضد هذه الدول المعتدية. ومطالبة الحكومات العربية باعادة النظر في العلاقات الدبلوماسية مع هذه الدول ومطالبة الجامعة العربية باتخاذ الخطوات العملية السريعة لتوحيد القوى العسكرية فى الاقطار العربية وتوحيد التمثيل الخارجى والغاء جوازات السفر بين البلدان العربية والغاء الحواجز الجمركية. ودعا المؤتمر الى النضال من اجل اعادة النظر فى المعاهدات والامتيازات المعقودة مع الدول والشركات الاجنبية واستنكار السياسة الانفصالية التى تسير عليها حكومتا سوريا ولبنان ومطالبتهما ان ينهجا سياسة توحيدية تدعم استقلال البلدين وتكون خطوة عملية للوحدة العربية.

كما اقر المؤتمر التعاون مع الاحزاب العربية التقدمية التى تناضل ضد الاستعمار الخارجى والاستثمار الداخلى فى سبيل تنظيم جبهة عربية نضالية شعبية قومية.

كل ذلك فى عام ١٩٤٧، وسوف نجد عبر متابعتنا لهذه المحطات الكبرى فى حياة الحزب، عبر المؤتمرات والمجالس القومية، كيف ان جانباً ثابتاً من استراتيجية الحزب كان يحدد الاطار العام الدائم لعمل الحزب على جميع الاصعدة السياسية والاقتصادية والتنظيمية والفكرية. (فالدعوة الى وحدة النضال العربى والى العمل الجبهوي والى التوجه نحو التناقض الرئيسى، نحو الاستعمار والصهيونية والتجزئة والتخلف والاستغلال الطبقي)، أى نحو عوامل الضعف والتردي والنكسات فى حياة العرب، اصبحت المحور المشترك لعمل كافة قوى الثورة العربية بقيادة الحزب.

بين المؤتمر التأسيسي الذى انتهى اعماله فى ٧ نيسان ١٩٤٧، وبين المؤتمر القومى الثلثى الذى انعقد فى حزيران ١٩٥٤، اجتمع مجلسان للحزب، احدهما فى ٢٨ و ٢٩ كانون الاول ١٩٥٠، شدد على فكرة الحياد الايجابى من خلال التأكيد على قيام عالم ثالث يضم الشعوب المناضلة من اجل التحرر، وعلى ضرورة التعاون بين الاحزاب الاشتراكية التى تناضل ضد الاستعمار. وعلى الصعيد السياسة العربية دعا مجلس الحزب الى توحيد الحركات العربية الشعبية كسبيل لتحقيق وحدة الاقطار العربية، وطالب باقامة وحدة اقتصادية بين سورية ولبنان وسائر الاقطار العربية واتباع سياسة عربية موحدة تلبي ارادة الشعب العربى فى الوحدة والتحرر والاشتراكية. كما نادى على الصعيد الداخلى بتأميم جميع الشركات الاجنبية^(١).

(١) نضال البعث الجزء الثانى - ص ٨٦.

وفي اوائل تموز ١٩٥١، اجتمع مجلس الحزب ايضا ليحدد هوية المرحلة التي جاءت بعد الهزيمة الاولى في فلسطين، وليكشف عن تداخل الحكومات العربية وتناحرها، وعن تردّي الاوضاع العربية والموجة الرجعية التي اشتدت بعد النكسة لتحافظ على مصالح الفئات الحاكمة الاقطاعية ولتقف في وجه النهضة الشعبية. وقد اكد مجلس الحزب على ان الايمان بالشعب يخلق الثقة بالمستقبل. وان الشعب اصبح يعلم ان الاصطلاحات الجزئية لم تعد تجدي. لذلك فان قرارات مجلس الحزب جاءت تعبيراً عن متطلبات المرحلة الجديدة التي لفظت المستويات والادوات التي قادت الى الهزيمة، والتي اسقطت دور الطبقات الرجعية المستغلة التي كانت تحتكر السلطة السياسية وتستثمر الاوضاع لمصالحها المنسجمة مع مصلحة المخططات الاجنبية.

لذلك طالبت مقررات مجلس الحزب (بفتحية الاقطاعيين عن الحكم وبالحكم من الملكية وبتوزيع الاراضي وبسن تشريع للفلاحين والعمال والمطالبة بتسليح الشعب وتدريبه وبتطهير البلاد من الاستعمار الاقتصادي، وبتوحيد النضال العربي وباقامة (جامعة شعبية عربية) تحقق وحدة النضال الشعبي في الوطن العربي وتلغي الجامعة الشكلية. كما اكدت قرارات مجلس الحزب على ان الطريق الى تحرير فلسطين لا يكون الا عن طريق النضال والحكم الشعبي المتحرر المؤمن بالوحدة والحرية والاشتراكية، ودعت الى مقاومة المحاولات لايجاد تكتل عسكري في الشرق الاوسط والى التزام سياسة الحياد الايجابي في الصراع العالمي^(١).

المؤتمر القومي الثاني

في تشرين الاول ١٩٥٣، صدرت نشرة سرية بعنوان (مؤتمر قومي حزبي) عبرت عن ضرورة تجسيد وحدة النضال العربي في خطط سياسية موحدة ومنسجمة، يسيرها منطق واحد. وفي حزيران ١٩٥٤ انعقد اول اجتماع لممثلي قيادات الحزب في سورية والاردن والعراق ولبنان، انتخبت فيه اول قيادة قومية، وافر فيه اول نظام داخلي قومي. وبهذا الاعتبار، اخذ الاجتماع المذكور طابع (مؤتمر قومي ثاني).

لذلك فان المؤتمرات التي انعقدت خلال الخمسينات كانت ترسيخاً للمعنى القومي للنضال الحركة العربية الثورية، ودفعاً للنضال القومي في اتجاه التركيز والصيغ التنظيمية والاستراتيجية والفكرية التي تنقل الثورة العربية الى مرحلة انطلاق جديدة.

(١) نفس المصدر - ص ١٢٧ - ١٢٣.

وقد غطت هذه المرحلة السنوات ١٩٥٤ - ١٩٥٩، التي شهدت ازدهاراً لنضال الحركة العربية الثورية بقيام وحدة ١٩٥٨ بين سورية ومصر. إلا أن هذه المرحلة لم تنج في الأخير من أعراض الأزمة. فقد انتكست الحركة الوطنية في الأردن وانحرفت ثورة ١٤ تموز، وبدأت تجربة الوحدة في الجمهورية العربية المتحدة تتعثر، لذلك كان لابد أن يأتي المؤتمر القومي الثالث في أيلول ١٩٥٩، لمعالجة الوضع ورسم استراتيجية الحركة العربية الثورية على ضوء المعطيات الجديدة. فقد اكتسبت الطبيعة الثورية العقائدية لحزب البعث العربي الاشتراكي الحركة العربية الثورية قدرة جبارة على تحديد أخطاء ونواقص المسيرة العربية الثورية، والتغلب عليها في انطلاقات دائمة متزايدة العمق والفعالية.

المؤتمر القومي الثالث

وعلى هذا الأساس جاءت قرارات المؤتمر القومي الثالث الذي انعقد بين ٢٧ آب و ١ أيلول من عام ١٩٥٩، تحدد الاستراتيجية الجديدة للعمل الحزبي والسياسة العربية والدولية.

فعلى الصعيد الحزبي، انتهى المؤتمر إلى تحديد شروط الانطلاقة الجديدة، وهي :

١- التزام الديمقراطية المركزية كصيغة ثورية ناضجة في تثبيت العلاقات الموضوعية في التنظيم الثوري.

٢- العمل بحزم على تحقيق مبدأ القيادة الجماعية في مختلف مستويات الحزب.

٣- تمكين وحدة الحزب القومية وفعاليته النضالية.

أما على صعيد سياسة الحزب القومية، فقد انطلقت مقررات المؤتمر القومي الثالث من تقرير (حاجة المعركة الأساسية ضد الاستعمار إلى حشد جميع إمكانيات شعبنا وتوفير جميع الضمانات لهذه المعركة)، إلى اعتبار (توحيد قوى وخطط النضال في كل الاقطار العربية وتنظيم وحدة النضال) الشرط الأساسي للانتصار على العدو وبالتالي إلى إقرار التوصية القائلة بضرورة (التعاون مع جميع القوى الثورية في المشرق والمغرب العربيين وتكوين جبهة شعبية صلبة مع هذه القوى). وقد حدد المؤتمر المجالات الرئيسية لعمل هذه الجبهة في ترسيخ الوحدة بين سورية ومصر والدفاع عنها)، وفي (تنظيم التضامن العربي مع الثورة العربية في الجزائر، لضمها في ديمومة هذا الدعم وشموله)، وفي (النضال لأحباط مشاريع تصفية قضية فلسطين وقضية الأجواء

المحتلة والمغتصبة من الارض العربية) وفي (الكفاح الحازم ضد الرجعية المتآمرة) وفي (مضاعفة الصراع ضد الاستعمار الغربي وعملاته).

وحدد المؤتمر السياسة العالمية التي ينتهجها نضال الحركة العربية الثورية كطليعة للنضال التحرري العربي على ضوء المبدأ الذي ينطلق منه الحزب والقائل : (بوحدة معركة التحرر في العالم ووحدة ارتباط نضال الشعب العربي بنضال الشعوب المستعمرة المستغلة) وعلى ضوء الظروف الدولية التي تحبط بتجارب التحرر، وحاجة الثورة العربية الى دعم الشعوب المكافحة من اجل الحرية، وحاجتها الى ان تتفتح في جو النضال الاساسي. لذلك اكد المؤتمر على (الاصرار على موقف الحياد الايجابي وتدعيمه)، وحدد المضمون التحرري لهذا الموقف.

كما اكد على (توسيع وتقوية التضامن الاسيوي - الافريقي في سائر المجالات الدولية وتدعيم التعاون بين الشعب العربي والشعوب المناضلة والقوى التقدمية في العالم). وعلى تصعيد سياسة (تصفية الاستعمار ومقاومة سياسة الحرب والتسلط على الشعوب وفضح التحالف الصهيوني - الاستعماري وزيف اشتراكية اسرائيل في الاوساط الاشتراكية العالمية والمناطق التي استأثرت اخيرا او تناضل لنيل استقلالها^(١)).

المؤتمر القومي الرابع

بعد عام كامل، أي في اواخر آب ١٩٦٠، انعقد المؤتمر القومي الرابع. ويأتي هذا المؤتمر من حيث جدية التحضير وشمول التقارير، في المرتبة الثانية من الاهمية بعد المؤتمر التأسيسي الاول. وفيه انتهت اللجان الاربع التي ناقشت التقارير السياسية والمالية والتنظيمية واسلوب العمل الحزبي، الى وضع التوضيحات في صيغتها النهائية. وقد اعتبرت تلك التوصيات (الاساس في نظرة الحزب للواقع العربي) لانها جاءت شاملة في تحليلها للظروف الذاتية والموضوعية لذلك الواقع في مطلع الستينات، كما ان تلك النظرة قد صدرت عن احاطة نقدية بأزمة النضال العربي، وعن ممارسة صادقة وجديّة للنقد الذاتي.

لقد دعت تلك التوصيات الى (بناء الحزب بناء ثوريا يجعله في مستوى رسالته ومسؤولياته القومية) واعطاء العمل الفكري (اولوية في العمل الحزبي) ورفض الاساليب (غير الشعبية في

(١) نضال البعث - الجزء الرابع - ص ١٠٠ - ١١٠.

النضال والعمل السياسي التي تجسد دور الشعب والحزب في النضال) واعتبار النضال (الاسلوب الوحيد لتحقيق مهام الحزب المرحلية، وللتحضير للثورة الشعبية).

هذا على صعيد العمل الحزبي. اما التوصيات السياسية، فقد تناولت ضرورة (طرح مطلب الديمقراطية على نطاق الجمهورية العربية المتحدة باقليميهما) ونقد (الاسلوب القسام على عدم الايمان بدور الشعب الذي يجعل من سيطرة اجهزة المخابرات بديلا لكل تحرك شعبي وحرية كل تنظيم شعبي)، وضرورة اقامة (جبهة شعبية تقدمية على الصعيد العربي مستقلة عن اسلوب الحكم) والعمل على (تحقيق اوضاع ديمقراطية في الجمهورية العربية المتحدة لتفسيح المجال للمشاركة الشعبية عن طريق المنظمات التقدمية لحماية الوحدة وتنمية التفاعل الشعبي داخلها) وعلى (توضيح فردية النظام القائم وتكوين رأي عام عربي للضغط على الجمهورية العربية لتصحيح اوضاعها واساليبها في العمل القومي). وكذلك العمل على (فضح المؤامرات الاستعمارية والرجعية التي تسعى لفك الوحدة).

اما بصدد القضية الفلسطينية. فالمؤتمر القومي الرابع يرى (ان حل قضية فلسطين والقضاء على كيان اسرائيل، واعادة الاراضي المغتصبة الى اهلها، منوط باحداث انقلاب اساسي في حياة الشعب العربي على الصعيد القومي). اما المهام المرحلية، فتفرض على الصعيد الفلسطيني (تأليف جبهة شعبية تضم كافة التنظيمات الفلسطينية في الاقطار العربية، مستقلة عن الحكومات).

كما تناولت التوصيات السياسية تحديد استراتيجية العمل الحزبي في المغرب العربي وفي لبنان والعراق وازاء الجمهورية العربية. اما على الصعيد الدولي، فقد اكدت توصيات المؤتمر بالتأكيد على التزام مواقف الحياد الايجابي في الصراع الدولي.

ولاول مرة يتوقف مؤتمر للحزب على ازمة الحزب ويحدد اسبابها، ويتناول بالتحليل قرار حل الحزب في الجمهورية العربية، ويحدد دور الحزب في حياة العرب كحركة تاريخية يتعدى دورها تحقيق الوحدة السياسية بين الاقطار القائمة الى تحقيق المجتمع الاشتراكي وتحقيق انسانية الانسان العربي. واخيرا يحدد اسلوب العمل الحزبي، وموقف الحزب من الحكم وتحديد الشروط الثورية لاستلام الحكم^(١)

(١) نضال البعث الجزء الرابع - ص ١٨٠ - ٢١٩.

المؤتمر القومي الخامس

جاء المؤتمر القومي الخامس بعد نكسة الانفصال، فكان من الطبيعي ان يكون امامه ان يواجه نوعين من الازمات: الازمة العامة التي دخلت فيها التجربة الوجدانية، والازمة الخاصة المتعلقة بردود الفعل داخل الحزب على ملاسبات تلك التجربة.

وقد انطلق المؤتمر القومي الخامس، الذي انعقد في حمص، من تقرير جملة حقائق اولية: وهي ان (الوحدة العربية هي اقوى واعمق دافع لوجود حزب البعث، وان الوحدة مرادفة لوجود العرب كأمة ذات شخصية حضارية، وانها لا يمكن ان تتم من نفسها، وانها تحتاج الى ثورة شعبية)، وان هذا الهدف القومي (عرضة لأكبر تأمر في هذا العصر) وان تاريخ الانفصال ٢٨ ايلول ١٩٦١ (هو تاريخ أكبر مؤامرة رجعية استعمارية).

وعلى هذه الحقائق الأولية يبني المؤتمر القومي الخامس النتائج التي ينتهي اليها تحليله لاسباب فشل تجربة الوحدة ولاسباب النكسة التي اوقعها الانفصال بالثورة العربية: (حزب البعث يجب ان يكون حزب الوحدة، وهو المسؤول عن النهوض بالوحدة من نكستها، وان يعود بالوحدة الى مجال التحقيق والتطبيق الناجح، وان لا يمكن القوى الانفصالية من ترسيخ منطق الانفصال كعقيدة بديلة لعقيدة الوحدة، وان يناضل من اجل محو آثار فشل التجربة الماضية، حتى تكون الوحدة وحدة شعب، ووحدة قوى شعبية ووحدة نضال شعبي، بعيدة عن أي تسلط فردي او بوليسي او اقليمي).

وهكذا فان الموضوع الرئيسي الذي كان محور جدول اعمال المؤتمر القومي الخامس الذي انعقد في شهر ايار من عام ١٩٦٢، هو تحديد مفهوم الوحدة واستراتيجية العمل الوجداني على ضوء تحليل اسباب فشل تجربة الوحدة وقيام الانفصال، واتخاذ المواقف العملية من بعض العناصر القيادية التي وقفت مواقف مناقضة لعقيدة الحزب، وتحديد الموقف المعبر عن وحدانية الحزب الذي يشكل الرد الثوري على الاتجاهين الخاطئين التاليين:^(١)

١- الانزلاق التدريجي من انتقاد اخطاء الحكم الى التشكيك بفكرة الوحدة مع الشعب العربي في مصر.

١- الاتجاه العاطفي اللاواعي الذي يدعو للوحدة، دون الاهتمام بالاسس التي تبني عليها، وبالشروط والضمانات التي تحميها وتنميتها.

(١) نضال البعث - الجزء السادس . ص ٨٠ - ٩٣.

وعلى هذا الاساس دعا المؤتمر القومي الخامس الى الوحدة بين سورية ومصر على اساس المفهوم الثوري المبني القائم على وحدة العلاقة بين مفاهيم الوحدة والحرية والاشتراكية. وقرر اعادة تنظيم الحزب في القطر السوري على اساس النضال من اجل تحقيق هذا الهدف.

المؤتمر القومي السادس

سبق المؤتمر القومي السادس الذي انعقد في تشرين الاول ١٩٦٣، وصول الحزب الى الحكم في كل من سورية والعراق وتوقيع ميثاق الوحدة الثلاثية في ١٧ نيسان ١٩٦٣، ثم انسحاب القاهرة منه، وقد انعقد المؤتمر في ظل ظروف قومية تداخلت فيها التأثيرات الايجابية والسلبية، وعوامل التطوير والتزوير والدوافع الموضوعية والذاتية. وكان ذلك تعبيراً عن ازمة مزدوجة في الثورة العربية بوجه عام وفي القوى الثورية التي تتفاوت في درجة انتمائها اليها من جهة اخرى. وقد كان المؤتمر القومي السادس مساهمة جديّة على الصعيد الفكري في توضيح وتحديد بعض النقاط التي كان يكتنفها الغموض والتردد في الايديولوجية العربية الثورية. كما كانت معالجة الشاملة للاوضاع التنظيمية ولعلاقة الحزب بال جماهير والسلطة وتأكيد على صحة مبدأ المركزية الديمقراطية كأساس لنظرية الحزب التنظيمية وعلى مبدأ القيادة الجماعية وعلى التركيب الاجتماعي للحزب المجسد لاهداف الثورة الاشتراكية، وعلى ضرورة تنبّه الحزب للظواهر الانتهازية واللامبدئية خلال تجربة الحكم، وعلى اهمية الرقابة الجماهيرية ... تعبيراً عن نظرته الى العلاقة بين الحزب والسلطة وعن تصوره لدور الحزب وعلاقته بال جماهير ...

كما ان بحث المؤتمر في قضايا التحويل الاشتراكي في القطرين السوري والعراقي، وفي قضايا النضال العربي كقضية الوحدة الاتحادية بين سورية والعراق والموقف من عدوان الرجعية المغربية على الجزائر ومن تحويل نهر الاردن ومن ثورة اليمن ومن نظام عبد الناصر ومن فكوة انشاء جبهة تحرير فلسطين وجبهة عربية تقدمية على مستوى الوطن العربي ... قد جاءت كلها ضمن المنطق العلمي الثوري للحركة العربية الثورية. وكذلك قضايا السياسة الدولية، كمشكلة الاستعمار وسياسة عدم الالتزام بالمصكرات الدولية والعلاقة مع شعوب العالم الاشتراكي وبلدان العالم الثالث ومحاربة انواع التمييز العنصري في العالم.

المؤتمران القوميان السابع والثامن

بعد أقل من أربعة شهور، أي في شباط ١٩٦٤، كان لا بد أن ينعقد مؤتمر قومي سابع موسع، في ظروف مختلفة عن ظروف المؤتمر القومي السادس. فقد وقعت نكسة ١٨ تشرين الثاني في العراق بعد أقل من شهر على نهاية المؤتمر القومي السادس، ودخلت الازمة الى واقع القيادة القومية ذاتها، فكان لا بد من انعقاد مؤتمر قومي للحزب لتدارك الوضع وتطوير النتائج الخطيرة التي أخذت تنعكس على تجربة الحزب في القطر السوري ايضا، ومعالجة الازمة وتحديد اطارها وعواملها وانتخاب قيادة جديدة تتولى معالجة الاوضاع والظروف الجديدة التي دخلت فيها تجربة الحزب. لقد كانت نكسة ١٨ تشرين الثاني صدمة مذهلة، وخاصة بالنسبة الى القواعد المناضلة الشديدة المراس في القطر العراقي، وللجماهير الواسعة المتفاعلة معها، كما كانت بالنسبة لقواعد الحزب في كل مكان. ولم تكن الفترة الزمنية التي انقضت بين تلك النكسة وبين موعد انعقاد المؤتمر القومي السابع كافية لانضاج تقييم لاسباب نكسة حكم الحزب في العراق.

لذلك بقي هذا التقييم للمؤتمر القومي الثامن الذي انعقد بعد عام، أي في شهر نيسان من عام ١٩٦٥ وفيه جرى تعديل النظام الداخلي للحزب وقرار تقرير اقتصادي هام ورفض تقرير عقائدي قدم للمؤتمر، كما جرى فيه الاتفاق على صيغة محددة لعلاقة الحزب بالجيش والسلطة. وانتهى المؤتمر الى تحديد اسباب النكسة في حكم الحزب في العراق.

ان هذا العرض السريع لمؤتمرات الحزب القومية يأخذ معنى الاشارة الدائمة الى المبررات العميقة لنشوء هذه الحركة التاريخية وللدور الكبير الذي ينتظرها في حياة الامة العربية وفي تحقيق الانتصار على عوامل التخلف والتجزئة والاستغلال والاستعباد وتحقيق المجتمع الاشتراكي المتحرر والمتطور في اتجاه الثورة العالمية الاشتراكية التقدمية والحضارة الانسانية التي نضع العلم في خدمة العدد الاكبر الكادح المضطهد من ابناء البشرية.

أي اشارة الى الخط الوجودي التحرري الذي شقه الحزب والذي يشكل في ظل الظروف المصرية الجواب الوحيد الذي ترد به الامة العربية على مؤامرة الحلول الاستسلامية ومخططات التحالف الصهيوني الامبريالي الرجعي لتصفية القضية الفلسطينية وضرب قوى الثورة العربية ومنطلق الجماهير العربية نحو الانتصار الحتمي على القوى المعاكسة لمسيرة التاريخ النضالي للشعوب.

المؤتمر القومي التأسيسي

(الاول)

نيسان

بيانات جريدة ((البعث)) عن المؤتمر

افتتاح المؤتمر الاول لحزب البعث العربي

كلمة الافتتاح - بحث السياسة العربية - اقرار مبادئ الدستور الاولى
في الساعة العاشرة من صباح يوم الجمعة الواقع في ٤ نيسان ١٩٤٧، افتتحت الجلسة الاولى لمؤتمر حزب البعث العربي في بهو مقهى الرشيد الصيفي بترديد شعار البعث: ((امة عربية واحدة - ذات رسالة خالدة)) من قبل الاعضاء جميعا، ثم اقترح الاستاذ ميشيل عفلق تسمية الاستاذ جلال السيد رئيسا للمؤتمر، وقد وافق الاعضاء بالاجماع على هذا الاقتراح وتقدم الاستاذ جلال السيد وسط عاصفة من التصفيق الى منبر الرئاسة وشكر الاعضاء على ثقتهم، ثم قدم الاستاذ ميشيل عفلق لالقاء خطاب الافتتاح. وقد استقبله الاعضاء بتصفيق حاد عاصف، وابتدا بتلاوة خطابه بلهجته الرصينة. ثم اعلن رئيس المؤتمر تعيين امناء السر بموافقة الاعضاء جميعا: ((شاكر الفحام وعبد الرحمن المارديني وعبد المنعم الشريف)). ثم قدم الاستاذ صلاح الدين البيطار لالقاء البيان السياسي، وقد استقبله الاعضاء بتصفيق حاد حينما ابتدا بتلاوة البيان، فحلل الموقف السياسي تحليلا دقيقا في سوريا ولبنان ومصر والعراق والاردن وفلسطين والجزيرة العربية واليمن وشمال افريقيا وسائر الامارات والجزر العربية وتعرض اخيرا للجامعة العربية وبين موقف الحزب منها. وقد اوضح الاستاذ في بيانه ان الاقطار العربية تترشح تحت عبء الاحتلال الاجنبي. او شكل من اشكال النفوذ الاجنبي، وتخضع ايضا لنظام اجتماعي فاسد تجثم في ظله على صدر الشعب طبقات خاكمة وضعتها مصالحها السياسية والاقتصادية والطبقية وعقائرها الاقطاعية النفعية ضد مصلحة الشعب العربي، وجعلت منها حجر عثرة في طريق العرب نحو التحرر والوحدة والعدالة الاجتماعية. ثم اعلن الرئيس فتح باب المناقشة. وبعد انتهائها احيل الى اللجنة التنفيذية لوضعه في صيغته النهائية وتقديمه للمؤتمر في جلسة مقبلة. ثم اختتمت الجلسة وانفض الاعضاء. وهي تمام الساعة الخامسة بعد الظهر افتتحت الجلسة الثانية للمؤتمر وقد استهلها الاستاذ ميشيل عفلق بكلمة بين فيها المراحل التي مر بها وضع دستور الحزب والاسس الفلسفية القومية التي قام عليها هذا الدستور المقدم الى المؤتمر. ثم ابتدا امين السر بتلاوة مشروع الدستور واعقبه الاعضاء بمناقشته مادة مادة.

وبعد ان تم انجاز المبادئ الاساسية والعامة وسياسة الحزب الداخلية والخارجية تقرر رفع الجلسة الى صباح السبت ٥ نيسان سنة ١٩٤٧ لمتابعة مناقشة الدستور.

جريدة ((البعث)) السنة الاولى، العدد ١٤٥، ٥ نيسان

اليوم الثاني لمؤتمر البعث العربي

في الساعة العاشرة من صباح يوم السبت الواقع في ٥ نيسان ١٩٤٧ عقد مؤتمر حزب ((البعث العربي)) جلسته الثالثة فبحث النظام الداخلي وأقر بعض مواده، وأجل اتمام البحث فيه إلى صباح الأحد في ٦ نيسان، وأعلن رئيس المؤتمر ختام الجلسة في الساعة الواحدة والنصف. وفي الساعة الخامسة بعد الظهر افتتحت الجلسة الرابعة فسأقر المؤتمر سياسة الحزب الاجتماعية والمبادئ المتعلقة بالتربية والتعليم، وأجل البحث في الناحية الاقتصادية إلى مساء الأحد الواقع في ٦ نيسان سنة ١٩٤٧، واختتمت الجلسة في الساعة التاسعة. جريدة ((البعث)) العدد ١٤٦، ٦ نيسان ١٩٤٧

الأستاذ عفلق عميد حزب البعث العربي

البيطار والغنام أعضاء الهيئة التنفيذية

اتم مؤتمر حزب البعث العربي أعماله مساء الأحد الواقع في ٦ نيسان سنة ١٩٤٧، وقد بدأت جلسة الصباح في الساعة التاسعة وناقش المؤتمر مواد النظام الداخلي. وبدأت جلسة المساء في الساعة الخامسة وأقر مواد الناحية الاقتصادية من دستور الحزب. وفي الساعة العاشرة والنصف رفعت الجلسة ثم تعقدت بعد استراحة قليلة لانتخاب هيئة الحزب التنفيذية وقد بدئ بانتخاب عميد الحزب ففاز بالتركية بين عاصفة من التصفيق الأستاذ ميشيل عفلق. وعندما جاء دور انتخاب الهيئة التنفيذية اعترف الدكتور مدحت البيطار عن ترشيح نفسه للعضوية وفاز الأستاذ صلاح الدين البيطار وجلال السيد والدكتور وهيب الغنام بالتركية، فتعالى الهاتف من جديد للعميد ولاعضاء الهيئة التنفيذية ولحزب البعث العربي حامل لواء نضال العربي لتقويض الاستعمار في الأرض العربية. ثم ألقى عميد الحزب كلمة بليغة مؤثرة ردد الاعضاء على إثرها شعار الحزب وأعلن الرئيس انفضاض المؤتمر.

جريدة ((البعث)) العدد ١٤٨، ٨ نيسان ١٩٤٧

٤ - ٦ نيسان ١٩٤٧

المؤتمر القومي الأول

واعلان دستور الحزب

عندما بدأ الحزب نشاطه بين سنة ١٩٤٠ و ١٩٤١ وضعت مبادئ مختصرة، لم تكن دستورا، ولكنها تضمنت جميع النقاط الاساسية في عقيدة الحزب ونصت صراحة على مبادئ الوحدة والحرية والاشتراكية، وبقيت من سنة ١٩٤١ الى سنة ١٩٤٧ هي المبادئ الموجهة للحزب ولنضاله الذي تركز في سوريا فقط.

في سنة ١٩٤٧ كان الحزب قد نما في سوريا، ونموه كان خصوصا في الطبقة المثقفة (وبالاخص الجامعة والمعلمين) والموظفين واصحاب المهن الحرة - وكان جل اعضائه من الشباب دون الثلاثين. وكان قد كسب سمعة بارزة في سوريا في الدرجة الاولى ووصلت سمعته الى اقطار مجاورة: الاردن، لبنان، العراق.

واخذت تظهر في الحزب تيارات فكرية مختلفة : فئة متطرفة وفئة معتدلة، فئة ايجابية وفئة سلبية - مثلا في موضوع الموقف من الرجعية الدينية. ثم في السياسة الخارجية خصوصا ما له اساس منها بموضوع الوحدة العربية، وكذلك في موضوع الاشتراكية، كان هناك المتطرفون والمعتدلون.

بين المتطرفين كان يظهر تأثير بالتفكير والاسلوب الشيوعيين - على الاقل من بعضهم. وبالمقابل كان بين المعتدلين من كان يظهر تأثره بعقلية الوسط، او على الاقل نقص في التحرر من هذه العقلية.

وفي السياسة الخارجية كانت هذه النظرة الشيوعية القائمة على الشكوك والاتهامات تؤثر على بعض الشباب الحزبيين.

انما كل هذه الاختلافات لم تصل الى حد الاجنحة المستقلة. وفي المؤتمر برز الاختلاف الوحيد المهم حول الاشتراكية. كانت هناك نظرة معتدلة ونظرة اشتراكية جدية - وكانت النظرة الاولى دون الاشتراكية.

ودخل موضوع الحرية ايضا في الجدل في المؤتمر - ان الاشتراكية يجب ان لا تحدد من حرية الافراد، وان صاحب المعمل ليس هو دائما ذاك الوحش المستغل لجهود العمال، بل قد يكون

شخصاً مبدعاً، مخترعاً في الصناعة، يعود ابداعه على الوطن بالخير والتقدم. وانه لا محل لمثل هذا الشخص في نظام لا توجد فيه حرية.

ولربما كان هناك غلو في النظرة القومية في الدستور. هذا مع العلم بان المؤتمر الاول قد عمل على تخفيف الكثير من الغلو القومي الذي كان يرافق السنوات الاولى لنشأة الحزب، والذي لم يكن بعيداً كلياً عن التأثير بالجو الفكري والعاطفي الذي اثارته النازية في البلاد العربية والذي اختلطت فيه النظرة القومية التقليدية القائمة على الاعتداد بالماضي والامجاد والنسب ... ينتف من الافكار الشائعة عن العنصرية والنظرة البيولوجية - كل هذا مضافاً الى المطالب الوطنية الاستقلالية ضد الاستعمار الاجنبي. ولقد كانت فكرة الحزب منذ البداية تنطلق من مستوى فكري اعلى وارفع من هذه النظرات والمعتقدات البعيدة عن العلم، ولكن لا بد ان تكون نفوس الشباب قد تأثرت بعض التأثير في بادئ الامر بذلك التفسير المبسط الذي اتت به النازية، ليجدوا حلاً سهلاً لمشاكل البلاد العربية على اساس ان الاعاجم والدخلاء على العروبة كانوا من اهم عوامل الاحتطاط والتخريب والتآمر مع الاستعمار.

لذلك كان هناك حرص شديد لجعل الدستور حداً فاصلاً يزيل كل تأثير لهذه الافكار السخيفة. ففي المبادئ الاساسية تشديد على الحضارة الانسانية .. (مثلاً المبدأ الثالث فقرة ٢ من الدستور).

وكذلك كان هناك حرص على تفريق الاشتراكية (القومية) عن الاشتراكية الاممية - اذ كانت الاشتراكية في ذلك الوقت تعني في الغالب الاشتراكية الاممية.

- وبالنسبة للاشتراكية كان الاختلاف في نفس الوقت حول المدى الذي تصل اليه اشتراكية الحزب - فكان هناك معتدلون ومتطرفون. كان هناك تباين في وجهات النظر حول مقدار اشراف الدولة وحرية الافراد: المتطرفون يريدون ان يذهب اشراف الدولة وتدخلها الى ابعد مدى، بينما رأى المعتدلون ترك حرية اكبر للافراد.

وتلخص المادة ٦ من المبادئ العامة الاسلوب الاساسي في عمل الحزب. والاسلوب الثوري الانقلابي هو ميزة الحزب، ولولاها لما استطاع الحزب ان يحقق شيئاً. (كان هناك تشديد على هذا المبدأ في المؤتمر، ووضعه في صيغة عنيفة). وفي الدستور ايضاً تشديد على حرية الفرد وجعلها الاساس في بناء المجتمع الجديد.

ولم ينص الدستور على جعل نظام الحكم نظاما جمهوريا، بل اكتفى بجعله نظاما نيابيا دستوريا. والسبب كان كي يتمكن الحزب من التأسيس والانتشار في النظم الملكية، وحتى لا تقام العراقيل في وجهه من اجل ذلك.

وفي السياسة الخارجية (المادة ٢٢) هناك تشديد على المضمون الانساني لتلك السياسة.

بجانب الدستور، قدم الى المؤتمر تقرير القاه الاستاذ ميشيل عفلق. وقد انتخب جلال السيد رئيسا للمؤتمر. وفي آخر جلسة انتخب المؤتمر اولا عميدا للحزب (الاستاذ ميشيل عفلق)، ثم القيادة القومية (الهيئة التنفيذية كما سميت حينذاك) التي تألفت من صلاح البيطار، وجلال السيد، ووهيب الغانم.

في سنة ١٩٤٧، تاريخ انعقاد المؤتمر القومي الاول، لم يكن للحزب فروع في الاقطار الاخرى خارج سوريا، ما عدا تشكيلة صغيرة من طلاب الجامعة الاميركية في بيروت. ولكن كان هناك حزبون اردنيون ولبنانيون وعراقيون يدرسون في سوريا في ذلك الوقت.

وحتى سنة ١٩٥٤ كان الحزب، عمليا، يعتبر وحدة تنظيمية موحدة.

وكان مندوبو الاردن مثلا يحضرون الاجتماعات كما يحضر مندوبو حمص او حلب. وكان فرع الاردن اول فرع تأسس خارج سوريا بعد المؤتمر في اواخر سنة ١٩٤٧ او اوائل سنة ١٩٤٨. ولم يكن هناك فصل بين القيادة القومية وقيادة سوريا، بل كانت قيادة واحدة. وكان مركز العمل هو سوريا.

كان عدد المندوبين في المؤتمر يقرب من مائتي عضو او اكثر. ولم يكن هناك تمثيل في المؤتمر، بل كان المؤتمر مفتوحا لكل عضو يستطيع الحضور.

مقاطع من خطاب الاستاذ ميشيل عفلق الافتتاحي :

لقد صمد الحزب للصعوبات التي رافقت نشوئه وفشلت محاولات الطبقة الحاكمة في القضاء عليه وعرقلة نموه.

لم يلاق حزب من الاحزاب العربية ما لاقاه ((البعث العربي)) من صعوبة النشأة والبداية. فقد مضت عليه ثلاث سنوات وعدد اعضائه دون العشرة ثم تلتها السنوات الاربع الاخيرة، فكان نموه

في نصفها الاول، أي في السنتين الاخيرتين من الحرب، لا يزال بطيئا. ولم ينتعش الحزب بعض الانتعاش ويستمتع ببعض الحرية في العمل الا في العامين الاخيرين، ابتداء من اشتداد الازمة بين البلاد والافرنسيين، عندئذ فرض الحزب نفسه على الحكومة فرضا، لان الشعب اخذ ينظر الى وجود ((البعث العربي)) كضرورة وطنية. فأتخذ الحزب لنفسه ناديا، وبعد عام من ذلك سمح له باصدار صحيفة. ان نوع الصعوبة التي يلقاها حزبا مختلف عما هو معروف عن صعوبات العمل السياسي. فهي ليست صعوبة التضيق على الحرية وتحمل الاضطهاد والسجن والاعتقال - وان كنا قد عرفنا شيئا من هذا كله - وهي ليست كذلك ما يلقيه المناضلون من آلام الحرمان والاعياء. ولكنها صعوبة الصدق، صدق التفكير وصدق العمل، في مجتمع اختلطت فيه المفاهيم والتبست القيم. وليس ادل على وجود هذا الالتباس وذلك الاختلاط من ان يكون حزبا الذي يدعو الى وحدة العرب وحريتهم، ويعمل في سبيل رقيهم ونهضتهم، مقاوما في بلاد اعدت لتكون اخصب تربة لنمو الحركات العربية السليمة، لولا ابتلاؤها بطبقة زيفت حقيقتها، وباعدت بينها وبين مهمتها الاساسية.

لقد كانت العزلة اكبر تجربة مر بها ((البعث العربي)) في سنوات البداية الشاقة واخذ الان يخرج منها ظافرا سليما، هذه العزلة التي كان عليه ان يتحملها ويريدها ويدافع عنها مهما يطول اجلها وتشتد قسوتها. لم يكن ثمة سبب او مبرر ظاهري لانفصالنا عن الحركات التي لا تختلف عن حركتنا في العنوان والاهداف العامة الكبرى. ولكن صعوبة التمييز بين نوعين من الحركات المتشابهة في العنوان المتباينة في الجوهر، هي التي ضمنت لحزبنا ان يتألف من هذا النوع المتين المتفوق من الرجال الذين لم يقدروا على ذلك التمييز العسير والتفريق الدقيق الا لانهم اختصوا بقدر كبير من سلامة الطبع ونفاذ النظر وحرارة الايمان بأمتهم وصدق الغيرة، على مصلحتها. وهؤلاء الرجال الذين جاءوا الى ((البعث العربي)) كانوا مؤهلين لان يدركوا ان مشكلة العرب لم تعد في الاختلاف على ارادة الاستقلال والوحدة والنهضة بل على سلوك الطريق المؤدي الى بلوغ هذه الاهداف، أي على نوع عقلية الفئة التي ترسم للامة طريقها، وتتقدمها في هذه الطريق وعلى مدى تجردها وتحررها من كل ما يعوقها عن متابعة السير والاستقامة فيه. وبكلمة مختصرة كان رجال ((البعث العربي)) مؤهلين لان يدركوا ان مشكلة العرب الاساسية هي مشكلة القيادة القومية.

لم يكتف حزبنا بان هيا الجو الروحي والفكري والوسط العملي لظهور وتنشئة رجال القيادة الجديدة بل بذل جهدا كبيرا لمقاومة ضغط البيئة القديمة وبرهن على وعي وصلابة برفضه الاندماج مع الهيئات الاخرى ذات الافكار والاساليب المرتجلة والتركيب المصطنع، كما برهن على حكمة وبعد نظر بايصاده بابه في وجه الذين لم يقتنع بصدق تبنيهم لفكرته من الانتهازيين والوصوليين.

واليوم يستطيع الحزب ان يجني ثمار صبره وصلابته وحكمته، لانه توصل، بعدده القليل ووسائله اليسيرة الى ان يحتل المكان المرموق في نظر الشعب العربي. فهذه القوة المعنوية التي يملكها والتي هي ليست سوى التعبير عن قوة فكرته وقدرتها على صهر معتققيها، ستسمح له بعد الان ان يوسع نطاق دعوته، ويخوض ميدان العمل الشعبي الفسيح محققا بذلك صفة من اثن الصفات التي يتميز بها ويحرص عليها. ان شدة تشاؤمنا من القيادة القديمة التي لا تزال الى الان مسيطرة على مقدرات العرب في الحكومات والحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية ليعصف بها عظم تفاؤلنا بشعبنا العربي وطيب عنصره وخصب حيويته وشدة قابليته للتحرر والانبعاث. نقول ذلك ليس لمجرد اعتقادنا بان التفاؤل بالشعب هو الشرط الاساسي الذي لا غنى عنه لكل من يتقدم للعمل القومي الجدي بل ايضا وعلى الاخص لاننا لمسنا كما يستطيع كل ذي فكر حر وكل ذي شعور سليم ان يلمس ان الشعب ما برح منذ يقظتنا الحديثة يقدم البرهان تلو البرهان على استعداداته وامكانياته الغنية التي عجزت القيادة المشغولة بمصالحها وانانيتيها عن الافادة منها لمصلحة القضية القومية، بل كثيرا ما حاولت خنقها والحيلولة دون ظهورها.

لذلك كانت فكرتنا منذ ولادتها فكرة شعبية تعتبر الشعب اساسا واصلا في بناء الامة وفي حمل القضية القومية وتوجيهها وتنظيمها. ايها الاخوان ! لقد انبثقت حركة البعث العربي عن دوافع ثلاثة وهي :

١- يقيننا بحاجة الامة الى الانقلاب.

٢- شعورنا بان الوقت قد حان للشروع في تحقيق هذا الانقلاب.

٣- ايماننا بان الجيل الجديد هو الاداة المهيأة لهذا التحقيق.

أ- ان في الامة العربية حاجة حيوية قاهرة الى تحقيق انقلاب عميق مبدع شامل يبعث فيها طاقاتها الروحية الاصلية الكاملة التي اهلتها في الماضي لخلق اعظم الحضارات والتي تؤهلها اليوم لبناء مستقبل يكمل ماضيها ويتجاوزه ويتفوق عليه، والحاجة عندما تكون

بارزة هذا البروز ملحة هذا الاحاح طاغية هذا الطغيان، انما تعني في الوقت نفسه القدرة أي ان في الامة العربية القدرة اللازمة لتحقيق ما تحتاجه وتنزع اليه. وينبغي ان تقرر هنا بأنه ليس بين الهيئات العاملة اتفاق على ضرورة الانقلاب ولا اتفاق على غاية رمياه ذلك لان الرأي السائد بين هذه الهيئات هو القول بالتطور وهذا يعني ان المجتمع سليم الاسس ولكنه مقصر عن غيره ويحتاج فقط الى اصلاح الادارة التنفيذية والاستسلام الى الزمن الذي هو كفيل بتحقيق الاصلاح المنشود.

ان هذا الموقف خاطئ لانه يتجاهل حقيقتين ناصعتين :

- ١- ان وضع الامة في ذاته لو كان سليما لكان الاصلاح ممكنا دوما ولما ازدادت عمقا يوما بعد يوم الهوة التي تفصل بين هذا الواقع الفاسد المنحدر وبين امكان الاصلاح.
- ٢- هذا الموقف الخاطئ يضع الامة العربية في وضع غير طبيعي بالنسبة للعالم، اذ ان الاكتفاء بالاصلاحات الجزئية البطيئة في هذه الغمرة الدافقة التي تسيطر على العالم الخارجي وتحمله على التقدم السريع والانقلابات العميقة من شأنها ان تضعنا في اخر القافلة البشرية وان تزيد الفارق بيننا وبين العالم بدلا من ان تنقصه.
- والتطور انما هو القناع الذي تتوارى خلفه الهيئات المحافظة ذات المصالح الكبرى التي تعيش على حساب الفساد الحاضر وتستتر به تخوفها من الانقلاب الذي يهدد منافعها واستغلالها.
- ٣- يؤمن ((البعث العربي)) بان الوقت قد حان للشروع بتحقيق هذا الانقلاب لان التأجيل يضعف من امكانيات الانقلاب ويجعل توحيد الجهود القائمة متعذرا يوما بعد يوم لان المصالح الاقليمية والتمايز الطبقي ومؤامرات الاستغلال والاستثمار والتكتل الرجعي آخذة في الرسوخ والتقوي الى حد يزيد في انعزال الشعب عن الحركة القومية ويضعف من ايمانه بمثلها العليا ويقضي على بذور الانقلاب بالذبول والانكماش.
- ٤- ان الجيل الذي شعر بهذه الحاجة في امته شعورا اسبق واعمق واقوى واكثر جدية من غيره هو هذا الجيل العربي الجديد الذي استكمل شروطه وتهيأ تماما لتحقيق الانقلاب المنشود. هذا الجيل الثوري يشق طريقه بالنضال ويلتقي بالشعب التقاء عميقا ويقف واياه جنبا الى جنب في صف المعارضة للاوضاع القائمة والنضال من اجل اهدافه القصوى في الحرية والوحدة والنهضة.

(جريدة ((البعث)) العدد ١٤٥)

دستور

حزب البعث العربي الاشتراكي

البعث العربي الاشتراكي^(١)

حركة قومية شعبية انقلابية

تناضل في سبيل الوحدة العربية والحرية والاشتراكية

مبادئ اساسية

المبدأ الاول

وحدة الأمة العربية وحريتها

العرب أمة واحدة لها حقها الطبيعي في أن تحيا في دولة واحدة وأن تكون حرة في توجيه مقدراتها.

ولهذا فإن حزب البعث العربي الاشتراكي يعتبر :

١- الوطن العربي وحدة سياسية اقتصادية لا تتجزأ ولا يمكن لأي قطر من الأقطار العربية أن يستكمل شروط حياته منعزلاً عن الآخر.

٢- الأمة العربية وحدة ثقافية، وجميع الفوارق القائمة بين أبنائها عرضية زائفة تزول جميعها بيقظة الوجدان العربي.

٣- الوطن العربي للعرب، ولهم وحدهم حق التصرف بشؤونه وثرواته وتوجيه مقدراته.

^(١) وجدنا من الأفضل استعمال الاسم الحالي للحزب بدلاً من ((البعث العربي)) وهو الاسم الرسمي وقت

إعلان الدستور.

المبدأ الثاني

شخصية الامة العربية

الامة العربية تختص بمزايا متجلية في نهضاتها المتعاقبة، وتتسم بخصب الحيوية والابداع، وقابلية التجدد والانبعاث، ويتناسب اتبعائها دوما مع نمو حرية الفرد ومدى الانسجام بين تطوره وبين المصلحة القومية.

ولهذا فان حزب البعث العربي الاشتراكي يعتبر :

- ١- حرية الكلام والاجتماع والاعتقاد والفن مقدسة لا يمكن لاية سلطة ان تنتقصها.
- ٢- قيمة المواطنين تقدر - بعد منحهم فرصا متكافئة - بحسب العمل الذي يقومون به في سبيل تقدم الامة العربية وازدهارها دون النظر الى أي اعتبار اخر.

المبدأ الثالث

رسالة الامة العربية

الامة العربية ذات رسالة خالدة تظهر باشكال متجددة متكاملة في مراحل التاريخ، وترمي الى تجديد القيم الانسانية وحفز التقدم البشري وتنمية الانسجام والتعاون بين الامم.

ولهذا فان حزب البعث العربي الاشتراكي يعتبر:

- ١- الاستعمار وكل ما يمت اليه عمل اجرامي يكافحه العرب بجميع الوسائل الممكنة، وهم يسعون ضمن امكانياتهم المادية والمعنوية الى مساعدة جميع الشعوب المناضلة في سبيل حريتها.

- ٢- الانسانية مجموع متضامن في مصلحته، مشترك في قيمه وحضارته، فالعرب يتغذون من الحضارة العالمية ويغذونها، ويمدون يد الاخاء الى الامم الاخرى ويتعاونون معها على ايجاد نظم عادلة تضمن لجميع الشعوب الرفاهية والسلام، والسمو في الخلق والروح.

مبادئ عامة

المادة ١- حزب (البعث العربي الاشتراكي) حزب عربي شامل تؤسس له فروع في سائر الاقطار العربية، وهو لا يعالج السياسة القطرية الا من وجهة نظر المصلحة العربية العليا.

المادة ٢- مركز الحزب العام هو حاليا دمشق ويمكن ان ينقل الى أي مدينة عربية اخرى اذا اقتضت ذلك المصلحة القومية.

المادة ٣- حزب (البعث العربي الاشتراكي) قومي يؤمن بأن القومية حقيقة حية خالدة، وبأن الشعور القومي الواعي الذي يربط الفرد بأمته ربطا وثيقا هو شعور مقدس، حافل بالقوى الخالقة، حافز على التضحية، باعث على الشعور بالمسؤولية، عامل على توجيه انسانية الفرد توجيهها عمليا مجديا.

والفكرة القومية التي يدعو اليها الحزب هي ارادة الشعب العربي ان يتحرر ويتوحد، وان تعطى له فرصة تحقيق الشخصية العربية في التاريخ، وان يتعاون مع سائر الامم على كل ما يضمن للانسانية سيرها القويم الى الخير والرفاهية.

المادة ٤- حزب (البعث العربي الاشتراكي) يؤمن بأن الاشتراكية ضرورة منبعثة من صميم القومية العربية، لانها النظام الامثل الذي يسمح للشعب العربي بتحقيق امكانياته وتفتح عبقريته على اكمل وجه، فيضمن للأمة نموا مطردا في انتاجها المعنوي والمادي وتأخيا وثيقا بين افرادها.

المادة ٥- حزب (البعث العربي الاشتراكي) شعبي يؤمن بأن السيادة هي ملك الشعب وانه وحده مصدر كل سلطة وقيادة، وان قيمة الدولة ناجمة عن انبثاقها عن ارادة الجماهير، كما ان قدسيتها متوافقة على مدى حريتهم في اختيارها. لذلك يعتمد الحزب في اداء رسالته على الشعب ويسعى للاتصال به اتصالا وثيقا ويعمل على رفع مستواه العقلي والاخلاقي والاقتصادي والصحي لكي يستطيع الشعور بشخصيته وممارسة حقوقه في الحياة الفردية والقومية.

المادة ٦- حزب (البعث العربي الاشتراكي) انقلابي يؤمن بأن اهدافه الرئيسية في بعث القومية العربية وبناء الاشتراكية لا يمكن ان تتم الا عن طريق الانقلاب والنضال، وان الاعتماد على التطور البطيء والاكتفاء بالاصلاح الجزئي السطحي يهددان هذه الاهداف بالفشل والضياع. لذلك فهو يقرر :

أ - النضال ضد الاستعمار الاجنبي لتحرير الوطن العربي تحريرا مطلقا كاملا.

ب - النضال لجمع شمل العرب كلهم في دولة مستقلة واحدة.

ج - الانقلاب على الواقع الفاسد انقلابا يشمل جميع مناحي الحياة الفكرية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

المادة ٧ - الوطن العربي هو هذه البقعة من الارض التي تسكنها الامة العربية، والتي تمتد ما بين جبال طوروس وجبال بشتكويه وخليج البصرة والبحر العربي وجبال الحبشة والصحراء الكبرى والمحيط الاطلسي والبحر الابيض المتوسط.

المادة ٨ - لغة الدولة الرسمية ولغة المواطنين المعترف بها في الكتابة والتعليم هي اللغة العربية.

المادة ٩ - راية الدولة العربية هي راية الثورة العربية التي انفجرت عام ١٩١٦ لتحرير الامة العربية وتوحيدها.

المادة ١٠ - العربي هو من كانت لغته العربية، وعاش في الارض العربية او تطلع الى الحياة فيها، وآمن بانتسابه الى الامة العربية.

المادة ١١ - يجلى عن الوطن العربي كل من دعا او انضم الى تكتل عنصري ضد العرب وكل من هاجر الى الوطن العربي لغاية استعمارية.

المادة ١٢ - تتمتع المرأة العربية بحقوق المواطن كلها. والحزب يناضل في سبيل رفع مستوى المرأة حتى تصبح جديرة بتمتعها بهذه الحقوق.

المادة ١٣ - تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص في التعليم والحياة الاقتصادية كي يظهر المواطنون في جميع مجالات النشاط الانساني كفاءاتهم على وجهها الحقيقي وفي حدودها القصوى.

المنهاج

سياسة الحزب الداخلية

المادة ١٤ - نظام الحكم في الدولة العربية هو نظام نيابي دستوري، والسلطة التنفيذية سؤولة امام السلطة التشريعية التي ينتخبها الشعب مباشرة.

المادة ١٥ - الرابطة القومية هي الرابطة الوحيدة القائمة في الدولة العربية التي تكفل انسجام بين المواطنين وانصارهم في بوتقة واحدة، وتكافح سائر العصبية المذهبية والطائفية القبلية والعرقية والاقليمية.

المادة ١٦ - نظام الادارة في الدولة العربية نظام لامركزي.

المادة ١٧ - يعمل الحزب على تعميم الروح الشعبية (حكم الشعب) وجعلها حقيقة حياة في الحياة الفردية، ويسعى الى وضع دستور للدولة يكفل للمواطنين العرب المساواة المطلقة امام القانون والتعبير بملء الحرية عن ارادتهم، واختيار ممثليهم اختيارا صادقا ويهيئ لهم بذلك حياة حرة ضمن نطاق القوانين.

المادة ١٨ - يوضع بملء الحرية تشريع موحد للدولة العربية منسجم مع روح العصر الحاضر وعلى ضوء تجارب الامة العربية في ماضيها.

المادة ١٩ - السلطة القضائية مصونة ومستقلة عن اية سلطة اخرى وهي تتمتع بحصانة مطلقة.

المادة ٢٠ - تمنح حقوق المواطنين كاملة لكل مواطن عاش في الارض العربية واخلص للوطن العربي وانفصل عن كل تكتل عنصري.

المادة ٢١ - الجندية اجبارية في الوطن العربي.

سياسة الحزب الخارجية

المادة ٢٢ - تستوحى السياسة الخارجية للدولة العربية من المصلحة القومية العربية ومن رسالة العرب الخالدة التي ترمي الى المساهمة مع الامم الاخرى في ايجاد عالم منسجم حر آمن يسير في سبيل التقدم الدائم.

المادة ٢٣ - يناضل العرب بكل قواهم لتقويض دعائم الاستعمار والاحتلال وكل نفوذ سياسي او اقتصادي اجنبي في بلادهم.

المادة ٢٤ - لما كان الشعب العربي وحده مصدر كل سلطة، لذلك تلغى كل ما عقده الحكومات من معاهدات واتفاقات وصكوك تخل بسيادة العرب التامة.

المادة ٢٥ - ان السياسة الغربية الخارجية تستهدف اعطاء الصورة الصحيحة عن ارادة العرب بأن يعيشوا احرارا وعن رغبتهم الصادقة بأن يجدوا جميع الامم تتمتع مثلهم بالحرية.

سياسة الحزب الاقتصادية

المادة ٢٦ - حزب (البعث العربي الاشتراكي) اشتراكي يؤمن بأن الثروة الاقتصادية في الوطن ملك للامة.

المادة ٢٧ - ان التوزيع الراهن للثروات في الوطن العربي غير عادل ولذلك يعاد النظر في امرها وتوزع بين المواطنين توزيعا عادلا.

المادة ٢٨ - المواطنون جميعا متساوون بالقيمة الانسانية ولذا فالحزب يمنع استثمار جهد الآخرين.

المادة ٢٩ - المؤسسات ذات النفع العام وموارد الطبيعة الكبرى ووسائل الانتاج الكبير ووسائل النقل ملك الامة تديرها الدولة مباشرة وتلغى الشركات والامتيازات الاجنبية.

المادة ٣٠ - تحدد الملكية الزراعية تحديدا يتناسب مع مقدرة المالك على الاستثمار الكامل دون استثمار جهد الآخرين تحت اشراف الدولة ووفق برنامجها الاقتصادي العام.

المادة ٣١ - تحدد الملكية الصناعية الصغيرة بما يتناسب مع المستوى الاقتصادي الذي يتمتع به بقية المواطنين في الدولة.

المادة ٣٢ - يشترك العمال في ادارة المعمل ويمنحون عدا اجورهم التي تحددها الدولة نصيبا من ارباح العمل تحدد الدولة نسبته.

المادة ٣٣ - ملكية العقارات المبنية مباحة للمواطنين جميعا على الا يحق لهم ايجازها واستثمارها على حساب الآخرين، وان تضمن الدولة حدا ادنى من التملك العقاري للمواطنين جميعا.

المادة ٣٤ - التملك والارث حقان طبيعيين ومصونان في حدود المصلحة القومية.

المادة ٣٥ - يلغى الربا بين المواطنين ويؤسس مصرف حكومي واحد يصدر النقد الذي يضمه الانتاج القومي ويغذي المشاريع الزراعية والصناعية الضرورية.

المادة ٣٦ - تشرف الدولة اشرافا مباشرا على التجاريتين الداخلية والخارجية لالغاء الاستثمار بين المنتج والمستهلك وحمايتهما، وحماية الانتاج القومي من مزاحمة الانتاج الاجنبي وتأمين التوازن بين الصادرات والوارد.

المادة ٣٧ - يوضع برنامج شامل على ضوء احداث التجارب والنظريات الاقتصادية لتصنيع الوطن العربي وتنمية الانتاج القومي وفتح آفاق جديدة له وتوجيه الاقتصاد الصناعي في كل قطو بحسب امكانياته وبحسب توفر المواد الاولية فيه.

سياسة الحزب الاجتماعية

المادة ٣٨ - الاسرة والنسل والزواج :

البند الاول - الاسرة خلية الامة الاساسية وعلى الدولة حمايتها وتنميتها واسعادها.

البند الثاني - النسل امانة في عنق الاسرة اولا والدولة ثانيا وعليهما العمل على تكثيره والعناية بصحته وتربيته.

البند الثالث - الزواج واجب قومي وعلى الدولة تشجيعه وتسهيله ومراقبته.

المادة ٣٩ - صحة المجتمع :

تنشئ الدولة على نفقتها مؤسسات الطب الوقائي والمصحات والمستشفيات التي تفي بحاجة المواطنين كلهم على الوجه الاكمل، وتضمن لهم المعالجة المجانية.

المادة ٤٠ - العمل :

البند الاول - العمل الزامي على كل من يستطيعه، وعلى الدولة ان تضمن عملا فكريا او يدويا لكل مواطن.

البند الثاني - يجب ان يكفل مورد العمل لعامله، على الاقل، مستوى لا يقل عن الحياة.

البند الثالث - تضمن الدولة معيشة العاجزين عن العمل جميعا.

البند الرابع - سن تشريع عادل للعامل يحدد ساعات العمل اليومي ويمنحه عطلة اسبوعية وسنوية مأجورتين ويصون حقوقه ويكفل التأمين الاجتماعي في الشيوخة وتعويض العطل الجزئي او الكلي اثناء العمل.

البند الخامس - تأليف نقابات حرة للعمال والفلاحين وتشجيعها لتصبح اداة صالحة للدفاع عن حقوقهم ورفع مستواهم وتعهد كفاءاتهم وزيادة الفرص الممنوحة لهم، وخلق روح التضامن بينهم وتمثيلهم في محاكم العمل العليا.

البند السادس - تأليف محاكم خاصة للعمل تمثل فيها الدولة ونقابات العمال والفلاحين وتفصل في الخلافات التي تقع بينهم وبين مديري المعامل وممثلي الدولة.

المادة ٤١ - ثقافة المجتمع :

البند الاول - يعمل الحزب في سبيل ايجاد ثقافة عامة للوطن العربي، قومية، عربية، حرة،

تقدمية، شاملة، عميقة، وانسانية في مراميها، وتعميمها في جميع اوساط الشعب.

البند الثاني - الدولة مسؤولة عن صيانة حرية القول والنشر والاجتماع والاحتجاج والصحافة، في حدود المصلحة العربية العليا، وتقديم كل الوسائل والامكانيات التي تحقق هذه الحرية.

البند الثالث - العمل الفكري من اقدس انواع العمل وعلى الدولة ان تحمي المفكرين والعلماء وتشجعهم.

البند الرابع - فسخ المجال، في حدود الفكرة القومية العربية، لتأسيس النوادي وتأليف الجمعيات والاحزاب ومنظمات الشباب ومؤسسات السياحة والاستفادة من السينما والاذاعة والتلفزة وكل وسائل المدنية الحديثة في تعميم الثقافة القومية وترقية الشعب.

المادة ٤٢ - الغاء التفاوت الطبقي والتمييز:

التفاوت الطبقي نتيجة لوضع اجتماعي فاسد. لذلك فالحزب يناضل في صف الطبقات الكادحة المضطهدة من المجتمع حتى يزول هذا التفاوت والتمييز ويستعيد المواطنون جميعا قيمتهم الانسانية كاملة وتتاح لهم الحياة في ظل نظام اجتماعي عادل لا ميزة فيه لمواطن على اخر سوى كفاءة الفكر ومهارة اليد.

المادة ٤٣ - البداوة:

البداوة حالة اجتماعية ابتدائية تضعف الانتاج القومي وتجعل من فريق كبير من الامة عضوا اشل وعاملا على عرقة نموها وتقدمها. والحزب يناضل في سبيل تحضير البدو ومنحهم الاراضي والغاء النظم العشائرية وتطبيق قوانين الدولة عليهم.

سياسة الحزب في التربية والتعليم

ترمي سياسة الحزب التربوية الى خلق جيل عربي جديد مؤمن بوحدة امته وخلود رسالته، آخذ بالتفكير العلمي، طليق من قيود الخرافات والتقاليد الرجعية، مشبع بروح التفاؤل والنضال والتضامن مع مواطنيه في سبيل تحقيق الانقلاب العربي الشامل وتقدم الانسانية.

ولذا فالحزب يقرر:

المادة ٤٤ - طبع كل مظاهر الحياة الفكرية والاقتصادية والسياسية والعمرانية والفنية بطابع قومي عربي يعيد للأمة صلتها بتاريخها المجيد ويحفزها الى ان تتطلع الى مستقبل امجد وامثل.

المادة ٤٥ - التعليم وظيفة من وظائف الدولة وحدها ولذا تلغى كل مؤسسات التعليم الاجنبية والاهلية.

المادة ٤٦ - التعليم بكل مراحلہ مجاني للمواطنين جميعا، والزامي في مراحلہ الابتدائية والثانوية.

المادة ٤٧ - تؤسس مدارس مهنية مجهزة باحدث الوسائل، والدراسة فيها مجانية.

المادة ٤٨ - حصر مهنة التعليم وكل ما له مساس بالتربية بالمواطنين العرب ويستثنى من ذلك التعليم العالي.

تعديل الدستور

مادة منفردة - لا تعدل المبادئ الاساسية والعامة، وتعديل بقية مواد الدستور بموافقة ثلثي اعضاء مجلس الحزب بعد اقتراح يقدم من اللجنة التنفيذية او ربع اعضاء المجلس او عشر اعضاء الهيئة العامة.

بيان عن مقررات مؤتمر ((البعث العربي)) الاول

فكرة عربية اشتراكية انقلابية - وعمل واحد شعبي نضالي^(١)

ارادة العرب هي ان يعيشوا احرارا في دولة واحدة وان يجدوا جميع الامم تتمتع مثلهم بالحرية.

من المؤتمر الذي عقده حزب البعث العربي في الاسبوع الماضي حدثا بارزا في تاريخ الحركة العربية الناشئة في سوريا ومختلف اقطار العرب. فقد كان يضم جيلا واعيا من الشباب العربي الجديد المؤمن بأمنه العظيمة، وامكانيات شعبه الحي، والعامل على تحرير العرب لاداء رسالة خالدة للانسانية.

وقد بدأ المؤتمر بخطاب الافتتاح الذي استعرض حركة البعث العربي منذ نشأتها الاولى في ظروف صعبة قاسية، الى المرحلة الخطيرة التي هي فيها.

بيان سياسي: ثم تلى مشروع بيان سياسي عن اوضاع البلاد العربية في هذه المرحلة النضالية المؤلمة من تاريخ الامة العربية، وتباحث المؤتمر في مشاكل الاقطار العربية التي هي

^(١) جريدة ((البعث)) العدد ١٥٠، ١٣ نيسان ١٩٤٧.

في الواقع مشكلة واحدة، لان الهدف الاول من وجود العرب السياسي هو صيانة مصلحة عربية واحدة.

تعتبر نقطة البداية في كل خطوة يخطوها العرب في نضالهم السياسي للتحرر من الاستعمار لانشاء كيان وطني عربي حر واحد بين شعوب العالم.

وقد بحث المؤتمر في الخطوات الاولى التي يمكن ان يخطوها العرب في سبيل حل مشكلتهم. وانتهوا الى اقرار بيان سياسي عام، ينشره الحزب قريبا. وقد تضمنت هذه المقررات بعض النقاط البارزة في هذا البيان السياسي.

دستور القومية العربية: ثم تلي مشروع دستور قومي لحركة البعث العربي ناقش المؤتمر مواد وبنوده في جو علمي واسع وحماس عميق في مصلحة الامة العربية ثم انتهوا في جلسات المؤتمر الاخيرة من وضع دستور الحزب واقراره.

العرب امة واحدة حرة: وقد أقر المؤتمر في مبادئ الدستور الاساسية ان العرب امة واحدة لها حقها الطبيعي في ان تحيا في دولة واحدة وان تكون حرة في توجيه مقدراتها.

وحدة اقتصادية سياسية: ولذلك فان حزب البعث العربي يعتبر ان الوطن العربي وحدة اقتصادية سياسية لا تتجزأ ولا يمكن لاي من الاقطار العربية ان يستكمل شروط حياته منعزلا عن الاخر.

وحدة روحية ثقافية: ويعتبر الامة العربية وحدة روحية ثقافية تزول جميع الفوارق القائمة بين ابنائها ببقطة الوجدان العربي.

امة حية: وأقر المؤتمر في المبدأ الثاني ان الامة العربية ذات مزايا خاصة تجلت في نهضتها المتعاقبة واتسمت بخصب الحيوية والابداع.

فرد عربي حر: ولذا فالحزب يعتبر ازدهار الوطن متوقفا على حرية الفرد ومدى الانسجام بين تطوره وبين المصلحة القومية.

ولذا فان حرية الكلام والاجتماع والاعتقاد والفن مقدسة لا يمكن لاي سلطة ان تنتقصها. في انسانية حرة متضامنة: وأقر المؤتمر ان الاستعمار عمل اجرامي يكافحه العرب ويسعون الى مساعدة الشعوب المناضلة في سبيل حريتها، وان الانسانية مجموع متضامن في مصالحته، مشترك في قيمته، يضمن التعاون بين الامم الرفاهية والسلام والسمو فيه.

حزب عربي شامل: ونصت المادة الاولى من المبادئ العامة على ان حزب البعث العربي
حزب عربي شامل تؤسس له فروع في سائر الاقطار العربية، وهو لا يعالج السياسة القومية الا
من وجهة نظر المصلحة العربية العليا.

اشتراكية: ونصت المادة الرابعة على ان الحزب اشتراكي يؤمن بأن الاشتراكية ضرورة تتيح
وتسدها للشعب العربي تحقيق امكانياته ونموه المطرد.

شعبية: ونصت المادة الخامسة على ان الحزب شعبي يؤمن بأن السيادة للشعب وانه وحده
مصدر كل سلطة وان قيمة الدولة ناجمة عن انبثاقها عن ارادة الجماهير كما ان قدسيته متوقفة
على مدى حريتهم في اختيارها.

انقلابية: ونصت المادة السادسة على ان الحزب انقلابي يؤمن بأن سياسة الحزب التقدمية
الجديدة لن تكون الا بانقلاب شامل على الواقع الفاسد يشمل جميع مناحي الحياة الفكرية
والاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ونضال في سبيل التحرر والوحدة.

المرأة العربية: ونصت المادة الثانية عشرة على ان المرأة العربية تتمتع بحقوق المواطن
كلها، والحزب يناضل في سبيل رفع مستواها.

حرية وتقدمية: وافر المؤتمر في المادة الثالثة من سياسة الحزب الخارجية ان الحزب
دوما في صف الحرية والتقدمية ضد الاستعمار والرجعية في العالم.

الثروة ملك الامة: وافر المؤتمر في سياسة الحزب الاقتصادية ان الثروة الاقتصادية فسي
الوطن ملك للامة.

في سبيل عدالة اجتماعية: ان التوزيع للثروات في الوطن العربي غير عادل ولذلك يعاد النظر
في امرها وتوزع بين المواطنين توزيعا عادلا.

حقوق طبيعية: ونصت المادة الرابعة ان الملك والارث حقان طبيعيين ومصونان في حدود
المصلحة القومية.

الدولة: ونصت المادة الخامسة ان المؤسسات ذات النفع العام وموارد الطبيعة الكبرى
ووسائل الانتاج الكبير ملك الامة وتديرها الدولة مباشرة.

تحديد الملكيات: ثم اقر المؤتمر تعديد الملكيات الزراعية والصناعية الصغيرة بشكل يمنع
استثمار الافراد ويتناسب مع المستوى الاقتصادي للبلاد.

مصرف عربي واحد: ونصت المادة العاشرة على ان يؤسس مصرف قومي واحد يصدر منه النقد الذي يسنده الانتاج القومي.

اشراف الدولة على التجارة: ونصت المادة الحادية عشرة على ان الدولة تشرف اشرافا مباشرا على التجارتين الداخلية والخارجية لالغاء الاستثمار وحماية الانتاج القومي.

الامرة والنسل: وافر المؤتمر في سياسة الحزب الاجتماعية ان الاسرة خلية اساسية في الامة وان النسل امانة في عنق الدولة.

البداوة: وافر المؤتمر ان البداوة حالة اجتماعية ابتدائية تشل نمو الامة وتقدمها ولذلك فتحضير البدو ضرورة قومية.

العمل والعمال: وافر المؤتمر ان العمل الزامي وان الدولة تضمن لكل فرد عملا لائقا وتسن تشريعا عادلا للعامل وتكفل التأمين الاجتماعي.

ثقافة عربية: وجاء في السياسة الاجتماعية ان الحزب يعمل في سبيل ايجاد ثقافة عامة للوطن العربي قومية حرة تقدمية تعمم في اوساط الشعب.

التربية والتعليم: وافر المؤتمر في سياسة الحزب التربوية انه من الضرورة طبع كل مظاهر الحياة بطابع قومي عربي يحفز الامة الى ان تتطلع الى مستقبل مجيد وان التعليم مسن وظائف الدولة وانه مجاني.

مدارس مهنية وجامعات: وافر المؤتمر وجوب انشاء مدارس مهنية مجانية وانشاء جامعات عربية وتوسيعها، وجعل اللغة العربية رسمية فيها.

هذا وقد تضمن الدستور انشاء عربيا جديدا لجميع نواحي الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والفكرية في الوطن العربي. وقد احيل بعد اقراره الى لجنة خاصة لاعداده للنشر وسيصدره الحزب قريبا.

الامة العربية ودول العالم

افر المؤتمر:

١- وجود مصلحة عربية عليا واحدة مستقلة نهدي بها في علاقاتنا مع العالم وخاصة في موقفنا من كتلتى العالم المتنازعتين.

٢- تأييد هيئة الامم المتحدة لتحقيق رغبات الشعوب في التحرر والسلام.

٣- صداقة كل الدول والتعاون معها عدا الدول المغتصبة او المحتلة لبلد عربي او التسي
تتخذ موقفا عدائيا من الامة العربية وهي :

أ- انكلترا التي تحتل وادي النيل وفلسطين وشرقي الاردن والعراق وليبيا والمحميات.

ب - فرنسا التي تحتل الجزائر وتونس ومراكش.

ج - اسبانيا التي تحتل قسما من مراكش ((الريف)).

د - تركيا التي اغتصبت كيليكيا ولواء الاسكندرون.

هـ - ايران التي اغتصبت منطقة الاهواز.

و - اميركا التي تتدخل في شؤون الشرق الأوسط بما لا يتفق

ومصلحة العرب وتدعم موقف تركيا المغتصبة لارض عربية وتؤيد الاستعمار

البريطاني، وتؤازر الصهيونية، وتستلب نزوة الوطن العربي.

ولذا قرر المؤتمر :

٤- دعوة الشعب العربي للكتل استعدادا للنضال ضد هذه الدول المعتدية.

٥- مطالبة الحكومات العربية والجامعة العربية باعادة النظر في العلاقات الدبلوماسية مع
هذه الدول المعتدية، وبالاحتكام الى منظمة الامم المتحدة.

الامة العربية وجامعة الدول العربية

يسجل المؤتمر على الجامعة العربية :

١- النقص الخطير في ميثاقها الذي يمنع الدولة العربية من عقد معاهدات مع الدول الاجنبية
دون موافقتها.

٢- تقصيرها في المطالبة بتحرير الوطن العربي وعدم مكافحتها الاستعمار.

٣- تقصيرها في العمل للوحدة.

ولذا قرر المؤتمر

٤- وجوب قيام الجامعة بالمطالبة بالجلاء عن الوطن العربي كله، والاحتكام الى منظمة
الامم المتحدة.

٥- سعي الجامعة لتحقيق مطالب العرب في شتى اقطارهم، الممثلين فيها وغير الممثلين
وتسهيل انضمام شمال افريقيا العربي اليها.

٦- اتخاذها الخطوات العمالية السريعة في سبيل الوحدة، وهي:

أ - توحيد القوى العسكرية في الاقطار العربية.

ب - توحيد التمثيل الخارجي.

ج - إلغاء جوازات السفر بين البلاد العربية.

د - إلغاء الحواجز الجمركية.

الامة العربية والحكومات العربية

أقر المؤتمر ان :

١- تعذر قيام الحكم الدستوري الصحيح في البلاد العربية، وبقاء التأخر الاجتماعي واستغلال قلة من اناس لجهود الشعب العربي.

٢- وان تهاون الحكومات القائمة في الدفاع عن حقوق البلاد والتفريط بها لصالح الدول والشركات الاستثمارية الاجنبية انما هما نتيجة خروج هذه الحكومات من فئة استغلالية تعتمد في وجودها على ممالاة الاجنبي.

ولذا يرى المؤتمر:

٣- وجوب اتخاذ الخطوات السريعة ليمارس الشعب جميع حقوقه السياسية ممارسة فعلية، وليضمن له حد كاف من العدل الاجتماعي.

٤- اعادة النظر في المعاهدات والامتيازات المعقودة مع الدول والشركات الاجنبية.

حزب البعث العربي والاضاع في سوريا

أقر المؤتمر:

١- التمسك بالنظام الجمهوري وتقويته لانه النظام الاصلح لممارسة الشعب حقوقه.

٢- استنكار السياسة الانفصالية التي تسير عليها حكومتا سوريا ولبنان، مطالبتهما ان ينهجا فورا سياسة توحيدية تدعم استقلال البلدين وتكون خطوة عملية للوحدة العربية.

٣- استنكار اسلوب الحكم القائم الذي يهيمن عليه فئة من محترفي السياسة تتحكم بالسلطتين التنفيذية والتشريعية فتزيف الحكم الدستوري وتشوّهه.

٤ - تقدير نضال الشعب المجيد في دفاعه عن الحريات الدستورية وفي احباطه المحاولة الانتمسية لانتهاك حرمة الدستور في قضية الملاكات.

٥ - ضرورة متابعة الشعب لنضاله لينتسلم مقدراته بنفسه فيحمي الدستور والحريات من العبث وينقيها من شوائب حكم الفئة المستغلة المحترفة.

٦ - تعديل قانون الانتخاب وفق الاسس التالية:

أ - ان يكون الانتخاب على درجة واحدة.

ب - ان يكون الانتخاب الزاميا.

ج - جعل الانتخاب على اساس قومي والغاء الاعتبارات الطائفية.

د - ضمان حرية الانتخاب ان تتولاه حكومة حيادية نزيهة تحترم الدستور وان يسمح بالاشراف على صناديق الانتخاب للمرشحين ولعمثلين عن الاحزاب والقضاة.

٧ - مسؤولية الحكومة في تهاونها بتوطيد الامن، وعجزها عن معالجة النزاعات الاقليمية والعشائرية التي تخل بالامن وتهدد تماسك الوطن.

٨ - تسجيل تقصير الحكومة البالغ في اهمالها شؤون الصحة وامتناعها عن منحها ما تستحق من مخصصات.

ويطالب المؤتمرون بزيادة مخصصات الصحة وانشاء المؤسسات الوقائية وتوسيع المؤسسات الصحية وتعميمها في القرى وبين البدو.

٩ - المطالبة بطبع التعليم بطابع قومي بارز وتوجيه النشء وجهة قومية صحيحة وتجهيز المدارس تجهيزا تعليميا وثقافيا ورفيع مستوى الجامعة السورية، بزيادة مخصصاتها واستقدام الاساتذة الكفاء للتدريس فيها وتجهيزها بالمخابر اللازمة وتوسيع ثروتها ومشافيتها.

١٠ - رفض الاتحاد مع أي حزب من الاحزاب القائمة في سوريا لانها كلها تكتلات وقتية فاقدة روح الحزبية الصحيحة التي تتيح لها الاستمرار، ولانها كلها تتصف بسطحية الفكرة واعتدالها وبالطابع الاقليمي في عملها ولا تتجاوب مع فكرة حزب البعث العربي القومية الاشتراكية الانقلابية ولا مع اساليبه في النضال.

حزب البعث العربي والشعب العربي

أقر المؤتمر:

- ١- الاعتماد في الدرجة الاولى على نضال الشعب العربي وضرورة العمل على تركيز قواه الداخلية وتوحيد جهود هيئاته الشعبية المناضلة.
ولذا يرى المؤتمر ضرورة الامور التالية:
أ - انشاء فروع لحزب البعث العربي في البلاد العربية التي لم تؤسس له فيها فروع وذلك لتأليف صف نضالي واع متين من اجل تحرير العرب وتوحيدهم.
ب - جواز التعاون مع الاحزاب العربية التقدمية، التي تناضل ضد الاستعمار الخارجي والاستثمار الداخلي في سبيل تنظيم جبهة عربية نضالية شعبية قوية.

البعث العربي حزب المستقبل

وختاماً فقد ابرز هذا المؤتمر بجلاء ووضوح ان حزب البعث العربي هو حزب المستقبل بل طريق الخلاص الوحيدة لملايين الشعب العربي من براثن الاحتلال الاجنبي والتجزئة الداخلية والظلم الاجتماعي.

حول السياسة الاقتصادية الداخلية

يستنكر المؤتمر سياسة الحكومة الاقتصادية للامور التالية:

- ١- لانها لم تتخذ منهاجاً اقتصادياً حازماً لحماية الانتاج القومي من غزو الانتاج الاجنبي ولتأمين التوازن بين الصادر والوارد.
- ٢- سكوتها عن الشركات الاجنبية التي تستغل حاجات الشعب الضرورية من نور وماء ونقل وغيره.
- ٣- تأليفها المجالس الاقتصادية العليا من كبار الرأسماليين والمحترفين.
- ٤- تهاونها في مراقبة موارد الدولة ومؤسساتها مما ادى لحدوث الاختلاسات الفاضحة.
- ٥- اصطناعها الاساليب السطحية الزائفة في مكافحة الغلاء مما ادى لفشل هذه المكافحة وتفاقم الغلاء.

٦- اهتمالها للعمال وتحيزها لارباب العمل واصحاب الشركات وعدم تطبيقها قانون العمل بروحه ونصه.

٧- اهتمالها للفلاحين وخضوعها لمآرب الاقطاعيين.

٨- اهتمالها العمل على تنمية الانتاج الزراعي وتوسيع الري وتقديم الاوائل الزراعية الحديثة.

٩- عدم اتباعها سياسة نقدية مستقلة وتراخيها حيال مناورات فرنسا في مصلحة القطع وغيرها وسكوتها عن بنك سوريا ولبنان الاجنبي.

ويطالب المؤتمر بأن تقوم سياسة الحكومة الاقتصادية في المرحلة الحالية على الاسس

التالية:

١- صد تيار الانتاج الاجنبي وحماية الانتاج الوطني بعد مراقبة وتحديد اسعاره.

٢- توسيع مدى التصدير وارسال بعثات تجارية الى الخارج لفتح آفاق جديدة في التصدير.

٣- تصفية اعمال الشركات الاجنبية.

٤- اعادة النظر في توزيع الضرائب وفرض ضرائب تصاعدية على الدخل والتملك والارث.

٥- تعديل تشريع العمال الحالي تعديلا يلغي طغيان رأس المال على العمل ويحبط من مؤامرة اصحاب العمل في استغلال العمال ومحاولتهم حجب مفعول تشريع العمال عنهم بشتى الوسائل.

٦- وضع تشريع عادل للعمال الزراعيين ينصفهم من طغيان الاقطاعيين وملاكي الاراضي.

٧- انشاء وزارة خاصة للزراعة تعمل على ايجاد الوسائل المختلفة لتنمية الانتاج الزراعي بتقديم الوسائل الزراعية الحديثة والاسمدة الكيماوية بتسهيلات كبيرة بعد تجربتها والتأكد من ملائمتها لتربة الوطن وخصائصه الزراعية.

٨- توسيع مصلحة الري لاهياء كل وسائل الري القديمة من اقية رومانية وغيرها وفتح آفاق جديدة من الري باستخدام الوسائل الحديثة حتى تضيق الى اقصى حد ممكن مساحة الاراضي البعلية.

٩- انشاء مدارس مجهزة بأحدث الوسائل للزراعة وايغاد البعثات الزراعية الى الخارج.

١٠- العناية بالبادية للاستفادة منها في تربية المواشي بتعميم الامن وحفر الآبار الارتوازية وانشاء المناهل.

١١- مكافحة الغلاء باتخاذ التدابير التالية:

أ - حشد كل امكانيات الحكومة وخبرائها لتوفير الغذاء والكساء بأقل سعر ممكن لانباء الطبقات الشعبية من العمال والفلاحين.

ب - الاشراف على التجارة الداخلية والشركات وكل مؤسسات الانتاج الوطني وتحديد الاسعار والارباح والتدخل لمنع الاحتكار والغاء استثمار التاجر للمنتج والمستهلك وتوطيد التوازن بين مصلحتي الاخيرين.

د - تحديد اجور العمال تحديدا عادلا يضمن لهم حدا لانقا من العيش ويتناسب مع ارباح المؤسسات التي يعملون فيها.

هـ - تحديد اجور الاراضي تحديدا ينصف العمل ويتناسب مع خصوبتها.

و - تحديد اجور العمال الزراعيين وتحسين الشروط التي يفرضها ملاكوا الاراضي على الفلاحين حتى تضمن لهم حدا لانقا من العيش متناسبا مع انتاج الاراضي التي يعملون فيها.

ز - تخفيف الضرائب المفروضة على كل ما يتعلق بغذاء الشعب وكسائه وحاجاته الضرورية.

المؤتمر القومي

(الثاني)

حزيران ١٩٥٤

قيادة الحزب

بين المؤتمر القومي الاول والمؤتمر القومي الثاني

لم يكن هناك منظمات حزبية خارج سوريا حين انعقاد المؤتمر القومي الاول، ما عدا افراد في لبنان والاردن، ولكن يوجد حزبيون اردنيون ولبنانيون وعراقيون يدرسون في سوريا، وهم الذين اسسوا فيما بعد فروع الحزب في الاردن ولبنان الخ.

ولقد استمر الحزب يناضل، بين سنة ١٩٤٧ و ١٩٥٤، عمليا كوحدة تنظيمية موحدة، ولم يكن هناك أي فارق تنظيمي بين الحزب الاردني او السوري او اللبناني، ولم يكن في الحزب قيادة قومية وإنما كانت قيادة الحزب في سوريا هي القيادة للحزب كله، وكان مركز العمل هو دمشق. وكان فرع الاردن اول فرع تأسس خارج سوريا بعد المؤتمر القومي الاول بأشهر، ثم تبعه فرع لبنان وفرع العراق بين سنة ١٩٤٩ و ١٩٥٠.

والخلاصة ان تنظيم الحزب كان منذ البدء تنظيما قوميا، وكان نضال الفروع الناشئة يسير تحت اشراف القيادة الحزبية في دمشق. وكان هذا الاشراف يقتضي عقد اجتماعات قومية، من وقت لآخر، يحضرها مندوبون عن الفروع في لبنان والاردن والعراق مع قيادة الحزب في دمشق، لتجسيد وحدة النضال العربي في خطط سياسية موحدة ومنسجمة، يسيرها منطق قومي واحد.

وكمثال على هذه الاجتماعات القومية، نورد فيما يلي نص النشرة السرية التي صدرت في عهد الشيشكلي الدكتاتوري في تشرين الاول ١٩٥٣ بعنوان: ((مؤتمر قومي حزبي))، بعد الاجتماع الذي عقد في حمص وحضره مندوبون عن كل فرع من فروع سوريا ومسؤولي المكاتب الحزبية فيها، وبعض المندوبين من لبنان والاردن والعراق. وكانت فروع الحزب خارج سوريا قد بدأت بالتوسع والانتشار وبدأت تخوض معارك شعبية مستمرة، لذلك تقرر في اجتماع حمص المذكور الدعوة الى عقد ((مؤتمر قومي كبير)) لاقامة تنظيم الحزب على المستوى القومي وتركيز انطلاقته الجديدة.

وفي حزيران سنة ١٩٥٤ اجتمع ممثلون عن تنظيمات الحزب في الاقطار الاربعة سوريا والاردن والعراق ولبنان، وكان هذا هو الاجتماع الاول لممثلي قيادات الاقطار خارج سوريا بعد ان اكتمل تنظيمها الحزبي، ولذلك اعتبره الحزب مؤتمره القومي الثاني. وفي هذا المؤتمر القومي انتخبت اول قيادة قومية قوامها سبعة اعضاء، والامين العام الاستاذ ميشيل عفلق، وافر النظام الداخلي المقترح من قطر سوريا - وهو النظام الداخلي الذي سار الحزب بموجبه حتى صيف ١٩٥٩ حيث عدل في المؤتمر القومي الثالث - وانشأ مكتباً للامانة العامة للقيادة القومية في دمشق، ولجنة مهمتها الاشراف على التوجيه الثقافي والانتاج الفكري في الحزب. وقد استمرت هذه القيادة القومية في قيادة الحزب، عملياً، حتى قيام الجمهورية العربية المتحدة، وعلان حل التنظيم الحزبي فيها. وبسبب هذا الحل واشترك بعض اعضاء القيادة القومية في الحكم ولاسباب اخرى، سنفصلها فيما بعد، دعا الامين العام لجنة تحضيرية تمثلت فيها كل منظمات الحزب واجتمعت في ٨ - ١ - ١٩٥٩ لتهيئة مؤتمر قومي استثنائي - المؤتمر القومي الثالث.

أمة عربية واحدة ذات رسالة خالدة

حزب البعث العربي الاشتراكي

المكتب السياسي

مؤتمر قومي حزبي

يسير البعث العربي حثيثاً نحو تحقيق ذاته وغاياته واستكمال شروط تقدمه ومن ابرز مظهر هذا السير العاجل، جعل الصفة القومية فيه حقيقة واقعة منظمة وفعالة .. فقد عقد مؤخراً في احد الاقطار العربية مؤتمر بعثي قومي صغير ضم عدداً من مندوبي فروع الحزب، تخطوا الحديد والسدود والعيون المبتوثة حولهم ليتدارسوا اعمال الحزب وخطته واوضاعه على ضوء الاحوال السائدة في الوطن العربي. وبعد ان استمرت مباحثات المؤتمر مدة يومين تناولت فيه الابحاث اوضاع الحزب الداخلية والقومية والاوضاع السياسية في الوطن العربي والاضاع العالمية، اتخذ عدة مقررات اهمها المقررات التالية:

- ١- تقرر عقد مؤتمر قومي كبير وحدد موعده وعدد مندوبي كل قطر ووضع جدول اعماله.
- ٢- بحث امر عودة القادة المبعدين عن الوطن العربي واتخذ فيه قراراً مناسباً استند الى المعلومات التي قدمها الى المؤتمر فرع سوريا.

٣- من وجهة تنسيق سياسة الحزب العامة اتخذ المجتمعون القرارات التالية:

أ - يجب التأكيد على فشل تجربة الحكم الدكتاتوري عسكريا كان ام غير عسكري وشجبها من قبل جميع الفروع والشعب وتأكيد ضرورة السعي الدائم لانهاء هذه التجربة والقضاء على هذا النوع من الحكم لضمان الانطلاق العربي التحرري والتأكيد على ان النظام الامثل هو النظام الديمقراطي القائم على التكتل السياسي ضمن احزاب عقائدية في جو حر، وان النظام البرلماني على مساوئه القائمة خير من اية دكتاتورية عسكرية، وان الواجب هو السعي لاصلاحه لا الكفران به وان ما اصاب النظام النيابي من فشل لم يكن ليعيب فيه ولكن بسبب اساءة تطبيقه وهو ما يمكن علاجه.

ب - في شأن القضية المصرية يرى المؤتمر انه يقتضي على الفروع والشعب حاليا السير في مهاجمة الوضع في مصر ضمن الخطوط العامة التالية:

١- بث الوعي ضد المؤامرة التي تجري الان في مصر من اجل تسوية القضية المصرية في اتجاه هو في صالح الاستعمار بعد ان هبئ لذلك بفرض دكتاتورية عسكرية تبطش بالقوى الشعبية.

٢- والتأكيد على ان كل حل من هذا النوع سيكون له اثر سيئ على بقية القضايا العربية الاخرى وحافزا للانتفاص منها، وفي هذه الحالة يجب التأكيد والمطالبة بجلاء صحيح غير مشروط بارتباط العرب بأي معسكر لان موقفهم الدولي هو الحياد.

ج - يجب التأكيد على وحدة نضال الشعب العربي وابقاء قضيتي المغرب العربي وليبيا قائمتين وعدم الاندفاع وراء ابراز قضية مراکش على حساب القضية الليبية وايضاح وحدة الاستعمار التي تجلت صريحة في المدة الاخيرة في هاتين القضيتين.

د - يؤكد المؤتمر على اثر الصراع الدائر في ايران ما بين الشعب من جهة والشاه الذي يحالف الاستعمار من جهة ثانية على القضية العربية التحررية ونصرة الحركة الشعبية في تلك البقعة.

٤- وفي شأن العمل ضمن الجبهات اتخذ القرار التالي:

يعتبر المؤتمر العمل ضمن الجبهات امرا تكتيكيا وليس مبدئيا ويتقرر بالنسبة لكل حالة على ضوء ظروفها. اما ان يتخذ هذا التعاون شكل الجبهة التي ينادي بها الشيوعيون فأمر لا يوافق عليه الان والى اشعار اخر. وعند التعاون في حالات معينة استثنائية يشترط ان لا يكون هذا

التعاون مقصورا على حزبنا والشيوعيين وحدهم بل يجب ان تستترك فيه عناصر اخرى
كالمستقلين مثلا.

ايها البعثيون

تبينوا هذه القرارات وافهموها للشعب وناضلوا من اجل تحقيقها مؤكدين ان حريسة العسري
ووحدتهم واشتراكيتهن هي التي ستؤدي الى بعثهم وجعلهم امة حية تساهم في تقدم الانسانية،
وان ذلك لن يتم على وجهه الاكمل الا بسواعد الشعب وبقيادة البعث العربي الاشتراكي المندمج
في الشعب.

تشرين الاول ١٩٥٣

المؤتمر القومي

(الثالث)

آب - ايلول ١٩٥٩

المؤتمر القومي الثالث

كانت سنة ١٩٥٩ فاصلة في حياة الحزب، فقد كان آنذاك محاطا باوضاع خارجية وداخلية صعبة. فننظيم الحزب في سوريا - وهو التنظيم الأم - قد حل بقيام الوحدة بين سوريا ومصر وبدا اتساع عن جسم الحزب جزء اساسي منه.

وفي الاردن كان الحزب خارجا من النكسة المعروفة التي تعرض بسببها لهزة عنيفة بعد قيام الانقلاب الملكي الرجعي ضد حكومة النابلسي. وكانت ثورة ١٤ تموز قد انحرقت على يد عبد الكريم قاسم والشيوعيين عن اهدافها القومية التحررية مما ادى الى نكسة قومية وتعرض الحزب في العراق الى ارهاب منظم واسع النطاق.

اما داخليا فقد اتضح وجود اتجاه انتهازي اقليمي عميل في داخل الحزب يقوده عبد الله الريساوي ويؤيده، كما ظهر فيما بعد، فؤاد الركابي.

وكان هذا الاتجاه يحاول ان يثبت اقدامه في الحزب ويستولي على جهازه القومي مستغلا فرصة غياب القيادة القومية التي اصبحت يحكم المحلولة بعد حل التنظيم في سوريا وانسحاب اعضاء القيادة القومية المنتمين لهذا التنظيم.

واتضح ان هذا الاتجاه الخطير يهدف استقلال التنظيمات القطرية عن القيادة القومية، والى جعل مهمة الحزب مقصورة على تحقيق الوحدة، والى جعله تابعا لحكومة الجمهورية العربية المتحدة ومجرد صدى لها، والى احلال اسلوب المناورة والتأمر والاساليب اللااخلاقية مكان العلاقات الموضوعية الحزبية والنظام الحزبي.

وكان من نتيجة ذلك حصول وضع مرتبك وبلبلة واسعة في قواعد الحزب وتنظيماته مما دعا الامين العام لدعوة لجنة تحضيرية من تنظيمات الحزب للتحضير لمؤتمر قومي.

وقد اجتمعت اللجنة المذكورة وناقشت الوضع ورسمت برنامجا لعقد المؤتمر وأقرت ان يكون مؤتمرا استثنائيا تتمثل فيه قاعدة الحزب عن طريق الانتخاب المباشر لاعضاء المؤتمر، أي ان

تحضره القيادات القطرية وقيادات الفروع وممثل واحد عن كل فرقة حزبية ينتخبه اعضاءها مباشرة.

وقد حددت المواضيع التي يجب ان تقدم عنها الدراسات اللازمة للمؤتمر. وفي ختام الاجتماعات انتخبت اللجنة التحضيرية مكتبا تنفيذيا لها يعاون الامين العام في تحضير المؤتمر وتسيير شؤون الحزب ريثما تنتخب القيادة القومية الجديدة. وانعقد المؤتمر القومي بين ٢٧ آب وأول ايلول ١٩٥٩ في بيروت لحل الازمة الموجودة، والتي نشأت، كما ذكرنا، بسبب الاتجاه الذي اراد تفكيك وحدة الحزب القومية والقضاء على استقلاله وفساد العلاقات الحزبية الداخلية بالاساليب اللااخلاقية، ولرسم سياسة تستطيع مواجهة الوضع العربي، خصوصا في العراق والاردن، ولوضع اسس تنظيمية جديدة. وقد تمخض المؤتمر عن جملة قرارات سياسية وتنظيمية مهمة.

وبعد انتهاء المؤتمر اصدر الحزب بلاغا موجزا عن اعماله وبيانا سياسيا مفصلا. وفيما يلي نص البلاغ ونص البيان السياسي، وكذلك نص النشرة القومية (الخاصة بالاعضاء فقط) التي اصدرتها القيادة القومية ووزعت في اوائل كانون الثاني ١٩٦٠ حول ملابسات عقد المؤتمر ونتائجه وحول مؤامرة الريموي الانشاقية.

مؤتمر قومي لحزب البعث^(١)

المؤتمر يعلن قرارات سياسية وتنظيمية هامة وينتخب قيادة جديدة

جاءنا في ساعة متأخرة من ليلة امس البيان التالي:

انعقد مؤتمر قومي استثنائي لحزب البعث العربي الاشتراكي في الفترة الواقعة بين ٢٧ آب واول ايلول ١٩٥٩ في مكان ما في الوطن العربي.

وتكون المؤتمر من ممثلين عن منظمات الحزب في العراق ولبنان والاردن والجزيرة العربية والخليج والجنوب العربي والمغرب العربي ومنظمات ابناء فلسطين ومنظمات الطلبة الحزبيين في الجامعات العربية والجامعات الاخرى خارج الوطن.

وقد درس المؤتمر اوضاع الحزب وتنظيماته الداخلية كما درس وضع القضية القومية في هذه المرحلة بعد بدء تحقيق الوحدة بقيام الجمهورية العربية المتحدة، وعلى ضوء تجربة العراق

(١) الصحافة، العدد ٢٤٩، ٢ ايلول ١٩٥٩.

الثورية واتساع ثورة الجزائر ومد التحرر في المغرب العربي عموما. ودرس ايضا استراتيجية العمل الشعبي ودور الحزب في توجيه السياسة العربية.

انخذ المؤتمر قرارات هامة تتعلق بتدعيم وحدة الحزب القومية وتطهير اجهزته ورفع مستواه التنظيمي وفعاليته النضالية، ووافق على قرار القيادة القومية السابقة بحل الحزب في الجمهورية العربية المتحدة.

وقرر المؤتمر العمل على توضيح اتجاه الحزب الفكري والافادة من تجربته النضالية في تعميق وتطوير عقيدته ونظرية عمله، وافر استراتيجية جديدة للعمل الشعبي، وتمتين وتوسيع تعاون الحزب مع قيادة الجمهورية العربية المتحدة بوجه خاص ومع قيادة الثورة الجزائرية والحركات الشعبية الاخرى في الوطن العربي، ومن اجل حماية انتصارات الشعب واذكاء نضاله ضد الاستعمار والنفوذ الاجنبي، وفي سبيل تحقيق اهداف جماهيره القومية والاشتراكية وتقوية دور الامة العربية في خدمة السلام الايجابي والاشتراكية في العالم.

وقد انتخب المؤتمر قيادة قومية جديدة للحزب.

القيادة القومية

في اول ايلول ١٩٥٩

ذات رسالة خالدة

امة عربية واحدة

بيان سياسي لقيادة حزب البعث العربي الاشتراكي

صدر عن القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي

في ١٠ - ١٠ - ١٩٥٩ بعد المؤتمر القومي (الثالث) للحزب

انطلق حزب البعث العربي الاشتراكي من ضمير الامة العربية، حركة ثورية تحرر المجتمع العربي من فساد وامراض قرون الانحطاط والحكم الاجنبي، وتطلق امكانيات الشعب المكبوتة وتتيح لها الافادة من تجارب الانسانية، في تجربة حية تعود بالامة العربية الى تيار الحضارة الانسانية وتساهم في تصحيح واغناء هذه الحضارة.

لقد تكون الحزب ونما في قلب معارك الشعب من اجل الحرية والوحدة والاشتراكية، التي اتخذها الحزب اهدافا لنضاله تؤمن للعرب حياة كريمة في مجتمع تقدمي سليم.

ومنذ اليوم الاول لوجوده، ناضل الحزب بلا هوادة الاستعمار ومؤسساته وعملاءه، والرجعية والاقطاع، والاستغلال والتبعية والشعوبية، وحارب مشاريع العدوان وسياسة الحرب في العالم،

فحقق لمجتمعنا في اكثر من قطر مزيدا من الحرية ومن التفاعل والتجمع العربي، ومن التقدم الاقتصادي والاجتماعي والانطلاق الفكري. وحقق لشعبنا مزيدا من الفعالية في مقاومة العدوان والتسلط الاجنبي، ومزيدا من القوة في التعاون مع الشعوب المناضلة من اجل الحرية والاشتراكية والسلام.

وخلق الحزب في نضاله من صفوف الشعب قيادات واجهزة واعية مجربة، مخصصة لاهداف الشعب، قريبة منه دوما تستمد من جماهيره القوة والطاقة الثورية باستمرار.

كما مضى الحزب يفيد من نضال شعبنا ومن التجارب الثورية والاشتراكية الاخرى ليزيد من وضوح وعمق اتجاهه الفكري وتركيز نظريات تنظيمه ونضاله، وفي الارتفاع الدائم للمستوى الذي تتطلبه القضية القومية في كل مرحلة.

ان حزب البعث العربي الاشتراكي الذي انطلق كطليعة لشعبنا يحدد اتجاه الثورة العربية ويخوض معاركها مع الجماهير المتحفزة ويبرز غنى واهمية تجربة العرب على الصعيد العالمي، يؤكد اليوم من جديد هويته الثورية ويستوحي رسالته في انطلاقة جديدة جبارة تزيد اهمية خطورة المرحلة التي يعيشها شعبنا اليوم وازمات المستقبل المفتوحة امام شعبنا وامام الانسانية.

الازمة الحاضرة تتطلب مستوى نضاليا جديدا

ان شعبنا يواجه اليوم اوضاعا دقيقة جسدها انتكاسة ثورة العراق وملابساتها في سائر اجزاء وطننا.

لقد نجح الشيوعيون العملاء والشيوعيون ومن وراءهم، بتخريب ثورة ١٤ تموز وتلطيخها بدماء ابنائها، وتهديد مستقبل العراق وتنشيط الرجعية والشعوبية والاستعمار في كل مناطق الوطن.

وازدادت الحكومات الرجعية البدائية استقرارا، وازداد حكم العملاء رسوخا في بعض اقطارنا، واشتد طغيان الاستعمار في جزائرنا المناضلة وفي المحميات واقطار الجنوب، كما افسحت مجالات التضليل الشعبي والطغيان وتجاهل مصالح جماهير الشعب في معظم اقطارنا.

ويواجه شعبنا اوضاعا دولية دقيقة بعد تراجع قيادة المعسكر الشيوعي عن تأييد الحياذ الايجابي وازداد طغيان الاستعمار وضغط المعسكرين على دول الحياذ والكتلة الاسيوية الافريقية ..

لذلك تتطلب الاوضاع الجديدة من شعبنا ومن الشعوب الاخرى المناضلة من اجل التحرر القومي والاشتراكية والديمقراطية، مزيدا من الوعي والتنظيم الداخلي ومزيدا من التكتل والنشاط الدولي.

ان شعبنا قد اندفع بحماسة للارتفاع الى المستوى النضالي الذي تفرضه الاوضاع الجديدة، وراحت جماهيرنا تتلمس مفاهيم وخطط الثورة العربية في المستوى الجديد، لحماية انتصاراتنا وسلامتها، ولانقاذ انتفاضاتنا المنتكسة والمهددة والسير بها في طريق النصر.

ان جماهير شعبنا التي بدأت تحطم بجرأة وتغاول المؤسسات الرجعية والمفاهيم الفاسدة .. ان جماهير شعبنا التي استجابت لنداء الثورة في اعماقها وانطلقت مع قياداتها الثورية تحارب الاستعمار وتصفى الاقطاع والاحتكار والعشائرية والاقليمية، وتغامر بمصالحها المؤقتة واستقرارها وحيوة مناضليها في سبيل الغد .. الذي تلمست تباشير فجره في العامين الماضيين، هذه الجماهير مستعدة اليوم لبذل المزيد من الجهد والتضحيات في مستوى جديد للمعركة واضح الاهداف والاساليب.

وان الاخلاص لرسالة القيادة والامانة لتضحيات الشعب تحتم تركيز النضال الشعبي على اسس ثورية واضحة تضمن تحقيق اوسع الانتصارات وتضاعف ايمان المناضلين وجماهير الشعب بفعالية الطريق الثوري في الحياة.

وفي هذه الظروف الدقيقة يشعر حزبنا بمسؤوليته الخطيرة في حياة شعبنا، ويسجل مؤتمره القومي انطلاقا جديدة تكرر الانتصارات التي حققها الحزب لشعبنا حتى الان وترتفع به الى المستوى الذي تفرضه، في الاوضاع الحاضرة، الرسالة التي وعانا الحزب لنفسه منذ وجد.

دور الحزب في الانطلاقة الجديدة

ان اهمية انطلاقة الحزب الجديدة تركز الى الدور القيادي الخطير الذي قام به الحزب في حركة الانبعاث العربي والى الضمانات الفكرية والعملية التي تحققها لهذا الانبعاث، طبيعة الحزب العقائدية وثورية مناضليه واجهزته، وقدرته على تحديد اخطائه ونواقصه والتغلب عليها في انطلاقات دائمة متزايدة العمق والفعالية.

ثورية نضال الحزب

منذ تأسيس الحزب، نظمت طلابه في الاقليم السوري حركة التضامن مع ثورة العراق عمام ١٩٤١، وبادرت في الدعوة لمساندة انتفاضة لبنان عام ١٩٤٣، وقامت بدور أساسي في تحقيق انسلاء عن سوريا، وخاضت معركة فلسطين وفضحت فساد الانظمة والقيادات التي تسببت بالنكبة. كما ناضل الحزب من اجل تثبيت حق الشعب بانتخاب ممثليه انتخابا مباشرا ونجح في محاربة الطغيان والاستغلال وتحطيم دكتاتوريات عهود حسني الزعيم والشيشكلي في الاقليم السوري وقلا نضال الشعب من اجل الحريات السياسية والتنظيم النقابي وحقوق العمال والفلاحين ومسن اجل تحرير البلاد من الاستعمار وتحكم الاقطاع والرجعية والاحتكارات، ومن اجل تنمية القوى الانتاجية ورفع مستوى الجماهير الاقتصادي والاجتماعي والفكري، في الاردن والعراق ولبنان واجزاء اخرى من الوطن، ولعب دورا اساسيا في فضح ومقاومة عهود الطغيان والارهاب، وابرار الطابع العلماني التقدمي والانساني للحركة العربية في هذه الاقطار.

وبدأت منظمات الحزب في مناطق الجزيرة العربية والجنوب والخليج والسودان واقطسار المغرب في تكوين نقاط انطلاق ثورية لحركة الابعاث، وابرار قيمة الاتجاه الثوري في الجزائر وسائر اقطار المغرب، والدفاع عنه وتقوية نزوعه نحو المشرق. كما كشفت الارتباطات الجذرية والمسؤوليات الكبرى التي تجمع القوى الثورية في مختلف ارجاء الوطن. وعملت منظمات الحزب في الجامعات العالمية وفي المهاجر لتوضيح القضايا العربية والدفاع عنها وكسب الانتصار لها.

وقادت منظمات الحزب في كل مناطقها حركات التضامن الشعبي مع انتفاضات الجزائر واقطار المغرب. وجند الحزب قوى الشعب لدعم الاقليم المصري خصوصا ايام العدوان الثلاثي وباشسر ضرب الاستعمار في مؤسساته الاقتصادية والاستراتيجية.

وحارب الحزب بكل امكانياته، الاستعمار وعملاءه ومشاريع الاخلاف العسكرية الغربية، كما كان له ابرز دور في فضح الحركات الشعبوية والشيوعية، وقطع الطريق على التسلط الاجنبي. وطرح الحزب قضية فلسطين امام الرأي العام كقضية قومية اساسية كشفت مدى فساد الوضع العربي في كل نواحيه ومدى الاخطار التي تهدد مستقبل شعبنا اذا ما تردد في الانقلاب على الوضع الفاسد وفي خلق قيادات سياسية مخرصة.

وقد ناضلت منظمات الحزب المختلفة من اجل تسلم الشعب قيادة مصيره، وتنظيم وبناء اقتصادنا القومي وقوانا العسكرية، وعملت هذه المنظمات مع نواب الحزب وممثليه في الاقليم

السوري قبل الوحدة وفي الاردن، لاعداد ابناء فلسطين وبقية المواطنين لاستعادة ارضنا وعملت لتحسين المناطق المجاورة لفلسطين وتسليح الشعب للدفاع عنها، وتنظيم قوى الشباب والحرس الوطني لموازة الجيش في معاركه على مشارف ارضنا المغتصبة. كما عمل الحزب على تنظيم حركة الدعاوة العربية في الخارج لفضح ومقاومة النشاط الصهيوني.

وقد برزت خطورة نضال الحزب في حياة العرب بشكل خاص في دوره التساريحي لتحقيق الوحدة بين مصر وسوريا: عندما جند الحزب قياداته وجميع قواه الشعبية والسياسية ونفوذه في مؤسسات الدولة لتحقيق اول نواة للوحدة العربية الشاملة، وناضل بكل امكانياته لحماية الجمهورية العربية المتحدة كركيزة للنضال العربي، وفضح حملات التضليل والتآمر على سلامتها في بقية الاقطار العربية وفي الخارج.

وقام الحزب بدور خطير في كشف انحراف الانتهازيين والعملاء بثورة ١٤ تموز في العراق، وما يزال مستمرا في نضاله البطولي للدفاع عن حياة الشعب واهدافه ومصالحه، يقدم اغلى التضحيات في معارك عنيفة ودامية مع اشد الاعداء خطرا ووحشية.

لقد خلق حزبنا اتجاها ثوريا صلبا في حياة العرب انتشرت مفاهيمه في القومية والديمقراطية والاشتراكية، في جميع ارجاء الوطن، وسبقت تنظيم اجهزة الحزب في معظم الاقطار.

تبنت مفاهيم هذا الاتجاه الثوري جميع الانتفاضات والحركات التحررية في وطننا، بدرجات مختلفة من الوعي والاخلاص لمضمون هذه المفاهيم. واضطرت حتى الحركات الرجعية الانتهازية والمشبوهة، الى التظاهر بتبني شعارات الوحدة العربية والحرية والاشتراكية، وعملت في الوقت ذاته على تزييف هذه الشعارات لافراغها من مضمونها والتآمر عليها.

وقد اربع التيار القومي الشعبي الذي تبني اتجاه حزبنا اعداء الشعب، فجندت قوى الاستعمار ومؤسساته وقوى الشعوبية العميلة كل امكانياتها لمحاربة الحزب ومحاولة تحطيم قواه وطمس مفاهيمه.

وما معركة العراق ومعارك الحزب الاخرى في كل اجزاء وطننا وتكتلات الرجعيين ودعايات الاستعمار والصهيونية والشيوعية ضد حركة البعث الا ادلة اكيدة على مدى شعور الاستعمار والشيوعيين وجميع اعداء شعبنا بخطر الحزب على مصالحهم ونفوذهم واستماتتهم في مقاومة انتشاره وانتصاراته.

ولقد باتت جماهير الشعب تثق بالحزب ثقة كاملة وتندفع للنضال باطمئنان في المعارك التي يقودها او يشترك في قيادتها مع قوى وطنية اخرى، حتى اصبحت مسؤولية الحزب في حياة شعبنا وبناء مستقبله تحتم عليه السير دوما في طليعة المناضلين والعمل على الارتفاع بمستوى معارك الشعب باستمرار.

وما الانطلاقة الجديدة التي يسجلها الحزب بعد مؤتمره القومي الاستثنائي الا خطوة في هذا السبيل.

ان انطلاقة الحزب الجديدة استندت الى دراسة انتقادية لاوضاعه وخطته، وتركيز لتجاربه النضالية منذ تأسيسه.

وقد اكدت هذه التجارب سلامة قوة اتجاه الحزب العقائدي وطبيعة تنظيمه الداخلي ومنطق عمله الشعبي بشكل عام، وحاجة الحزب الى تركيز وتقوية خطط نضاله في التجربة الجديدة.

المستوى العقائدي

انطلق حزب البعث العربي الاشتراكي من موقف ثوري في حياة العرب عاشه وواجه به مناضلو الحزب واقع الشعب الفاسد للانقلاب عليه وبناء مجتمع سليم صاعد. وانطلق هذا الموقف من نظرة للكون ترى لحياة الانسان مغزى وللشخص رسالة، وترى ان حرية الانسان وفكره وفعاليته لها دور اساسي في بناء التاريخ وليست مجرد محصلات لتاريخ مسير بقوانين مادية او روحية غيبية حتمية.

وان الانسان يبني وينمي شخصيته وحرية وكفاءاته وهو يساهم في بناء التاريخ. لهذا حتم اتجاه الحزب العقائدي عليه ان يبقى لتجربة الشعب العربي، منطلقا من امانه، مجسدا لاهدافه، ومنفتحا لتجارب الامم الاخرى.

ولهذا كان الحزب:

قوميا: يؤمن بأن القومية حقيقة حية خالدة، وبأن الشعور القومي الواعي الذي يربط الفرد بأمة ربطا وثيقا هو شعور مقدس حافل بالقوى الخالقة، حافز على تضحية، باعث على الشعور بالمسؤولية، عامل على توجيه انسانية الفرد توجيهها عمليا مجديا.

شعبيا: يؤمن بأن السيادة هي ملك الشعب وانه وحده مصدر كل سلطة وقيادة، وان قيمة الدولة ناجمة عن انبثاقها عن ارادة الجماهير، كما ان قدسيتها متوافقة على مدى حريتهم في

اختيارها، لذلك يعتمد الحزب في اداء رسالته على الشعب ويسعى للاتصال به اتصالاً وثيقاً ويعمل على رفع مستواه العقلي والاخلاقي والاقتصادي والصحي لكي يستطيع الشعور بشخصيته وممارسة حقوقه في الحياة الفردية والقومية.

اشتراكياً: يؤمن بأن الاشتراكية ضرورة منبعثة من صميم القومية العربية لانها النظام الامثل الذي يسمح للشعب العربي بتحقيق امكانياته وتفتح عبقريته على اكمل وجه فيضمن للأمة نمواً مطرداً في انتاجها المعنوي والمادي وتأخياً وثيقاً بين افرادها.

انقلابياً: يؤمن بأن اهدافه الرئيسية في بعث القومية العربية وبناء الاشتراكية لا يمكن ان يتم الا عن طريق الانقلاب والنضال، وان الاعتماد على التطور البطيء والاكتفاء بالاصلاح الجزئي السطحي يهددان هذه الاهداف بالفشل والضياع، لذلك فهو يقرر:

١- النضال ضد الاستعمار الاجنبي لتحرير الوطن العربي تحريراً مطلقاً كاملاً.

٢- النضال لجمع شمل العرب في دولة مستقلة واحدة.

٣- الانقلاب على الواقع الفاسد انقلاباً يشمل جميع مناحي الحياة الفكرية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية^(١).

ومن اجل هذا كان حزب البعث حزباً على الرجعية والمثالية النظرية التي تحول دون نمواً وتقدم الانسان العربي وتعمل للابقاء على الحركة العربية مجمدة ميتة في قوالب وشكليات التجارب العربية السابقة، وعزل العرب عن العالم او الحاقهم باحدى القوى الاجنبية وقطع الطريق على دورهم في تصفية الاستعمار وبناء انسانية متحررة.

ومن اجل هذا كان حزب البعث حزباً على الشيوعية التي تخنق حرية الانسان وقيمه الاخلاقية وتجمد الحركة العربية في قوالب تجربة انسانية اخرى وتلحقها باحدى القوى الاجنبية، وتقطع الطريق على تجربتها وشخصيتها الخاصة وتفقد تفقدها وتفقد الانسانية غنى هذه التجربة وخصائصها. وقد اوضح هذا الاتجاه العقائدي دستور الحزب الذي انبثق عن اول مؤتمر قومي عقد عسّام في نهاية سبع سنوات من التجارب النضالية تركزت فيها شخصية الحزب واسس عقيدته.

^(١) المبادئ الاربعة المذكورة اعلاه هي، بالنص، المواد ٣ و ٤ و ٥ و ٦ من ((المبادئ العامة)) في الدستور، الذي اقره المؤتمر القومي للحزب في ٦ نيسان ١٩٤٧ - انظر: نضال البعث في سبيل الوحدة والحرية والاشتراكية - الجزء الاول، ص ١٧٤ - ١٧٥. (المحرر).

وبهذه الاسس العقائدية التي توضحها مواد دستور الحزب خاضت حركة البعث معاركها في مختلف اقطار الوطن، وهي تعمل اليوم على تنشيط الحركة الفكرية القومية ونشر عقيدة الحزب في اوساط الشعب وابرار موافقه من مشاكل الفكر الحديث ومن الاتجاهات الفلسفية العالمية، وتعمل على توضيح مفاهيم الحزب للحرية وللديمقراطية والصيغ العملية التي ينبغي ان تاخذها في التنظيم الشعبي والحكومي حسب المراحل النضالية التي يخوضها شعبنا.

كما ان الحزب يعمل على توضيح ونشر مفهومه للاشتراكية والاساليب التي يتحقق بها النظام الاشتراكي في الوطن ورأيه في خطط التصنيع والاصلاح الزراعي التي تطبق في بعض الاقطار العربية ووسائل تطويرها والسير بها في طريق الاشتراكية.

ويعمل الحزب على جعل هذه المفاهيم قوة في اجهزته وفي جماهير الشعب لتكون مقياسا لسلامة تخطيطه السياسي وسلامة اتجاهات الحركات والقيادات السياسية العربية.

المستوى الحزبي الداخلي

ان الانطلاقة الجديدة تقوم على تأكيد الديمقراطية والمركزية في تنظيم الحزب الثوري، والعمل بحزم على تحقيق مبدأ القيادة الجماعية في مختلف مستويات الحزب، وتمتين وحدة الحزب القومية وفعاليته النضالية.

الديمقراطية والمركزية

ان انتخاب القاعدة لجميع القيادات في المؤتمرات حزبية تؤمن حرية العضو المطلقة في مناقشة وانتقاد خطط الحزب واعماله واشخاصه والمشاركة في تحديد سياسته، وممارسة القيادة في قيادات جماعية تتخذ قراراتها بالاغلبية وفق خطط وتوجيهات مؤتمرات الحزب وتكون مسؤولة امام هذه المؤتمرات، تؤمن للحزب ديمقراطية حقيقية في اجهزته تفسح المجال امام ظهور الكفاءات وتنميتها وتحقق ارتفاع مستوى النضال الحزبي واستقطابه للكفاءات الثورية من صفوف الشعب باستمرار، وتضمن سلامة سياسة الحزب وكفاءة واخلاص قياداته.

كما ان التزام جميع اعضاء القيادات والمؤتمرات بتبني وتنفيذ قرارات الحزب المتخذة بالاغلبية التزاما مطلقا، وطاعة العضو الواعية للأوامر الصادرة عن القيادات المسؤولة، وخضوع

القيادات الدنيا للقيادات العليا، تؤمن للحزب مركزية واعية تضمن وحدته في النضال وقدرته على المبادرة والمواقف الحاسمة وتنفيذها في مستوى ثوري.

ان الحزب اذ يؤكد في نظامه الداخلي الديمقراطية والمركزية حريص على انجاح مبدأ القيادة الجماعية الى أقصى الحدود في انطلاسته الجديدة.

القيادة الجماعية

ان تطبيق مبدأ القيادة الجماعية يحل مشكلة تفاوت كفاءات ومسؤوليات اعضاء القيادات، ويجنب الحزب الاخطار التي يمكن ان تنشأ عن هذه المشكلة، كتنقلص وجود الحزب في هيئة قيادته وتنقلص القيادة في شخص احد افرادها، ويحول دون السيطرة الفردية على القيادة والحزب وسيادة الرأي الشخصي والمصلحة الشخصية على الرأي الحزبي والمصلحة الحزبية.

وقد افاد الحزب في انطلاسته الجديدة من تجاربه الماضية التي سجلت بعض التجاوزات على مبدأ القيادة الجماعية، فعمل على معالجة هذه التجاوزات وحماية مبدأ القيادة الجماعية برفع المستوى العقائدي والتنظيمي لاجزائه، والحرص على تحقيق الديمقراطية والمركزية في اجهزته الى أقصى الحدود والالتزام بمبدأ النقد والنقد الذاتي في قياداته لضمان سلامة الحزب ونموه وفعاليته على الصعيد الداخلي وثورية الحزب واستقامته على الصعيد الشعبي.

وحدة الحزب القومية

ان وحدة حزبنا القومية تجسد صدق ايمانه بوحدة الامة العربية في مختلف اقطار الوطن، وصدق نضاله من اجل تحقيق هذه الوحدة عمليا على الاسس الشعبية الديمقراطية التي يقوم عليها كيان الحزب وتنظيمه.

ووحدة الحزب القومية اساس وجوده وثورته، لا مجرد وحدة تعاقدية بين منظمات متميزة.

ان حزبنا القومي يستطيع وحده ان يحيط بمشاكل شعبنا المتعددة في كل اقطاره بنظرة حية شاملة تؤمن تكامل جميع القوى الثورية في هذه الاقطار وتعاونها في تجسيد ارادة المجموع وتحقيق مصلحته، وصب كل قواها في معركة يخوضها أي قطر وتجنب أي انحراف في موقف قطري يناقض المصلحة القومية ويؤدي لانتكاسة قطرية في المستقبل.

لهذا كان طابع الحزب القومي اعظم قوة ثورية فيه، وسيكون تنظيم وحدة الحزب القومية في الانطلاقة الجديدة اقوى ضمانا لانتصاراتنا وللإسراع في تحطيم الاستعمار والرجعية والاحراف والفساد وتحقيق اهداف شعبنا. والحزب سيقاوم بعنف اية محاولة للإساءة الى وحدته القومية والتأمر على مستقبل الامة العربية.

مستوى النضال الشعبي

ان حزبنا يعتبر الشعب غاية نضاله ووسيلة هذا النضال ايضا فيعتمد على جماهير الشعب يستمد منها قياداته ومناضليه، ويستوحي امانيتها في تحديد اهدافه ويخوض معها المعارك الدائمة لتحقيق هذه الاهداف، معتمدا على التنظيم الحزبي الشعبي والتنظيم النقابي للعمال والفلاحين والمتقنين والفنيين وجماهير الشعب.

التخطيط السياسي

يولي الحزب التخطيط السياسي لنضاله اهمية كبرى في انطلاخته الجديدة مؤكدا خطر العفوية في العمل السياسي والاكتفاء بالحس الثوري لدى الجماهير.

اننا نؤمن بان لدى جماهير شعبنا - بحكم تجربتها في النضال وتراثها في التطلع نحو الحرية - القدرة دائما على تحديد غايتها والدخول الى المعركة عندما تتطلب الظروف ذلك. الا انه من الاجحاف بحق هذه الجماهير والاستخفاف بتضحياتها ان تترك تقاتل في معارك لم تعد لها، وان يجرها العدو للمعركة حسب شروطه ووفق مخططه. ان اخلاص حزبنا لرسالته يدعوه للاستزام التخطيط في نضاله السياسي كي لا تتعارض اعماله اليومية مع خطط استراتيجيته البعيدة المدى واهدافه ومع اخلاصه لجماهير الشعب التي يدعوها للنضال والتضحية وهو يعلم الى ايسن يسير بها.

ان دراسة اوضاع شعبنا وتحديد المراحل التي ينبغي ان نسير بها للوصول الى اهدافنا، والشعارات المناسبة والقوى التي نتعاون معها في كل مرحلة تؤمن حظا اكبر لانتصار قضيتنا على اكمل واسرع شكل.

التكتل الشعبي

ان حزبنا يلتقي مع احزاب وفئات وطنية اخرى في نقاط كثيرة من اهدافه في المستوى القومي والقطري، ومن حق الشعب ومصلحة القضية القومية ان تتكتل جميع القوى لتحقيق أي انتصار تؤمن به، مهما كان جزئيا.

وحزبنا يؤكد اهمية تكتيل جميع القوى الوطنية لتحقيق الاهداف المشتركة بينها لمصلحة الشعب. وسيعمل على الالتحام مع الاحزاب والفئات الوطنية الاخرى في جبهات شعبية حول النقاط التي يلتقي فيها مع هذه الاحزاب، ويعمل جاهدا لتوسيع نقاط الالتقاء ومجالات التكتل في جميع الاقطار، وحسب ما تقتضيه القضايا الوطنية الراهنة.

سياسة الحزب القومية

ان سياسة الحزب العربية والعالمية في انطلاقتها الجديدة ترمي الى تحقيق اهداف العرب في هذه المرحلة وهي:

نسفية سيطرة الاستعمار ونفوذه في وطننا، وتخليص الحكم الوطني في كل قطر من التبعية والاستغلال والانقسامات الاقليمية، والمساهمة في نضال الشعوب من اجل الحرية والسلام والاشتراكية في العالم.

اولا - السياسة العربية

ان معركتنا الاساسية في تحرير وطننا من الاحتلال الاجنبي والسيطرة الاستعمارية والتبعية تتطلب حشد جميع امكانيات شعبنا وتوفير جميع الضمانات لهذه المعركة. ويرى حزبنا ان ربط النضال ضد الاستعمار بالنضال من اجل حكم الشعب وتأمين حقوقه وحيرواته ومن اجل وحدة الوطن العربي، يضمن ثورية هذا النضال واخلاص قياداته ويدافع اوسع الجماهير الى معركة التحرير.

وحدة النضال العربي

وخزبنا الذي يؤمن بارتباط وتكامل اهدافه في الحرية والوحدة والاشتراكية يعمل لحشد كل امكانياتنا القومية للنضال ضد الاستعمار، ولضمان اتجاه هذا النضال منذ الان نحو التحرر الاقتصادي والديموقراطية والوحدة العربية.

ويعتبر الحزب توحيد قوى وخطط النضال ضد الاستعمار في كل اقطارنا ضرورة اساسية تحرم الاستعمار من استغلال واستخدام امكانيات قطر لضرب قطر اخر وتحطيم انتفاضات كل قطر على افراد.

ان تنظيم وحدة نضالنا يتيح لنا تكتيل جميع قوانا في كل معركة نخوضها ضد حكم الاستعمار وعملاته واكتشاف مواطن واوقات ضعف عدونا لتسجيل النصر وحماية هذا النصر من أي عدوان.

وحدة القوى الثورية العربية

ان القوى الثورية العربية في كل قطر مدعوة لقيادة نضال شعبنا ضد الاستعمار بمعارك جديّة وحاسمة وتأمين وحدة هذا النضال وسلامة اتجاهه.

والقوى الثورية وحدها يمكن ان تجسد عمق اماني شعبنا وتناضل باخلاص وتصميم لتحقيق اهدافه كاملة.

ان حزب البعث العربي الاشتراكي سيعمل بكل قواه على تحقيق التعاون مع جميع القوى الثورية في المشرق والمغرب العربيين وتكوين جبهة شعبية صلبة مع هذه القوى لتحقيق اهداف الامة العربية.

أ - موقف الحزب من الجمهورية العربية المتحدة

ان حزب البعث الذي ساهم مع قيادة الثورة في مصر في خلق الجمهورية العربية المتحدة استنادا الى ارادة ملايين شعبنا في سوريا ومصر وخارجهما وعمل لتدعيم هذه الجمهورية

وحمايتها ما يزال عند مسؤولياته الخطيرة في ترسيخ أسسها والدفاع عنها والتعاون الوثيق مع قيادتها في تحقيق أهداف الشعب العربي ورسالته.

ان مؤتمر الحزب القومي الذي انبثقت عنه القيادة الجديدة قد اعلن موافقته على اقرار القيادة السابقة بحل الحزب في الجمهورية العربية المتحدة. وقد اتخذ هذا القرار باعتباره اول مؤتمر قومي يعقد بعد قرار الحل المذكور.

وان الانطلاقة الجديدة التي يحققها الحزب بعد تنظيمه القومي الجديد ستزيد من قوة وفعالية نضاله في بقية اجزاء الوطن العربي، وتدعم تعاونه مع قيادة الجمهورية العربية المتحدة.

ب - موقف الحزب من القوى الثورية في المغرب العربي:

ثورة الجزائر

ان حزبنا يمجّد بطولة ثوار الجزائر ويدعو لتكثيل جميع القوى العربية لتتجهل انتصار الشعب في الجزائر. وستعمل قيادات الحزب في مختلف الاقطار العربية بالتعاون الكامل مع مندوبي حكومة الجزائر المؤقتة لتنظيم تضامن هذه الاقطار مع الثورة وتحقيق امدادها بعون مادي شعبي منظم ودائم. كما يضع الحزب اجهزته في الجامعات العالمية وفي خدمة مؤسسات الدعاية والتأييد العالمية لثورتنا الكبرى.

الحركة التقدمية في المغرب

ويحيي الحزب نضال الحركة التقدمية لتحرير قطر المغرب ومشاركته في نضال الجزائر وقيادة المغرب العربي كله نحو الحرية والوحدة. ويعلم حزبنا اعجابه بالاتحاد المغربي للشغل وتشجيعه لكفاحه من اجل تحرير المغرب وسعادة جماهيره.

كما يحيي الحزب نضال جماهير شعبنا وطلّاعه التقدمية في ليبيا وتونس والسودان وسائر اجزاء الوطن. ويمد للتعاون معها من اجل حرية ووحدة وطننا.

ويؤكد حزبنا وعي القوى الثورية لمسؤولياتها تجاه فلسطين والاسكندرون واستمرار نضالها لاحباط مشاريع تصفية قضية اقطارنا المغتصبة والمحتلة.

ويؤكد اهمية تحضير جماهير شعبنا لاسترجاع هذه الاقطار وتحريرها.

موقف الحزب من الشيوعية

لقد اوضح الحزب موقفه العقائدي من الشيوعية منذ تأسيسه وكشف خطاها وخطرها على حركة التحرر العربي، وسيستمر على الصعيد الفكري نضالنا العقائدي للانحراف الشيوعي وتوضيح الاختلاف النظري والعملي لاسس انطلاقا العرب التحررية مع الحركة الشيوعية، وتجاوزها لنواقص وحدود هذه الحركة. كما سيضاعف الحزب جهوده لنشر مفهومه للاشتراكية ونظريته للديموقراطية والانسان والتاريخ.

ان هذا النضال العقائدي للشيوعية الذي خاضه الحزب دوما بلا هوادة لم يمنعه في الماضي من الالتقاء في المعارك عمليا مع الحركات الشيوعية المحلية ومع خطط المعسكر الشيوعي، استجابة لاستراتيجية النضال العربي ضد السيطرة الاستعمارية، وفي الحدود التي تضمن دوما غلبة موقفنا وفكرنا الاشتراكي القومي، وتؤمن استقلال تجربتنا الثورية العربية وتعزيز سياسة انحياد الايجابي التي ارتضيناها.

وقد تعزز هذا الالتقاء العملي في المعارك بعد المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفيياتي، الذي فضح الستالينية كموقف جامد وتخطيط متعصب للتسلط، غير متفهم للمحتوى التقدمي لثورات آسيا وافريقيا القومية وغير محترم للاساليب الخاصة لكل امة في تحقيق اشكال جديدة من الاشتراكية والديموقراطية.

وقد سجلت الحركة الشيوعية العالمية بعد ذلك ردة ستالينية خطيرة ظهرت في الاتحاد السوفيياتي والصين اثر الانتصارات العالمية لسياسة الحياد الايجابي وفكرة التحرر القومي والاشتراكية الديموقراطية ومبادئ باندونغ للتعايش السلمي، وصدى هذه الانتصارات في هنغاريا وبولونيا وبقية دول اوروبا الشرقية واقطار العالم.

كما خانت الاحزاب الشيوعية المحلية خلال وحدة مصر وسوريا وفي ثورة العراق وحسدة القوى الوطنية ضد الاستعمار، وقامت بدور تخريبي في قلب معركة التحرر العربي، فتحملت امام شعب العربي وامام التاريخ مسؤولية جرائم التقتيل والتخريب الجماعي في العراق ومسؤولية نق التضامن العربي بين الجمهوريتين العراقية والم المتحدة، واضعاف مقاومة الشعب للاستعمار

والالتقاء مع القوى الاستعمارية والصهيونية في محاربة القومية العربية والجمهورية العربية المتحدة والقوى الثورية التقدمية في الوطن العربي.

وقد سجل المعسكر الشيوعي، بتأييده لتخريب الشيوعية المحلية وتكرهه لسياسة الحياد الإيجابي، امعانا في الردة الستالينية وتراجعا حاسما عن مقررات المؤتمر العشرين، يسيئان لقضية التحرر والاشتراكية والسلم في العالم.

ان هذه الردة الستالينية تسجل استمرار تجرد العقيدة الشيوعية وتحجر استراتيجيتها معسكرها، وتهدد مستقبل الصداقة التي ارادها شعبنا العربي وشعوب آسيا وأفريقيا مع الكتلة الشيوعية، على اساس مبادئ باتدونغ والشعور بالمسؤولية المشتركة تجاه مستقبل الإنسانية.

وفي الوقت الذي يستمر حزبنا بالتمسك بسياسة الحياد الإيجابي والمواقف الإيجابية مع الكتلة الشيوعية في مجالات مقاومة الاستعمار وعدوانه وطفيلاته على الشعوب، يستمر حزبنا في خوض معركته الحاسمة ضد التخريب الشيوعي المحلي وبضاعف جهوده لزيادة عزلة وانسحاق الأحزاب الشيوعية في مختلف أقطارنا، بعد ان كشفت تبعيةها وخياناتها واجرامها في ثورة العراق وثورة الجزائر وقضية فلسطين والوحدة. وسيضاعف الحزب كفاحه الحازم للرجعية المتأمرة التي تحاول استغلال الصراع لاعادة اعتبارها امام الشعب، وسيضاعف صراعه ضد الاستعمار الغربي وعملاته لايمانه بان المعركة الرئيسية لشعبنا الان مازال معركة تصفية الاستعمار والرجعية.

ثانيا - السياسة العالمية

ان حزبنا كطليلة للنضال التحرري العربي، آمن منذ البدء بوحدة معركة التحرر في العالم وادرك بشكل موضوعي ارتباط نضال شعبنا بنضال الشعوب المستعمرة والمستغلة، وبتأييد جميع قوى التحرر في العالم.

وبالقدر الذي عمل فيه الحزب على تقوية الجبهة العربية وتعزيز صمودها وفعاليتها بوجه الاستعمار والرجعية، وجعل المساعدة الخارجية منتجة وذات اثر ايجابي في النضال العربي، عمل على الخروج بالقضية العربية الى النطاق الدولي ليكسب لها دعم الشعوب وليضمن تفتيح ثورة العرب القومية في جو النضال الانساني من اجل عالم افضل تتمتع فيه الامم بسيادتها وحريتها في تقرير مصيرها القومي وتنعم فيه الشعوب بالحرية والسلم والرفاهية.

وانطلاقاً من ظروف عالمنا الحاضر المطبوع بالانقسام والتوتر والحرب الباردة واثراً هذه الظروف على تحرير شعبنا وجميع الشعوب المكافحة من أجل استقلالها كان حزبنا أول حركة عربية دعت إلى سياسة الحياد الإيجابي والتضامن الآسيوي الأفريقي والتعايش السلمي، وسيضاعف حزبنا جهوده لاتجاه هذه السياسة في بلادنا وفي العالم.

فالحياد الإيجابي كان ولا يزال في نظر حزبنا:

أ - طريق العرب إلى حماية جبهتهم الوطنية الداخلية وانجاح ثورتهم، وإلى جراسع الجماهير لميدان النضال التحرري ضد السيطرة الاستعمارية والتسلط الأجنبي. فالتبعية لأحد المعسكرين الدوليين تؤدي إلى تفسخ هذه الجبهة وإخضاع الثورة العربية لتيارات وتقلبات الحرب الباردة وبالتالي إلى تأخير إنجاز الثورة وإفقادها شخصيتها وغنى تجربتها الذاتية.

ب - طريق العرب إلى وصل ثورتهم بالثورة التحريرية الجبارة في آسيا وأفريقيا، فشعوب القارتين لظروف استعمارية واقتصادية واجتماعية متقاربة، وبطموحها إلى حياة قومية متحررة تستند إلى إرادة الجماهير وحاجاتها، تشكل جبهة موحدة ومتناسقة توسع رقعة القتال ضد الاستعمار وتعزز إمكانيات وظروف الانتصار عليه.

ج - طريق العرب إلى مساهمة في تخفيف حدة التوتر الدولي وإقرار التعايش السلمي وإبعاد شبح الحرب نهائياً. فالحياد الإيجابي بتكوينه قوى إنسانية ضخمة ترفض التبعية وفكرة اقتسام العالم بين المعسكرين يخفف حدة الانقسام ويوجد منطقة سلام منيعة واسعة تساعد كل معسكر على مواجهة أزمته وتصحيح أوضاعه، وتعزز ظروف التعايش والتقدم الإنساني السلمي.

بهذا المحتوى التحرري والسلمي آمن الحزب بسياسة الحياد الإيجابي وناضل لإقرارها وتعميق مفهوم الحياد لدى الجماهير، وتمكن من جعل الحياد الإيجابي سياسة رسمية للأقليم السوري قبل الوحدة حيث ساهم الحكم الوطني الائتلافي في مؤتمر باندونغ التاريخي ولعب مع قيادة الثورة في الأقليم المصري دوراً رئيسياً في إقرار مبادئ التعايش السلمي وتدعيم التضامن الآسيوي الأفريقي. ولعب الحزب دوراً هاماً في مؤتمر الشعوب الآسيوية الأفريقية ومؤتمر مكافحة الاستعمار في أثينا.

وتقوم سياسة حزبنا اليوم على:

١- الاصرار على موقف الحياد الايجابي وتدعيمه.

٢- توسيع وتقوية التضامن الاسيوي الافريقي في سائر المجالات الدولية وتدعيم تعاون شعبنا مع الشعوب المناضلة من اجل الحرية ومع القوى التقدمية في العالم.

٣- تصفية الاستعمار ومقاومة سياسة الحرب والتسلط على الشعوب:

أ - العمل على تعاون شعبنا مع الدول الاسيوية الافريقية والدول التي تناضل ضد الاستعمار والتسلط. وتوسيع علاقات الحزب مع الحركات التحررية والاشتراكية في هذه الدول بنوع خاص.

ب - اقامة علاقات مع الحركات الاشتراكية التي تحارب الاتجاهات الاستعمارية في الدول الغربية وتتبع تخطيطا يقارب نهج الحزب ازاء المعسكرين.

ج - شن حملة فضح قوية ضد الصهيونية وتركيز هذه الحملة وتوضيح ارتباط الصهيونية بالاستعمار وزيف اشتراكية اسرائيل في الاوساط الاشتراكية العالمية والمناطق التي استقلت اخيرا او تناضل لنيل استقلالها.

سياسة الحزب القطرية

وفي هذه الانطلاقة الجديدة سيضاعف حزبنا في كل قطر جهوده لتنمية وعي جماهير الشعب لحقيقتها القومية ومصالحها وتوضيح وتقوية المضمون التقدمي للفكرة القومية التي يعتبرها حزبنا ((ارادة الشعب العربي في ان يتحرر ويتوحد وان تعطى له فرصة تحقيق الشخصية العربية في التاريخ وان يتعاون مع سائر الامم على كل ما يضمن للانسانية سيرها القويم الى الخير والرفاهية)).

وسيكشف شعبنا زيف الصور المشوهة للفكرة القومية التي يصطنعها ويروجها عملاء الاستعمار والشيوعيون، معتمدين على روااسب قرون الاحطاط وتصرفات بعض الفئات الرجعية، في اتهام الحركة العربية التحررية بالعنصرية والتعصب الطائفي والجمود الفكري والرجعية الاجتماعية والاستغلال والتحكم او السيطرة القطرية.

وتعمل قيادة الحزب في كل قطر على تخطيط نضال الحزب وسياسته في كل مرحلة على ضوء الخطوط الكبرى للسياسة القومية. وتهدف خطط الحزب في هذه المرحلة الى اقامة وتطوير حكم وطني يعمل لتصفية الاستعمار والنفوذ الاجنبي وتصفية الاقطاع والاحتكار، وتصنيع البلاد

وتنفيذ اصلاحات زراعية في ظل نظام ديمقراطي يضمن الحريات العامة والتنظيم النقابي ومصلحة جماهير الشعب، ويعمل لتدعيم التضامن والتكامل العربي باتجاه الوحدة، ويتبنى سياسة الحياد الايجابي ويدعم التضامن الاسيوي الافريقي وحركات التحرر والسلام العالمي. ومن اجل تحقيق هذه الاهداف او أي جزء منها يعمل الحزب للتكتل في جبهات سياسية شعبية مع جميع الفئات والاحزاب الوطنية التي تلتقي معه في هذه المواقف. ولن يطلب الحزب من هذه الجبهات التحقيق اهداف الشعب في التكتل باخلاص وعلى اكمل شكل ممكن.

نداء

ايها المناضلون العرب في كل مكان

يا جماهير شعبنا العظيم

اننا نعيش في ظروف نواجه فيها انتعاش وتكتل جميع اعداء تحررنا في الداخل، والتقاء جميع قوى الاستعمار والتسلط من ورائهم لتحطيم انتفاضات ثورتنا وطمس اتجاهها.

وان الظروف الدولية التي تواجه كفاح شعوب آسيا وافريقيا من اجل حريتها وتضعف نضال القوى التقدمية من اجل الديمقراطية والسلام، تضاعف مسؤولياتنا تجاه قضية الحرية ومستقبل الاتجاه الاشتراكي الديمقراطي القومي في العالم.

ان رسالتنا تحتم علينا الارتفاع بمستوى نضالنا لمواجهة مسؤولياتنا الكبرى. اننا مدعوون جميعا للصمود في معاركنا وبذل المزيد من الجهود والتضحيات في سبيل الحفاظ على انتصاراتنا في كل قطر عربي وتسجيل انتصارات جديدة حاسمة لشعبنا وللانسانية.

ان حزب البعث العربي الاشتراكي باق كما عرفتموه: ضمير الشعب الواعي وصوته الصادق ويده القوية.

وهو يدعوكم في بدء انطلاقته الجديدة للمزيد من الايمان بقضية شعبنا والاندفاع في معاركها والثقة بانتصارها، وهو معكم في قلب معاركنا ضد الاستعمار والتسلط والاستغلال والفساد والتجزئة، في سبيل تحقيق اهداف شعبنا الكبرى.

المجد لشهدائنا والنصر لابطالنا في كل معركة عربية.

حزب البعث العربي الاشتراكي

في ١٠ تشرين الاول ١٩٥٩

القيادة القومية

حزب البعث العربي الاشتراكي

امة عربية واحدة ذات رسالة خالدة

القيادة القومية

النشرة القومية

نشرة دورية سرية خاصة بالاعضاء فقط

كانون الثاني ١٩٦٠

مقدمة

لم تتوضح اهمية التوجيه الحزبي القومي ولم تبرز مخاطر النقص في هذا المجال باجلى واكثر مما توضحت وبرزت في الازمة الحاسمة الاخيرة عندما وضعت قضية وحدة الحزب وثوابه وسلامة اتجاهه وعلاقاته الداخلية موضع التساؤل والاختلاف بين ضمير الحزب المتنبه في قواعده وقياداته السليمة المخلصة الامينة وبين اعدائه المنحرفين الفاسدين المخربين.

لقد ادى ضعف ونقص التوجيه المركزي لنتائج فكرية وتنظيمية خطيرة عن الحزب ساهمت بجانب العوامل الاخرى في خلق الازمة الحادة وتهينة اسباب بقاءها الطويل في جسم الحزب تنمو وتستفحل حتى بلغت الحد الاقصى اهان عقد المؤتمر القومي الاستثنائي الاخير. ولو ان الوضع السياسي والاجتماعي والاقتصادي العربي ظل جامدا ثابتا في السنوات الاخيرة ولو ان منظمة الحزب بقيت على حالها، لهان الامر ولاستطاعت قواعد الحزب وفروعه وتنشيطاته الممتدة في طول الوطن العربي وفي خارج حدوده ان تعتمد على التوجيه الذي صدر في الفترة الاولى من حياة الحزب وعلى المواقف التي اتخذها من الاحداث الماضية وعلى ما شرحته المنشورات الاولى، ولكن ذلك لم يكن باستطاعته ان يسد النقص ويؤدي الغرض لان الوضع العربي من جهة ووضع منظمة الحزب من جهة اخرى كانا ابعد ما يكونا عن الجمود والثبات. لقد تطورت القضية القومية بشكل سريع وقطعت مراحل جديدة. ومنظمة الحزب قد تطورت ايضا فاتسعت اطرافها وتنوعت مادتها ودخلت اوساطا وبيئات جديدة ودخلت اقطارا عربية لم تدخلها من قبل.

وهكذا ازداد عدم التجانس في وضع الحزب من جهة وتتابع التطورات وتعقدت القضية العربية من جهة اخرى في حين بقي مستوى التوجيه المركزي دون المستوى الذي تتطلبه هذه التغييرات، الامر الذي فتح باب الاجتهاد الشخصي ولظهور الاتجاهات الخاصة لبعض الافراد حتى في موضوع العقيدة ولم يعد الحزب موحد التفكير والنظرة.

لذلك قررت القيادة القومية التأكيد على اصدار النشرة الدورية واعتمادها مجالا لتوجيه الحزب وتقويم الاخطاء وتصحيح الانحرافات ومساعدة القيادات في تحديد مواقفها وتخطيط نشاطها.

ازمة الحزب

كان على المؤتمر القومي ان يؤكد قدرة الحزب على معالجة ازمته وان يعيد للحزبين ثقتهم بأنفسهم وبقدرتهم على الانقلاب على واقعهم الضعيف والاستمرار كحزب ثوري في مستوى الاهداف ومستوى الرسالة التي وعها الحزب لنفسه ..

فقد تجلت هذه الازمة في مواضع عديدة من حياة الحزب اهمها مستوى ثوريته ووضعه الفكري واسلوب عمله. لقد انخفض مستوى ثورية الحزب بشكل واضح خلال السنوات القليلة الماضية، او بشكل ادق، لم يرتفع الحزب الى المستوى النضالي الذي بدأ يتطلبه الوضع العربي منذ سنوات.

وفي الناحية الفكرية اتضح النقص ايضا. فبالرغم من ان تجربة شعبنا وتطورات العالم قد اكدت صدق عقيدة الحزب وسلامة وقوة اتجاهه الفكري، فان النمو الفكري لحزبنا ما زال شديدا البطء وعقيدتنا بحاجة الى المزيد من التوضيح والتوسيع في كثير من النقاط.

ان نظرتنا للحياة والاسان والكون بحاجة الى شرح وتوسيع:

ان مفهومنا للحرية بحاجة الى توضيح مضمونه وفي العلاقات الاجتماعية بين المواطنين وفي علاقة الفرد بالدولة في مختلف مراحل نموها، واتجاهنا الاشتراكي بحاجة الى التركيز والتوسيع لايضاح موقف الحزب من كثير من القضايا الاقتصادية الفنية.

ان التركيز النظري لعقيدة حزبنا وتوسيع وشرح مضمون اتجاهه الفكري بحاجة الى المزيد من الجهود بعد ان نمي الحزب وتزايدت مسؤولياته.

وحزبنا الذي يعاني هذا النقص في نموه الفكري وتخطيط نضاله يعاني نقصا اشد خطرا في تنظيمه الداخلي.

ان تنظيم حزبنا الديمقراطي والمركزي قد مر بتجارب اوضحت النقاط الضعيفة التي يجب ان يتغلب عليها.

— ان الديمقراطية قد اسيء فهمها احيانا فتحولت بعض المنظمات الى اجهزة فوضوية بعيدة عن الانتظام والفعالية.

— كما اسيء فهم المركزية فتحولت بعض القيادات عن مبدأ القيادة الجماعية وافسح المجال للاخطاء والتمادي فيها.

وادی انخفاض مستوى الوعي والثقافة الحزبية في منظمات الحزب الى ابتعادها عن الخلق والفعالية وسيطرة جو الروتين والاهمال عليها.

ولم تستطع هذه المنظمات اكتشاف اخطاء وضعها بسهولة ومعالجتها بحزم في الوقت المناسب، لضعف الثقافة النظرية في اسلوب العمل الحزبي والنضال الشعبي ولضعف النقد او سوء استخدامه وانعدام النقد الذاتي في قيادات الحزب.

وكان اقصى ما عاياه الحزب ضعف تنظيمه القومي بشكل ادى الى تعطيل قوة التخطيط والتنسيق والدفع القومي في مختلف منظمات الحزب، والى اهمال تربية وتنشيط المنظمات الناشئة وحرمان جميع المنظمات من نتائج تجارب الحزب في كل قطر.

وافسح ضعف القيادة القومية لوقوع بعض المنظمات في اخطاء وانحرافات تشكل لو استمرت خطرا على ثورية الحزب ووحدته القومية.

وساعد ضعف الجهاز القومي والسيطرة المركزية على استفحال العناصر الانتهازية في الحزب التي استغلت هذه الفرصة المواتية فكشفت عن حقيقة موقفها من وحدة الحزب وسلامة اتجاهه مما هدد وحدته القومية وبالتالي عرض مستقبله كحزب ثوري لخطر كبير.

وكانت القاعدة في كل قطر تعيش ازمة الحزب وتتأهب لحشد امكانياتها ليغالب الحزب ضعفه ولينطلق من جديد: حركة ثورية فعالة، تستلم المبادرة في قيادة اطلاقة شعبنا وضمان اتجاهها وتركيز انتصاراتها وكانت نقطة الانطلاق الطبيعية والوحيدة لتحقيق ذلك هي عقد المؤتمر القومي الاستثنائي.

ولم تقتصر نواحي النقص على ذلك بل برزت ايضا في تخطيط النضال الشعبي. فحزبنا يعاني ضعفا كبيرا في اسلوب عمله السياسي في مختلف المستويات، لم يعتمد حزبنا بعد بحزم كامل اسلوب التخطيط في عمله السياسي، وقيادات الحزب في مختلف اقطاره لا تستند في تحديد اهداف نضال الحزب المرحلية الى تخطيط عام قومي لمراحل تحقيق اهداف الحزب واساليب نضاله في كل مرحلة وفي كل قطر. فبقي نضالنا في غالب الاحيان ارتجاليا تفرره المناسبة وانفعالية يتلو

التطورات لا يسبقها، وهكذا تحمل الحزب كل مساوئ واضرار الارتجال والاختفاء في التقدير والقياس وهدر الطاقات الثورية.

معالم الازمة في الحزب

لقد درس المؤتمر القومي، اوضاع الحزب وخططه بروح انتقادية ايجابية، ورسم خطط معالجة اخطائه ونواقصه في الانطلاقة الجديدة.

في المستوى العقائدي

لقد اكدت تجربة شعبنا وتطورات الحضارة العالمية سلامة وقوة اتجاه الحزب العقائدي، واهمية تركيز وتوضيح هذا الاتجاه، وتوسيع انتشاره في الرأي العام. ان مفاهيمنا للقومية والاشتراكية والديمقراطية، قد ازدادت قوة وازدادت ثقة الشعب بها وتقديره، لصدقها وضرورتها. لكن هذه المفاهيم ما زالت بحاجة الى التوسيع والشرح والى توضيح جميع ما ينتج عنها من افكار ومواقف في الحياة العملية. ان مفاهيمنا للحرية والديمقراطية عامة لا تتضمن تفاصيل واشكال الديمقراطية التي يجب ان نطبقها في كل مرحلة من مراحل نضالنا. ان نظرتنا للحياة والكون، التي تنبثق منها مفاهيمنا العقائدية ومواقفنا النضالية، واضحة الخطوط، تشكل اتجاهها فكريا معينا.

وقد عبرت عن هذا الاتجاه في بعض نواحيه، الاحاديث والنشرات الفكرية في الحزب. ولكن هذا الاتجاه الفكري بحاجة الى المزيد من التركيز والتوضيح في دراسات فلسفية خاصة ومنسقة تبرز الوحدة الفكرية في الحزب وتنميها وتعمق عقيدة الحزب وتحدد موقفها من الاتجاهات الفلسفية الاساسية الاخرى.

كما ان اهداف الحزب المنبثقة من نظريته العقائدية، تأخذ عند توضيح اتجاهه الفلسفي، كل مداها النظري وجديتها العملية وحيويتها.

كما ان هذه المفاهيم لا تتضمن ببساطة موقفنا من الانظمة السياسية والتنظيمات الحزبية الاخرى. ومفهومنا للاشتراكية عام ايضا لا يتضمن تحديد وسائل ومراحل تطبيق النظام الاشتراكي ولا يحدد بدقة موقفنا من القضايا العملية التي تنشأ عنه كموقفنا من الملكية الفردية لوسائل

الانتاج ودور الافراد والنقابات والمؤسسات الشعبية والدولة في التنظيم الاجتماعي والتنمية الاقتصادية.

كما ان رأينا في التطبيقات العملية للاشتراكية في الاتحاد السوفياتي والصين ويوغسلافيا وبقية دول المعسكر الشيوعي، بحاجة الى المزيد من الدقة كلما تطورت تجارب وتطبيقات هذه الدول في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

كما ان هذه المفاهيم لا تحدد بسهولة رأينا باتجاه التطور الاقتصادي ومشاريع التصنيع والاصلاح الزراعي في بعض اقطارنا ووسائل تطويرها باتجاه النظام الاشتراكي الذي نؤمن به. ونظرتنا القومية رغم وضوحها ودقتها ما تزال بحاجة الى تحديد حاسم لموقفها من قضايا العناصر القومية المتميزة في وطننا وبنسب كبرى في بعض اجزاء وطننا (قضية الاكراد) والى تحديد افضل الشروط والامواع لتحقيق الوحدة بالنسبة لكل قطر.

المستوى التنظيمي :

لقد واجه المؤتمر مستوى تنظيميا مترديا في حزبنا، كاد يبلغ من الخطورة ما يهدد اساس حركتنا العقائدية.

وحدة الحزب القومية: ان وحدة حزبنا القومية تنبع من ايمانه بوحدة امتنا وتجسد صدق نضاله في سبيل الوحدة. ولكن جهاز حزبنا القومي كان لعدة سنوات في مستوى ضعيف بشكل ساعد في اضعاف الطابع القومي لحزبنا في بعض الاقطار وكاد يفسح المجال لاجتهادات في التنظيم تسودي لتفكيك وحدته وانفصال التنظيمات القطرية.

الديمقراطية: ان حزبنا اصيل الايمان بالديمقراطية. وينطلق ايمانه هذا من الايمان بالشعب والثقة بكفاءته والحرص على فسح المجال لتفتح امكانياته وتنميتها. ويتجسد صدق وايمان حزبنا بالديمقراطية وسعيه لتحقيقها في تنظيمه الديمقراطي.

ولكن الاجهزة الحزبية في معظم الاقطار لم تحرض على الالتزام بشروط التنظيم الديمقراطي المحددة في النظم الداخلية التي تتابعت حتى عقد المؤتمر القومي الاخير.

لقد كانت بعض القيادات تحدد فترة صلاحياتها سنة بعد سنة، تستبدل عددا من اعضائها بطريقة التعيين، الى حد تضييع معه معالم القيادة السابقة المنتخبة او تعمل على تعيين اعضاء القيادات الدنيا او اعفائهم من مسؤولياتهم دون ان تقر ظروف ذلك قيادة اعلى مسؤلة.

وكان الطابع السري الشديد لحزبنا في معظم أقطاره يسهل اتخاذ خطوات تنظيمية غير ناضجة تماما تحت وطأة ظروف الحزب ولعدم وجود أسلوب تنظيمي مدروس لمثل هذه الظروف وعدم وضوح نظرية الحزب التنظيمية في أجهزته.

ولقد برزت نتائج ضعف الديمقراطية في بعض منظمات حزبنا في انخفاض مستوى الخبرة القيادية فيها وضعف الثقة والتماسك بين القيادات والقاعدة. ولعل أخطر هذه النتائج على الإطلاق هو ضعف ثقة الحزب بامكانياته وفعاليته الثورية تدريجيا، والاعتماد لحد ما على المناورة والتكتل مع القوى التقليدية في العمل السياسي. ويرافق ذلك بشكل يدهي ضعف ثقة الحزب بالشعب وقواه الثورية واهماله تحريك هذه القوى وتخطيط نضالها وتوجيهها نحو اهدافها.

المركزية: وحزبنا الذي يؤمن بالديمقراطية، حزب ثوري مركزي التنظيم. ولكن مركزية تنظيم الحزب لم تحقق في احسن اشكالها في بعض اجهزتنا، فالقيادات العليا تهمل المبادرة باتخاذ مواقف نضالية وسياسية في الوقت المناسب وتبقى في انتظار مبادرة القاعدة واقتراحاتها التي تأتي احيانا بعد فوات الوقت المناسب.

واجهزة القاعدة ضعيفة الانضباط والحركة احيانا تقابل برود مواقف القيادات وتنفذ ببطء واهمال قراراتها.

وضعف ايمان بعض اجهزة حزبنا بالمركزية يجعل قياداتها وقاعدتها على السواء تدور في جو روتيني من التنظيم يحول نضال الحزب ورسالته الى مجرد التقيد بالروتين الحزبي الداخلي، فيحول ديمقراطية الحزب الى اشكالها الخارجية ويبعد الحزب عن حياة الشعب ومشاكله ويشيع جو الفتور والضعف والتشكك والانقسام في أجهزته.

القيادات الحزبية :

والضعف العام الذي يشمل جميع مؤسسات الحزب يظهر في قياداته مكثفا ناتكا وخطير النتائج.

ان ضعف الديمقراطية وضعف الايمان بالشعب وبالقاعدة يجعل القيادة ترى الحزب مجسدا (ومتقلصا) فيها، وترى في اعضاء القيادات الدنيا والقاعدة مجرد مساعدين لها تختار منهم من تراء مناسباً، وتعيه او تعمل على ايصاله لهذا المركز او ذاك، دون الاهتمام بمنظمات القاعدة المهمة او تعمل على تربيتها ورفع مستواها الحزبي.

ويصل الوضع الى مستوى بالغ الخطورة عندما يؤدي ضعف الديمقراطية والثقة بالقاعدة وبالشعب الى ضعف الثقة بين اعضاء القيادة الواحدة وشعور كل عضو فيها بأنه يجسد وحدة الرأي الصحيح والكفاءة والفعالية في الحزب بشكل يؤدي الى انصراف جهود اعضاء القيادة والحزب الى الصراع الداخلي وتآليف الكتل المتميزة داخل القيادة وفي الجهاز وتخريب جو الحزب بخطط الاستخبارات والمناورة وما تستعمله من وسائل غير حزبية في الاتصالات، وغير صادقة او اخلاقية في الاستنتاجات والدعاوة والتصرفات الحزبية.

ويؤدي ذلك الى انشطار الحزب الى كتل متنافرة يستنفذ جهودها الصراع الداخلي ويتحول نضالها الشعبي وتوسعها الى منافسة غير سليمة تعتمد مجالات العمل السهل والنتائج السريعة. او يؤدي ذلك الى تقلص الحزب في شخص احد قياديه وتحول اعضاء القاعدة والمنظمات الحزبية الى مساعدين وانصار او منافسين ومراقبين يجب التخلص منهم.

وفي كل هذه الحالات تهمل القيادة تثقيف القاعدة وتربيتها وتقويتها والاعتماد عليها كجهاز ثوري. وتهمل القيادة الاعتماد على الشعب وتنظيمه وتكتيله حول قضايا متنوعة، لتتكفى في جو روتيني داخلي ضعيف، او تنطلق في خطط ومناورات قريبة المدى وسريعة النتائج مع تجاهل طبيعة هذه الخطط ونتائجها البعيدة المدى على الصعيد الحزبي والشعبي قطريا وقوميا. ويؤدي كل ذلك الى عرقلة عمل الحزب وضعف قياداته وانخفاض مستوى ثوريته واخلالته لقضية الشعب.

وقد حدد المؤتمر اسلوب معالجة هذه النواقص في وضع التنظيم الحزبي وتجنب اخطارها ورفع مستوى الجهاز الثوري.

فاكد تمسك الحزب بوحدته القومية وبالديمقراطية والمركزية في تنظيمه الداخلي وحرصه على تطبيقها على اتجاع وادق شكل واكد حرصه على تحقيق مبدأ القيادة الجماعية في مختلف مستويات جهازه.

وقد اعلن المؤتمر اتجاهاه الحاسم في ذلك عندما خصص لاحدى لجانه مهمة دراسة وسائل تمكين وحدة الحزب القومية وافر تعديل النظام الداخلي بشكل يوسع صلاحيات القيادة القومية ويزيد من فعاليتها في قيادة الحزب والاشراف على تنظيماته ووضع هيكل جديد للقيادات يفرض وجود مكتب سياسي متفرغ للعمل الحزبي يؤمن للقيادات تحمل مسؤولياتها بشكل جماعي وتأمين مركزية سليمة في اجهزة الحزب وتخطيط نضاله ومعاركه بمزيد من الوعي والقوة.

وقد عدل المؤتمر أيضا بعض مواد النظام الداخلي للحزب لتشديد المركزية في مستوى الفرقة والشعبة بشكل خاص، وحدد نسبة أعضاء القيادات في المؤتمرات التي تمثل امامها وقيد امكانيات التعيين في القيادات، لتوسيع مجالات الديمقراطية في الجهاز الحزبي.

واصرار الحزب على وحدته القومية وعلى الديمقراطية المركزية في جهازه وعلى مبدأ القيادة الجماعية يجعله أكثر اهتماما بمستوى وعي اعضائه في مختلف مستويات اجهزته، وأكثر تقديرا لاهمية النقد الحزبي البناء واهمية النقد الذاتي في صفوف قياداته، فوعي اعضاء الحزب واخلاص اعضاء القيادات في تطبيق قاعدة النقد الذاتي لاعمالهم وخططهم، هما خير ضمانات للدقة في تطبيق الديمقراطية والمركزية والعمل الجماعي في الحزب، ولنمو اجهزته وابرازها كفاءات الاعضاء واستقطابها للعناصر القيادية من صفوف شعبنا، وخير ضمانات لاستمرار تجسيد الحزب امامي جماهير الشعب والاخلاص لرسالته.

المستوى السياسي:

ان الحزب يعمل لتحقيق اهدافه، استنادا الى نظريته للحياة والى مبادئه باسلوب ثوري هو النضال الشعبي.

والحزب يفهم النضال الشعبي بمواقف ثورية لقوى الشعب المنظمة في اجهزة الحزب وفي المؤسسات النقابية للعمال والفلاحين والشباب والطلبة وبقية جماهير الشعب.

ولكن استراتيجية هذا النضال وخطط مراحله غير محددة لدى الحزب بوضوح. وكانت تترك حتى الان لمبادرة قيادات الاقطار والقيادة القومية اذا لم تقررها بشكل ما مؤتمرات الحزب. وممن الطبيعي جدا ان يفيد الحزب من تجارب نضاله منذ تأسيسه ليزيد من دقة وفعالية اسلوبه الثوري في العمل.

واول ما يؤكد الحزب في انطلاقته الجديدة، هو التركيز على التخطيط السياسي لنضاله.

التخطيط في العمل الشعبي

ان اسلوب نضالنا منبثق من عقيدتنا، فهو انقلابي لان اهدافنا الثورية لا تحققها الا وسبلات ثورية،

شعبي: يعتمد على جماهير الشعب لتحقيق اهدافه.

قومي: يستند الى امكانيات وقوى شعبنا في كل اقطاره كما يستهدف مصلحة هذا الشعب القومية في هذا النضال.

اشتراكي: يعتمد على قوى جماهير الشعب المظلومة اولا وتوضيح ارتباط مصلحتها بارادتها وارادة الامة بكاملها في التحرر والوحدة، ويعتمد على تحرير هذه الجماهير واطلاق قواها من قيودها لتحقيق خير المجتمع كله.

ولكن هذا الخط العام الواضح لاسلوب تحقيق اهدافنا والذي اعطى لحزبنا شخصيته الخاصة واكد اخلاصه لمبادئه ورسالته منذ وجد، اصبح يتطلب من حزبنا الان مزيدا من التفاصيل على ضوء تجاربنا.

اننا بحاجة ماسة الى تحديد استراتيجية نضالنا الشعبي الانقلابي بشكل دقيق يساعد قياداتنا في اختيار الخطط المناسبة لهذا النضال وفق المراحل التي تمر بها قضية شعبنا والاضاع المحلية في كل قطر. ويوضح لشعبنا اهدافه المباشرة في كل مرحلة من تاريخه واسلوب تحقيق هذه الاهداف وطريقة الوصول بجموع هذه الاهداف المباشرة الى تحقيق اهدافه العامة الكبرى.

وهذا التخطيط للنضال حزبنا في مختلف اقطاره لم يكن يعطى الاهتمام الكافي في الماضي او لم يكن موجودا على الاطلاق احيانا، مما جعل الحزب يهدر امكانياته الضخمة دون الاستفادة منها في معاركه وجعله يقع في اخطاء احيانا.

وقد قرر الحزب في مؤتمره القومي اعتماد مبدأ التخطيط في عمله السياسي والتأكيد بان دراسة وتنفيذ استراتيجية حزبية للنضال الشعبي من اول واجبات القيادات الحزبية، وافسح النظم الداخلي الجديد للقيادات القطرية والقومية ان تقوم بواجبها على شكل ادق وافضل من الماضي.

ولقد حدد البيان السياسي للقيادة القومية بشكل اولي هيكل استراتيجية نضال الحزب وستؤدي دراسة هذا الهيكل بشكل موسع ووضع الخطط لتنفيذه في القيادة القومية والقيادات القطرية، الى مزيد من الوضوح ومن الفعالية في نضال الحزب.

كيف عقد المؤتمر القومي

بعد سنوات من آخر مؤتمر قومي وبعد مطالبة منظمات الحزب عقد المؤتمر القومي للحزب بين ٢٧ اب واول ايلول سنة ١٩٥٩ في احدى مناطق الوطن العربي وبموافقة جميع منظمات الحزب وفق الاسس التي حددتها اللجنة التحضيرية للمؤتمر.

وكان مؤسس الحزب وامين عام قياداته القومية السابقة، قد دعا لتأليف هذه اللجنة من ممثلين عن منظمات الحزب القطرية والفرعية غير المنظمة في اقطار. وافرت اللجنة التحضيرية التي انعقدت في كانون الثاني سنة ١٩٥٨ اسس الدعوة للمؤتمر وطريقة التمثيل فيه وانتخت مكتبا دائما لتنفيذ قراراتها واستكمال التحضير للمؤتمر. وكانت اهم هذه القرارات:

- دعوة جميع منظمات الحزب في الوطن والمهجر للمساهمة في المؤتمر.
- تكوين المؤتمر من اعضاء قيادات الاقطار والفروع غير المنتظمة في اجهزة قطرية وممثل عن كل فرقة حزبية، ينتخب انتخابا مباشرا (ومن اعضاء اللجنة التحضيرية نفسها).
- موعد المؤتمر: كما حددت اللجنة التحضيرية شهر نيسان كموعدا للمؤتمر وطلبت من مكتبها التنفيذي الدعوة للمؤتمر على هذا الاساس.

؛ لكن وضع الحزب في قطري العراق والاردن ادى الى تأجيل الموعد مرارا وكان الموقف انسلبي لبعض قياديي الاقطار وخصوصا الامين السابق لقيادة قطر الاردن من عقد المؤتمر القومي وطلبات تأجيله المستمرة يهدد بعدم انعقاد المؤتمر وبتهديد وحدة الحزب القومية، وثقة الحزبيين في كل مكان بامكانيات انطلاق الحزب من وضعه المرضي والتغلب على مشاكله وجموده.

الى ان وافقت جميع الاقطار المكتب التنفيذي على عقد المؤتمر في نهاية شهر آب الماضي. تكوين المؤتمر: وقد حضر المؤتمر بالاضافة الى اعضاء اللجنة التحضيرية ثلاثة ممثلين عن منظمات العراق مزودين بتوجيهات خطية من قيادة القطر وكل ممثلي قطر لبنان حسب الاصول التي اقرت، وممثلين عن قطر الاردن، ممثلين حضروا من داخل الاردن وانتخبهم قياداتهم وآخرين من اللاجئين السياسيين الذين حملوا تفويضات من قياداتهم بتمثيل منظمات الحزب في الداخل ومنظمة اللاجئين السياسيين في الاقليم الشمالي. وممثلون عن فرع الطلبة العرب في جامعات الاقليم الجنوبي ومنطقة غزة. وحضر ممثلو فرع الكويت وممثل عن منظمات الجنوب العربي واعتذر ممثل ليبيا والمغرب العربي عن الحضور لاسباب طارئة مع تأييد مقررات المؤتمر. ومن ممثلين لمنظمات الحزب في تركيا - المانيا - النمسا - الولايات المتحدة - بريطانيا.

وقد قام بإدارة اعمال المؤتمر مكتب كون بإشراف المكتب التنفيذي التحضيرى وقيادة القطر الذي انعقد المؤتمر فى منطقته، حتى أقرت عضوية المؤتمرين وانتخبوا رئيسا ومكتبا جديدا للمؤتمر.

وقد انتخب الحضور فى اليوم الاول لجنة تدقيق للعضوية أقرت صحة عضوية جميع الاعضاء باستثناء حالتين خاصتين لم تكتمل فيهما الشروط التي وضعتها اللجنة التحضيرية او تقرها انظمة الحزب وتقاليده، او تبررها اوضاع استثنائية للمنظمات الحزبية التي ينتمون اليها. ولم يسجل مكتب المؤتمر أى اعتراض على قرارات لجنة تدقيق العضوية او حول شرعية المؤتمر على الاطلاق.

وبعد اقرار العضوية انتخب المؤتمر فى اليوم الثانى رئيسا ومكتبا جديدا لإدارة اعماله، واقرو جدول اعماله ووزع اعضاؤه على اللجان الفرعية التالية لدراسة التقارير المرفوعة للمؤتمر وتحضير مشاريع قراراته.

لجنة الشئون العقائدية، لجنة النظام الداخلى، لجنة وحدة الحزب القومية، لجنة استراتيجية العمل الحزبى، لجنة الشئون المالية، لجنة الوضع العربى، اللجنة السياسية. قضية المنسحبين فى اليوم الثالث والاخير لاعمال اللجان الفرعية (اليوم الخامس لاعمال المؤتمر): اتصل امين سر قيادة قطر الاردن السابق بمكتب المؤتمر واعلن ان هنالك امورا تمنع ممثلى الاردن فى المؤتمر من الاستمرار فيه وان اعضاء قيادة قطر الاردن الموجودين فى المؤتمر طلبوا من الاعضاء الاردنيين الانسحاب من اللجان الفرعية (كان معظمها قد اكمل دراساته).

وكان راي اعضاء قيادة قطر الاردن انهم لاحظوا فى المؤتمر اتجاها خطيرا لمحاولة اعادة تنظيم الحزب فى الاقليم الشمالى من الجمهورية العربية المتحدة وهو يحضر لازمة بين الحزب وبين قادة الجمهورية العربية المتحدة، وبما انهم لا يوافقون على هذا الاتجاه وغير مستعدين لتحمل مسؤوليته فقد انسحبوا من لجان المؤتمر وهم لن يشتركوا فى بقية اجتماعات المؤتمر العامة.

وقالوا بانهم لمسوا هذا الاتجاه من امور عديدة منها ان احد تقارير منظمات الحزب يتحدث عن مقارنة بين الديمقراطية التي يؤمن بها الحزب والديمقراطية المطبقة فى هذه المرحلة فى الجمهورية العربية المتحدة وبين الاشتراكية التي يؤمن بها الحزب والنظام الاقتصادى الذي يطبق

في هذه الدولة العربية، بشكل يعتقدون انه يسيء لقادة الجمهورية العربية المتحدة ومنها ايضا ان مؤسس الحزب وامين عام القيادة القومية السابقة قد حضر الى البلدة التي يعقد المؤتمر فيها وانه ابلاغهم عن عزمه على حضور بقية جلساته .. انهم يعتقدون ان ذلك يسيء ايضا الى قادة الجمهورية العربية المتحدة.

فاوضح مكتب المؤتمر استغرابه لاعتقاد الاعضاء في قيادة قطر الاردن السابقة بوجود الاتجاه الخطير الذي تحدثوا عنه وقال بان اتصالاته بالمؤتمرين خلال اعداد المؤتمر وملاحظاته عن جميع جلساته لم تشر مطلقا الى وجود مثل هذا الاتجاه. وقال ايضا بان التقرير موضوع الشكوى لم يطلع عليه المكتب (لانه انتخب مباشرة في المؤتمر) ولم يقره المكتب التنفيذي التحضيري ولا اية جهة حزبية في المؤتمر قبل عرضه وان مكتب المؤتمر سيسحب التقرير فورا من اللجنة التي تدرسه للاطلاع على محتوياته وسحبه نهائيا اذا رأى عدم صلاحيته للعرض على لجنة دراسة فرعية من لجان المؤتمر القومي. وسحب المكتب التقرير فوراً.

وقال المكتب بان امين عام القيادة القومية السابقة عضو بحكم مركزه في المؤتمر القومي وقد اقرت لجنة تدقيق العضوية (التي اشترك فيها احد اعضاء قيادة قطر الاردن) عضويته بالمؤتمر بالاجماع ولم يعترض احد من اعضاء المؤتمر على عضويته، عندما تليت جميع اسماء اعضاء المؤتمر الحاضرين والمنغيبين.

وقال المكتب بانه اذا كان حضور الامين العام للقيادة القومية السابقة يثير مخاوف من وجود مثل الاتجاه الخطير لاحداث أزمة بين الحزب وقادة الجمهورية العربية المتحدة كما يعتقدون فيمكن للمكتب الامتناع عن دعوته لحضور بقية جلسات المؤتمر قبل اقتناع المؤتمرين بهذه الخطورة واقترح تأليف وفد مشترك من المكتب واعضاء من قيادة قطر الاردن السابقة لزيارة الامين العام القومي السابق وبحث الامر معه كأول خطوة في هذه الدراسة. وطلب المكتب عودة بقية الاعضاء الى لجانهم ومساهماتهم في بقية الجلسات بانتظار الاتفاق على موضوع دعوة او عدم دعوة الامين العام القومي السابق.

وقد رفض اعضاء قيادة الاردن السابقة العودة الى المؤتمر على اساس الاقتراح المذكور واصرروا على موقفهم وجدد مكتب المؤتمر دعوته لهم بالمشاركة في اعمال المؤتمر مباشرة وتكليف لجنة فرعية لدراسة موضوع دعوة الامين العام القومي او عدم دعوته على اساس ان لا يدعى الا بعد الاتفاق على ذلك لانه ليس بالامكان تعطيل او تأجيل اجتماعات المؤتمر بسبب

ظروف اعضائه الذين حضروا من مختلف ارجاء الوطن ومن الخارج وبسبب ظروف سرية انعقاد المؤتمر ايضا.

وفي اليوم التالي المحدد للجلسة العامة النهائية للمؤتمر لتعرض عليه مشاريع قرارات اللجان الفرعية لاقرارها ولانتخاب القيادة الجديدة قرأ احد الاعضاء بيانا يعلن انسحاب عدد من اعضاء المؤتمر من جلساته لانهم ((يشعرون بوجود اتجاه خطير في المؤتمر يود اثارة ازمة من الحزب وقادة الجمهورية العربية المتحدة)) ويرفض المنسحبون طلب رئيس المؤتمر البقاء في الجلسة لمناقشة اعضاء المؤتمر ببيانهم والتأكيد من صحة او عدم صحة استنتاج موقعي البيان.

وقد استغرب المؤتمر ما ورد في بيان المنسحبين من اتهامات للحزب. وبعد ان عرض مكتب المؤتمر ما جرى من اتصالات في اليوم السابق اتخذ المؤتمر قرارا باضافة موضوع الاعتراف بحل الحزب في الجمهورية العربية المتحدة الى جدول اعمال الجلسة واتخذ قرارا بالموافقة على الحل ومع استمرار المؤتمر المتمتع بالنصاب القانوني باغلبية كبرى، وحرصا على عدم خسارة جهود المنسحبين من المؤتمر واثارة جو تشويش على حزب، انتخب المؤتمر لجنة من اعضائه (رئيس الجلسة واعضاء من قيادات اقطار العراق ولبنان وفرع الطلبة العرب في القاهرة) للاتصال بالمنسحبين وايضاح خطأ الاسس التي استندوا اليها في بيانهم وابلاغهم بقرار المؤتمر بالموافقة على حل الحزب كتأكيد نهائي على عدم صحة تخوفاتهم.

ولكن لجنة الاتصال فوجئت بان موضوع الانسحاب الوارد في البيان لم يكن قضية اساسية في الامر. فقد اهمل المنسحبون الاعضاء في قيادة قطر الاردن السابقة قضية الاتجاه الخطير الذي تحدثوا عنه واهملوا قضية دعوة او عدم دعوة الامين العام القومي السابق لحضور جلسات المؤتمر، وقدموا شروطا جديدة وغريبة لعودتهم للاجتماعات تقوم على الاسس التالية:

- ١- عدم اعتبار المؤتمر مؤتمرا قوميا بل مجرد اجتماع حزبي يقدم توصيات.
- ٢- تأليف قيادة قومية (او هيئة قيادة قومية) من عضوين عن كل من قيادات اقطار العراق - لبنان - الاردن ويكون لكل قيادتين قطريتين حق الاعتراض على ممثلي القيادة الاخرى.
- ٣- تقوم القيادة المقترحة باعمال القيادة القومية وتحضر هي لمؤتمر قومي آخر ينتخب قيادة قومية بعد عام.

وقد رفضت لجنة الاتصال هذه الشروط وعرضت على المؤتمر نتيجة اتصالاتها المتكررة لاقناع المنسحبين بضرورة العودة للمشاركة باعمال المؤتمر وقالت اللجنة بانها افتتعت بان

موضوع البيان ليس جديا لدى المنسحبين وانه اتخذ فقط حجة لتعطيل اعمال المؤتمر وان اللجنة لاحظت ان امين سر قطر الاردن السابق يضغط على بقية الاعضاء في سبيل عدم العودة للمؤتمر وغايته تعطيل المؤتمر وتهديد الحزب بالانشقاق وبإساءة علاقاته مع قادة الجمهورية العربية المتحدة لأسباب تتعلق به.

وكشف احد ممثلي منظمات الاردن الذين حضروا من الداخل انه رفض الانسحاب مع المنسحبين رغم الضغط الشديد الذي تعرض له اذ هدد بمنع عودته الى الاردن مرة ثانية والتسبب في اعتقاله اذا رفض التوقيع على عريضة الانسحاب.

وعرف المؤتمر ان بعض المنسحبين قد وقع تحت ضغط التهويل بقطع رواتبه كلاجئين سياسيين اردنيين بالإضافة الى التهويل بالفصل الموجهة لهؤلاء الاعضاء نتيجة قرارات الفصل والتجميد التي اصدرها امين سر قيادة الاردن السابقة قبيل موعد المؤتمر. وان ما ساعد في تضليلهم توجيه امين سر قطر الاردن السابق للجهاز في المرحلة السابقة توجيهها يشعر الجهاز في الاردن بأنه فقد رسالته وغاية وجوده، بتركيز العمل على محاولات انقلاب مستمرة وبأي شكل وإيهام الجهاز بأن أحداث انقلاب ينهي كيان الاردن ويؤدي الى حل الحزب، هو الحل الناتج للحكم الاستعماري المنحرف. وقد أدت هذه الخطة وفشلها الدائم وما أحدثته من نتائج داخل الاردن الى اضعاف ثقة بعض الحزبيين في ايجاد أي حل على الاطلاق للتخلص من الحكم المنحرف الفاسي في الاردن والى ضعف ثقتهم بالحزب ومحاولتهم تأمين مصالحهم وتأمين استمرار مستقبلهم الشخصي بأي شكل.

وقد رفض المؤتمر الاقتراح الذي يرمي الى انجاح خطة تحطيم وحدة الحزب القومية وتحويل الحزب الواحد الى ائتلاف احزاب قطرية مستقلة، كما حرص المؤتمر على عدم تفويت هذه الفرصة لتأكيد ثورية الحزب وقدرته على الانطلاق حزبا قوميا شعبيا انقلابيا ومواجهة التشويش الذي يهدد به واي تشويش يمكن ان تصدر عن أي عضو في الحزب.

وكان المؤتمر يجسد آمال الاعضاء في كل مكان بتسجيل انطلاقة ثورية جديدة في الحزب تحطم ما يهدده من فساد وانحرافات وخوف وانقسامات يجبره على الجمود ويهدده بالانهيار البطيء.

وكان المؤتمر يحمل مسؤولية المحافظة على ثقة الحزبيين في كل مكان بمبادئ حزبهم وثوريته، وتجديد قدرة الحزب على التغلب على ما يوضع في وجهه من عقبات والسير قدما في

طريق تحقيق اهدافه. وقد اقر المؤتمر توصيات لجانه وافر الصيغة الجديدة للنظام الداخلي وانتخب قيادة قومية سرية من عشرة اعضاء.

وقد اعتبر المؤتمر ان عبد الله الريمائي امين السر السابق لقيادة الاردن هو المسؤول الرئيسي عن محاولة تخريب المؤتمر وتهديد وحدة الحزب ومحاولة الاساءة الى علاقته بقيادة الجمهورية العربية المتحدة فاتخذ بحقه قرارا يقضي بتجميده عن العمل الحزبي وسحب مسؤوليته كأمين سر قطر الاردن وكعضو في القيادة القطرية واحالته لتحقيق امام القيادة القومية.

مغزى قرار فصل عبد الله الريمائي على ضوء ازمة الحزب

ان ازمة الحزب التي واجهها المؤتمر القومي الاخير كانت نتيجة لتطور الحزب، ولذلك فهي بهذا المعنى طبيعية.

لقد قام حزبنا على فكرة انقلابية خلاصتها تحقيق تغيير عميق في حياة الامة العربية ينبثق منه المجتمع الموحد الحر الاشتراكي ومن ثم اغناء العالم بتجربة هذا الانقلاب وبالتالي المساهمة في تحقيق تقدم الانسانية. ان هذه المهمة الكبرى التي صمم الحزب على تحقيقها كان يقابلها وضع اجتماعي فاسد معقد وظروف دولية معادية. وهذا هو مصدر الصعوبة التي واجهها الحزب، والتي حتمت اختيار طريق النضال الشعبي الثوري.

ولكن الحزب في بداية تأسيسه لم يواجه الا جزء يسيرا من تلك الصعوبة ولم يقف امامه غير شيء بسيط من قوى الفساد والرجعية التي تسيطر على المجتمع العربي. لقد كان الحزب في مرحلة التكوين ضيق الدائرة يقف على مسافة بعيدة من الواقع الفاسد. صحيح ان الحزب قد حدد اهدافه واوضح موقفه بصراحة من ذلك الواقع واعلن الحرب عليه ولكنه لم يكن قد التزم معه بمعركة جدية ولم يكن قد امتزج وتفاعل معه بعد.

ويمكننا ان نجمل عوامل صفاء في هذه المرحلة بعاملين هما:

- ١- العامل الايجابي وهو الروح الثورية السلمية التي تكمن فيه أي ارادة الخير التي حركت نشوؤه وتأسيسه. وهذا العامل هو الذي يفسر النهضة العربية الحديثة التي يمثلها حزبنا.
- ٢- وبجانب ذلك هناك عامل سلبي هو بعد الحزب عن الواقع وما به من تفسخ وامراض. فعدم اختلاط الحزب بالواقع قد جنبه لحد بعيد امكانيات العنوى بالامراض.

وبعد ان اجتاز حزبنا هذه المرحلة التأسيسية ودخل مرحلة النضال المباشر والصراع العنيف مع الاستعمار والرجعية والاضواء الاجتماعية المتخلفة والحكم الدكتاتوري المستبد، اصبح معرضا لامراض الواقع ورواسب الفساد التراكمية في النسيج الاجتماعي. ففي سوريا استطاع الحزب ان يدخل حياة الجماهير، وان يشق تياره مجرى في الحياة السياسية فحقق انجازات اساسية اهمها تثبيت اسس الحكم الشعبي الوطني ودفعه شطر الاهتمام بالقضية الاجتماعية، وفي العراق دخل الحزب معركة النضال الضاري ضد الوضع البائد الاستعماري ومن ثم في مقاومة الانحراف الذي حدث اخيرا. وفي الاردن قاوم حزبنا خطر حلف بغداد وفي لبنان خاضت قوى الحزب معركة الشعب ضد سياسة التبعية والعزلة، وكانت قمة التحقيق نجاح الحزب في معركة دفع اخطار الاستعمار والرجعية في سوريا ومن ثم تحقيق الوحدة مع مصر.

في تلك المرحلة دخل الحزب طوراً عملياً فامتزج مع الواقع وتشابك معه واصبح معرضاً لعملية التأثير والتأثر. في هذه المرحلة زال العامل السلبي (الثاني) عندما اصبح الحزب في صميم الواقع ولم يبق غير العامل الايجابي (الاول) للمحافظة على اتجاهه وسلامة عقيدته وصفاته.

لقد دخل الحزب مرحلة الامتحان القاسي وبدأ دور الصراع الحقيقي بين قوة الدفع فيه وقوة الجذب في الواقع الفاسد، بين فكرته الثورية وفكرة المجتمع الراكد الذي يعمل فيه.

و الذي حدث نتيجة لهذا التفاعل هو انه في الوقت الذي استطاع الحزب فيه ان يؤثر في الواقع لم ينج من تأثير الواقع فيه، لقد استطاع الفساد الذي يحيطه ان يتسرب لبنائه داخل في جسمه اتجاهات غريبة عنه وميولاً متناقضة مع فكرته.

لقد نشأ صراع في الحزب نتيجة نمو ميول خطيرة عليه تتناقض مع فكرته مما خلق صراعات حاداً بين حقيقته الاصيلية، بين ضميره الحي وفكرته من جهة وبين المرض الدخيل عليه والافكار الوافدة لصفوفه من جهة اخرى.

موضوع الازمة:

وننتقل الان لتحديد المواضيع الاساسية التي تركز حولها الصراع:

اولاً: لقد ازدادت اهمية التنظيم بتوسع الحزب وانتشاره في المجتمع العربي. فالاتساع والنمو بحد ذاته يتطلب تنظيمًا دقيقًا صارماً يقوم على قواعد علمية وثورية بنفس الوقت. وخطورة

الاحداث وقوة العدو تتطلب ايضا قوة التنظيم الذي يستطيع ان يحفظ سلامة الحزب ويكفل له النجاح في مهمته.

والفكرة الاساسية التي يتطلبها التنظيم المتناسب مع المرحلة الجديدة هو ان تكون العلاقات الداخلية مبنية على مبدأ خدمة اهداف ومصلحة الحزب العليا التي هي - والمشتقة من - اهداف ومصلحة الشعب. أي ان العلاقات في جميع المستويات من الحلقة الى القيادة القومية يجب ان تستند على اساس مصلحة الحزب لا مصلحة الاشخاص. ان العمل الحزبي وسيلة لتحقيق الانتصار والنجاح للحزب وبالتالي الانتصار والنجاح في خدمة قضية الشعب.

فالعمل الحزبي يجب ان ينصرف لخدمة مصلحة الحزب ككل لتوسيعه، لتقويته، لتحقيق انتصارات جديدة له، لا غناء ثقافته، الخ.

لقد نمت في حزبنا ميول شخصية ادخلت فيه مرض التكتل والمناورات واستعمال الاساليب غير الحزبية في العمل. ان تسرب الفساد للعلاقات الحزبية الداخلية اما هو اثر واضح لمفعول الواقع الفاسد الذي جاء حزبنا لتغييره والتغلب عليه. لقد قام حزبنا منذ البداية على مبدأ صريح واضح في العمل هو ربط الغاية بالوسيلة. فغايتنا السامية التي هي مصلحة الشعب العربي لا يمكن تحقيقها الا باسلوب ثوري يخدم تلك الغاية والمثل الاعلى.

لقد ثار حزبنا على القيم الرائجة في العمل الحزبي، القائمة على خدمة المصالح الشخصية ووضع مكانها قيما ثورية قائمة على اساس خدمة الصالح العام - صالح الحزب ككل وصالح جماهير الشعب.

لقد ادخل عبد الله الريماوي في الحزب اسلوب العمل الشخصي فبدلا من ان تقدر منزلة كل عضو ومسؤوليته حسب كفاءته وعمله المخلص لخدمة الحزب حاول ان يجعلها تعتمد على مدى الولاء لشخصه وتأيد آرائه ومواقفه وخططه، وبدلا من ان تكون المناقشة الحرة الموضوعية داخل "جهاز الحزبي هي وسيلة الاقتناع استعمل الريماوي الاغراء والارهاب لحمل الاعضاء على التسليم بمواقفه، وآرائه، وبدلا من ان تقوم العلاقات بين الاعضاء نظيفة تسودها الثقة والموضوعية حاول الريماوي باستمرار تحويلها لعلاقات مصلحة، لذلك فهو لم يتورع عن استعمال الاغراء المادي والضغط والدس والوشاية بين الاعضاء وضرب بعضهم بعض ولصق التهم الكاذبة، ووصلت حالة الفساد الداخلي هذه ذروتها في اللجوء للتهديد بالسجن عن طريق الوشاية للسلطة.

ولدى القيادة القومية الان خمسة عشر مذكرة تقدم بها اعضاء من الاردن للمؤتمر القومي تدور كلها حول هذه القضية الخطيرة وتسرد وقائع شهودها بانفسهم عن الفساد والتهديم الذي انتاب الوضع الداخلي نتيجة لسلوك عبد الله الريماوي وفرديته وانانيته وتغلب المصلحة الشخصية في تصرفاته واعماله.

ثانيا: وتتوضح الازمة الداخلية بشكل حاد ايضا في قضية تفكك وحدة الحزب. لقد آمن حزبنا بالقومية العربية واتخذ لنفسه هدف التجسيد العملي لها بتحقيق الوحدة. وشرح في كتاباته هذا المفهوم وحدده. فالوحدة تعني وحدة الفكر والروح والاتجاه، لذلك فهي تتطلب ان نتجه للشعب الذي هو مادة العمل.

وهذه النظرة للوحدة العربية تختلف عن النظرة السياسية التي خرجت من الغرب حيث تمت وحدة المانيا ووحدة ايطاليا لا عن طريق النضال الشعبي من اجل الفكرة بترسيخها بل عن طريق العمل السياسي الصرف مع حكومات الولايات وامراء الاقليم والملوك. فالوحدة على النمط الغربي تعني في الدرجة الاولى الوحدة السياسية وتوحيد السلطة والقوانين والجنسية. ان هذا الاختلاف بين النظرة الحية الشعبية التي ينادي بها حزبنا وبين النظرة القانونية السياسية المجردة التي سادت في الغرب هو الذي يفسر الاختلاف في الاساليب والوسائل، انما في عملنا للوحدة العربية نبدأ بالشعب العربي لنقلب تفكيره ولنجدد روحه ولنوحد اتجاهه.

المبدأ الاساسي الثاني الذي تقوم عليه نظرنا للوحدة العربية هو الثورية، أي اختيار الاسلوب الثوري لتحقيقها. ان اختيار الاسلوب الثوري لم يأت اعتباطا ولا بسبب اندفاع عاطفي بل نتيجة لتشخيص علمي واقعي لوضع الامة العربية. ان حالة التفكك والضعف وقوة التجزئة قد بلغت حدا لم يعد من الممكن معه التغلب عليها الا بأسلوب ثوري يقوم على نظرة جذرية للامور ومجابهة نضالية للواقع.

ان وضع التجزئة وما به من قوى ومصالح مرتبطة به لا يمكن ان تغير الا اذا تكون تيار شعبي منظم بحركة ثورية تغير التفكير والاتجاه السائد وتحل محله النظرة والتفكير الوحدوي. عندها فقط تنهدم الحدود السياسية والاقتصادية والاجتماعية وينعكس التيار ويتغير مجرى التطور شطر التوحيد.

لقد كان حزبنا هو الحركة الاولى التي وضعت تنظيمها على اساس نظرتها وخرجت عن الاقليم الذي نشأت فيه واتجهت لـكـل العرب كمنظمة عربية واحدة لا تعترف بالتجزئة والحدود. وهكذا قام تنظيم حزبنا لتطبيق فكرته معبرا عن نظراته الشعبية الثورية للوحدة.

ومنذ البداية قال حزبنا بوحدة القضية العربية وبضرورة ان يبدأ العمل السياسي من هذه المسلمة. ان الامة العربية لا تتوحد الا اذا توحدت قضيتها أي اذا تغير منطق السياسة من الاقليمية للوحدة، أي اذا عولجت القضية بشكل موحد. ويتطلب ذلك عمليا وحدة النضال القومي. ولكن وحدة النضال القومي لا يمكن ان تتحقق عن طريق الاحزاب الاقليمية حتى ولو تحالفت فيما بينها لاسباب جوهرية.

فمن ناحية يبقى الارتباط هذا نظريا لانه تجمع جامد متناقض يطلب التوحيد من منظمات لا تستطيع ذلك بحكم نظرتها الاقليمية. ان النظرة الاقليمية السائدة في هذه الاحزاب تجعل تجمعها نظريا فقط سرعان ما يتشتت ويتضارب.

ومن ناحية اخرى حتى لو فرضنا توفر النظرة القومية في هذه الاحزاب الاقليمية يبقى التنظيم مختلا غير منسق، فيواجه التجمع صعوبات عملية تنظيمية تضعف قوته وتحد من فعاليته. اذن لاسباب مبدئية وعملية لا يمكن ان يكون النضال القومي موحدا الا على يد حزب قومي واحد. ففي الحزب القومي وحده تتوفر النظرة الوجدانية الصحيحة وفيه تتوفر مزايا الارتباط العضوي وقوة النضال الناتجة عن التنظيم الموحد.

هكذا قام حزبنا واعلن انه ((حزب عربي شامل تؤسس له فروع في سائر الاقطار العربية، وهو لا يعالج السياسة القطرية الا من وجهة نظر المصلحة العربية العليا)).

ولكن هذه النظرة القومية في العمل السياسي وفي التنظيم لا يمكن ترسيخ جذورها واحلالها محل النظرة الاقليمية الا اذا توفرت روح ثورية عالية تتغلب على المصالح والاعتبارات المحلية وترتفع لمستوى التضحية بكل ذلك في سبيل الفكرة الجديدة. وبجانب الروح الثورية يجب ان يقوم نظام يجسد الفكرة ويحافظ عليها ويمدها بالقوة كلما واجهتها العقبات والمصاعب. وبكلمات ايسر تتطلب الفكرة القومية ان يكون اعضاء حزبنا مؤمنين بالوحدة ايمانا حقيقيا عميقا، ايمانا ثوريا يضع الامة دائما فوق الاقليم، ويقدم المصلحة العربية العليا فوق كل مصلحة مهما تراجعت الحوادث وتأزمت الاوضاع القطرية وأزدادت مشاغلها. ولـاـجل ان تبقى هذه النظرة الثورية عند

الاعضاء مسيطرة وقوية وحية يجب ان يتوفر تنظيم قومي قوي وكفوء يستطيع فعلا ان يربط اجزاء الحزب وفروعه بمنظمة واحدة ملتزمة عضويا.

ولكن هل استطاع الحزب ان يطبق نظريته في العمل السياسي وفي التنظيم الداخلي ؟ هل استطاع فعلا ان يكون منظمة عربية تعالج المشاكل السياسية على اساس مبدأ وحدة القضية العربية ؟

ففي المرحلة التأسيسية عندما كانت التشكيلات الحزبية في الاقطار صغيرة في عددها وبسيطة في تنظيمها اقتصر عملها على التوجيه الفكري ونشر فكرة الحزب وثقافته وتثبيت المبادئ الاولى في التنظيم واتسمت هذه الفترة بالتعلق القوي بثقافة الحزب التي كانت هي الرابط الاول بين فروعه واقطاره.

كذلك كان هناك شبه انقطاع بين الحزب الناشئ والوضع الاقليمي الذي يحيطه. فالتشكيلات الحزبية الاولى في العراق والاردن ولبنان في السنوات القليلة التي تحيط سنة ١٩٥٠ لم تكن منجذبة للسياسة المحلية لانها كانت بادية، وان هي شاركت في السياسة المحلية جاءت مشاركتها غالبا من قبيل تسجيل الموقف وعلى العموم كانت تلك المشاركة مرتبطة لحد بعيد بمبدأ وحدة القضية العربية.

لقد انطبعت هذه المرحلة بوحدة الاتجاه والنظرة القومية بتأثير ثقافة الحزب وكتاباته ولكنها لم تكن ناتجة عن قوة التنظيم القومي ومركزيته لانه لم يكن متوفرا.

ولكن عندما توسعت التشكيلات الحزبية واصبحت ذات قوة سياسية مما جعلها ذات اثر في السياسة المحلية للاقطار داخل الحزب مرحلة جديدة فاتصل بالواقع وتشابك نشاطه مع السياسة الاقليمية. وكانت نتيجة هذا الاتصال مزدوجة، فقد اثر حزبنا بالواقع بعض الشيء ولكن من الناحية الاخرى لم ينجح من اثر الواقع فيه فتسربت لصفوفه روح التجزئة ومنطقها، لقد جذب الوضع الاقليمي تشكيلات حزبنا اليه بدلا من ان يحدث العكس. فبدلا من ان يثبت الحزب اسلوبه ونظريته في معالجة الشؤون المحلية للاقطار فيعمل كمجموعة واحدة وبمنظار المصلحة العربية ووحدة القضية فرضت التجزئة نفسها لحد ما عليه بأسلوبها ونظريتها.

وكان العامل الجوهرى الذي ساعد على نمو هذا الاتجاه هو ان التنظيم القومي لم يرتفع عن مستواه السابق بل بقي على اصالته الاولى بدائيا ضعيفا يعوزه الاساس العلمى والاساليب الحديثة. ففي الوقت الذي بدأت التشكيلات الاقليمية تتجه بالتدرج شطر التباعد لم يوجد تنظيم قومي

مركزي متين يحد من هذا الاتجاه ويرجع الحزب لوحدة وفحوى ذلك هو ضعف القيادة القومية وتخلفها عن متطلبات الوضع القومي الجديد الذي نمي او توسع بعد مرحلة التأسيس. فالقيادة القومية نفسها لم تسلم من هذا الداء فقد جذبها واقع سوريا اليه فانغمست به واصبحت في معظم نشاطها مقتصرة على معالجة الوضع الاقليمي فقط.

ولا بد من التنويه في هذا المجال ان هذه الظاهرة لم تكن النتيجة لتطور استدرجت فيه تشكيلات الحزب نحو التجزئة في حالة غفلة وعن غير قصد، وهي لحد بعيد نتيجة طبيعية للاتصال الذي يحدث لأول مرة بين حزب ناشيء يحمل فكرة قومية بشكل مثالي وبين واقع التجزئة وملابساته العملية.

وكن مرحلة التباعد العفوي هذه قد اعقبها الخروج الصريح عن وحدة الحزب الذي قام به عبد الله الريماوي اخيرا في المؤتمر القومي. فقد توفرت في هذه الحالة كل دلائل القصد وكشفت الاتجاه الاقليمي الانفصالي الذي بدأ الريماوي محاولة تنفيذه منذ زمن بعيد لعزل قطر الاردن عن الحزب وتحويله لمنظمة اردنية بحتة يسيروها ويسيطر عليها.

لذلك وجدناه يأتي للمؤتمر بتكتل اردني معد مسبقا ومرتبطة به شخصيا فيستعمله في الضغط والمساومة وفرض الرأي على المؤتمر وعندما لم يستطع فرض رأيه لم يتورع عن الانسحاب من المؤتمر صراحة. فقد نصت المذكرة التي قدمها: ((فاننا امانة مع انفسنا وقناعتنا ورفضنا لتحمل المسؤوليات الكبرى التي تترتب على المشاركة في مثل هذه الخطوة وبعد موازنة جميع النتائج الحزبية والقومية التي تترتب على هذا الموقف نعلن انسحابنا من هذا المؤتمر واضعين جميع الرفاق امام مسؤولياتهم القومية والتاريخية تجاه حزبهم وامتهم معلنين عزمنا منذ هذه اللحظة على العمل لانقاذ حزبنا)).

وواضح جدا من ذلك ان عبد الله الريماوي:

١- قد انسحب من المؤتمر بعد تفكير في النتائج الحزبية التي تترتب على ذلك وهي اعلان الانشقاق في الحزب وانه قام بذلك عن وعي وتصميم.

٢- وانه قد اكد هذه النية بالتصريح بانه سيعمل منذ هذه اللحظة على ((انقاذ حزبنا)) أي انه سيتبع الانسحاب الانشقاق بنشاط وعمل.

وفعلا قد حصل ذلك عندما الف ما سمي ((بلجنة الانقاذ)) فبالرغم من ان هذا النشاط قد فشل بسرعة وانحلت اللجنة وتلاشت بعد تشكيلها بيومين او ثلاثة الا ان مجرد اعلان ذلك يدل بصراحة وبدون لبس على استعداده للعمل لشق الحزب.

قضية عبد الله الريماوي

ان الازمة التي شرحناها لم تكن مجرد اتجاه نظري بل كانت متجسدة عمليا في الحزب. والمهم في هذا المجال هو معالجة هذه الازمة عن طريق التفتيش عن المحرك الرئيسي لها. لقد تجسد هذا الاتجاه المنحرف بشقيه، افساد العلاقات الداخلية وتفكيك وحدة الحزب، بشخص عبد الله الريماوي الذي يعتبر المسؤول الرئيسي عنه، فهو مهما حاول التستر وراء اعضاء قياديين اخرين، ومهما حاول ان يسبغ على اتجاهه صبغة الاجتهاد تبقى الحقيقة الصافية هي ان هذا الانحراف لم ينبع الا من شخصه بالذات. ان هذا التحديد للمسؤولية ليس منطقيا فحسب بل يستند لحقائق الواقع المجردة التي يعرفها كل من له شيء من الاطلاع على وضع هذا الشخص في الحزب وماضيه ونشاطه وطريقة تفكيره.

لسنا الان في مجال القيام باستقراء تاريخي دقيق لحياة عبد الله الريماوي قبل ان يدخل حزبنا ومنذ ان دخله لحد الوقت الحاضر. فلذلك مجال اخر في غير هذه النشرة. ولكن لا بد من كشف حقيقة هذه الازمة فيما يخص المؤتمر القومي الذي عقد في آب الماضي.

على اثر حل فرع الحزب في الجمهورية العربية المتحدة وما رافق ذلك من استيعاب الحكم الجديد بعض اعضاء القيادة القومية نشأ في الحزب وضع غير طبيعي استدعي عقد مؤتمر قومي لانتخاب قيادة قومية جديدة. فالوضع الذي نتج عن الحل قد جعل القيادة القومية - بعد ان فقدت قسما من اعضائها - بحكم الغياب وغير قادرة على الاستمرار في تأدية واجباتهم حسب مقتضيات النظام الداخلي. كل ذلك علاوة على اثر التطورات الخطيرة التي حدثت في الوطن العربي والتي تتطلب ان يواجهها الحزب بتنظيم ووسائل ونظرة جديدة. واستمر البحث والتشاور من قبل الامين العام في اوساط الحزب بهذا الموضوع مدة طويلة في وسط الصعوبات التي كانت تواجهه عقد مؤتمر قومي تتمثل فيه جميع اجزاء الحزب كالوضع الراهبي في العراق والاردن والثورة في

لبنان. وما كاد البحث والسعي لعقد المؤتمر يحرز بعض التقدم حتى قامت الثورة في العراق ونشبت معركة الوحدة هناك مع الشيوعيين ومع قوى الاستعمار.

وفي كانون الثاني دعا الأمين العام لاجتماع لجنة تحضيرية تمثلت بها كل منظمات الحزب في الوطن وخارجه فاجتمعت اللجنة واتخذت عدة قرارات اساسية اهمها عقد مؤتمر استثنائي تتمثل فيه قاعدة الحزب وقياداته على اساس انتخاب ممثل واحد عن كل فرقة.

وبالرغم من ان عبد الله الريماوي قد ايد كل تلك القرارات الا انه ما كاد يخرج من اخر اجتماع للجنة التحضيرية الا وبدأ حملة واسعة منظمة في الخفاء لاحتباط المؤتمر القومي ومقاومة جهود المكتب التنفيذي بشتى الاساليب كالاشاعات الكاذبة وتأليب الاعضاء وتشكيكهم بامكانية عقد المؤتمر والاتصال الغير نظامي باعضاء القيادات القطرية محرضا اياهم على المكتب وفكرة المؤتمر والايغال بالتأويلات عن اهدافه ومراميه ووصل حد تحريض السلطة في الجمهورية العربية المتحدة ومحاولة بذر الشك بينها وبين الحزب عن طريق تطيير الاشاعات والاقاويل عن قيام المكتب التنفيذي بنشاط حزبي في الاقليم السوري واعطاء تفسيرات مزورة عما يرد في النشرات الصادرة عن المكتب تهدف للايقاع بينه وبين حكومة الجمهورية. وكانت العقبة الاولى التي وضعت بوجه المؤتمر هي ابلاغ المكتب التنفيذي عن عدم امكانية اشتراك قطر الاردن بسبب الازعاج الشاذة مما اضطر المكتب الى تأجيل الموعد من نيسان الى اواخر حزيران. وما ان اقترب الموعد الجديد حتى وضعت عقبة جديدة اذ اجتمع احد اعضاء قيادة القطر في الاردن موفدا من عبد الله الريماوي باعضاء المكتب التنفيذي واخبرهم بعدم امكانية مساهمة الاردن مقدما نفس الاعذار السابقة. وازاء الاصرار في كل مناطق الحزب وقياداته على ضرورة عقد المؤتمر رضخ المفاوض بعد مشاورات طويلة وقبل ان يعقد المؤتمر. وجرى الاتفاق على اواخر آب على ان يكون هذا الموعد نهائيا.

وبذلك اصبح عقد المؤتمر حقيقة واقعة فرضها اجماع الحزب وحماسه المنقطع النظير.

واتى المؤتمر وحضر وفد الاردن واستبشر الجميع وعكف المكتب التنفيذي بالتعاون مع القيادات على وضع جدول الاعمال وتهئية مواد العمل الايجابي ولحل مشاكل الحزب والخروج بتنظيم متين يضمن تحقيق انطلاق جديد. ومما يجدر الاشارة اليه هو ان اللجنة التحضيرية قد قررت ان تقدم جميع منظمات الحزب تقارير مفصلة عن شؤونها السياسية والمالية والثقافية والادارية للمكتب التنفيذي ليتسنى له تنسيقها وتقديمها للمناقشة في المؤتمر. وفعلا قدمت كل

منظمات الحزب تقارير من هذا النوع الا قطر الاردن حيث لم يرسل امين السر آنذاك أي شيء من هذا القبيل، خصوصا في الناحية المالية التي اثرت حولها كثير من الطعون في اوساط الحزب والتي طالما وعد عبد الله الريماوي بتقديم تقرير مفصل عنها للمؤتمر.

وجاء الموعد واتجه الجميع لمكان المؤتمر بروح ايجابية وتفاؤل وتصميم لتركيز اهتمام المؤتمر على البحث الرصين لمشاكل الحزب ووضع الخطة الشاملة لانتشاله من الازمة الحادة التي يمر بها.

وقد اتضح في اليوم الاول للمؤتمر وجود تكتل اقليمي اعده عبد الله الريماوي مسبقا وأتى للمؤتمر لفرض آرائه ومشاريعه.

وكان وفد الاردن مكونا باغلبيته الكبرى من اللاجنين السياسيين في دمشق ومن استطاع الريماوي طيلة الفترة التي سبقت انعقاد المؤتمر ان يسيطر عليهم بشتى الوسائل كالتضليل والاغراء والتهديد.

اما الذين اتوا من الداخل فقد حضروا المؤتمر واذهانهم معبأة بافكار خاطئة عن حقيقة الوضع سببها انصاف الحقائق والمعلومات الخاطئة والاشاعات التي اوصلها اليهم. وكان حريصا بعد حضورهم لدمشق ان يعزلهم والا يترك لهم أي مجال للاتصال بالحزبيين الاخرين والوقوف بانفسهم على حقيقة الامور. لقد عمل الريماوي طيلة فترة التحضير ومنذ اجتماع اللجنة التحضيرية على عزل الاعضاء في الاردن والانفراد بايصال المعلومات والاخبار لهم. وبذلك استطاع ان يهيئ هذا التكتل الاقليمي وان يستعمله في فرض اقتراحاته وآرائه وخططه واحباط كل اقتراح ايجابي بناء. وقد اثارت كل هذه التصرفات، استنكار اعضاء المؤتمر الذين حضروا بروح ايجابية ولخدمة مصلحة الحزب العليا واحس الجميع بالنوايا وراء هذا التكتيك المغلف الرامي لفرض السيطرة على المؤتمر او عرقلته وافشاله. ولما جاءت انتخابات لجنة الطعون على غير ما ارادها عبد الله الريماوي. ولما تبين نتيجة الاقتراعات العديدة التي جرت في المؤتمر ان الغالبية العظمى من الاعضاء لا توافق على مواقفه وآرائه وعندما لمس رفض قسم ممن يؤيدونه في الظاهر الاسياق في اتجاهه في الاقتراعات السرية، وتوضح له التصميم الثوري في المؤتمر لارساء الحزب على قواعد سليمة تعيد له وحدته وتنقي اوضاعه الداخلية من الاساليب غير الحزبية المنافية لاخلاقية الحزب، لما توضح له كل ذلك بجلاء ويئس من السيطرة على المؤتمر عن طريق المناقشة العلمية والتصويت الديمقراطي الصحيح لجأ لاسلوب التآمر لنسف المؤتمر.

وبينما استمر المؤتمر في اعماله الاعتيادية واجتمعت لجانه وهيئاته لدراسة التقارير المعدة واعداد التوصيات اللازمة انهمك الريماوي في العمل السري بمعزل عن المؤتمر لتدبير خطة يخرب بها المؤتمر ويستمر موقفه الحرج. وفي صباح اليوم الخامس وبعد ان افتتحت الجلسة فوجيء الاعضاء ببيان الانسحاب المكتوب الذي يتهم فيه المؤتمر والحزب بوجود خطة مبيتة لاعادة تنظيم الحزب في الجمهورية العربية المتحدة ويتهم المؤتمر باعداد هذه الخطة ومحاولة فرضها ويقول بان هدف هذه المؤامرة هو معارضة حكومة الجمهورية العربية المتحدة والرئيس جمال عبد الناصر.

واستطرد البيان يقول: وبما اننا الموقعون ادناه لا نستطيع تحمل هذه المسؤولية لذلك نعلن انسحابنا من المؤتمر. وهكذا انسحب الريماوي مع بعض الاعضاء الذين وقعوا على البيان، رافضاً البقاء ليناح للمؤتمر مناقشة هذه التهم الخطيرة ومعرفة مدى صحتها.

وكم كان نافعاً ومجدياً ان تتاح الفرصة لمناقشة محتوى هذه المذكرة في المؤتمر وامام جميع مندوبي الحزب لتتوضح المقاصد والحقائق التي تنطوي عليها، ولتكتشف عن طريق المناقشة الحزبية المجردة المسؤولية الدوافع الحقيقية ورائها، لو ان المنسحبين قبلوا البقاء والاستمرار في الجلسة. وبما انهم لم يعط المؤتمر اية فرصة من هذا النوع اضطرت القيادة القومية ان تناقشها في هذه النشرة ليطلع كل الحزب القاعدة والقيادات على حقيقة الموقف.

لقد تضمنت المذكرة التي جاءت بصيغة اتهام للحزب وشكوى له، لا كموقف حزبي داخلي في الجزء الاول والجزء الثاني مقدمة بشرح الظروف التي ادت لقيام الجمهورية العربية المتحدة واهميتها في تاريخ العرب الحديث ومكانتها في معركة القومية العربية وكل ذلك صحيح وقامت عليه مواقف الحزب في كل اقطاره منذ قيام الوحدة، وفي الفقرة الثالثة تتناول قضية الدعوة لعقد المؤتمر بعد تلك المقدمة فتقول ما نصه:

وفي اوائل عام ١٩٥٩ وعندما دعا الاستاذ ميشيل عفلق لجنة سميت باللجنة التحضيرية للمؤتمر القومي كنا بمقدار حرصنا الكبير وعنايتنا الفائقة بانعقاد المؤتمر القومي للحزب في خارج الجمهورية العربية المتحدة حريصين على الا يكون وراء هذه الدعوة اية خطة تهدف لمحاولة اعادة تنظيم الحزب في الجمهورية بأي شكل كان.

ويتضح من هذا النص ربط قضية عقد المؤتمر القومي بوجود خطة لاعادة تنظيم الحزب في الجمهورية.

ان قضية عقد المؤتمر كانت تلبية لحاجة اساسية في الحزب هي الوضع التنظيمي الذي نتج عن حل التنظيم في الجمهورية العربية المتحدة وما رافقه من دخول اعضاء من القيادة القومية في الحكم ووفاء عضو اخر هو الرفيق عبد الله النعواس. فوضع القيادة القومية والتطورات السياسية الخطيرة التي حدثت في الوطن العربي واستفحال المشاكل الداخلية في الحزب سيما التفكك الذي اصاب وحدته القومية هي الاسباب التي استدعت عقد المؤتمر لا لتنفيذ خطة لاعادة التنظيم في الجمهورية.

ان اتهام دعوة اللجنة التحضيرية لعقد المؤتمر بمثل هذه التهمة الخطيرة التي لا اساس لها ان دل على شيء فيدل على المسعى التخريبي الذي كان يهدف الى احباط عقد المؤتمر الذي تركزت فيه آمال الحزب في التخلص من التفكك والفساد الذي دب في صفوفه واطعن دوره النضالي في مرحلة حاسمة من حياة شعبنا.

ان هذا الموقف العدائي من المؤتمر قد اتضح منذ ان عقدت اللجنة التحضيرية وطيلة فترة التحضير.

ان عبد الله الريماوي كان يخشى عقد مؤتمر واسع تتمثل فيه قاعدة الحزب من جميع الاقطار والمناطق لا يستطيع ان يسيطر عليه بل على العكس يكون مجالا لمحاسنته على اخطائه وانحرافات وسلوكه في الحزب. وهو يخشى عقد المؤتمر لعلمه ان الحزب اذا ما هيئت له فرصة الاجتماع فسيتمسك بوحدته ويشجب الاتجاه الاتصالي والسيطرة الفردية التي يحاول فرضها على الحزب في الاردن.

ونتحول الان لمناقشة الادلة التي اوردها المذكرة لاثبات هذا الاتهام الخطير، وهي نشاطات مختلفة قام بها المكتب التنفيذي اثناء فترة التحضير حصرتها المذكرة بما يلي:

- أ - تقول المذكرة: ((وكان شعار الخطة ((البعث الجديد)). والاشارة هنا لمقالة قصيرة افتتحت بها النشرة الداخلية العدد (٢) شرحت بها بشكل حماسي اهمية عقد المؤتمر القومي الذي ننتظر منه ان يجدد تنظيم الحزب وينفخ فيه روحا جديدة ويحقق انطلاقا جديدا ولم يرد فيها حرف واحد على الاطلاق عن الحزب في الجمهورية. لقد كان غرض المقالة واضحا صريحا هو بث التفاؤل والحماس في قاعدة الحزب لعقد المؤتمر القومي.
- ب - وتقول ايضا: ((ومن ابرز هذه النشاطات ان توزع نشرة باسم الامانة العامة يذكر فيها ان جريدة ((الجماهير)) في الاقليم الشمالي من الصحف الحزبية)).

وبالرغم من ضعف هذا الدليل لتفاهة القضية وثالوثيتها الا انه من المفيد جدا توضيح الحقيقة عنها.

لقد وردت رسائل عديدة للامانة العامة من المنظمات الحزبية في اوروبا واميركا يشكو فيها المسؤولون من قلة مصادر الاخبار والمعلومات عن الاوضاع في الوطن العربي وعن رغبتهم في ان ترسل لهم بعض الصحف العربية الموثوقة ذات الاتجاه القومي، وطلب بعضهم تحصيل اشتراكات مجانية لجمعية الطلبة العرب في الخارج لهذا الغرض.

وبناء على ذلك تم الاتصال ببعض الصحف العربية للحصول على اشتراكات مجانية لتلك النوادي والمنظمات. وعندما صدرت جريدة ((الوحدة)) وجريدة ((الجماهير)) في الاقليم الشمالي جرى اتصال مماثل لتأمين ارسالها لتلك المنظمات وللنوادي العربية في الخارج. وصدر في النشوة الداخلية خبر عن صدور هاتين الجريدتين وعن جريدة ((الشعب)) القومية في الكويت منبهة الاعضاء والمسؤولين لفائدة الاشتراك بها واعتمادها في تتبع التطورات والحوادث والاخبار في الوطن.

هذه هي كل الادلة التي استندت عليها المذكرة في توجيه هذه التهمة الخطيرة وهي - كما هو واضح - امور صغيرة تفصيلية لم يكن وراءها أي قصد او نية لاعادة تنظيم الحزب. وهي بذاتها ليست ذات مفعول ولا يمكن ان تؤدي لمثل هذه النتيجة الكبيرة التي تحدثت عنها المذكرة. وفي القسم الرابع تنصرف المذكرة لاتهام المؤتمر فتقول: ((ولكن ما بدا المؤتمر اعماله حتى بدأنا نلمس في كل لحظة وباشكال شتى التخطيط المدروس لتنفيذ تلك الخطة باسم المؤتمر)). اما الادلة على ذلك فتتضمن فيما ورد في تقرير منظمة الطلبة في جامعات الاقليم الجنوبي (من خارج الجمهورية) عن ملاحظات عن بعض الظروف والاطوار المحلية التي تواجهها القيادة والاعضاء هناك.

فالملاحظات المذكورة لم تنصرف لوضع الجمهورية ككل بل للوضع المحلي في الاقليم الجنوبي وفي القاهرة بالذات الذي يواجهه الطلبة الحزبيون هناك.

ومهما يكن الامر من صحة او خطأ تلك الملاحظات، فالاسلوب الحزبي الصحيح هو ان تناقش في المؤتمر لتصحيح ما قد يكون فيها من اخطاء. ثم ان القيادة التي تقدمت بها هي المسؤولة عنها اولاً واخيراً لا ان تستعمل ذريعة لاتهام المؤتمر ككل.

هذه هي خلاصة ما ورد في المذكرة وهذه هي الأدلة التي تضمنتها لاثبات تهمة خطيرة كهذه تترتب عليها نتائج واضرار جسمية تلحق بالحزب وبالقضية القومية. ويمكننا ان نورد في النهاية الملاحظتين التاليتين:

١- ان الأدلة التي جاءت في المذكرة، مذكرة المنسحبين، أقل بكثير من ان تكون اية قناعة ولو اولية لوجود مثل هذه النية. فهي ذريعة مصطنعة استعملها الريماوي لتبرير الاسحاب بعد ان ينس من السيطرة على المؤتمر وبعد ان فشلت خطته الشخصية.

٢- كذلك نحن نفهم ان الطريق السليم لمعالجة هذه الامور هو الطريق الحزبي، فلو كان في الحزب مثل هذه النوايا التي يتحدث عنها الريماوي فكان الاجدر به ان يعمل في داخل الحزب وبالطرق الحزبية السليمة لاستعبادها. وكان المؤتمر هو المجال الأمثل لذلك لا الاسحاب والضغط والتكتل في الخارج.

وعلى اثر الاسحاب قرر المؤتمر الاستمرار في اعماله لان المنسحبين اقلية ولتوفر النصاب القانوني.

وبعد ذلك قرر تأليف لجنة للاتصال بالريماوي والسعي لتوضيح الموقف بما يضمن وحدة الحزب ويحفظ المؤتمر في طريقه السليم. وقامت اللجنة بواجبها وبذلك كسل المساعي الممكنة لتحقيق ذلك ولكن بدون جدوى اذ بقي الريماوي مصرا على عدم الرجوع للمؤتمر. وفي الاجتماع التالي قدمت اللجنة تقريرها الذي وضع النقاط التالية:

اولا: ان الريماوي قد اهل في مباحثاته مع اللجنة قضية التهم التي تضمنتها المذكرة وحصر البحث في قضية تركيب وانتخاب القيادة القومية، مما يدل بشكل واضح على ان قضية اعادة تنظيم الحزب في الجمهورية لم تورد الا كذريعة توسل بها لتبرير الاسحاب والضغط على المؤتمر لتحقيق مطامحه الشخصية. فقد تقدم الريماوي باقتراح للجنة الاتصال كأساس للعودة للمؤتمر يقوم على تأليف ما سمي ((بلجنة قيادة)). وتكون مهمة هذه اللجنة التحضير لمؤتمر قومي اخر بعد مدة سنة.

ثانيا: ووضح التقرير ايضا ان الريماوي يمارس ضغطا واضحا على اعضاء آخرين في قيادة قطر الاردن لدفعهم لتأييد موقفه.

وعندها انكشفت للمؤتمر خيوط هذا التآمر الرهيب على الحزب الرامي لابقاء مشكلته بدون حل ولترك ازمته الداخلية بدون معالجة لسنة اخرى. ونكشف بما لا يقبل الشك ان الريماوي يريد السيطرة على المؤتمر وانه مستعد للعمل على نفسه اذا لم يستطع ذلك.

وقد تجمعت لدى المؤتمر معلومات وافرة واكيدة عن استعمال الريماوي لاساليب غير حزبية كالضغط والتهديد لتحصيل توافيق الاعضاء على مذكرته.

فقد تحدث اعضاء رجعوا للمؤتمر ممن وقعوا المذكرة بصراحة وامام الجميع عن الاساليب الملتوية الاحزبية التي استعملها الريماوي في جمع التوافيق على مذكرة الانسحاب.

وبضوء هذه المعلومات قرر المؤتمر رفض المذكرة وتحميل عبد الله الريماوي مسؤولية:

١- محاولة اساءة العلاقة مع الجمهورية العربية المتحدة.

٢- محاولة القيام بانشقاق في الحزب.

٣- محاولة تخريب المؤتمر القومي.

ان الانسحاب الذي اعده وقام به الريماوي والتهمة الخطيرة الكاذبة التي وجهها للحزب وللمؤتمر يشكل عملا تخريبيا معاديا لمصلحة الحزب وللمصلحة القومية قام به هذا العضو غير مبال بنتائجه ومعناه في مجال العمل الحزبي من جهة وفي المجال القومي من جهة اخرى.

فهو بحد ذاته محاولة واضحة لتصديع العلاقات بين حزبنا وبين الجمهورية العربية المتحدة تلك العلاقات كان حزبنا وما يزال يعتبرها ضرورة اساسية تقتضيها مصلحة القضية القومية. والانسحاب من المؤتمر بالشكل الاقليمي الذي جاء به ليدل بوضوح على تصميم الريماوي على شق صفوف الحزب وتصديع وحدته والسير بقطر الاردن نحو الانفصال. وهو بالتالي عمل مناقض لفكرة الحزب الاساسية.

اما الهدف المباشر الذي قصده الريماوي من الانسحاب بتكتل فهو احباط المؤتمر القومي وافشاله وبالتالي ابقاء ازمة الحزب على ما هي عليه بدون حل ليتسنى له هو في وسط الضعف والتفكك ان يسيطر بدون نظام ولا رقيب.

باجراء وقائي لمنع الريماوي من القيام باي نشاط تخريبي ضد الحزب في المستقبل ولحماية الاعضاء في الاردن الذين وقفوا بوجه تآمره وتخريبه في القاعدة والقيادة ولمنعه من الاتصال بالهيئات الرسمية والاحزاب الاخرى باسم الحزب قرر المؤتمر تجميد نشاطه الحزبي وتجريده من مسؤولياته كأمين سر لقيادة قطر الاردن وكعضو في القيادة القطرية ومن ثم احالته

للمحاكمة. وبدلاً من أن يلتزم عبد الله الريماوي بالانضباط ويتحلى بالروح الحزبية فيخضع لإرادة الحزب ويأتي للتحقيق والدفاع عن موقفه حزبياً ويحاول أن يثبت صحة ما قام به من أعمال، بدلاً من ذلك أقدم على عمل تخريبي خطير إذ أصدر بياناً في الصحف يعلن فيه عدم اعترافه بالمؤتمر القومي وبالقيادة القومية ويطعن فيه قضية الحزب ككل وتشبته بمركزه وهزمه على الاستمرار في خطه واتجاهه. وبذلك وضع الحزب أمام حقيقة نواياه وجهاً لوجه. إذ أعلن عزمه على الاستمرار في التخريب والمقاومة للإدارة العامة للحزب التي عبر عنها المؤتمر، وشق الصفوف والتمسادي في أسلوبه الفردي. لقد دلل الريماوي على عدم اكتراثه بالحزب واستعداده لهدمه في سبيل المحافظة على مركزه الشخصي.

أزاء ذلك لم تجد القيادة القومية مناصاً من فصله من الحزب وبذلك كانت القيادة القومية أمينة على الخط الثوري الذي خرج من المؤتمر ومعبرة اصدق تعبير عن إرادة هذا الحزب العظيم وحريصة على وحدته وصفائه. إن التصميم الحديدي الذي دلل عليه حزبنا في صموده أمام التآمر المستمر والتخريب المتواصل الذي قام به هذا الشخص ضد المؤتمر القومي التاريخي وضد روح الانطلاق والتجديد التي تنادت لها العناصر المخلصة المناضلة في قيادات وقاعدة الحزب ليسدل بشكل قاطع نهائي على أن روح البعث الأصيلة لن تموت قط وأن ضميره الحي النابض لن يغفل أبداً وإن به من الحيوية والقوة ما يمكنه من التغلب على الأمراض التي تتسرب إليه من الواقع الفاسد وتحقيق نهضة شاملة فيه كلما فتر تياره وتآلب عليه الأعداء.

بيان القيادة القطرية المؤقتة للعراق (بواسطة القيادة القومية)

إن القيادة القطرية المؤقتة في العراق، إذ توضح في هذا البيان رأيها في المؤتمر القومي وما نتج عنه، فاتها لا تحدد موقفاً وإنما توضح موقفاً محدداً في السابق .. إذ إن القيادة القطرية السابقة وجميع المنظمات الحزبية في العراق قد اشتركت في المؤتمر سواء بإرسال المندوبين عنها أو إرسال اقتراحاتها أو ترشيح أعضاء من المندوبين لعضوية القيادة القومية.

أما حضور عدد قليل من المندوبين للمؤتمر فإن ذلك راجع للظروف الداخلية التي كانت موجودة في العراق، والتي لم تسمح للمندوبين الآخرين بالحضور .. بالإضافة إلى أن أعضاء أكانوا وما زالوا قياديين بالنسبة للقطر العراقي قد ساهموا في اللجنة التحضيرية والمكتب التنفيذي

الذي تولى عقد المؤتمر والدعوة اليه، وتمشيا مع هذه الروح الحزبية فقد قررت القيادة القطرية السابقة انتهاء مهمتها القيادية نظرا لانتهااء المدة التي عينها النظام الداخلي لتولي مسؤولية قيادة الحزب، ونظرا لتعذر ممارسة اكثر اعضائها مسؤولياتهم القيادية وطلبت من القيادة القومية ان تتولى مسؤولية قيادة الحزب في العراق .. ولها ان تشكل قيادة قطرية مؤقتة ريثما يتم انتخاب قيادة قطرية جديدة، كما اقترحت اسماء لذلك، اعتمدت القيادة القومية اكثرهم في تأليف القيادة القطرية المؤقتة.

ان القيادة القطرية المؤقتة كانت تعتقد ان هذا الموقف لا يحتاج الى توضيح او تأكيد لانه منسجم مع نظام الحزب وفكرته القومية. الا ان الفنة الانتهازية حاولت ان تستغل بعض الاتصالات الشخصية استغلالا رخيصا كما استغلت في السابق انشغال القيادة القطرية في الداخل فشوهت حقيقة موقفها ..

لذا تجد القيادة القطرية المؤقتة للعراق نفسها مضطرة لان توضح وتعمم موقفها هذا على كافة المنظمات الحزبية، وتعلن ان هذا الموقف مدعوم من كل الرفاق وكل المنظمات داخل القطر العراقي وخارجه.

لقد اتضح اليوم اكثر من أي وقت مضى ان حزبنا يعاني مرضا خطرا عليه .. هو نمو اتجاه انتهازى في صفوفه فقد تسربت اليه عناصر لم ترسخ فيها فكرة الحزب ولم تؤمن بعقيدته ايمانا ثوريا مخلصا ..

وطبيعي ان يفتش هذا الاتجاه عن تبرير لوجوده وعن ستار يخفي به حقيقته الانتهازية. وليس بخاف على الحزب ان الفنة التي بلورت هذا الاتجاه لم يكن انضمامها للحزب في الاصل الابدافع تحقيق هذه المصالح الشخصية عن طريق الحزب الذي وجدت فيه الوسيلة المثلى والسبيل الوحيد المقدر له النجاح في ذلك الوقت.

وقد استطاعت هذه الفنة ان تضلل بعض الاعضاء سليمي النية بما اتيح لها من مناصب قيادية. وسلطات استثنائية غير مشروعة، محاولة بذلك ان تثبت الاتجاه الذي يخدم مصلحتها واطماعها مدعية انه اتجاه جديد في الحزب، يقوم على الثورية الواقعية .. في حين ان حقيقة الاتجاه تتلخص في اباحة اللااخلاقية في العمل الحزبي وفصل الغاية عن الوسيلة وعدم التقيد بعقيدة الحزب واسلوبه.

ان هذه الفئة تمثلت بـ (عبد الله الريماوي) لم تكن ابدا الا انتهازية ولم يعرف عنها الا الفساد والتكالب على المصالح الشخصية، ولم يكن رصيدها في الحزب عاليا ولا مشرفا .. والتي استطاعت اخيرا ان تضم فئة تعبت من العمل النضالي ويئست من الاسلوب الثوري الطويل الامد، نراها اليوم تحاول ان تخلق مبررا لضعفها وتخاذلها .. بتظاهرها الكاذب المشبوه بتأييد الجمهورية العربية والدفاع عنها .. في حين انها في حقيقتها لا تقصد غير تحقيق مصالحها الشخصية والمحافظة على ما تبقى لها من سمعة ومكانة .. لذا فان هذه الفئة تحاول اليوم ان تستفيد من تظاهرها بتأييد الجمهورية عن غير طريق نضالها داخل الحزب. لان ذلك يحقق لها مطامع ومكاسب شخصية اكثر واسرع مما كانت تنتظر ان تحققه عن طريق الحزب.

وعندما وقف الحزب بوجه هذه الفئة سارعت لاتهامه عن قصد وتعمد بالعمل ضد الجمهورية متخذة من هذه التهمة المزورة سلاحا لارغام الحزب على اقرار اتجاهها والسكوت على انتهازياتها المفضوحة.

ان الموقف الذي تقفه هذه العناصر من الحزب ومن الجمهورية من شأنه ان يخلق نتائج هدامة ومضرة بمصلحة شعبنا وقضيته. فهم يحاولون ان يستروا مصالحهم الشخصية وميلهم للانتهاز السياسي المصلحي بحجة مصطنعة يستعملونها للتضليل والضغط على الحزب وسوقه بالرغم من اسلوبه الثوري في طريقهم المنحرف .. والقصد الاساسي من ذلك احداث انشقاقات داخلية وتفتيت للقوى الثورية المعبأة في الحزب وضرب بعضها ببعض، واستهلاك طاقتها النضالية.

ولا يقل ضرر هذا الاتجاه على الجمهورية منه على الحزب ... فهو بحقيقته انتهازي مصلحي لا هدف له غير الاستفادة من الجمهورية والوصول السريع بواسطتها للمراكز السياسية. وبديهي ان الجمهورية العربية المتحدة التي قامت نتيجة تنامي الوعي الثوري العربي يضرها جدا ويسيء لها ان تلتصق بها مثل هذه الفئة لانها تعمل جاهدة على دفع الجمهورية في طريق خاطئ لا عقائدي وبالتالي عزلها عن جماهير الشعب.

ومن ناحية اخرى تعمل هذه الفئة على خلق جو متازم بين الحزب والجمهورية في وقت تتطلب فيه المصلحة القومية العليا ان تقوم بين الجانبين تعاون مخلص وثيق، اذ من الطبيعي والضروري ان يتعاون الحزب ويتفاعل كمنظمة شعبية عقائدية مع الجمهورية كدولة قومية

تقدمية، إذ لكل إمكانياته ووسائله ومجالاته الخاصة التي يجب أن تتسق ويكمل بعضها البعض الآخر في إطار تعاون حر مخلص نزيه لمصلحة الشعب العربي ومن أجل أهدافه القومية الكبرى. لذلك فكل عمل من شأنه القضاء على التعاون الإيجابي، بالقضاء على أحد طرفي التعاون، أو بخلق جو غير ملائم لمثل هذا التعاون مضر بقضية الشعب.

وعلى ضوء الحقائق المذكورة، واستناداً إلى تحليل دوافع هذه الفئة الانتهازية واساليبها في العمل السياسي، ترى القيادة القطرية وجميع المنظمات الحزبية في داخل قطر العراق أيضاً موقفها الذي يتلخص فيما يلي:

١- أن الحزب في العراق كان وما زال ملتزماً بكافة قرارات المؤتمر القومي دون تجزئة باعتباره مؤتمراً حزبياً سليماً لا يمكن الانتفاص منه.

٢- أن القيادة القومية التي انبثقت عن المؤتمر القومي هي القيادة العليا الشرعية في الحزب وعليها أن تضطلع بكل الصلاحيات والواجبات المنصوص عليها في النظام الداخلي، واعتبار تلك الممارسة السبيل الوحيد للمحافظة على وحدة الحزب وسلامة اتجاهه.

٣- الطلب إلى القيادة القومية أن تقف موقفاً حازماً بوجه كل محاولة تخريبية وكل اتجاه دخيل منحرف. وأن تظهر صفوف الحزب من العناصر الانتهازية وتفضح خياناتها لوحدة الحزب وعقيدته.

٤- الطلب إلى كافة القيادات والمنظمات الحزبية أن تساهم (حسب النظام) في تعرية الانتهازيين وأن تفضح بتعمق جميع التيارات والاتجاهات الفكرية الدخيلة وأن تساهم في تنقيتها وطرحها عن كيان الحزب وتنظيمه.

في ٢٤ - ١٢ - ١٩٥٩

القيادة القطرية المؤقتة في العراق

المؤتمر القومي

(الرابع)

آب ١٩٦٠

ايلول ١٩٦٠

المؤتمر القومي الرابع

انعقد المؤتمر القومي الرابع في بيروت في اواخر آب ١٩٦٠ تنفيذاً لقرار المؤتمر القومي الاستثنائي (الثالث) بعقد مؤتمر قومي عادي بعد سنة واحدة.

وفي فترة التحضير للمؤتمر كان طابع الاوضاع العربية يتميز بجمود القوى التقدمية والشعبية بشكل جعل الرجعية تتحفز وترفع رأسها من جديد. وكانت هناك قضيتان تستأثران باهتمام الحزبيين، بجانب تحفز الرجعية العربية المرتبطة بالاستعمار، هما: وضع الحكم في الجمهورية العربية المتحدة وموقفها من الحزب، وقضية محاولة اغتيال قاسم وما تبعها من تردي الوضع في العراق. لذلك اولى المؤتمر قضية اسلوب العمل الحزبي اهمية خاصة، وركز ابحاثه حول الطرق التي يتوجب على الحزب، وعلى الحركات القومية التقدمية الاخرى في الوطن العربي، اتباعها لتحريك الجماهير الشعبية ودفعها لمتابعة نضالها في سبيل الوحدة والحرية والاشتراكية.

وقد اقر المؤتمر توصيات مبدئية عامة، وتوصيات سياسية، وتوصيات حول اسلوب العمل، ودفعها للقيادة القومية الجديدة. واصدرت القيادة القومية نشرة سرية للاعضاء حول اعمال المؤتمر، فيما يلي نصها الكامل:

حزب البعث العربي الاشتراكي

امة عربية واحدة - ذات رسالة خالدة

القيادة القومية

النشرة الدورية

سرية وخاصة بالاعضاء فقط

تشرين الاول سنة ١٩٦٠

انعقد المؤتمر القومي الرابع في اواخر صيف ١٩٦٠ ودرس اوضاع الحزب في اجتماعاته العامة، واستمع الى التقارير السياسية والمالية المقدمة من القيادة القومية، ولف لجانا لدراسة الاوضاع التفصيلية المتعلقة بسياسة الحزب في المرحلة الماضية، وقد انبثقت عن المؤتمر اربع لجان هي: اللجنة السياسية، وقد درست هذه اللجنة الوضع العربي الراهن واوصت القيادة باتتباع سياسة جريئة وواضحة تحدد موقفنا تجاه القضايا الراهنة، ولجنة اسلوب العمل، وقد درست هذه اللجنة اسلوب العمل الحزبي خلال الفترة الماضية دراسة مفصلة، وشجبت اللجنة الاساليب غير الشعبية في العمل السياسي، وادانت مواقف خاطئة ارتكبها بعض المسؤولين في بعض الاقطار، واقرحت اللجنة اسلوبا للعمل الحزبي واوصت بمقررات اعتمدها المؤتمر القومي. كما الف المؤتمر القومي لجنة مالية، درست الوضع المالي للحزب فأقرت الارقام النهائية لميزانية العام المنصرم ووضعت ميزانية تخمينية عامة للقيادة القومية للعام الحالي، واقرحت عدة اقتراحات لتنمية الموارد المالية للحزب، وافر المؤتمر الميزانية المقترحة. ولف المؤتمر لجنة رابعة للنظام الداخلي، وقد قدمت اللجنة عدة مقترحات لتعديل النظام الداخلي، قرر المؤتمر ان يعهد للقيادة القومية الجديدة دراسة النظام الداخلي مجددا، دراسة وافية، وتقديم الاقتراحات لتعديله في الدورة القادمة للمؤتمر القومي.

وفي الاجتماع الاخير، وبعد اقرار التوصيات المقترحة من اللجان الاربع، تم انتخاب القيادة القومية الجديدة، والمحكمة القومية ولجنة التدقيق المالي.

وفيما يلي التوصيات التي اقرها المؤتمر القومي الرابع:

توصيات المؤتمر القومي الرابع المنعقد في اواخر صيف ١٩٦٠

ان هذه التوصيات التي اقرها المؤتمر القومي الرابع تعتبر الاساس في نظرتنا للواقع العربي، واسلوبنا الحزبي لمعالجة الاخطاء والتغلب على كل التناقضات، وبالتالي السير في طريق تحقيق اهداف الحزب. والقيادة اذ تضع هذه التوصيات بين يدي المنظمات الحزبية لدراستها والعمل على

ضوئها، فانها تطلب ايضا، وخاصة من المنظمات الحزبية ذات المسؤولية السياسية، ان تقوم بدراسات واسعة وعميقة لافضاع الاقطار، من النواحي السياسية والاقتصادية، حتى يمكن على ضوء هذه الدراسة ان تحدد مهام الحزب القطرية، وبالتالي وضع الخطة التفصيلية التي تناسب اوضاع الاقطار، ضمن المخطط العام للعمل القومي. والقيادة القومية، اذ تطلب الى المنظمات الحزبية تزويدها بمثل هذه الدراسات والمخططات، فذلك لكي تستطيع ان تباشر صلاحياتها بالاشراف على مدى انسجام العمل الحزبي على الصعيد القومي، ولكي تستطيع ان تساعد في خلق التجانس في اسلوب العمل الحزبي واعطاء الحزب صفته القومية بشكل جدي. بالاضافة الى دعم القيادات الحزبية في نشاطها العملي والثقافي من اجل تحقيق مهام الحزب السياسية.

المقدمة

تميز العام الفائت بانحسار القوى الشعبية، وكان في المشرق العربي ابرز منه في المغرب، وتميز العام نفسه بانتعاش الحركات الرجعية والاستعمارية، ويمكن تحديد ملامح العام كما يلي:

لقد فقدت الحركات الشعبية، خلال الفترة الماضية، امكانية قيادة الجماهير الشعبية، والسبب في ذلك يعود الى عوامل ذاتية كامنة في تركيب هذه الحركات. او الى ظروف عملها، أي الى الظروف الموضوعية المحيطة بهذه الحركات، فبعد ان كانت الحركة الشعبية، وخاصة في سوريا، قد استطاعت ان تقود الجماهير الشعبية، وتحقق اكبر انتصاراتها بقيام الوحدة بين مصر وسوريا، نجد ان هذه الحركات قد فقدت مقدرتها في قيادة الجماهير، ويرجع ذلك كما ذكرنا الى عوامل ذاتية في اسلوب هذه الحركات، او الى ظروف موضوعية قاسية احاطت بالحركات الشعبية.

اما الظروف الذاتية، فقد مرت على الحركات الوطنية، فترة من الانقسام والصراع، وفقدان التنظيم والمبادرة، كما انزلت قيادات شعبية الى اساليب غير شعبية في العمل السياسي كالاعتقال السياسي او اسلوب الانقلاب العسكري.

وقد كان من الضروري التغلب على هذا الوضع او على الاقل، التغلب على بعض اسبابه. فأغلب اجزاء الوطن العربي لم يزل يخوض معارك مباشرة مع الاستعمار واحلافه ومعاهداته، ومثل هذه المعارك تستلزم وحدة الحركة الوطنية، ولكن الذي جرى، هو انقسام الحركة وصراعها الداخلي، مما افقدها روح المبادرة والقيادة. كما ان اعتماد الاسلوب غير الشعبي،

وخاصة في العراق والاردن ادى الى تمزق الحركة الشعبية من الداخل، واهمالها الشعب كاداة للنضال.

اما الظروف الموضوعية التي احاطت بالحركات الشعبية، خلال الفترة الماضية، فقد كانت من التناقص والقوة بحيث انها لم تترك للحركات الشعبية امكانية المبادرة، وتقدير الموقف تقديرا سليما، وبالتالي استطاعت القوى المعادية ان تفقد الحركات الشعبية كثيرا من اسلحتها. وكان في الصف المقابل للحركات الشعبية الاستعمار والرجعية والحكم العسكري، اما الاستعمار فلم ينسأل الحركات الشعبية وجها لوجه، وإنما غير اساليبه واعتمد على ادوات جديدة في المعركة، فما عدا المعارك المباشرة التي يخوضها الاستعمار في الجزائر وعمان، لجأ الى استعمال ادوات جديدة. استعمل الفئات الحاكمة وبعض القوى الرجعية والطائفية، ونتيجة لذلك، تحصن الاستعمار من جديد في عدة اقطار، بعد ان خسر اغلب قواعده في السنوات الاخيرة. اما الرجعية، فقد انتعشت بشكل واضح خلال العام الفائت، ولم يستطع الشعب ان يقوم باية اعمال ايجابية مباشرة تجاهها، سوى في معركة واحدة، في المغرب العربي، اما في باقي الاقطار العربية، ففقد عائد للرجعية اعتبارها، في السعودية والاردن وغيرها. ومما ساعد على استفحال خطر الرجعية، واتباعها اسلوب الهجوم، بعد ان كانت تدافع عن نفسها، فقد كان في الاسلوب العسكري، الذي يحكم اكثر من قطر عربي. فالحركات العسكرية التي استطاعت ان تحقق انتصارات شعبية، دعمت مركزها، وجعلتها، ظاهريا، قائدة للنضال العربي، لم تقم على تبني الحركات الشعبية والتعاون معها، وإنما اعتبرت الحركات الشعبية خصما لها وعملت على تصفيتة. فسوريا التي كانت مركزا لحركة شعبية هامة، توارت عن مسرح النضال، وفقدت قيمتها القيادية، كما ان المعارك التي كان يقودها الحكم العسكري في بعض المناطق، افسحت المجال امام الرجعية في مناطق اخرى كي تعزز قواها، وتستعيد اعتبارها. واعتماد الحكم العسكري، على نفس اسلوبه في مواجهة الرجعية، ادى الى اضعاف الحركات الشعبية ومقدرتها على اخذ زمام المبادرة في تغيير الاوضاع. كما ان المعارك الجانبية التي استطاع ان يفرضها الحكم العسكري، بين الاحزاب وحول قضايا ثانوية، استطاع ان يفقد الحركات الشعبية دورها ووحدتها، وابعدها عن خوض المعارك الحقيقية التي كان يجب ان تخوضها، فالديمقراطية والمشاركة الشعبية، وهما مطلبان اساسيان لم يحتلا دورهما في النضال السياسي خلال المرحلة الماضية، وهكذا نلاحظ ان السياسة التي اتبعت في الفترة الماضية ضد الحركات الشعبية كانت كما يلي:

١- الحملة الواسعة المركزة ضد الحزبية، فقد استغلت الحكومات العسكرية الانتصارات التي حققتها لضرب فكرة الحزبية، واستغلت المظاهر السلبية في الحياة الحزبية، لتحاول اقتاع الجماهير بضررها وخطرها.

٢- خلق معارك جانبية او مفتعلة بين اجزاء الحركات الشعبية، وقد ساعد الشيوعيون، بأساليبهم في العراق على اضعاف الحركة الشعبية وافقادها امكانيات المبادرة والقيادة.

٣- تقوية الحركات الرجعية، وخاصة الدينية منها، للوقوف في وجه الحركة الشعبية، وقد ساعدت الظروف التي اوجدها الشيوعيون في انتعاش هذه الحركات.

٤- اغراء بعض الحركات على اتباع اساليب غير شعبية في عملها السياسي، فبالاضافة الى تشجيع الحركات العسكرية والمناورات والمؤامرات، فقد ارتكبت بعض الحركات اخطاء جسيمة باعتمادها اسلوب الاغتيال السياسي لتغيير الاوضاع الرجعية في بعض الاقطار.

٥- تقوية الانقسامات داخل الحركات الشعبية وخلق جو من الصراع الحاد، كما حصل بوضوح في العراق، بالاضافة الى اعتماد بعض العملاء في خلق انقسامات في داخل الحزب الواحد وتمويل هؤلاء العملاء وتشجيعهم على الاساليب غير الشعبية.

٦- وقوف الاستعمار والحركات العسكرية في بعض الاقطار مواقف منسجمة ضد الحركة الشعبية، وسواء اكان هذا الالتقاء بين الحكومات العسكرية والاستعمار مخططا او لم يكن، فقد ادى الى نتيجة واحدة، وهي الوقوف مع الرجعية ضد الحركات الشعبية، وبرز مثال على ذلك في المغرب العربي.

من هذا الاستعراض الموجز لوضع الحركات الشعبية والواقع العربي خلال الفترة الماضية، ترتب علينا التزامات ومسؤوليات كبيرة للنهوض بالحركات الشعبية واعطائها دورها في قيادة لنضال العربي. وهذه المسؤوليات، توجب علينا كحزب وطني ان نعيد بناء حزبنا بناء ثوري، وان حدد اهداف وشعارات النضال خلال المرحلة القادمة، ويوجب علينا ايضا التعاون مع الحركات شعبية الاصلية على مستوى الوطن العربي، لنقاوم عدوا يكاد يكون موحدا.

ومن خلال جو المناقشة الحرة والاستعراض الكامل للوضع وللالتزامات التي يجب ان تحملها، خرج المؤتمر بهذه التوصيات:

التوصيات العامة:

التوصية الاولى: يلاحظ المؤتمر القومي الرابع ان الديمقراطية، وهي الشرط الاساسي لتطوير المجتمع العربي، امست مفقودة في كثير من الاقطار، ومعرضة للتشوية والضياع في اقطار اخرى. ويسجل المؤتمر تقصير الحزب في هذا المجال، ويوصي القيادة القومية بالعمل على ابراز اهمية الديمقراطية بالنسبة لقضية التحرر والوحدة والتقدم الاجتماعي، بان تكون الحياة الديمقراطية شرطا اساسيا لنجاح النضال العربي وحمايته في كافة المراحل التي يجتازها. وابرار دور الحزبية العقائدية والتنظيم النقابي والمهني في الحياة الديمقراطية.

التوصية الثانية: يرى المؤتمر ان الحزب لم يرتفع الى مستوى مهامه القومية، اذ اتفست قياداته في كثير من الاحيان بالمشاكل القطرية، وانجرت وراء مواقف سياسية تملئها مصلحة قطر واحد، لذا فان المؤتمر يطلب من القيادة القومية:

١- الاهتمام بالعمل الحزبي على المستوى القومي، وخلق منظمات حزبية في كافة الاقطار العربية، ورعاية شؤونها.

٢- اعطاء الاولوية في العمل السياسي للقضايا القومية الكبرى، واتباع سياسة قومية منسجمة مع مصلحة الحزب القومية ومعالجة القضايا القطرية من خلال سياسة الحزب القومية.

٣- تطهير الحزب من التيارات والعناصر الغريبة الوافدة اليه نتيجة ضعف التنظيم القومي وضعف استراتيجيية العمل وغموض الاسلوب في النضال السياسي والعمل الحزبي، مما خلق جوا مناسبا، لبروز اتجاهات اقليمية ضارة واحلال المغامرات في العمل السياسي محل العمل الشعبي المنظم واهساح المجال لبعض القيادات الحزبية على اتباع اساليب مخالفة للاسلوب الشعبي الثوري.

التوصية الثالثة: يرى المؤتمر القومي الرابع ان شخصية الحزب خلال الفترة الماضية، قد فقدت الكثير من مقوماتها كشخصية متميزة مستقلة في اتجاهها وعملها، لذا، فان المؤتمر يوصي القيادة القومية بابراز استقلال الحزب كاتجاه واسلوب عن اتجاه الجمهورية العربية واسلوبها وتوضيح المضامين التقدمية والثورية والديمقراطية لاتجاهنا القومي.

التوصية الرابعة: يعتبر المؤتمر القومي الرابع الرجعية الدينية احدى المخاطر الاساسية التي تهدد الانطلاقة التقدمية في المرحلة الحاضرة ولذلك يوصي القيادة القومية بالتركيز في النشاط الثقافي والعمل على:

- ١- علمانية الحزب، خاصة في الاقطار التي تشوه الطائفية فيها العمل السياسي.
- ٢- ابراز التناقضات بين مصالح الفئات الرجعية المتاجرة بالدين وبين مصالح الجماهير الشعبية، وتعميق هذه التناقضات بتبني المطالب الشعبية وتشجيع الجماهير على النضال من اجل مطالبيها الاجتماعية والاقتصادية.

التوصية الخامسة: يلاحظ المؤتمر القومي الرابع ان سياسة الحياد الايجابي، التي كان الحزب اول من رفع شعار المطالبة بانتهاجها، قد اصبحت في الوقت الحاضر السياسة الرسمية المتبعة من اكثرية الدول الاسيوية والافريقية. كما اصبحت، منذ ان غدت مطالبا جماهيريا، قوة ذات اثر في اقرار السلام العالمي. لذا فان المؤتمر يوصي القيادة القومية بالعمل على:

- ١- دعم هذا الاتجاه في سياسة الدول الرسمية باعتباره التعبير الصحيح عن الاستقلال الوطني.
- ٢- تعميم هذا الشعار على الجماهير العربية للقضاء على الاوضاع الاستعمارية وعلى سياسة التبعية في الوطن العربي.

٣- اعتبار هذا الشعار الصيغة العملية عن مساهمة الجماهير العربية في هذه المرحلة، لتخفيف حدة التوتر الدولي، وقرار السلم في العالم.

التوصية السادسة: يعتبر المؤتمر ثورة الجزائر حدثا هاما وتجربة فذة في تاريخ الامة العربية، من حيث غنى محتواها وقوة تنظيمها، باعتبارها ثورة تملك كل خصائص الثورة الكاملة، اذ تقوم على اساس التنظيم الشعبي والقيادة الجماعية وتضطلع بمهام سياسية كبرى لتحرير الجزائر وبناء مجتمع تقدمي اشتراكي ديمقراطي، والمؤتمر اذ يحيي المناضلين الابطال، يطلب من القيادة القومية العمل على تبني ثورة الجزائر واعتبار ذلك المهمة السياسية الاولى الملقة على عاتقها، ويطلب منها العمل على:

- ١- تجنيد كل امكانيات الحزب القومية لتنظيم الشعب العربي وتكوين لجان في كافة الاقطار العربية للاسهام في دعم هذه الثورة عن طريق التطوع والتبرع والدعاية.
- ٢- فضح كل الحكومات العربية التي لا تقف موقفا ينسجم واهمية هذه الثورة، وممارسة الضغط الشعبي على هذه الحكومات لتنفيذ التزاماتها على اقل تقدير.
- ٣- توثيق علاقات الحزب كمنظمة ثورية عربية، بحكومة الجزائر، وعدم الاكتفاء بالعلاقات الشخصية.

التوصية السابعة: يكرر المؤتمر القومي الرابع توصية المؤتمر الثالث للعمل على توثيق علاقة الحزب بالاحزاب الاشتراكية، خارج الوطن العربي، التي تتسجم معه في اتجاهاتها السياسية المعادية للاستعمار، وبالحركات التحررية في القارة الافريقية بنوع خاص.

توصيات حول اسلوب العمل الحزبي

التوصية الاولى:

١- يعتبر المؤتمر القومي الرابع قرار المؤتمر القومي الثالث الذي اقر حل فرع الحزب في ج.ع.م. قد اتخذ على اساس الامر الواقع، لا قرارا يبرر عقائديا خطوة حل الحزب، التي اتخذتها العناصر القيادية الحزبية في سوريا سنة ١٩٥٨.

٢- والمؤتمر القومي، اذ يدين قرار حل الحزب من الناحية العقائدية، يستنكر الاسلوب غير الثوري، الذي املى مبررات هذا القرار، الذي جاء اعتمادا على الوعود والنوايا لا نتيجة دراسة علمية للواقع الاجتماعي والسياسي، وامكانيات تطوره والاعتماد على الضمانات الشعبية للقوى الثورية.

٣- ويؤكد المؤتمر القومي ايمانه بان حزبنا حركة اصيلة في حياة الامة العربية، مسؤولة عن حاضرها ومستقبلها، لا حركة مرحلية غايتها تحقيق الاهداف المنصوص عليها في الدستور او تحقيق جزء منها.

٤- ويدعو المؤتمر القومي القيادة القومية الى العمل والنضال من اجل بناء الحزب بناء ثوريا يجعله في مستوى رسالته ومسؤولياته القومية.

التوصية الثانية: يطلب المؤتمر القومي من القيادة القومية العمل على رفع مستوى مكتب النشر والدعاية ومستوى الثقافة والاعداد الحزبي، واعطاء مهامهما اولوية في العمل الحزبي، ويطلب من القيادة العمل على رفع مستوى الجريدة ونشرات الحزب الاخرى من النواحي السياسية والفكرية. وحل مشاكل الجريدة المالية باشتراك جهاز الحزب القومي في حل هذه الازمة.

التوصية الثالثة:

١- يقرر المؤتمر القومي الرابع رفض الاساليب غير الشعبية في النضال والعمل السياسي، ويشجب الاسلوب الذي ظهر في الحزب والذي يجمد دور الشعب والحزب في النضال، ويتفرغ الى تبني او تهيئة الانقلابات العسكرية، ويطلب من القيادة القومية العمل الحازم لابعاد الحزب

وقياداته عن الاسياق باتجاه هذه الاساليب المنافية لدستور الحزب وعقيدته، والتي اصبحت تشكل خطرا مباشرا نتيجة الانحرافات الكثيرة التي انزلقت اليها بعض القيادات الحزبية.

٢- يقرر المؤتمر اداة مواقف القيادات الحزبية التي انحرفت عن الاسلوب الشعبي في النضال وانسافت وراء الاساليب غير الشعبية المعتمدة على الانقلابات العسكرية والاغتيالات السياسية.

٣- يقر المؤتمر امكانية قيام انقلاب عسكري - في بعض الظروف - بتجاوب مع اهداف الحركة الوطنية، ويجب ان تكون نظرة الحزب لهذا الانقلاب على اساس اعتباره اداة لازالة العوائق غير الطبيعية التي كانت تعرقل النضال الشعبي، وان يكون الموقف السياسي منه على اساس المطالبة بتكوين حكم وطني مؤتلف لتحقيق المهام السياسية الوطنية، والمطالبة بتكريس دريات الشعب الاساسية في التنظيم الحزبي والنقابي واطلاق الحريات الديمقراطية الاخرى.

٤- يقرر المؤتمر ان حدوث أي انقلاب عسكري مع وجود قوى شعبية نامية ومتطورة وقادرة على التأثير في الحكم او تغييره، يكون موجها بالدرجة الاولى ضد القوى الشعبية، ويطلب المؤتمر من القيادة ان تعمل في هذه الحالة لاحباط مثل هذه المحاولات باتباع وسائل التكتلات واساليب النضال الشعبية، وان نتجنب ايجاد الاجواء السياسية المناسبة للانقلابات العسكرية والابتعاد عن كل ما يؤدي الى الفوضى الاجتماعية والسياسية.

التوصية الرابعة: يقرر المؤتمر القومي ان النضال الشعبي هو الاسلوب الوحيد لتحقيق مهام الحزب المرحلية، وللتحضير للثورة الشعبية. ولذلك يطلب من القيادة القومية، ان تتجه بحزم نحو الاوساط الشعبية .. ويقرر المؤتمر التخطيط المقدم من القيادة القومية في تقريرها عن سلوب العمل الحزبي على ان يكون تطبيقه بتوجيه واشراف مباشر من قبل القيادة القومية، عليها ان تقدم للمؤتمر القومي في دورته القادمة تقريراً مفصلاً عن انجازاتها في هذا المجال، اذ نوقف على مقدار نجاحها مستقبل النضال الشعبي.

التوصية الخامسة:

- يقرر المؤتمر اعتماد اسلوب المراحل في العمل السياسي على ان يرافق ذلك عمل تنقيفي دائب لايجاد الترابط بين اهداف الحزب الاساسية ومهامه السياسية المرحلية.
- ويقرر المؤتمر وجوب اعتماد الحزب استراتيجية قومية تنسجم معها استراتيجية الاقطار.

التوصية السادسة: يقرر المؤتمر القومي التقرير المقدم من القيادة القومية عن أسلوب العمل الحزبي واعتماد ما جاء فيه كأسس للعمل السياسي.

التوصية السابعة: يقرر المؤتمر رفض أي مساعدة مالية للحزب من أية حكومة.

التوصيات السياسية

التوصية الاولى:

أ - يرى المؤتمر القومي الرابع ان الاوضاع الداخلية المفروضة على الشعب العربي في ج.ع.م. والتي تتميز بانعدام حرية التنظيم الشعبي والنقابي وسيطرة اجهزة المخابرات وشكل كل تحرك شعبي، هي اوضاع واحدة يرزح تحتها الشعب في اقليميه، كما يرى المؤتمر ان الرغبة الشعبية لتبديل هذه الاوضاع واحدة في كلا الاقليمين، لذا فالمؤتمر القومي، اخذا بعين الاعتبار الشكل الانفصالي الذي يمكن ان تتخذه دعوة الديمقراطية والعمل الشعبي اذا اقتصر عليها في الاقليم الشمالي، يقرر ضرورة طرح مطلب الديمقراطية على نطاق الجمهورية العربية باقليميهما كمطلب تتبناه الجماهير في كلا الاقليمين.

ب - يرى المؤتمر القومي الرابع ان اوضاع الجمهورية العربية الداخلية واسلوبها في العمل القومي القائم على عدم الايمان بدور الشعب، بقيادة منظماته الطليعية، في النضال الثوري من اجل التحرر القومي والسياسي والاقتصادي، واقتصارها على الدعاية لخلق الاثارة الشعبية

والقوتر السياسي، قد اضعفا النضال التحرري العربي لتغيير الاوضاع الرجعية والاستعمارية، وساعدا على تركيز هذه الاوضاع مما ادى الى تنامي خطر الردة الرجعية .. لذا فان المؤتمر يقرر ضرورة العمل لتكوين جبهة شعبية تقدمية على الصعيد العربي، وان تكون مستقلة في اتجاهها واسلوب عملها عن اتجاه الجمهورية العربية واسلوبها.

التوصية الثانية: يرى المؤتمر القومي الرابع أن تحقيق اوضاع ديمقراطية في الجمهورية العربية وافساح المجال للمشاركة الشعبية عن طريق منظماته يعتبر المطلب الملح لحماية الوحدة بين الاقليمين وتنمية التفاعل الشعبي بينهما، لذا فان المؤتمر القومي يوصي لقيادة العمل على:

١- التركيز على مفهوم الديمقراطية والعمل الشعبي ومتطلباتهما من حريات عامة وحرية صحافة ورأي وحرية التنظيم السياسي والنقابي.

٢- توضيح فردية النظام القائم، واطار هذه الفردية ومتابعة تطورات هذا النظام بدراسات مفصلة ومستمرة للجهاز الحزبي.

٣- الاهتمام بتقوية اجهزة الحزب، خاصة في الاقطار التي لها تأثير على الجمهورية العربية، والعمل على توفير حرية العمل العلني للحزب في احد هذه الاقطار.

٤- العمل الجدي لاجاد اوضاع ديمقراطية في احد الاقطار العربية ليكون قوة دافعة لتصحيح اوضاع الجمهورية.

٥- تكوين رأي عام عربي للضغط على الجمهورية العربية لتصحيح اوضاعها الداخلية واساليبها في العمل القومي ولمساعدة الرأي العام الشعبي فيها وتنشيطه.

٦- نقد الصفة اللاديمقراطية للاتحاد القومي ومجلس الامة والتنظيم النقابي، وتوضيح اخطار استمرار هذه المنظمات على الصعيد الداخلي، العربي.

٧- الدفاع عن وحدة الاقليمين بنقد اوضاع الجمهورية نقدا ايجابيا يفضح النقد الاستعماري والرجعي الممثل للمصالح الاقليمية التي تسعى لفك الوحدة.

التوصية الثالثة: يرى المؤتمر القومي الرابع ان حل قضية فلسطين والقضاء على كيان اسرائيل واعادة الاراضي المغتصبة الى اهلها، منوط باحداث انقلاب اساسي في حياة الشعب العربي على الصعيد القومي، وحتى يتم ذلك يرى المؤتمر ضرورة الاضطلاع بالمهام السياسية المرحلية التالية:

أ- تأليف جبهة شعبية تضم كافة التنظيمات الشعبية الفلسطينية القائمة في البلاد العربية، على ان تكون هذه الجبهة مستقلة في تنظيمها وعملها ونضالها، عن أي من الحكومات العربية.

ب - العمل على منع اسرائيل من تحقيق أي مكاسب جديدة وعلى الخصوص منعها من تحويل مجرى نهر الاردن ومن المرور في المياه العربية، ومطالبة الحكومات العربية لاحكام

الحصار الاقتصادي والسياسي على اسرائيل عن طريق انتهاج سياسة حازمة تجاه الحكومات التي تتعامل معها.

ج - الدعاية لقضية فلسطين في كافة المجالات الدولية والسعي لاعادة اللاجئين اليها. التوصية الرابعة: يرى المؤتمر القومي الرابع ان نقمة العرب على وجود اسرائيل واملمهم في ازلتها، وآلام اللاجئين واطشاعهم السيئة ستبقى محلا للاستغلال من جهات عديدة لتحقيق مكاسب سياسية اقليمية او تثبيت زعامات شعبية، كما ستكون وسيلة تستخدم ضد حريات الشعب وبنائه الاقتصادي، لذا فان المؤتمر يوصي القيادة القومية بالعمل على فضح كل محاولة تستهدف استغلال هذه القضية المهمة استغلالا رخيصا يسيء اليها.

التوصية الخامسة: يرى المؤتمر القومي الرابع ان استمرار وجود كيان خاص بالاردن لا يخدم سوى اسرائيل والاستعمار. والمؤتمر آخذا بنظره هذه الحقيقة يوصي القيادة القومية لوضع تخطيط للعمل السياسي في الاردن يقوم على الاسس التالية:

أ - الاجهاز على بقايا التيار الريمائي المنحرف الذي يتمثل فكريا باعتباره الحزب مرحلة طارئة لا مهمة تاريخية في حياة الامة العربية لتحقيق المجتمع العربي الجديد وحمائته اداء لرسالتها الخالدة، والذي يتمثل سياسيا في انتهاج اسلوب المغامرات والمؤامرات واهمال دور الحزب والشعب وتجميد هذا الدور في النضال السياسي، ويتمثل تنظيميا باعتباره الحزب تابعا، مع ما تتطلبه هذه التبعية من قضاء على الاسس الثورية في التنظيم لبناء الحزب.

ب - اعادة بناء الحزب على المبادئ الثورية في التنظيم واستعادة الحزب بكافة منظماته دوره في قيادة الشعب في النضال والابتعاد كليا عن الاساليب اللاشعبية وللثورية في العمل السياسي.

التوصية السادسة: اطلع المؤتمر القومي الرابع على حقيقة الاوضاع السياسية في المغرب العربي في تطوراتها، ويوصي القيادة القومية للعمل على:

١ - دعم موقف القوى التقدمية في المغرب في معركة التحرر والديمقراطية التي تخوضها ضد قوى الرجعية والاستعمار. وتوثيق علاقات الحزب بتلك القوى والسعي لتكوين جبهة شعبية معها تكون نواة لجبهة شعبية عربية واسعة.

٢- نتوثيق الاتصال بالقوى التقدمية النقابية في تونس لخلق نواة شعبية صالحة لقيادة الشعب،
وفضح الاساليب الخاطئة المتبعة لمحاربة الاوضاع، والاشخاص الانتهازيين الذين يتصدون
لقيادة المعارضة الشعبية.

٣- ايجاد ترابط قوي بين اقطار المغرب العربي لدعم الحركة العمالية والشعبية في تلك الاقطار.
٤- وضع دراسة عن القضايا الفكرية المطروحة الان هناك، والتي تشكل عائقا امام الاتجاه
العربي التحرري، كدعوة الوحدة الافريقية والدعوة الدينية.

٥- تحديد موقف الحزب من القضايا السياسية المطروحة الان هناك كالدعوة لوحدة المغرب
العربي، على ضوء واقع الاقطار السياسي والاجتماعي والاقتصادي، ودراسة القوى الداعية
لهذه الوحدة والعوامل الاخرى المرافقة لهذه الدعوة.

٧- ترجمة عدد من الدراسات والمقالات الحزبية الى اللغة الفرنسية لتوزيعها في اقطار المغرب
العربي.

التوصية السابعة

يلاحظ المؤتمر وجود امكانيات كبيرة لتحقيق انطلاقا حزبية واسعة في ليبيا، كما يلاحظ المؤتمر
سلامة البداية في بناء الحزب من حيث صحة التركيب الاجتماعي للحزب واعتماده اساسا على
قوى شعبية وعمالية، لذا فالمؤتمر القومي الرابع يوصي القيادة القومية بالعمل على:

١- الاستفادة من سلامة التركيب والبداية لتركزها على اساس متينة والاستفادة منها كتجربة
هامية في العمل الحزبي.

٢- تقوية الاتصال بها لاغناء القيادة المحلية بكل تجارب الحزب وامكانياته.

٣- توحيد الحركة العمالية في ليبيا وتمتين علاقاتها بالحزب.

التوصية الثامنة:

أ - يقر المؤتمر القومي الرابع رأي القيادة القومية بالنسبة لاوضاع العراق، فيما يلي:

١- ضرورة تسجيم مهام الحزب السياسية في العراق مع الظروف الموضوعية القائمة هناك
وقوى الحزب وفصائله التابعة.

٢- ان مهام الحزب السياسية الان المنسجمة مع قوى الحزب وظروف العراق الموضوعية، هي
القضاء على الوضع القائم واقامة اوضاع ديمقراطية تقدمية عربية تتنهج على الصعيد
العربي سياسة التعاون والتضامن مع الدول العربية المتحررة، وعلى الصعيد الدولي سياسة
الحيد الايجابي وعدم الانحياز.

٣- ان وجود ضمانات شعبية كافية وشروط موضوعية تضمن قيام وضع جديد منسجم مع مهام الحزب السياسية امر لا يقل اهمية ولا ينفصل عن النضال من اجل تهينة القوى الشعبية للقضاء على الوضع القائم ... مع كل ما يتطلبه هذا الرأي من ضرورة العمل الدائب للمحافظة على تلاحم هاتين المهمتين وعدم افساح المجال لارجاح احدهما على الاخرى.

ب - يقر المؤتمر القومي التخطيط للعمل السياسي في العراق المقدم من قبل القيادة القطرية، ويطلب تعميم هذا الاسلوب على كافة المنظمات القطرية.

التوصية التاسعة: يقر المؤتمر القومي الرابع المخطط للعمل السياسي في لبنان المقدم من قيادة القطر واستراتيجية الحزب في هذه المرحلة التي تقوم على الاسس التالية:

اولا: نظرا لوضع الحرج في الاقطار العربية الاخرى لا سيما في العراق، وبسبب التطورات الجديدة في علاقاتنا بحكومة الجمهورية العربية المتحدة، ونظرا لوضع لبنان الملائم ليكون مركزا للجهاز القومي والقيادة القومية - تقرر القيادة ان تكون سياستنا ازاء الوضع القائم مرنة تتجنب الاصطدام العنيف مع الوضع القائم واعتبار حزبنا في الوقت الحاضر معارضا من حيث المبدأ ومنتقدا ومصححا لما قد تقوم به الحكومة من خطوات مناقضة لمصلحة الشعب، وبعبارة اخرى اننا الان في لبنان حزب معارض ولكن بهدوء وليس مؤيدا منتقدا. ويعني ذلك ان مخططنا السياسي الحاضر لا يتضمن فتح معركة مع الوضع تستهدف تغييره جذريا.

ثانيا: وجدت القيادة - بعد دراسة الوضع في لبنان - ان الفكرة العربية تقترب في اذهان جزء من ابناء الشعب بالطائفية الاسلامية والتبعية للجمهورية العربية المتحدة، لذلك تقرر ان افضل سبيل لتوضيح فكرتنا القومية هو شرح وابرار مفهومها التقدمي العلماني وتجنب الاسلوب التقليدي الرومانطيقي في عرض الفكرة القومية، وعلى ذلك سيكون نضالنا في هذه المرحلة مركزا حول تأكيد علمانية حركتنا ومضمونها الاشتراكي لاستقطاب قاعدة شعبية لا طائفية من كل فئات الشعب وطبقاته. وتعني هذه الاستراتيجية اننا لا نرفع شعار الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة او أي قطر عربي آخر، بل نكتفي بالعمل للوحدة العربية كهدف نهائي لا كمشروع سياسي مطروح للتنفيذ الان.

ثالثا: وفي مجال السياسة الخارجية لا يطالب حزبنا في هذه المرحلة، باكثر من تحقيق الحياد الايجابي في الصراع الدولي وبالتضامن القومي مع الدول العربية المتحررة، ويعارض حزبنا بشدة كل انحراف عن هذا الخط.

ثالثاً: وفي مجال السياسة الخارجية لا يطالب حزبنا في هذه المرحلة، بأكثر من تحقيق الحياد الإيجابي في الصراع الدولي وبالتضامن القومي مع الدول العربية المتحررة، ويعارض حزبنا بشدة كل انحراف عن هذا الخط.

تقرير عن أسلوب العمل الحزبي

قدمته القيادة القومية الى المؤتمر القومي الرابع، وأقره المؤتمر نحن الان، في مؤتمرنا القومي الرابع هذا، مدعون لاتخاذ خطوات جذرية جديدة، في تعديل تكوين حزبنا وتعديل نضاله لتحقيق خطوات جدية في الانطلاقة التي بدأها المؤتمر القومي الاستثنائي منذ عام.

أيها الرفاق

اننا جميعا نشعر باننا لم نتغلب بعد على أزمة ضعف الحزب العامة، ولم ننطلق بعد في نضالنا الثوري بكل طاقاتنا وبمستوى دورنا القيادي، اننا جميعا نشعر اننا الى مراجعة كاملة لوضعنا الحزبي وإلى اتخاذ خطوات جذرية متتالية لتطوير هذا الوضع بشكل اساسي يجعل حزبنا في تكوينه وخططه قيادة ثورية فعالة لنضال شعبنا العظيم.

ان القيادة اذ تقدم للمؤتمر القومي اليوم تحديدا لبعض اسباب أزمة ضعف الحزب الحالية تدعو لمعالجتها بخطوات جذرية وبحماسة وتفاؤل في مستوى امكانيات حزبنا الكبرى ومسؤولياته الخطيرة.

اننا نعتقد ان أزمة حزبنا الحالية تنطلق من ضعف ايماننا بالحزب وقلة الجهود المبذولة لتطويره، وهذا الضعف في الايمان بالحزب وبفعاليته والتردد في التزام النضال الحزبي بكل امكانياتنا ينطلق من شعورنا بضعف تطور الحزب وضعف فعالية خطته من جهة ومن الظسروف الدقيقة الحرجة التي نعيشها بعد حل فروع الحزب في الجمهورية العربية المتحدة وانتكاس خطوة الوحدة وانتكاس الاتجاه التقدمي في العراق والاردن، ونشوء اوضاع اصبح من العسير ان يستمر فيها نضال الحزب بطابعه المبسط السابق.

أيها الرفاق،

الآن وبعد ان حققنا منذ المؤتمر القومي الماضي خطوة كبرى في تحقيق وحدة حزبنا القومية وتحقيق استقلاله وخلق انتظام حيوي بين اجهزته، علينا ان نستمر في هذا الاتجاه بقوة متزايدة، وعلينا ان نبدأ خطوات حاسمة في سبيل:

- ١- تجديد وتنمية ايماننا بالحزب والتزامنا النضال بكل امكانياتنا.
- ٢- تطوير تكوين حزبنا وزيادة فعالية نضاله بتوسيع المضمون الشعبي لنضالنا وثوريته، وزيادة واقعية وفعالية سياسة الحزب وخططه.

اولاً: تجديد ايماننا بالحزب

اننا نرى في حزبنا فتوراً في العمل وضعف شعور بالمسؤولية وعدم استعداد للتضحيات المستمرة، تختفي وقت المعارك الشعبية او تكاد، ثم تعود مرة اخرى للظهور عندما لا يكون الحزب يخوض معركة عنيفة.

وقد يكون بالامكان اعادة هذه الظاهرة الى ضعف التربية الحزبية وحدها، لو انها تقتصر على الاعضاء الجدد في الحزب. ولكنها تشمل معظم الاعضاء وحتى اعضاء القيادات.

انها ظاهرة ترجع الى عدم خوض الحزب معارك شعبية مستمرة مما ادى الى ضعف نموه شعبياً من جهة، وهذا ما سنعالجه فيما بعد، كما انها ترجع الى التساؤلات الخطيرة التي اثارها حل الحزب في ج.ع.م. حول مستقبل الحزب وطبيعة دوره في حياة العرب، من جهة ثانية.

قرار حل الحزب في ج.ع.م.

لقد خلق قرار حل الحزب في الجمهورية العربية المتحدة هزة عنيفة في الاوساط الحزبية وفي الرأي العام المؤيد للحزب، لم تتضح خطورتها الا بعد زوال موجة الحماسة الكبرى التي رافقت حدث الوحدة. ومما زاد من حدة هذه الهزة عدم وضوح مبررات هذا القرار الخطير بالنسبة للقاعدة الحزبية لا بل حتى بالنسبة للقيادات. ومن جهة ثانية فان التنظيم الحزبي في سوريا كان بالنسبة للحزب بمثابة الموجه الاول، وحل الحزب في القطر الذي لعب الدور الاساسي في النضال الحزبي زرع ايمان عدد من الحزبيين باستمرار الحزب وبالنضال الحزبي مضافاً الى ذلك ان التطورات التي حدثت في ال ج.ع.م. خلقت انطباعاً شاملاً بان هذا القرار كان خاطئاً من اساسه وانه جاء يؤكد مدى ضعف قيادة الحزب السياسية وتردي وضع الحزب العام.

وازمة الثقة هذه تعدت اشخاص القادة الى الحزب نفسه، واخذت التساؤلات تدور حول مكان الحزب في الصراع العربي الحاضر وحول ضرورته من جهة، وحول فعالية الحزب في تحقيق الاهداف التي اتخذها لنفسه من جهة ثانية، وهذه التساؤلات الخطيرة تدل على امرين:

اولا: ان المتسائلين يعتبرون حل منظمة الحزب في ال ج.ع.م. كسابقة ممكنة التكرار اذا ما توافرت بعض الظروف الموضوعية والنفسية. أي انهم كونوا القناعة بان القيادة الحزبية تعتبر حل الحزب كامكانية نظرية لا تتناقض مع رسالة الحزب. وبان مهمة الحزب بالتالي هي مهمة مرحلية تزول بتحقيق بعض الشروط الموضوعية في الوضع العربي. ومن هنا نشأ اعتقاد بان مهمة الحزب هي ايجاد الاقطار العربية الى نوع من الوحدة التي تتوافر فيها بعض الضمانات الوطنية، وحين تتحقق هذه الوحدة او يظهر من يعمل لتحقيقها تنتهي مهمة الحزب.

ثانيا: ان الحزب يمر مرحلة ضعف وقلق، فبدلا من ان يتوجه نشاط الحزبيين الى الخارج، الى الجماهير الشعبية، ينغلقون على انفسهم في محاولة للتفتيش عن مبررات لاعمالهم ولاستمرار وجود الحزب او عدم استمراره.

وبعد ان عاش البعثيون فترة من الزمن يعتبرون نضال الحزب وحده محرك الثورة العربية، حتى انزلقوا الى عقدة التفوق وتوزيع الاتهامات الارتجالية على غير البعثيين واستعدادهم فقدوا بعد صدمة نتائج الوحدة كثيرا من عنفوانهم الذي يعبر بطريقة سلبية عن الثقة بالنفس، ووقعوا في عقدة الاثم والشعور بالعجز، فتحولت سهولة الاتهام الى سلاح يمزق اجهزة الحزب احيانا واصبح كل قائد وكل مسؤول متهما الى ان يثبت بشكل قاطع عدم مشاركته في المسؤوليات والاختفاء بشكل فعلي. وفي كلتا الحالتين تدل هذه الازمة العميقة على انعدام المقاييس الموضوعية في المنهج الحزبي حتى الان، اكان ذلك على مستوى القيادات او القاعدة، وتدلل ايضا على اصابة في الافراد الحزبيين وفي الحركة نفسها، فالشعور بالخطأ وبخطورة انحدار واقع الحزب عن مستوى مسؤولياته، برهان على العمق وعلى روح المسؤولية.

وربما كانت هذه الازمة العميقة ضرورة تاريخية لكي يدرك الحزب حقيقة رسالته وحقيقة امكانياته ودوره، ونوعية اخطائه ونواقصه على ضوء دراسة هادئة وموضوعية تغنيها التجارب النضالية على صعيدي العمل الشعبي والحكومي.

انما تحليل اسباب التساؤلات لا يشكل ردا عليها ولا يعفي من مسؤولية تفسير بعض القرارات الحزبية، وبنوع خاص قراري حل الحزب وعلان الوحدة بالشكل الذي تما فيه وموقف الحزب من هذين القرارين ومن مبدأ الحل على وجه العموم.

وتجدر الإشارة في هذا المجال بان قرار حل الحزب في الاقليم السوري لم يصدر عن مؤتمر قومي للحزب، ولا عن القيادة القومية بشكل نظامي، ولم يكن لقيادات الحزب خارج سوريا رأي جدي في الموضوع بل ان هذه القيادات جوبهت بالامر الواقع. وقد وضع الحزب عمليا امام الامر الواقع خلال مقاضات الوحدة، وكان على قادته الذين طرحوا شعار تحقيق الوحدة وفرضوه في سوريا احد امرين: اما ان يقبلوا بالوحدة بالشروط الذي اشترطه عبد الناصر فيرضخوا لحل الحزب، او يرفضوا شروط عبد الناصر فتفشل الوحدة ويظهر الحزب امام الرأي العام العربي كمعرقل للوحدة.

ومن مراجعة الموقف السياسي في عام ١٩٥٧ وبداية عام ١٩٥٨ والوضع الحزبي في سوريا يتبين ان القيادة التي اقرت الوحدة بالشكل الحالي ووافقت على حل الحزب بالشكل الذي تم فيه استندت الى الاعتبارات التالية:

أ - ان صهر الحزب في اتحاد قومي ينتخب فورا بعد الوحدة - حسب وعد الرئيس عبد الناصر - ليس حلا بالمعنى الصحيح بل هو مجال توسيع نشاط الحزب وقاعدته الشعبية. فيصبح الاتحاد القومي اطارا اشمل للعمل الحزبي، لا سيما وان قيادة هذا الاتحاد ستقع على عاتق القادة الحزبيين.

ب - اصبحت الوحدة بنظر الكثيرين من ابناء الشعب كحلم غير قابل للتحقيق لكثرة ما جرى الحديث عنه منذ سنوات دون ان يدخل أي شيء منها في حيز التنفيذ. فتحقيق خطوة نحو الوحدة مهما بدت مرتجلة فيه من البذور الايجابية اكثر مما فيه من محاذير. وتحقيق الوحدة يدخل الفكرة القومية الى عالم اليقين والواقع، وهذا اليقين هو باعث لتفجير الطاقات الثورية في الشعب العربي.

ج - كانت الوحدة معروضة بين اكثر الاقطار العربية تقدمية سوريا ومصر، واذا كان هنالك بعض النواقص في التقدمية وفي الانسجام الكلي فان التجاوب على الصعيدين السياسي والتحرري كان اعمق من نقاط الاختلاف. فتورة مصر الفت النظام الملكي وبدأت بسياسة اجتماعية تقدمية كان اهم مظاهرها قانون الاصلاح الزراعي والتوجيه الاقتصادي ومن ثم

تأميم المرافق الأجنبية وبنوع خاص شركة قناة السويس. وعلى الصعيد السياسي برز الانسجام في محاربة سياسة الاحلاف وتبني سياسة الحياد الايجابي وكسر طوق احتكار الاسلحة ومعاداة الرجعية العربية ودعم القوى الوطنية والتقدمية.

د - ان وجود فروع للحزب خارج الجمهورية العربية المتحدة يضمن وجود اداة ضغط وتصحيح لاتجاه الدولة الموحدة الجديدة.

هـ - كان التأييد الشعبي لعبد الناصر عاملا ايجابيا يخفف من التحفظ الذي ابداه الحزب باستمرار ازاء نزعتة الدكتاتورية، فالمسؤولون الحزبيون آنذاك اعتبروا ان هذا التأييد الجماهيري المتعاضم لشخص عبد الناصر سيجعله اسير الجماهير ويدفعه بالتالي نحو النهج الديمقراطي الصحيح.

ويتبين من دراسة هذه الاعتبارات ونوعيتها مستوى عمل الحزب في ذاك الوقت والاختفاء الخطيرة التي كانت ترافق خططه السياسية والنضالية.

- فالخطأ الاول الذي يلفت النظر هو انعدام دور التوجيه القومي لفروع الحزب في جميع الاقطار العربية وحصره في سوريا. فقد وضعت منظمات هذه الاقطار امام الامر الواقع، ولم تستطع ان تلعب أي دور حقيقي، وهذا ناتج عن الدور الخاص الذي كان لفرع الحزب في سوريا في قيادة الحزب، وتخلي الفروع الاخرى عن مسؤولية المشاركة في القيادة فكانت كل قرارات الحزب بالنتيجة تتفهم نظريا الوضع القومي العام وتتأثر عمليا بالوضع الاقليمي الخاص للحزب في سوريا.

- الخطأ الاخير الثاني يتعلق باسلوب التفكير وطريقة العمل. فالموقف الذي اتخذته الحزب استند الى حد كبير الى ثقته بقائد ثورة مصر والاطمنان الى شعبيته والى وعوده. أي ان موقف الحزب لم يتقرر على ضوء عوامل موضوعية بقدر ما ارتكز على العوامل الشخصية التي تدل على ابتعاد عن الاسلوب العلمي الصحيح الذي يفترض توافره في قيادة حزب اشتراكي ثوري. فقيادة الحزب لم تكن تجهل الاخطاء الضخمة والانحرافات المتعددة التي كانت تبرز في الاقليم المصري، ولكن الطابع النظري الذي يسيطر على سياسة الحزب وبعد قادة الحزب عن الخبرة جعلتهم يعتقدون ان هذه الاخطاء كانت نتيجة لجهل بعض الامور او لنقص في الوعي القومي، وان هذه الظواهر لا تتناقض مع حسن النية والقدرة على التصحيح عند قادة مصر. ان هذه النظرة السياسية البسيطة مضافة الى روحية الوصاية التي تطبع القيادة الحزبية جعلتها تعتقد

ان الوحدة ستمكن الحزب من لعب دوره القيادي الصحيح ومن تثقيف عبد الناصر و ((جماعته الجاهلين)) ودفعهم في الاتجاه السليم. ولا يبدو ان قيادة الحزب شعرت بشكل جدي في أي مرحلة من المراحل السابقة بان هذه الاخطاء والاحترافات انما هي ظاهرة طبيعية ونتيجة حتمية لنظام حكم معين. وبيان القضاء على هذه الاخطاء وهذه الاحترافات لا يمكن ان يتم الا بتعديل اساسي وجدي في هذا النظام. ثم ان شعور قيادة الحزب بالتقدير لجهود عبد الناصر في الاتجاه بمصر الى الميدان العربي عمليا، كان مرتكزا على تفكير مغاير لمبادئ الحزب. اذ انها بطريقة تعبيرها عن تقديرها لجهود عبد الناصر تركت الانطباع بانها تؤمن بالعمل الذي يأتي من القيادة اكثر من ايمانها بالعمل الجماهيري كالوسيلة الوحيدة لتصحيح الاخطاء. فاتكأها على قيادة عبد الناصر واهمالها لدراسة المجتمع الشعبي المصري لعب دورا كبيرا في تشويه تقديرها للامور، وسهلا انزلاقها نحو الاعتقاد بفعالية حل ((تثقيف)) قيادة ثورة مصر وازافة جهود قيادة الحزب لها.

والنقطة الثالثة التي تلفت الانتباه هي شعور الحزب بالحيرة قبيل الوحدة وبفقدان المبادرة الحقيقية. فبعد ان كان المحرك الاول في طريق الوحدة، اصبح محصورا بين احتمالين لا يلقيان حماسه او تأييده: اما وحدة على اساس دكتاتوري واما انفصال. وعندما وجد الحزب نفسه بين هذين المزلقين لم يكن باستطاعته الا ان يختار الوحدة ولو مجردة من المحتويات الملزمة لها بنظر حركة اشتراكية، الا ان خطأه يتركز في انه اوصل نفسه الى هذا الموقف. فمسؤولية الحزب الكبرى هي انه هو الذي حرك المد الجماهيري نحو الوحدة دون ان ترافقه الضمانات الكافية لجعله خطوة ايجابية وتقدمية بكل معنى الكلمة. فحرك غرائر الجماهير نحو الوحدة دون ان يضمن قيادة لهذه الجماهير، ودون ان يركز في اذهاتها اهمية الديمقراطية والاشتراكية في صرح الوحدة. وهنا تتضح نقطتان من الضروري ان يوليها الحزب عنايته واهتمامه.

النقطة الاولى: انعدام خطة استراتيجية للعمل الحزبي. أي ان الحزب بطرحه شعار الاتحاد مع مصر دلل على براعة تكتيكية غير انه بعدم ضماناته لتوجيه هذه النزعة الاتحادية على ضوء دراسة علمية لقوته وظروفه اثبت عن انعدام الخطط الاستراتيجية عنده فطرح شعار الاتحاد لم يكن جزءا من استراتيجية علمية مدروسة يعرف الحزب كل مراحلها التالية ووسائل تحقيقها.

النقطة الثانية: هي اعتماد الحزب على القوى المسلحة في عمله السياسي. فقد اعتمد الحزب اكثر مما يلزم على الجيش في سوريا على حساب اعتماده على نفسه وجماهيره المنظمة. وكون هذا الامر عنده تقديرا خاطئا لطاقاته وامكانياته.

- وهناك اخيرا خطأ رابع يتعلق بالناحية النظرية ويفسر جزئيا الانزلاق العاطفي نحو الوحدة على حساب مقوماتها العلمية التقدمية. ان كتابات الحزب تركزت بشكل شبه حصري على الوحدة، اما الاشتراكية واما الديمقراطية فقد ظلنا تلعبان دورا ثانويا في تفكير الحزبيين. فالطابع المميز للبعث كان الطابع القومي، مثلا: حتى طلب الانتساب للحزب يركز على القومية العربية دون الايمان على ذكر الاشتراكية. لا شك في ان المرحلة الماضية من النضال الحزبي كانت تفترض التركيز على الناحية القومية في الوقت الذي كان اعداء الوحدة يشككون حتى في واقعيتها. الا ان التركيز على ناحية معينة لضرورات تكتيكية يختلف عن التركيز الذي يأخذ شكل الجمود النظري. فالكتابات الحزبية تترك الانطباع بان الوحدة العربية اهم من الاشتراكية واهم من الديمقراطية، وكتابات الحزب الماضية تجذب القومي العربي عفويا بينما الاشتراكية يتردد قبل دخول الحزب.

وهذه الكتابات بتركيزها المطلق على عامل الوحدة دون ابراز اهمية محتواه بنفس النسبة، خلقت عند الحزبيين نظرة عاطفية لا علمية الى الوحدة جعلت منها شعارا كثيرا ما تتفاقم مع الواقع الجماهيري القطري، الذي كان على الحزب ان يتفاعل معه. وهذا ما يفسر نوعا ما تغاضي عدد كبير من الحزبيين عن عدم توافر ضمانات موضوعية امام ضخامة حدث الوحدة.

نظرة الحزب الى قرار الحل، دور الحزب في حياة العرب

ان التساؤلات التي نتجت عن حل الحزب اثر الوحدة بين قطري مصر وسوريا تلزمتنا العودة الى مبادئ من المفروض ان تعتبر بديهية في الظروف الاعتيادية: وربما كان لكثرة الاجتهادات في الفترة التي تلت الوحدة حول دور الحزب اثر في خلق الشكوك .. حول مهمة الحزب في حياة الامة العربية.

لقد اصبحت قضية استمرار الحزب موضع تساؤل، وانتشر بين الاعضاء شعور عام غامض بان مصير الحزب الى الحل، ومصير نضال الاعضاء وتضحياتهم الى تخلي الحزب عن قيادة نضال الشعب الى قيادة اخرى لا يؤمن الحزب بمنطقها في العمل.

لقد ادى قرار حل الحزب في ج.ع.م. مع اعلان الوحدة، بالشكل الذي تم فيه، الى ازمة ثقة بقيادة الحزب وبالحزب، ازدادت عمقا بعد انتكاس خطوة الوحدة وتخلي بعض الانتهازيين والضعفاء بقيادة عبد الله الريماوي عن منطق الحزب ورسائلته والالتجاء الى الاستسلام لقيادة

ج.ع.د. والانتفاع منها وحتى العمل معها ضد الحزب، من جهة، وفقدان عدد من عناصر الحزب القيادية لايمانهم بعدم فعالية نضاله بعد هذه الانتكاسة (ولو مؤقتا). وفي هذه الحالة، لم يعد يكفي ان تؤكد ان حل الحزب في الاقليم السوري كان عملية محصورة في المكان والزمان، وخاضعة لظروف شاذة، وانها خطوة خاطئة لن تتكرر .. ولم يعد يكفي ان يجزم الحزب بان هذا الحل ليس سابقة قابلة للتجدد بل بات علينا ان نحقق في حزبنا، جهازا وقيادة، شروطا ثورية تجعل المبادرة في يده في المعارك التي يخوضها، وعلينا ايضا ان نثبت من خلال نظرية الحزب ان هذه الحركة الشعبية هي حركة اصيلة لا عاملا مساعدا، وان دورها في حياة العرب يتعدى تحقيق الوحدة السياسية بين الاقطار القائمة.

ان دستور الحزب ونظريته الى العمل الشعبي هما المرجعان الاساسيان لتصنيفه أي اساس نظري لهذه التساؤلات عن مصير الحزب، كما ان مراجعة طبيعة تكوين الحزب واسباب ضعف نموه وفعالية نضاله هي اولى خطوات القضاء على الشكوك بمستقبل الحزب.

حزب البعث العربي الاشتراكي حدد ذاته كحركة قومية اشتراكية ديمقراطية. فمن حيث انه حركة قومية يعتبر ان مهمته تشمل الوطن العربي كله وان كل ما يحدث في أي بقعة عربية له تأثير عميق على بقية الاقطار، ولذلك فان نشاطه يفقد قيمته اذا لم يشمل الاقطار العربية جميعها. ومن حيث انه حركة اشتراكية يعتبر ان الوحدة السياسية هي هدف مرحلي، وان القضاء على الاستغلال واعادة الانسان الى انسانيته هي مبرر نضال الحركة الذي تشكل الوحدة القومية اطاره الجغرافي للعمل. فتحقيق الوحدة السياسية يشكل جزءا صغيرا من نشاطه يفقد قيمته ان لم يكن دعامة لتحقيق المجتمع الاشتراكي.

ومن حيث انه حركة ديمقراطية يعتبر الحزب ان الاستمرار في العمل في اوساط الجماهير هو الوسيلة الوحيدة لتحقيق اهدافه. اذ لا يعقل ان يحقق الاشتراكية بعناد الا من لهم مصلحة فيها، واي انحسار جماهيري يعرض النظام الاشتراكي الى خطر. وبهذا يمكن القول ان ضمانة الاشتراكية هي الديمقراطية، وان الاحرفات المتعددة التي عرفها التاريخ الحديث في الدول التي اعلنت تبنيها للنظام الاشتراكي نتجت اساسا عن ابتعاد هذه الدول عن الديمقراطية أي عن المشاركة الجماهيرية. وفهم الديمقراطية بالنسبة للكثيرين فهم سطحي فمنهم من يعتبر مظاهرات التأييد والتصفيق مظهرا كافيا من مظاهر الشعبية وبالتالي من الحكم الديمقراطي، اذ ان هذه المظاهر - في حالة عدم اصطناعها - تعبر عن ارتياح الاكثية النسبي على ابعد حد. وقد جرت محاولات

كثيرة في التاريخ لاثارة مثل هذه المظاهر بوسائل الدعاية والتضليل والتربية الفاشية، الا ان المقياس الصحيح للديمقراطية هو مدى ممارسة الشعب للحكم ومدى مساهمته الاختيارية في تحقيق اهداف النظام ومدى حماسه وكفاءته في تطوير بلاده. فديمقراطية الاثارة الحماسية ديمقراطية مزيفة لانه يدخل فيها عامل التهيئة والخوف والانتهازية الخ ... والاعتماد عليها مجردة يؤدي الى الصنمية والى الابتعاد تدريجيا عن كل اهداف الشعب.

وكل تنظيم جماهيري يشكل على اساس تنظيم التأييد وجعله اكثر ضجيجا هو تشويه للديمقراطية.

اذ ان التنظيم الجماهيري الصحيح هو التنظيم الذي يمثل القاعدة الشعبية وآراءها امام القيادات، لا الذي ينقل آراء القيادات ويدافع عنها امام الجماهير. ان الديمقراطية هي تفاعل القيادة والقاعدة لا وصاية لقيادة على القاعدة بحجة اخلاصها وكفاءتها وعدم وعي الجماهير.

ان اصرار الحزب على الديمقراطية يجعله من حيث المبدأ مناهضا لاي فكرة تريد ان تقضي بشكل من الاشكال على التنظيم الشعبي. فالرقابة الشعبية هي الضمانة الوحيدة لعدم انحراف الحكم. ولهذا بات الحزب يعتبر ان مهمته في الوقت الحاضر اصبحت اكثر ضرورة وخطورة. فانتشار الحكم العسكري والعقلية العسكرية في كثير من الاقطار العربية يلقي على عاتقه مسؤولية تنظيم الجماهير الشعبية بوجه هذا الخطر الجديد، وانتشار الوعي القومي بين الجماهير العربية سيمكن الحزب من التركيز الان على الديمقراطية منسجمة مع اماني الجماهير العميقة.

ان حزبنا يستطيع ان يستفيد من اكبر نكسة عرفها ليحقق اكبر انتصار على عقده السابقة واخطائه ونواقصه، ليحقق في نفسه حركة ثورية ناضجة تستقطب وتنمي كفاءات شعبنا الثورية، وتقود النضال في معركة الشعب العربي في كل اقطاره من اجل التحرر والوحدة وتركيز تطور البلاد على اسس ديمقراطية شعبية سليمة، بعيدا عن الاخطاء والانحرافات التي عرفها نضال الحزب حتى الان.

ثانيا: اسلوب العمل الحزبي.

ان اسلوب عملنا الحزبي بحاجة الى مراجعة اساسية. ان ضعف انتاج القيادات وفتور عمل الاجهزة الحزبية بمختلف مستوياتها، لا يمكن ان يكونا مظهرًا لاسلوب نضالي مثالي.

ويمكن ان نجد، بالتحليل، اسبابا متعددة لهذا الوضع الحزبي الشاذ، اشارت اليها معظم تقارير المنظمات والمؤتمرات الحزبية خلال السنوات السابقة. وتتركز حول:

١- ضعف النشاط الفكري واستمرار بعض الغموض في عقيدة الحزب وبعض النقص في شمولها مما يورث الجهاز قلقا ويضعف ثقة الاعضاء بالحزب، ويشجعهم حتى في مستوى القيادات، على الانزلاق في مواقف سياسية عملية غير منسجمة مع عقيدة الحزب.

٢- ضعف نظريات التنظيم والعمل الشعبي في الحزب التي تجعله يستفيد من خبرته السابقة ويتجنب الارتباك والتردد في تطهير صفوفه من العناصر الضعيفة والفاصلة، وفي الادفاع بالعمل الشعبي بجراة بعيدا عن جو الحذر والاثامات الذي يخلقه فقدان مقاييس حزبية للعمل الشعبي.

ومن الواضح ان جميع القرارات التي اتخذتها القيادات القطرية وقيادات بقية المنظمات الحزبية لمعالجة وضع الحزب الضعيف هذا - لم تنجح الى الحد المطلوب، وما زالت ازمة ضعف نمو الحزب وتجده مستمرة.

- فقرارات تقوية مكاتب العمال في الحزب لم تنفذ بشكل حاسم وبقي النشاط العمالي ثانويا في جميع منظمات الحزب.

- وقرارات الاهتمام بالمطالب الاقتصادية الشعبية للجماهير والاهتمام بالمشاكل المحلية في كل منطقة بقيت دون تنفيذ جدي يجعل الحزب حركة المواطنين المحرومين النشيطة في كل منطقة.

- وقرارات تكوين دورات تدريبية حزبية وتنشيط الحركة الفكرية في الحزب بقيت محدودة النتائج والاستفادة من المكتبات الحزبية الداخلية شبه معدومة. وحتى الدراسات التي تنشر في جريدة الحزب وتقدم في النشرات الثقافية والداخلية لا تقرأ بعناية.

ويمكن ان تكون اهم اسباب ضعف تنفيذ هذه المعالجات التي قررها الحزب في السنوات الاخيرة واستمرار جو الفتور الذي يعيش فيه الحزب بقياداته واجهزته نتيجة عدم الانتاج وضياع معظم جهود الجهاز في الفراغ هي:

١- ضعف نسبة العناصر الشعبية في تكوين الحزب وفي قياداته خصوصا فالعمال والحرفيون المزارعون وصغار التجار لا يشكلون سوى نسبة ضعيفة في كيان الحزب وهم شبه غائبون عن قياداته.

٢- وينتج عن هذا الوضع ان الحزب يبقى بعيدا عن الاوساط الشعبية وتفهم مشاكلها ونوعيتها وقيادة نضالها.

٣- ولهذا يبقى من الصعب على اجهزة الحزب، ومعظم عناصرها من المثقفين والموظفين ورجال الاعمال الحرة، ان تتجه، بالسرعة المطلوبة وبالدرجة المطلوبة، الى الاوساط الشعبية. وقد شاهدنا ان معظم مكاتب العمال لم يستقر عملها بانتظام لضعف المجهودات التي بذلها الاعضاء في هذا الميدان الجديد، كما شاهدنا المد الشعبي الذي يعيشه الحزب في المناسبات القومية او الذي يحققه في ظروف استثنائية كالثورة الجزئية او معارك الانتخابات والمعارك ضد الاحلاف ينحسر بسرعة ودون ان يستفيد منه الحزب الافادة الممكنة.

٤- ومن نتائج ضعف العناصر الشعبية في اجهزة الحزب ضعف الحماس للتضحية والجلد على النضال الصعب وعندما يكون جو العمل فاترا والجهد المبذولة دون مردود ظاهر ينزلق بعض الحزبيين على محاولة التوفيق بين عملهم المهني الخاص ووضعهم العائلي والنفسي الشخصي المحض وبين عملهم الحزبي وتضحياتهم الحزبية، استناد الى مقاييس غريبة عن ثورية الحزب ومسؤولياته الكبرى.

٥- ومن نتائج هذا التكوين لاجهزة الحزب وهذا الفتور في النضال انه كان من الصعب على القيادات الحزبية ان تنتج فكرا، لان الانتاج الحزبي بحاجة الى جو نضالي. فالمعارك النضالية توضح حاجة الحزب الى الانتاج الفكري. والتزام المطالب الاقتصادية للجماهير وتنظيم المعارك ضد الاستغلال والاحتكارات والظلم، تدفع الى كتابة دراسات اشتراكية اقتصادية وسياسية كما تحتم الاعتماد على اساليب نشر في مستوى فهم الجماهير، بوضوحها وسهولتها وسعة تداولها.

اتجاه حازم نحو الاوساط الشعبية

ان معالجة هذا الضعف في تنفيذ الحزب لخطته السابقة بالاتجاه نحو الاوساط الشعبية وتعزيز قاعدته العمالية يجب ان تأخذ جهودا اكبر مما بذل حتى الان. وينبغي ان تظهر جميع القيادات الحزبية حزما اكثر من الماضي في تنفيذ الاتجاه نحو الاوساط الشعبية. ومن الضروري ان تكون اولى خطوات هذا الحزم تحديد الخطوات الواضحة التي ينبغي ان تحقق توسيع طابع الحزب الشعبي والسهر على تنفيذها.

ويمكن ان تكون هذه الخطوات:

أ - تخصيص اكثر الامكانيات الحزبية كفاءة لمكاتب العمال والفلاحين واعطاء هذه المكاتب صلاحيات تنفيذية في الميدان النقابي الشعبي، وتمثيلها في مؤتمرات الحزب بشكل قوي.
ب - تقسيم الجهاز الحزبي على اساس مهنية قدر الامكان والعناية بتنقيف وتدريب العناصر الحزبية الكفوءة في الاتصال الشعبي والتنظيم النقابي.

ج - اعطاء الفرق والشعب الحزبية صلاحيات واسعة في العمل الشعبي المحلي، والعمل معها على تكوين جمعيات ولجان احياء او قرى تكون واجهة عمل المنظمة الحزبية في الشؤون المحلية وخصوصاً في معارك المطالبات الشعبية المحلية، وتوصية المنظمات الحزبية المختلفة بالعمل على تكوين جمعيات ثقافية ونسائية ومستوصفات ونواد تساعد الحزب في الاتصال الشعبي.

د - توجيه توسع الحزب نحو اوساط العمال والفلاحين والحرفيين واصحاب المحلات التجارية الصغيرة، على ان تضع قيادة كل منظمة احصاء دقيقاً عن نسبة المثقفين واصحاب المهن الحرة ونسبة العناصر الشعبية الكادحة في اجهزتها. وتعمل كل قيادة خلال السنتين القادمتين على زيادة نسبة العمال والفلاحين والحرفيين في اجهزتها زيادة جدية. وتشرف القيادة القومية بنفسها على مشاريع الاتجاه نحو الاوساط الشعبية في كل المنظمات وتقدم للمؤتمر القومي القادم احصاء عن التعديل الذي اجري على تكوين الحزب خلال هذه الفترة.

هـ - توصية القيادة وقيادات الاقطار بدعم هذا الاتجاه الحزبي نحو العناصر الشعبية والعمل الشعبي، بتحضير دراسات عن القضايا الاقتصادية والاجتماعية الشعبية وتشجيع تخصص بعض الكفاءات الحزبية بدراسة قوانين العمال والضمان الاجتماعي وتطور تجارب البلدان الشيوعية وغير الشيوعية في الميدان الاقتصادي والاجتماعي، وفي وسائل الدعاية الشعبية.

و - توصية قيادات المنظمات الحزبية في كل قطر باصدار نشرة دورية او صحيفة بمستوى شعبي تعالج المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والنقابية للقطر، بالاضافة الى القضايا السياسية، وباسلوب سهل وعلى ان يوزعها او يشارك في توزيعها جهاز الحزب.

ايها الرفاق،

ان اعتبار توسيع الطابع الشعبي للحزب مهمة الجهاز الرئيسية خلال الدورة القادمة وتعميم هذه الخطة على اجهزة الحزب ومساعدتها من قبل القيادة في تنفيذها بحزم سوف يساعد الحزب كثيرا على التخلص من الضعف والتردد وعدم الانتاج، وانخفاض مستوى الثورية والتضحية فسي صفوفه، ويزيد من قدرته على تحقيق اهدافه ويضاعف مردود جهود الاعضاء والقيادات في المرحلة القادمة، خصوصا اذا وجهت جهود المنظمات الحزبية مخططات سياسية ملائمة.

ثالثا: الحزب وسياسة المراحل

ان ثورية الحزب تتطلب منا فهما عميقا للواقع وتحليلا علميا لتطوره ونموه كي يستطيع الحزب ان يؤثر في هذا الواقع .. واننا عندما نقول اننا نرفض هذا الواقع ونتمرد عليه لانه فاسد ولا يمت الى حقيقة الامة وامكانياتها الخيرة باية صلة، فان ذلك لا يعني اننا نسقطه من حسابنا في عملنا ونضالنا، وإنما يعني اننا لا نجعل منه اساسا لبنانا الاجتماعي الاقتصادي عندما نسيطر عليه. وحتى يأتي الوقت الذي نستطيع ان نسيطر فيه على هذا الواقع لا بد لنا ان نعيش ونعمل في وسطه مستفيدين من كل تناقضاته .. لا بد لنا من دراسته لمعرفة اتجاهاته ومتطلباته، ولا بد لنا حتى نستطيع السيطرة عليه من معرفة الوسائل التي تهين لنا هذه السيطرة، وان هذه الوسائل هي من صلب هذا الواقع وانتاجه .. اننا لا نستطيع ان نسيطر عليه بالتمني او الافتراض وإنما بالعمل وسط هذا الواقع، ووسط ظروفه السيئة القاسية. ان العمل وسط هذا الواقع امر لا غنى لنا عنه، وما دام هذا كذلك فانه يتحتم علينا ان نتسلح دائما بوعي ثوري يضبط لنا اتجاهنا ويحدد لنا مواقفنا. واننا لا يمكن ان نجد هذا الوعي الثوري المطلوب في الحدس والالهام كما لا يمكن ان نجده لدى فرد او قيادة اخلصت نيتها وغرقت بصعاب السياسة ومنعطفاتها بمعزل عن الحزب والشعب ..

وإنما يكون هذا الوعي في نظرية للعمل والنضال يتسلح بها الحزب بمجموعه ويستند الى نقد اجتماعي واقتصادي وسياسي لهذا الواقع وتحليله على هدي نظرة علمية لمعرفة مواقع القوى واتجاهاتها واستخلاص خطة عملية واضحة للسيطرة على هذه القوى والتحكم في اتجاهاتها. ان هذه النظرة للنضال الشعبي يجب ان تستند الى دراسة الواقع الذي نعمل فيه وتطور هذا الواقع من جهة، وتطور دور الحزب ومهمته حسب تغير الاوضاع الذي يحققه نضاله.

وإذا كانت خطط الأحزاب الشيوعية تستند الى الدراسة الماركسية (المادية) للواقع وتطوره والقوى الاقتصادية فيه، فيجب ان نستفيد من هذه الدراسة في تحديد مقاييس عملنا، دون ان نكتفي بها.

ان الوعي الثوري والتحليل العلمي للواقع وقوانينه يدلان على ان الحزب يقترب من السيطرة على الواقع سياسيا واجتماعيا بسرعة تتزايد بنسبة معينة.. ولكن هذا القانون العلمي لا بد له من شروط معينة كي يأخذ كل مداه وحرته في التحقيق وان هذه الشروط هي:

اولا: ان يباشر الحزب بالعمل من اجل السيطرة على هذا الواقع، وان نقطة البدء في ذلك السيطرة على نفسه.

ثانيا: ان لا يصيبه اليأس عند ما يجد تقربه الاول غير ذي مردود مدرك او ملموس.

ثالثا: ان ندرك ان ثمة قوى خارجية عديدة تعاكس هذا التقرب او قد توقفه او تثبطه. وعلى الحزب ان يغالبها ويناضل للقضاء عليها او لاضعاف تأثيرها الى الحد الذي يحافظ فيه هذا التقرب على نسبة من التزايد وان كانت اقل من النسبة التي يبلغها لو ترك هذا التقرب حرا دون معرقل او مثبط.

رابعا: ان يحافظ الحزب على اتجاهه.

على الحزب ان يسيطر على نفسه وان يعي حقيقة خطئه وهدفها النهائي. فالحزب في مسيرته الشاقة لا بد ان يغالب نفسه اولا ليسيطر عليها وليعينا لكي يكون وحدة حية ترسم صورة المستقبل وتنعكس منذ الان.

ان الحزب اداة حية لتحقيق اهدافه عن طريق العمل الثوري الذي يتجسد في صور متطورة من اساليب العمل وعلاقاته السياسية.

ان تطور اساليب عمل الحزب ونشاطه وتطور علاقاته السياسية نوعا وكما هو ما يدعى باسلوب المراحل.

اسلوب المراحل: لا يمكن ان يعني اسلوب المراحل افتراض وجود مراحل معينة سلفا ومقدرا على الحزب ان يمر بها. فقد كانت هذه النظرة منطلقا لاحزاب ثورية شيوعية او اشتراكية اثبتت الواقع خطأها. ان الحياة الاجتماعية في تطورها وتغيرها الدائمين من الدقة والتعقيد بحيث لا يمكن وضعها في اطر مهياة من السابق ومعدة لها بالتفصيل. وان اية محاولة لذلك تعبر عن عدم فهم لكنه الحياة المتغيرة في كل الاتجاهات والمتنوع جدا في المدى. وبالنسبة لحزبنا فان ثمة

فروقات قطرية، سياسية او اجتماعية او اقتصادية لا يمكن اهمالها ما دامت موجودة، تجعل من العسير علينا ان نضع تخطيطا تفصيليا يشمل نشاط الحزب القومي.

ولكن هذا التعقيد وهذه الفروقات لا يمنعان من ايجاد تخطيط عام واسع يسترشد به للاستجابة على القضايا الرئيسية المطروحة على الحزب في كل قطر بالاضافة الى وجود تخطيطات قطرية منسجمة مع الخط العام ومن السعة والفنى بحيث تستغرق كل التغير الكمي والنوعي في كل القطر، وكافية للاستجابة على كل القضايا التفصيلية التي تطرح على الحزب يوميا.

ولكن نستطيع ان نرسم الخط العام لاسلوب العمل القومي، لا بد ان نثبت قبل ذلك قضايا فكرية اساسية يتوقف عليها نوع الاسلوب واتجاهه.

موقف الحزب الى الحكم

ان هذه القضية لا تزال تحتاج الى تثبيت او تأكيد لان الكثيرين من الرفاق والمنظمات الحزبية ما زالوا غير مطمئنين من موقف الحزب منها ان لم يكونوا معارضين لها.

اننا عندما نقول ان الحزب اداة حية لتحقيق اهدافه فاننا نعني بصورة من الصور ان الحزب اداة حية للحكم .. واننا نعني بصورة من الصور ان الحكم اداة حية لتحقيق اهداف الحزب. فمسألة استلام الحزب للحكم يجب ان لا تثير أي تساؤل بعد الان في كافة اوساط الحزب، لان ثورية الحزب لا تفرق اطلاقا بموقفه من الحكم وإنما يجب ان تفرق دائما باسلوب الوصول الى الحكم وشكل هذا الحكم.

ان ثورية الحزب لا تكون في رفض الحكم وإنما في رفض اعتبار الحكم نقطة البدء في تحقيق اهداف الحزب .. ان العمل الثوري يتجسد في فترة من فترات التغير في المجتمع باستلام الحكم، وان أي تباطؤ أو تلوؤ في استلام الحكم يكون عملا انهزاميا مخربا .. واننا لا يمكن ان نقبل اليوم في صفوفنا تلك الرغبات ((الطيبة)) التي تريد ان تجعل من الحزب مدرسة للتصوف والزهد، اذ ترى في هذه القضية تدنيسا لاخلاقيتها .. كما اننا ندرك اليوم ان الكثير من المواقف المانعة والمتخاذلة احيانا ترجع بالدرجة الاولى الى وجود مثل هذه الفكرة القائمة في صفوفنا.

ان الحزب عندما يعتبر الحكم اداة حية مهمة لتحقيق اهدافه تكون كل الانجازات والمواقف الحزبية والشعبية صحيحة نسبيا بقدر ما تسهم في تحقيق هذه الاداة الفعالة.

شروط استلام الحكم

اننا عندما نقرر ان المفهوم الثوري للحكم يعني ان الحزب لا يعتبر الحكم نقطة البدء في تحقيق اهدافه نكون قد وضعنا انجازات ثورية على عاتق الحزب قبل استلامه للحكم، ونكون قد جسدنا العمل الثوري في مواقف واساليب غير استلام الحكم. فما هي الانجازات الثورية الضرورية قبل استلام الحكم ؟ وما هو الاسلوب الذي يتجسد فيه العمل الثوري ؟

ان أي انجازات اقتصادية كانت ام اجتماعية ام سياسية لا يمكن اعتبارها، مهما كانت مهمة، تحقيقا لاهداف الحزب وإنما تبقى اصلاحات لا بد وان يستفيد منها الحزب. ولكن الحزب في هذه الفترة يحقق اهدافه بقدر ما يحقق من انقلاب داخل المجتمع أي بقدر ما يضم اليه من قوى ثورية انقلبت على واقعها .. فالانجازات الثورية تكون داخل الحزب ومن خلاله والعمل الثوري يتجسد في تلك المرحلة بتوسيع قاعدة الحزب الشعبية وزيادة كفاءة منظماته التنظيمية وتعميق وعيها السياسي .. فتصبح جميع الاصلاحات في المجتمع عوامل تساعد الحزب في عمله الثوري الاساسي، فعلينا ان لا ننام عندها ونعتبرها تحقيقا جزئيا لاهدافه وإنما يجب تحويلها الى انجاز ثوري، الى واقع حزبي متنام.

فالشروط الاساسية التي يجب ان يتوقف استلام الحكم على توفرها لا يمكن ان تكون خارج الحزب وإنما في داخله ... انما هي شروطه الذاتية التالية:

اولا: وجود القيادة السياسية القادرة على وضع الحكم في شكله الصحيح، وطبعي ان ذلك لا يعني ابدا وجود عدد محدود من الحزبيين ذوي الخبرة بالعمل السياسي، وإنما يجب ان تكون اجهزة الحزب بكاملها على المستوى الذي يؤهلها ان تهئ مادة للحكم وان ترسم مناهج هذا الحكم وتضمن تطبيقها.

واننا عندما نقول ان الحزب يجب ان يكون صورة للحكم الذي يريد فاننا نطلب ان تبني كل الاجهزة والمنظمات الحزبية على اساس هذا الحكم الذي نريده.

ثانيا: وجود قاعدة شعبية منظمة ومعبأة دائما للعمل والنضال، واسعة بحيث تستغرق كل قطاعات النشاط الاجتماعي والاقتصادي، ولها حد ادنى من الوعي يحميها من الاتقياد الاعشى ويضمن استمرار ثورتها امام التشويه والتزوير.

ثالثا: ان تكون الوسيلة لاستلام الحكم مضمونة بحيث تكون كل شروط الثورة مختصرة أي ان يكون المجتمع مهينا ومتفتحا لعملية التحول الكبيرة ...

ولكن هذا الاختمار لا يعني ابدا توفر شروط معينة بذاتها اجتماعية او اقتصادية او سياسية، وإنما هي حالة قد تتوفر في مجتمعات تتفاوت وتتباين ظروفها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وبديهي ان توفر هذه الشروط لا ينفصل ابدا عن معطيات الواقع، لان تلك الشروط هي محصلة تحول هذا الواقع بالنسبة للحزب.

هل يمكن ان يتم استلام الحكم في قطر واحد ؟ ان استلام الحكم يمكن ان يتم في قطر واحد ما دام هذا الحكم يمثل التجسيد الصحيح للعمل الثوري في تلك الفترة لانه يهيئ اداة حية وفعالة لتحقيق اهداف الحزب. فمسألة استلام الحكم في قطر ليست مبررة فحسب وإنما هي انجاز ثوري يجب ان يعتبرها الحزب هدفا مرحليا وان تكون جميع مخططاته منسجمة مع هذا الهدف. على ان هذا لا يعني ان المهمة السياسية التي يضطلع بها الحزب الان، هي استلام الحكم في قطر ما، وإنما يعني ان تكون مهام الحزب السياسية في هذه المرحلة، منسجمة مع هذا الهدف، لانه يستهيئ كل اسباب وشروط هذا الهدف.

الادوار الرئيسية في حياة الحزب

يمر الحزب في حياته ونضاله بثلاثة ادوار رئيسية، تكون للحزب في كل منها استراتيجية الكبرى الخاصة بذلك الدور وما يترتب على هذه الاستراتيجية الكبرى من اساليب في العمل والتنظيم ومن علاقات اجتماعية وسياسية ينشئها مع المنظمات السياسية وفئات الشعب العديدة. الدور الاول: دور بناء الحزب: ان هذا الدور اساسي في حياة الحزب لا لانه يخلق اداة الثورة فحسب، وإنما لانه يرسم ملامح المستقبل ويحدد صورته ايضا.

ان اهم ما يتميز به هذا الدور هو ان جميع الشعارات والمواقف والانجازات يجب ان لا ننظر اليها على اساس انها غاية وتحقيق جزئي لاهداف الحزب، وإنما هي وسيلة لحشد القوى النضالية وتنظيمها تحت قيادة الحزب، وارتفاع مستوى الوعي الثوري لدى كافة اجهزة الحزب وتنظيماته وزيادة كفاءاتها في القيادة والتنظيم حتى تصبح في مستوى مهمتها التاريخية، وبالتالي فان صحة هذه المواقف والانجازات لا تكون الا بمقدار ما تسهم به في هذا المجال.

والخاصية الاخرى لهذا الدور هي السعة والتنوع من جهة والقسوة والجهود من جهة اخرى .. اذ ان عمل الحزب ونضاله في هذا الدور يكونان وسط واقع موبوء فاسد كلياً يحتم ان يبقى هذا الواقع وقتاً غير قصير خامداً وغير مطاوع لنضال الحزب، كما ان عدم السيطرة عليه مسن قبل

الحزب تجعل تطور هذا الواقع ذا اتجاهات متعددة ومتنوعة ومتناقضة. إن هذه الخاصية الثانية تفرض على الحزب أن يضع دراسة مفصلة لهذا الواقع المنفصل والمتطور في كل الاتجاهات، وأن يتبنى خطة عملية مرنة إلى الحد الذي تستغرق فيه كل تنوع هذا الواقع وتناقضاته، وثورية بحيث لا تنطوي أو تنكمش لعدم إعطاء مردود مباشر لنضال الحزب وعمله وفق هذه الخطة.

أن تنوع هذا الواقع وتطوره غير المنضبط يمليان على الحزب أن تكون خطته وإساليه مرنة ومتنوعة حسب معطيات هذا الواقع. أي أننا لا بد أن ندرك أن هذا الدور يشتمل على مراحل عديدة تتطلب في كل منها أسلوبا معينا في عمل الحزب منسجما مع مهامه السياسية في تلك المرحلة.

وطبيعي أن هذه المراحل تختلف في كل قطر من حيث الكمية والنوعية تبعا لظروف ذلك القطر الموضوعية. وليس من السهل أن نضع تقسيما اعتباطيا نعدد فيه هذه المراحل ونسميها ما دام هذا الواقع يمثل تطورا متنوعا في كل الاتجاهات.

ولكننا يجب أن نضع أساسا عامة قومية يسترشد بها الحزب لوضع خطته القطرية:

١- أن قضية الحزب في هذا الدور، هي إعداد روح الشعب العربي للنضال، ونقطة البدء في ذلك هي خلق الوعي الثوري، وتنمية روح التمرد على الواقع. وبالتالي فإن كل مواقف الحزب وشعاراته يجب أن تكون بصفة أساسية، استجابة لقضيته الرئيسية، أما بقية المكاسب فإنها تأتي عفوا، ولا يعني ذلك إهمالها أو عدم الاهتمام بها.

٢- لتحقيق قضية الحزب الرئيسية في هذا الدور، لا بد أن يضطلع الحزب باستمرار بمهام سياسية تجعل القضية الرئيسية قضية عملية معاشة من قبل أكثر الجماهير. أن تنوع المهام السياسية للحزب زمنيا وقطريا يجب أن يملئ على الحزب أن يكون له أسلوب مدروس معين في العمل والنضال منسجما مع المهام السياسية التي يضطلع بها الحزب، فالمهام السياسية هي التي تحدد ارتباطات الحزب السياسية وتعين له حلفاءه وإعداءه من منظمات سياسية وطبقات شعبية وعناصر سياسية مستقلة. فأعداء الحزب وحلفاؤه لا يمكن وضع حد فاصل دائم بينهم وإنما يوضع هذا الحد على أساس مهام الحزب في مرحلة ما. كما أن الحزب لا يعارض بصورة دائمة كل حكم، فقد يؤيد بعض أنماط من الحكم وقد يشارك في بعضها .. على أن يكون كل ذلك مبررا بمصلحة الحزب وقضيته الرئيسية.

٣- ان اعطاء التبرير لاي موقف سياسي او لطرح أي شعار يجب ان يكون سابقا لاتخاذ القرار بالتزام موقف او طرح شعار. أي يجب ان لا يكون هذا التبرير، مهما كان صحيحا ومخلصا، معطى لحالة معينة بذاتها وإنما هو جزء من خطة سياسية موضوعية ومبادئ في العمل ثابتة .. لان التبرير اللاحق مهما كان صادقا وصحيحا، فانه على الاقل لا ينفي، ان هذا الموقف كان مجازفة لا عملا ثوريا، ان لم يكن انتهازيا، مادام لم يصدر عن نظرية او خطة في الكفاح الثوري. فمسألة الاشتراك في الحكم مثلا يجب ان تكون جزءا من خطة عامة يضعها الحزب لتحقيق الانجازات التالية: (١) دفع خطر اجنبي يهدد استقلال البلاد او أي خطر في هذا المستوى. (٢) تحقيق خطوات هامة تؤدي الى تجاوز مرحلة او اكثر. أي انها تدفع الحزب لان يتخطى واقعه ويتجاوزه. على ان يكون هذا الاشتراك مشروطا بما يأتي:

(١) ان يكون الحزب مسيطرا على نفسه. (٢) وجود امكانيات حقيقية غير مفترضة - بالنسبة لواقع الحزب والظروف الموضوعية - لتطوير اوضاع الشعب ولتجاوز مرحلة هامة.

٤- ان اخلاقية الاسلوب لا تكون الا في العمل القائم على اساس الخطة المعبرة عن وعي الحزب الحقيقية نشاطه العملي ومقدار انسجام هذا النشاط مع اهداف الحزب الاساسية، وان كل تشبث باخلاقية خارج هذه الخطة يكون تعبيرا عن اخلاقية فردية تريد ان تخضع مصلحة الحزب لاخلاقيتها وتشكل بالتالي عملا تخريبيا. ان اخلاقية الحزب في عمله لا يمكن ان تكون الطرف الثاني من اخلاق اعضائه.

ان هذا الدور في حياة الحزب ليس جامدا ولا ثابتا وإنما يمر، بالاضافة الى تطوره المرحلي، بحالات ثلاث قد تتباين في كل مرحلة .. ان الحزب يدخل معارك كثيرة يوميا ويجب ان لا يغمس في هذه المعارك التي تاخذ احيانا عديدة طابعا محليا او ظرفيا، وإنما يجب ان تكون جزءا من خطة تتفق ومرحلة الحزب او الحالة التي يكون فيها. وان الحالات التي يمر بها الحزب هي:

أ - التهيو المنظم، ب - الهجوم المنظم، ج - التراجع المنظم. فقد يجد الحزب احيانا ان التراجع المنظم خطة حكيمة تتسجم مع حقيقة نشاط الحزب ونصاله وتثبت للحزب موقعا حصينا. فعند ذاك يكون الهجوم عملا طائشا ومجازفة لا تدعمها معرفة واعية لاطوار الحزب والمجتمع.

ثانيا: الدور الثاني: دور الثورة: وهذا الدور الذي يمر به الحزب يمتاز بخاصية اولية هي قصر هذا الدور، ولكن هذا القصر لا ينفي عنه كونه دورا خاصا، له كل المميزات والسمات

الخاصة. والخاصية الثانية هي ان الحزب في هذا الدور يعتمد على نفسه وقاعدته الشعبية المنظمة والفصائل التابعة له واحتياطه الشعبي. وان كل الالتزامات والارتباطات القائمة في الدور السابق يجب ان يلقبها الحزب ظهرا دون اسف او خوف لان العمل الثوري في هذا الدور يتجسد في الثورة الشعبية التي تملئ على الحزب مهمة سياسية واضحة هي استلام الحكم، كما تملئ عليه اسلوبا خاصا في العمل يتميز بالسرعة والشدة والصرامة والاعتماد على قوى الحزب وقواعده الشعبية. ان شروط هذا الدور الموضوعية هي وجود اختمار ثوري لدى الشعب نضج من خلال تجارب الحزب وانجازاته في حشد قوى الشعب الثورية وتنظيمها.

الدور الثالث: جعل الحكم اداة فعالة لتحقيق اهداف الحزب (اهداف الشعب).
اما الدور الثالث فهو جعل الحكم الاداة الثورية الفعالة في تحقيق اهداف الشعب وفق مخططات الحزب السياسية والاقتصادية والاجتماعية.
واذا كانت اجهزة حزبا غير مهيأة لوضع هذه المخططات، فمن الضروري ان تهتم قيادات الحزب، في وقت مناسب، بتحضير اسس مخططات الحزب للحكم وتحديد الكفاءات السياسية والفنية التي يحتاجها تجهيز هذه المخططات وتنفيذها.

المؤتمر القومي

(الخامس)

ايار ١٩٦٢

أواسط ايار ١٩٦٢

المؤتمر القومي الخامس

بعد حدوث انفصال سوريا عن الجمهورية العربية المتحدة قامت الرجعية الحاكمة في دمشق، بدعمها الاستعماري، بحملة تحشيد لجميع القوى المعادية (الاقتصادية والاجتماعية والعنصرية) للوحدة، وبدأت حملة دعائية واسعة النطاق لتجعل من الانفصال والتجزئة عقيدة بديلة لعقيدة الوحدة وإثارة جميع النزعات والعصبية والمصالح المناقضة للوحدة. وأخذت حكومة دمشق تسير بسوريا في طريق الحكم الرجعي اليميني المستند للاستعمار، المعادي للاشتراكية وللجماهير، ولفكرة الوحدة العربية التقدمية. وقد عقد الحزب مؤتمره القومي الخامس في مدينة حمص في أواسط ايار ١٩٦٢ ودرس الموقف العربي عموماً والموقف في سوريا خصوصاً واتخذ قرارات بشأن ذلك. وقد أصدرت القيادة القومية عقب انتهاء المؤتمر بيانين سياسيين للجماهير الشعب، ونشرة داخلية تشرح مقررات المؤتمر وتوصياته للقاعدة الحزبية، ننشرها تباعاً. كما ننشر كلمة الأمين العام الرفيق ميشيل عفلق في المؤتمر، التي صدرت في حينها في ((وعي الطليعة)) (النشرة الدورية الداخلية للقطر العراقي).

أمة عربية واحدة - ذات رسالة خالدة

حزب البعث العربي الاشتراكي

القيادة القومية

بيان حزب البعث العربي الاشتراكي

الى الشعب العربي

عن موقف الحزب من قضية الوحدة

- الوحدة العربية قضية شعبية ثورية، وحزب البعث العربي الاشتراكي، هو حزب للوحدة واداة للثورة.

- لا بد من محو عار الانفصال، فتجديد وحدة مصر وسورية، هو الهدف المباشر لنضال الشعب العربي في جميع اقطاره.
 - لقد ارتكب الحكم الفردي اخطاء فادحة في التجربة الاولى للوحدة، شوهت العقيدة القومية وفككت القوى الشعبية الثورية ومهدت الجو لضربة الانفصال.
 - لا بد من وعي عميق لاطياء التجربة الماضية، لتقوم الوحدة من جديد على اسس راسخة متينة.
 - الوحدة ليست الحاق قطر بآخر، بل هي انطلاق في طريق وحدة عربية شاملة فلا بد من تعزيز دور الشعب العربي في سورية في القيادة والتوجيه.
 - تجديد الوحدة يوجب اطلاق حرية الشعب وتعزيز التنظيم الحزبي والنقابي والمهني.
 - الحزب يطالب حكومة سورية ومصر بمباشرة الاتصال ورسم الخطوات لوضع الوحدة موضع التنفيذ.
- ياشعبنا العربي،

ان هدف الوحدة العربية هو اقوى واعمق دافع لوجود حزب البعث العربي الاشتراكي كحركة شعبية ثورية تقدمية. وقد انطلق الحزب منذ تأسيسه من نظرة ثورية الى الوحدة ميزته عن جميع الحركات والاحزاب العربية، فالوحدة كانت حتى ظهور الحزب وما تزال الى الان بالنسبة الى كثير من السياسيين شعارا عاما مجردا، لا يقصد منه التحقيق وتهون التضحية به والتخلي عنه عند اول عقبة وفي سبيل ابسط كسب شخصي او حزبي. والوحدة هي عرضة لاكبر تآمر في هذا العصر، يحاربها الاستعمار الذي احتل ارض العربي وجزأها وعمل على ترسيخ التجزئة، وتحاربها الصهيونية العالمية التي اقامت بمساعدة الاستعمار دولة اسرائيل لتكون اكبر عقبة في طريق الوحدة العربية، وتقاومها الاحزاب الشيوعية، وتحاربها الرجعية العربية ملوكها وامراؤها وحكوماتها الممثلة لمصالح الاقطاع والرأسمالية دفاعا عن زعاماتها الاقليمية وعن استئثارها بالثروات المحلية، وتحاربها التقدمية الانتهازية والانتهازية المستترة بستار التقدمية، وتحاربها اخيرا كل روااسب التعصب والتخلف الفكري في مجتمعنا المتحفز للشورة الا وهي: الطائفية والشعبوية والاقليمية.

امام هذه الحقيقة القاسية كان لا بد من جواب في مستوى هذه الحقيقة، وكان لا بد من موقف نابع من هذه النظرة، هذا الجواب هو: ان الوحدة العربية التي هي مرادفة لوجود العرب

كأمة ذات شخصية حضارية لا يمكن ان تتم من نفسها فهي تحتاج الى ثورة لكي تتحقق، وثورتها لا تنفصل عن ثورة الشعب من اجل تحرير وطنه من الاستعمار والظفر بحريته وحقه في الحياة الكريمة. الا ان ثورة الوحدة تبقى هي الثورة الاساسية التي تعطي الى الحرية والاشتراكية كل مداهما واصالتهما، اذ لا حرية حقيقية ولا تحرر حقيقي مع التجزئة، ولا اشتراكية حقيقية مع التجزئة.

ولقد كان التحول التاريخي الحاسم في نضال الوحدة والنضال القومي العربي الحديث عندما ربط الحزب منذ تأسيسه بين الوحدة والاشتراكية، بين الوحدة وبين مصلحة عشرات الملايين من الجماهير العربية الكادحة، بين الوحدة وبين الحريات الديمقراطية التي تتيح لهذه الجماهير ان تعلن مطالبها وان تنظم نفسها للنضال من اجل حقوقها. فلنكي لا تبقى الوحدة عرضة لتلاعب السياسيين ومتاجرتهم الكلامية ولان يدعي العمل لها من تجعلهم مصالحهم الطبقية والاقليمية ابعد ما يكونون عنها، اعطاها الحزب مضمونها الجماهيري الاشتراكي وبذلك اعطاها الدم والحياة فاستقطب القوى الشعبية المخلصة لها والقادرة على تحقيقها.

اما الموقف الذي ينبع من هذه النظرة ويجسدها في عمل ونضال فهو ان الحزب يجب ان يكون اداة هذه الثورة، أي ان يكون حزب الوحدة.

ايها الشعب العربي،

في ٢٨ ايلول من العام الماضي نفذت اكبر مؤامرة رجعية استعمارية، وضربت تلك البداية للوحدة العربية التي ناضل العرب في جميع اقطارهم عشرات السنين من اجل تحقيقها، وكانت اخطاء وانحرافات نظام الحكم التي بلغت حد الخطورة هي السبب الاول والاهم الذي سهل الاستعمار والرجعية العربية والمحلية ان يضربوا ضربتهم في دمشق. ومنذ ذلك اليوم والامة العربية في مشرق الوطن ومغربه تعيش تجربة الانفصال بكل ما فيه من الم وعار، ولن يهدأ ضميرها الا بالنهوض من هذه النكسة التاريخية، لان فشل الوحدة بصرف النظر عن اسبابه لا بد ان تصيب آثاره الشعب العربي في سائر اجزاء وطنه، ولا بد ان يطعن الامة العربية جمعاء في قدرتها وكفاءتها وفي وعيها لشروط انبعاثها. ولقد جاءت تجربة الانفصال كجزء اساسي من تجربة الوحدة يكملها ويزيدها عمقا ووضوحا. فالانفصال برهن على وحدة المصير العربي بنفس القوة التي برهن بها قيام الوحدة بين مصر وسورية على هذه الحقيقة. والانفصال برجعته المفارقة المفزوعة اظهر تقدمية الوحدة وتلاحمها بمصلحة الجماهير العربية الكادحة. والانفصال قد اظهر

اخيرا ان الوحدة بعد ان دخلت في حيز التطبيق لم يعد من الممكن الرجوع بها الى ضباب الشعارات العامة المجردة، فقد اصبح تحقيقها مطلبا جماهيرية ملحا، ولم يعد بالامكان تضحياتها وارجاؤها الى المستقبل البعيد مقابل انجازات ومكاسب اخرى، لان الشعب اصبح مدركا كل الادراك ان كل كسب مزعوم على حساب الوحدة ليس الارشوة مؤقتة وخديعة، وان الوحدة هي الضمانة الحقيقية لسلامة وصدق كل الانجازات التقدمية.

فالحزب مسؤول عن النهوض بالوحدة من نكستها، وان يعود بالوحدة الى مجال التحقيق والتطبيق الناجح، بدلا من التوقف الطويل تحت تأثير الفشل، وفسح المجال لاعداء الامة العربية واعداء حريتها وتقدمها في الخارج والداخل، ان يستغلوا هذا التوقف ليغزوا النعمرات الاقليمية والشعوبية والطائفية ويزرعوا الشكوك حول فكرة الوحدة ذاتها ويزعزعوا الايمان بها ويزيدوا الانكماش عنها، ليعطوا لمجرى التاريخ العربي وجهة غير وجهته السليمة.

ان حزب البعث العربي الاشتراكي الواعي لرسالته لا يمكن ان يسكت عن التبريرات التي يراد بها استبعاد الوحدة، كأن يقال بان سورية يجب ان تتحول الى قلعة للكفاح العربي والكفاح الوحدوي، او ان بقاء كيان سورية ضروري من اجل العمل للوحدة نفسها، فهذه كلها مغالطات لا يقبلها الحزب ولا يندفع بها الشعب.

ان الانفصال في نظر الحزب لا يخدم الكفاح العربي بل يضعفه، ولا يساعد على العمل من اجل الوحدة، لان القوى التي تحمي الانفصال هي عدوة الوحدة، ولا يمكن ان يقوم مع الانفصال أي حكم ديمقراطي صحيح يحقق للشعب اهدافه، اذ ان الانفصال ما دام بطبيعته ضد مصالح الجماهير وارادتها الوطنية لا يمكن ان يستمر الا بالقمع والارهاب.

ايها الشعب العربي المناضل،

لقد كان الحزب يقدر المصاعب والعقبات التي تعترض طريق الوحدة من عقلية اقليمية ومن مصالح رجعية ضخمة، وقد استطاع بنضاله الدائب في اقطار المشرق العربي وبنضال القوى القومية العربية التقدمية، ان يمهّد لقيام التجربة الاولى عام ١٩٥٨ ولتقفز التجربة من فوق المصاعب والعقبات، ولكن نظام الحكم الفردي لم يجعل من هذه التجربة وحدة شعبية فعلية يحرسها الشعب ويحمي مكاسبها، بل جعل الجو يخلو للغلات الرجعية والاقليمية التي عملت بتشجيع الاستعمار ومساعدته على استغلال اخطاء الحكم لضرب الوحدة ذاتها.

وبعد ان وقع الانفصال دخلت قضية الوحدة العربية في مرحلة حرجة من مراحل تطورها وتحققها، وعلى مدى تفهمنا لواقع هذه المرحلة انما يتوقف نجاحنا في متابعة النضال من اجل تحقيق الوحدة وانقاذها من المخاطر التي تتهددها.

ان تحقيق اول خطوة وحدوية عام ١٩٥٨ وتجاوز النضال الوحدوي مرحلة الشعارات النظرية المجردة، نبه الاستعمار والصهيونية، كما نبه القوى الرجعية كلها الى مخاطر الوحدة وتهددها لمصالحهم، فتكتل اعداء الوحدة بكل قواهم ليقوموا في طريقها عقبات لم تكن موجودة من قبل، يريدون اليوم ان يحولوا بجميع الوسائل دون أي تحقيق جديد لاية خطوة وحدوية.

ان القوى الانفصالية كلها من استعمار ورجعية واقليمية وشعبوية وانتهازية تحشد اليوم كل امكانياتها الفكرية والمادية لهذه المعركة التي تخوضها ضد الوحدة، بعد ان اصبحت الوحدة مطلباً جماهيرياً محسوساً، ومن اقوى الاسلحة التي تعتمد عليها سلاح التزييف والتضليل، فهي تحارب الوحدة الممكنة باسم الوحدة البعيدة الشاملة، وهي تغذي قيام عقائد ونظريات انفصالية مصطنعة وتلح على اخطاء التجربة الماضية، لتربط هذه الاخطاء بقضية الوحدة ذاتها، ولتقيم حملات من الجدل والتشهير تضيق القضية وتبعدها، وتغذي منطق الانفصال.

ان معركة الوحدة هي اليوم اشد واقسى منها قبل قيام الجمهورية العربية المتحدة، على الرغم من كل ما كان يعترض سبيلها آنذاك من قوى معارضة ومن ضغط استعماري واحلاف عسكرية، فأعداء الوحدة يستميتون لكي يرجعوا عجلة الزمن الى الوراء. ولكن جماهير الشعب ادركت بحسها السليم ان قضية ارجاع وحدة مصر وسورية هي قضية مصير الامة العربية، هي قضية عدم تمكين القوى الانفصالية من ترسيخ منطق الانفصال كعقيدة بديلة لعقيدة الوحدة العربية، ولقد احست هذه الجماهير بخطورة المعركة فأقبلت على تعبئة قواها في الريف والمدن، مجمعة على المطالبة باستعجال تحقيق وحدة مصر وسورية.

لقد ادرك الشعب ان قضية الوحدة لم تعد اليوم مكاسب شعبية وقومية فحسب، وإنما هي النضال من اجل هذا الكسب الاساسي وهو محو آثار فشل التجربة الماضية، وانتكاسها، والحيلولة دون تسرب الشك الى فكرة الوحدة والى امكانيات تحقيقها.

ايها الشعب العربي المناضل،

لقد تعرضت الوحدة في اولى خطوات تطبيقها لاقسى واعنف امتحان يمكن ان تمر به، فقد رافقت هذا التطبيق اخطاء وانحرافات مست جوهر العقيدة القومية وهددت مستقبل الاتجاه القومي

التقدمي، وترك ذلك في نفوس الطليعة العربية المؤمنة بالوحدة آثارا عميقة من الشك والحذر والخوف المشروع من احتمال تكرار الاخطاء وبالتالي من تكرار الفشل والانتكاس، وان الغيرة على قضية الوحدة والتقدير لضرورتها الحياتية بالنسبة لامتنا ليفرضان ان نحرص اشد الحرص على ما تضمنته التجربة الاولى من دروس ثمينة وان تكن مؤلمة، وان ننظر الى هذه الدروس بوضوح وصفاء وتجرد بدلا من تجاهلها والقفز من فوقها. فلئن اتخذت اخطاء تجربة الوحدة ذريعة من قبل الرجعيين والانفصاليين والشعوبيين والانتهازيين فضلا عن الاستعمار والصهيونية لمحاربة الوحدة ذاتها، والتشكيك في فكرتها ومقوماتها ومحاولة ترسيخ قواعد التجزئة، المصطنعة، فان هذا لا يمكن ان يحجب حقيقة الازمة الفكرية التي يعيشها كثير من الشباب الثوريين المخلصين نتيجة معاناتهم للحكم الفردي وسياسة سلب حريات الشعب، وتفتيت منظماته القومية التقدمية التي هي الضمانة الكبرى لسلامة سير الوحدة ونمائها. فالوحدة في مفهوم حزبنا، هي وحدة شعب ووحدة قوى شعبية، ووحدة نضال شعبي، تقوم على اكتاف الشعب وتستند اليه وتستمد منه في مؤسسات ديمقراطية شعبية بعيدة عن أي تسلط فردي، بعيدة عن أي تسلط بوليسي، بعيدة عن أي تسلط اقليمي.

اننا اذ نذكر الاخطاء الفادحة والانحرافات الكبرى التي رافقت تجربة الوحدة وفي مقدمتها تفكيك اجهزة الحكم الفردي للقوى الشعبية الثورية من حزبية ونقابية، واقامة الاتحاد القومي بتركيبه المصطنع ومحتواه الفارغ، نذكر ايضا ونؤكد بان تلك الاخطاء والانحرافات ما كانت لتجيز لاي عربي يؤمن بوحدة امته ان يضع كيان الدولة التي لم يحصل عليها العرب الابدق قرون من الالم والتضحية والنضال موضع شك وتساؤل. والخطأ الذي يفوق جميع الاخطاء هو خطأ القوميين الذين استجرتهم الدعاية الرجعية الانفصالية الى ربط الاخطاء بعملية الوحدة ذاتها، وبالتالي الى التشكيك بالوحدة، والى تبني منطق الانفصال.

ايها الشعب العربي المناضل،

اذا كان من غير الجائز اغفال هذه الدروس توجب ضمانه حريات الشعب وحرية العمل الشعبي المنظم، البعيد عن أي سيطرة او تدخل للدولة في شؤونها كاساس لكل خطوة جديدة نحو الوحدة، فانه لمن غير الجائز كذلك ان تؤدي هذه الدروس الى موقف سلبي من الوحدة يتجاهل الاضرار الفادحة والاطار الجسيمة التي تهدد وجود الامة العربية بنتيجة استمرار الوضع

الانفصالي وتأصله، فلا يحق لفئة أو سلطة أو اقليم ان يرفض الوحدة نتيجة وقوع اخطاء وانحرافات في التطبيق، لانها ملك الامة العربية كلها، وتجسيد لارادتها.

ايها الشعب العربي،

يرى الحزب الان، كما ترى الغالبية من ابناء الشعب، ان مسألة الوحدة بينة الحدود، وان الهدف المباشر الذي ترمي اليه وحدة مصر وسوريا كخطوة اساسية واولى. وهو يرى ان التأجيل والتسويف، وان تقديم الشروط والضمانات على السعي والعمل انما هي عرقلة وتعجيز. فالرجعيون يريدون تكريس الانفصال، وكل شرط او ضمانات توضع اليوم، لا بد وان يوجد الانفصاليون نقدا لها، على اساس انها غير كافية. ان اعداد مشروع لتجديد الوحدة ينطوي على ضمانات معقولة، ليس معجزا ولا صعبا، ولا يقتضي نقاشا طويلا وبحوثا كثيرة. فمشكلة الوحدة ملحة ولا تقبل الارجاء، وان المهمة الاولى للحكومة السورية القائمة هو ان تعمل قبل كل شيء لتحقيق هذه الوحدة اذا ما اخلصت في الاستجابة للشعب ولضرورات المرحلة التي جاءت فيها الى الحكم.

ان اول خطوة هي الالتقاء من جديد بين مصر وسورية، فلتباشر الحكومة السورية المفاوضات مع حكومة القاهرة، من اجل البحث ودراسة التجربة التي مرت واستخلاص الدروس من الاخطاء التي وقعت، ولرسم خطوات سليمة للتوحيد. وعلى حكومة مصر ان تنشر الوعي القومي والوعي الوحدوي لتغلب على سطحية الوعي القومي وسيطرة النظرة الاقليمية.

ان الوحدة عملية ثورية، ولا بد لها ان تقفز فوق العقبات، فالدراسة والمباحثات يجب ان تركز نحو تذليل العقبات لا اقامة الفواصل والقيود، ولتكن الدراسة الواعية المخلصة لتجربة الانفصال، والنتائج التي تستخلص من هذه الدراسات هي سبيلنا الى اقامة وحدة متينة ثابتة، ووحدة سليمة مفتحة للاقطار العربية المتحررة.

وان هذا الاتجاه الشعبي الوحدوي الصادق في سورية، يجب ان يدل حكومة القاهرة الى ان عملية الوحدة ليست التجاء دولة ضعيفة الى دولة قوية، والى ان دور سورية في القيادة والتوجيه العربيين يجب ان يعزز ويؤكد. وان الوحدة هي خطوة ثورية، لا بالنسبة لسورية وحدها بل بالنسبة الى مصر ايضا. فالوحدة ليست انضمام سورية لثورة مصر، بل هي انطلاق في طريق ثورة عربية شاملة، وان من الخطأ الفادح ان تقاس عملية الوحدة، بما تجره من مكاسب او خسائر مباشرة لاحد القطرين. ان الضمانة الوحيدة الدائمة والسليمة، سواء لتحقيق الوحدة او لحمايتها من الخطأ والانحراف انما هو النضال الشعبي المنظم. فلا بد من ان يفسح المجال فورا لاطلاق حرية الشعب

ليعبر عن رأيه بالطرق الديمقراطية ولا بد من تعبئة جميع القوى الثورية في الوطن العربي في سبيل تدعيم قضية الوحدة وتعزيزها وحمايتها من المزالق والانحرافات وذلك بتشكيل جبهة عربية تقدمية. فلتوحد جماهير الشعب من عمال وفلاحين ومتقنين تقدميين صفوفها للوقوف في وجه الانفصاليين ووجه مؤامرات الرجعية والاستعمار. ويرتفع من جديد لواء وحدة مصر وسورية، خطوة راسخة الى الوحدة العربية الشاملة.

١٤ ايار ١٩٦٢

حزب البعث العربي الاشتراكي

القيادة القومية

((هذا البيان جاء معبرا عن مقررات المؤتمر القومي لحزب البعث العربي الاشتراكي الذي انعقد في منتصف الشهر الحالي.

وكل ما صدر من آراء ومواقف وتصريحات نسبت الى الحزب بشكل او بآخر وكانت خارجة عن خط هذا البيان لا تمت الى الحزب بأية صلة)).

١٨ ايار ١٩٦٢

الوحدة الاتحادية

في هذا البيان السياسي الثاني الذي اصدرته القيادة القومية عقب المؤتمر القومي الخامس اوضحت فيه اتجاه الحكم في سوريا الرامي لتكريس الانفصال من جهة ونبهت الى خطر الدعوة العاطفية للوحدة الفورية بنفس اسلوب وحدة ١٩٥٨ التي يتبناها الانتهازيون المستفيدون من الحكم الفردي من جهة اخرى وقد كررت القيادة من جديد رفع شعار الوحدة بين سوريا ومصر عنى اسس جديدة. وفي هذا البيان اوضح الحزب ان الوحدة يجب ان تكون اتحادية تمنع تسلط أي قطر على الآخر وتفسح المجال للمشاركة الصحيحة في رسم السياسة والتكافؤ الاقليمي وتمنع التسلط والدكتاتورية. وهو الموقف الذي عمل الحزب على تحقيقه في مباحثات الوحدة الثلاثية والذي نجح اخيرا بجهد ان يضمنه في ميثاق ١٧ نيسان.

١٤٧
أمة عربية واحدة ذات رسالة خالدة

حزب البعث العربي الاشتراكي

القيادة القومية

بيان الى جماهير الشعب

يا شعبنا العربي،

ها قد مضى على نكسة الانفصال اكثر من سبعة شهور، وانت تعيش مأساتها، وتترك بعميق حزنك وسابق تجربتك ان الانفصال الذي بدأ يوم ٢٨ ايلول عام ١٩٦١، مستغلا اخطاء الحكم واتحرافات في عهد الوحدة، لم يأت ليصحح الاخطاء والانحرافات ويضع سوريا ومصر من جديد على طريق الوحدة الصحيحة بل انه جاء وفق مخطط مرسوم لنسف الجسر الذي اقامه النضال العربي المشترك بين هذين القطرين العربيين المتحررين، والذي عبر عليه الشعب العربي فيهما في وحدة اريد لها ان تكون نواة للوحدة العربية الشاملة.

انك تدرك اليوم اكثر من كل يوم ان الاستعمار واعوانه الذين اذهلهم قيام الوحدة بين مصر وسوريا، قد جمعوا قواهم منذ اليوم الاول لضرب هذه الوحدة التي قامت بادارة شعبية حرة فأقاموا الاتحاد الهاشمي المزيف كرد فعل سلبي كان الغرض منه ضبط المد الوحدوي ضمن اقليمي الجمهورية العربية المتحدة، ثم الانطلاق منه بمخطط هجومي للانقضاض على هذه الوحدة نفسها. وعندما قامت ثورة الشعب العربي في العراق يوم ١٤ تموز عام ١٩٥٨ كتجاوب شعبي عربي مع قيام دولة الوحدة، فوجئ بذلك الاستعمار فأنزل قواه العسكرية في كل من لبنان والاردن، وسخر كل ما عنده من حكمة وسياسة واجهزة وأموال لتجميع جميع القوى المناوئة للقومية العربية وتأليبها على الثورة حتى استطاع حرف العراق عن الخط القومي الوحدوي، وضمن بذلك وقف المد القومي الوحدوي النامي كخطوة لفصم عرى الوحدة بين القطرين العربيين سوريا ومصر.

فالاستعمار واعوانه كانوا قد صمموا منذ اليوم الاول لقيام الوحدة على ضرب تلك الوحدة سواء ادخلتها الاخطاء والانحرافات ام لم تداخلها، لان قيام وحدة ثورية كذلك التي اريد قيامها بين سوريا ومصر، معناه قيام دولة عربية قوية في هذه المنطقة من شأنها القضاء الفعلي على مناطق النفوذ والتبعية والانطلاق نحو تحرير بقية الاقطار العربية وتوحيدها والسير بها في تجربة اشتراكية هي وحدها التي تقضي على التخلف الفكري والاقتصادي والاجتماعي. ومهما تكن اخطاء

الوحدة وانحرافات الحكم جسيمة وخطيرة، وهي فعلا كذلك، فلا يجوز ان يسهى عن بالنسبة هذه الحقيقة، وهي ان الضربة كانت موجهة للوحدة لذاتها لا للاخطاء والانحرافات التي اعترتها.

ايها الشعب العربي،

ان النكسة التي اصابنا قضية الوحدة قد اصابنا برشاشها المبادئ التي انطلقت منها هذه القضية، ويخشى ان استمرت ان تعصف بايمان الجماهير العربية بهذه المبادئ، ولا سيما ان القوى المعادية للامة العربية ووحدة التي استغلت اخطاء الوحدة وانحرافات التي انقضت لفصم عرى الوحدة، تعمل ليل نهار على التركيز على اخطاء الوحدة وتجسيمها وتذويب الوحدة في بحر من الاخطاء وتوجيه انظار الناس على البقعة السوداء التي ادخلها نظام الحكم على صورة الوحدة، ليسودوا صورة الوحدة بكاملها وللوصول بالشعب لان تصبح الوحدة بالنسبة اليه خيالا او ملهاة، ولان لا يجد ملاذا الا في الانفصال وفي طعن الفكرة العربية ذاتها بدلا من ان تخلق فيه النكسة تفكيراً ثوريا ينبثق عن نظرية ثورية جديدة في العمل للوحدة على النكسة المؤلمة. وهكذا تتكرر اليوم مأساة فلسطين: فعندما حلت النكبة بالقضية الفلسطينية تزعزع ايمان الناس بالقضية القومية العربية في فلسطين، واخذ فريق من موجهي الرأي العام في الصحف، والحزاب في البلاد العربية يلصقون تهمة اثارة هذه القضية وقتل بفكرة العروبة بالذات ليوجهوا طعنة مسمومة لها. وكلنا يذكر تلك الحملة التي شنتها صحافة مصر آنذ ضد العروبة وما تبعها من دعوة مركزة الى القومية المصرية، كما نذكر الدعوة للقومية السورية التي نشطت آنذ ايما نشاط وصوبت سهامها المسمومة لطنن القومية العربية.

وهناك فريق اخر ليس اقل تشويها لقضية الوحدة من الرجعيين والانفصاليين، هو ذلك الفريق الذي يندفع اندفاعا اعمى في طريق الوحدة، متجاهلا جميع دروس التجربة السابقة ناظرا للوحدة نظرة سطحية، رافعا شعار تقديس الفرد، جارا في تياره المندفعين بسطحية وانفعال فسي طريق الوحدة، تغذيه تدفعهم فئات من الانتهازيين والمشبوهين والمنفعيين من الحكم الفردي.

يا شعبنا العربي،

ان حزب البعث العربي الاشتراكي الذي يؤمن بأن الوحدة العربية بضمونها التحرري والتقدمي هدف ثوري لا يستطيع ان يتخلى عنه، لينبه جماهير الشعب المؤمنة بالقومية العربية والحرية والاشتراكية الى الخط الجديد الذي ذرقرنه مع الانفصال، نعني هذه الردة الانفصالية التي تغذيها اجهزة وافكار ووسائل مختلفة والتي تسترت وراء رفع شعار وحدة بعيدة وشاملة وكسبرى

لنطرح جانباً شعار العمل للوحدة الممكنة. فأول واجب يقع علينا هو ترسيخ الايمان من جديد بوحدة الامة العربية وبحق هذه الامة الواحدة في ان تحقق ذاتها وكيانها ووجودها كي ما تستطيع ان تحقق تقدمها وازدهارها، وتقدم للانسانية كامل وجودها الحضاري. ثم علينا ان نفصح الحرب النفسية التي يشنها الانفصاليون والمأجورون للتخويف من عودة مزعومة للوحدة بالقوة والارهاب وتحت الضغط والاكراه وفي ظل نظام المباحث والمخابرات والتسلط. ان الوحدة بين سوريا ومصر لا يمكن ولا يجوز ان تعود بالقوة والاكراه. ان الوحدة تعني اول ما تعني مكافحة الردة الانفصالية والحرب النفسية التي تهدف الى هدف مفضوح، وهو ان تقيم سوريا من العداء والكراهية بين سوريا ومصر. ان الوحدة تعني الامور الاتية: السعي بايمان وصدق لإزالة كل عوامل الخلاف بين هذين القطرين العربيين، والالتقاء الشعبي والحكومي فيهما لدراسة مشتركة لتجربة الوحدة والتواضع على نقد موحد لهذه التجربة وثم العمل عندئذ على وضع اسس موضوعية لاقامة وحدة تجنبها الاخطاء والعثرات، وينعم فيها الشعب في ظل نظام بعيد عن أي تسلط فردي، بعيد عن أي تسلط بوليسي، بعيد عن أي تسلط اقليمي، في ظل وحدة يسود فيها التكافؤ بين الاقليمين ويكون الشعب في منظماته السياسية والنقابية الشعبية بانيها وحاميها. ان تجربة الوحدة والانفصال هي التي نستلهمها حين ندعو لدخول تجربة الوحدة من جديد بهذا المعنى الذي ذكرناه، والانفصاليون وحدهم هم الذين يمانعون في سلوك هذا الطريق، والشعب وحده هو الذي يتخذ قراره باستفتاء شعبي حر نزيه.

فليس ثمة مؤمن بالقومية العربية عاش تجربة الوحدة واعمالها وآلامها الا ويذكر تلك الاخطاء الفادحة التي ارتكبت في ذلك العهد، ولكن الفرق كبير بين منطق الوحدة الذي يفرض علينا ان نتعمق في دراسة تجربة الوحدة التي انتكست وان نقسو بالنقد على الاخطاء والانحرافات ومسببيها، نستخرج منها نظرية جديدة ونهجا جديدا في النضال من اجل تجديد الوحدة على اسس موضوعية، وبين منطق الانفصال الذي لا يرى في صورة الوحدة الا اخطاءها فيردد ذكرها ويجترها ليلا ونهارا ليغرق الوحدة في بحر من الخطايا والعار وليقضي على فكرتها.

فأي مؤمن بالقومية العربية، وأي وحدوي، يجيز لنفسه ان يبرر قيام المباحث بعد قيام الوحدة وضرب المنظمات الشعبية والنقابية، وابعاد الشعب عن ان يشارك في شؤون بلده، وكلنسا يعلم فضل تلك المنظمات في تقوية الدفع القومي الثوري والسير به ليلوغ مرتبة الوحدة بين سوريا ومصر.

وبعد ذلك، أي وحدوي لا يصل نتيجة ايمانه بالتنظيم الشعبي الديمقراطي ونتيجة يقينه بان نظام المباحث كان احد الاسباب الرئيسية الذي ادى الى نكسة الوحدة، لا يصل الى ان احد الاسس التي يجب ان تقوم عليها الوحدة من جديد هو وجوب وجود المنظمات الشعبية الحزبية والنقابية، هذه المنظمات التي تستطيع وحدها ان تصون وتحميها وان تحقق الاهداف الاشتراكية.

واي مؤمن بالقومية العربية، واي وحدوي، يجيز لنفسه ان يبرر ذلك التسلط الاقليمي الذي ساد الجيش الاول ودوائر ومؤسسات الاقليم السوري، والذي ابعد سوريا عن ان تلعب دورها كشريك شرعي في دولة الوحدة سواء اكان ذلك في مجال بناء الوحدة بين الاقليمين او في مجال السياسة العربية والدولية او في مجال السياسة العليا للشؤون المالية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. أي وحدوي لا يشعر بان الغاء دور سوريا في دولة الوحدة هو الذي جعل الوحدة تضمو وتذبل داخل الجمهورية العربية المتحدة، وحتى عجز شعاعها عن الوصول الى الاقطار العربية الاخرى. أي وحدوي لا يصل نتيجة لهذا النقد لتجربة الوحدة الى ان احد الاسس التي يجب ان تقوم عليها الوحدة من جديد هو اقامتها على اساس تكافؤ الاقليمين، ومشاركة سوريا مشاركة فعالة في بناء الوحدة الجديدة، وفي ان تلعب دورها الشرعي في دولة الوحدة. ولكن المنطق الانفصالي هو الذي لا يذكر نظام المباحث والتسلط الاقليمي الذي قام في عهد الوحدة الا ليتخذ منه ذريعة لاجراج مصر من حظيرة العروبة قاطعا الطريق على أي تفكير في تجنب الوحدة أي تسلط اقليمي او فردي او مباحثي وبالتالي لتكريس الانفصال.

ان الوحدة ثورة وبناء ثوري مستمر، اذا فهمنا منها قيام كيان قومي موحد لامتنا التي مزقتها الاستعمار الخارجي والمنازعات الاقليمية والاستغلال الداخلي. ولا يمكن ان يلتقي نضالنا في سبيل الحرية والاشتراكية بنضالنا في سبيل الوحدة الا بنظرة ثورية. اننا نفهم من عقيدتنا بان الوحدة ثورة، ان الوحدة هي ثورة على الثورات التي سبقتها في كل من سوريا ومصر، وانها حصيلة نضال الشعب العربي في جميع اقطاره. ان التفكير الوحدوي الثوري هو الذي يجد نقاط انطلاقه في المبادئ القومية العربية، ويفهم الوحدة بانها اندماج سوريا ولا سيما مصر في العروبة حتى تصبح وحدة القطرين نواة للوحدة العربية الشاملة. ان بديل تلك الوحدة هي وحدة شعبية خالية من الاخطاء والانحرافات، ولا يمكن ان يكون الانفصال بديلا لها ولا يمكن ان تكرر الانفصال.

يا شعبنا العربي،

ان ايماننا بوحدة الامة العربية، يستتبع بالضرورة توحيدها في كيان عربي واحد. فالامة العربية واحدة في آمالها وطموحها واهدافها، وبقاؤها دويلات سيبقيها عرضة دوما للمنازعات فيما بينها، كما يبقيها ضعيفة لوحدها ازاء أي خطر خارجي، والعوبة في ايدي الدول الكبرى ومصالحها. ان الدولة الواحدة هي الدرع الواقية من تجمع الاخطار الخارجية ومن المنازعات الاقليمية. وان قيام دولة الوحدة يعني اتحاد الدول العربية في دولة عربية واحدة بكيان قومي واحد وسيادة سياسية واحدة. ولكن قيام الدولة الواحدة لا يعني عدم قيام حكم محلي لكل قطر من الاقطار العربية. وكذلك فان ايماننا بوجود مقومات للوحدة بين البلاد العربية اليوم، يهدينا لتحقيق هذه الوحدة بين أي قطر أو آخر بصورة طوعية وبالتقاء ارادة الشعب العربي في كل اقطاره وبطريقة ديمقراطية وعلى اساس التكافؤ والاخاء، يستبعد بذور كل تسلط وحجب للاستعلاء وكل تعصب اقليمي. وعلى هذا فان شكل الوحدة ومضمونها يجب ان يكون بدولة واحدة اتحادية على الاسس الآتية.

اولا: دولة الوحدة هي دولة واحدة اتحادية، برئيس واحد ونائب رئيس واحد وحكومة اتحادية ومجلس نيابي ومجلس اتحادي ومحكمة اتحادية وادارات ومؤسسات ومجالس ولجان اتحادية. ان الشرط في الرئيس ونائب الرئيس ان لا يكونا من اقليم واحد، وانتقاؤهما من الاقليمين يرمز الى التكافؤ بين الاقليمين والى المشاركة في امور الدولة الواحدة، وان الحكومة الاتحادية تختص بالشؤون الكبرى للدولة كوحدة بما في ذلك شئون دفاعها وسياستها الخارجية وشئونها الاقتصادية والمالية وسياسة التنمية والتخطيط. ويكون الوزراء الاتحاديون من الاقليمين وتضمن مشاركتهم الفعلية وسلطتهم الكاملة في شئون وزاراتهم، ويستعينون بمجالس عليا في التربية والتعليم والدفاع والاقتصاد تضم اعضاء من الاقليمين. اما الهيئة التشريعية فتتألف من مجلسين، مجلس نيابي ينتخب على اساس عدد السكان، ومجلس اتحادي ينتخب على اساس التساوي بين ممثلي الاقليمين. وكل تشريع يصدر من المجلس النيابي، لا يقر الا اذا وافق عليه المجلس الاتحادي. وبهذا يضمن عدم تسلط الاقليم الكبير على الاقليم الصغير ويتحقق تكافؤ الاقليمين بالدولة الواحدة. وتبت المحكمة الاتحادية في تفسير القوانين، وفي النزاعات التي تحدث بين سلطات الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية او فيما بين الحكومات المحلية نفسها.

ثانيا: يحتفظ كل اقليم بسلطاته المحلية التي لا تتعارض مع السيادة السياسية لدولة الوحدة، ويتم ذلك بواسطة نيابي اقليمي وحكومة اقليمية مسؤولة امام المجلس ومؤلفة من رئيس ووزراء

اقليميين. وتدير السلطة التشريعية والتنفيذية الاقليميتان شئون الاقليم المتعلقة بالتربية والتعليم والثقافة والصحة والبلدية والقروية والمواصلات داخل الاقليم وغير ذلك.

ثالثا: ان الوحدة عملية بناء مستمرة، ويجب الانطلاق من واقع الفوارق الاقليمية، والسير بها تدريجيا نحو التنسيق والتوحيد. ويترك للحكم الاقليمي حرية التشريع فيما يتعلق بالحريات العامة والتنظيم الشعبي والاضاع الاقتصادية وغيرها، على ضوء احوال الاقليم الواقعية، دون تجاهل ضرورة التنسيق والتوحيد وفق الاهداف القومية والاجتماعية والاقتصادية للدولة كلها. ياجماهير شعبنا،

ان الحملة المركزة التي تشنها قوى الانفصال، من رجعيين ورأسماليين وشعوبيين وطائفين وحاقدين، على الحزب ليس القصد منها الا محاولة فاشلة لتحويل الشعب عن الوحدة وتعطيل دور الحزب في العمل من اجل تحقيقها.

وان جماهير الشعب هي وحدها صاحبة الحق الشرعي في تقرير مصيرها، ولا بد من ان يفسح امامها المجال لتعبير عن رأيها بحرية وذلك باطلاق الحريات الديمقراطية لها لتعبئ قواها في تنظيمات حزبية ونقابية ومهنية لتتمكن من عزل قوى الرجعية والانتهازية والمرتزقة، ولتبدأ بالعمل من اجل تحقيق مطالبها في الحرية والحياة. وان التنظيمات النقابية الحالية ان هي الامتداد لاسلوب الحكم الديكتاتوري الذي اعتمد تشويه المنظمات الشعبية بوضعها مباشرة تحت اشراف وتوجيه اجهزة المباحث الارهابية، واتباع شتى وسائل التزوير والتشويه الاخرى، ممن شراء للذم واكاذيب ودعايات وغير ذلك، وان وجود هذه المنظمات بشكلها المشوه الحالي لا يعبر اطلاقا عن ارادة الجماهير الشعبية، فلا بد من الغاء هذه المنظمات واجراء انتخابات حرة بعد اعادة جميع المسرحين من العمال الذين سرحوا بسبب نشاطهم النقابي الى اعمالهم.

ان حزب البعث العربي الاشتراكي، يدعو جماهير شعبنا للتيقظ والنضال لاحباط مؤامرة الرجعية في افتعال ازمة اقتصادية وذلك بتوقيف بعض المعامل عن العمل، كل ذلك لاحداث اقتصادي وسياسي في البلد من اجل تثبيت مصالح الرجعية ومعاكسة التيار الشعبي السائر نحو تحقيق اهدافه في الوحدة والديمقراطية والاشتراكية.

فالنضال ياجماهير شعبنا الابي لاحباط مؤامرات الرجعية وعملاء الاستعمار. والى النضال من اجل اطلاق الحريات الديمقراطية (حرية التنظيم الحزبي والنقابي والمهني، وحرية الصحافة، والحريات الشخصية).

وعاش نضال حزبنا من اجل الحرية والوحدة والاشتراكية.
ولترتفع راية الوحدة عاليا بايدي طلائع شعبنا الجبار.
ولتندحر الى الابد قوى الرجعية وحماة الانفصال وكل اعداء الشعب.

القيادة القومية

١٨ ايار ١٩٦٢.

حزيران ١٩٦٢.

امة عربية واحدة ذات رسالة خالدة

حزب البعث العربي الاشتراكي

القيادة القومية

نشرة داخلية عن

المؤتمر القومي الخامس

عندما وقع الانفصال في ٢٨ ايلول عام ١٩٦١ ظهرت مواقف مناقضة للعقيدة من قبل القياديين السابقين في سورية وتلتها مواقف حائرة متنافرة من قبل القيادة القومية للحزب المقيمة في لبنان فأحدث ذلك كله بلبلة واضطرابا في جميع منظمات الحزب. وكان من الطبيعي ان يتطلع جميع الاعضاء الى عقد مؤتمر قومي يعالج اكبر وخطر ازمة مر بها الحزب منذ تأسيسه والشعب العربي ولكن عقبات كثيرة قامت في وجه انعقاد المؤتمر القومي، بعضها كان مصطنعا من قبل الاعضاء والفئات التي كانت تخشى مواجهتها لهذا المؤتمر وتعمل على تأجيل انعقاده اطول وقت ممكن ليتسنى لها ان تنشر رأيها وتفسيراتها الخاصة للاحداث التي وقعت، وبعض تلك العقبات كان من فعل الظروف السياسية او التنظيمية لبعض فروع الحزب القطرية. واستطاعت القيادة القومية اخيرا ان تتغلب على جميع العوائق فدعت الى عقد المؤتمر القومي الخامس في شهر ايار سنة ١٩٦٢.

جدول الاعمال:

حصر جدول اعمال المؤتمر بالقضايا الملحة المطروحة عمليا الان على الحزب دون التطرق للنقاط النظرية، وتركت هذه المواضيع لمؤتمر قومي آخر يعقد فور الانتهاء من تنظيم الحزب في سوريا. وبعد الانتهاء من التأكد من صفة المندوبين التمثيلية، اقر جدول الاعمال التالي:
(١) مفهومنا للوحدة وطريق تحقيقها وموقفنا السياسي في سورية.

- (٢) إعادة تنظيم الحزب في سورية.
- (٣) مناقشة اعمال القيادة القومية وقرار شكل جديد لها.
- (٤) انتخاب قيادة قومية جديدة.
- (٥) تحديد موعد لمؤتمر قومي تناقش فيه المواضيع التي اجلت.

مفهومنا للوحدة وطريق تحقيقها:

كان هذا الموضوع اهم ما عالجه المؤتمر القومي الخامس وخصه بالقسط الاكبر من مناقشاته، وخطورة هذا الموضوع بالنسبة الى المؤتمر تأتي من علاقته الاساسية بوجود الحزب كعقيدة وكتنظيم. فتجربة الوحدة التي دامت اكثر من ثلاث سنوات ونصف السنة، ثم تجربة الانفصال التي اعقبتها واکملتها، كان لهما آثار عميقة وعنيفة على نظرة الحزب العقائدية الى الوحدة كما لهما اثر بالغ على واقع التنظيم ونظريته. لقد هزت التجربة عقيدة الوحدة هذه الى الاعماق وكشفت عن جوانب الضعف والقوة فيها. فعرتها من اوهام وافكار سطحية كثيرة، ولكن تثبتت واكدت اصالتها وثورتها وواقعيتها. لقد اوصلت مرارة التجربة الاولى بعض الاعضاء الى الشك بسلامة عقيدة الحزب وشجعت الذين كانوا بدوافع انتهازية يقبلون بالعقيدة دون قناعة وايمان على الجهر بعدائهم وتنكرهم لها، ولكن المؤتمر جاء دليلا قويا رائعا على تعلق البعثيين بهدف الوحدة وعلى ان حزب البعث العربي الاشتراكي سيبقى دوما مضطعا برسائله التاريخية لتحقيق الوحدة العربية بمحتواها الاشتراكي الشعبي الديمقراطي.

وكان غموض الموقف الحزبي السابق قد ترك مجالا واسعا امام الاجتهاد الشخصي والتفسير الفردي، وبرز ذلك في المؤتمر حيث عرضت عدة آراء يتعلق بالوحدة بين سوريا ومصر، الا ان المؤتمرين اجمعوا على نقطتين اساسيتين:

النقطة الاولى: تتعلق بالحريات الديمقراطية (الحزبية والنقابية والمهنية): لقد اجمع المؤتمر على الاعتراف بخطأ حل الحزب في القطرين السوري والمصري ... فانطلاق الحزب من مفهوم شعبي ثوري للموحدة يوجب بقاء ونمو التنظيمات الشعبية من حزبية ونقابية ومهنية لحماية الوحدة من اعدائها في الخارج من الاستعمار وعملائه الحكام الرجعيين العرب وفي الداخل ضد الفئات الانفصالية والرجعية وضد تسلط الحكم الفردي والبوليسي والاقليمي المنحرف عن الخط التقدمي السليم. فالوحدة يجب ان تبنى على اسس شعبية ما دامت الوحدة ثورة، وثورتها هي

ثورة الشعب. فهي مناقضة للاوضاع الراهنة ولعقلية التجزئة. وحزبنا اداة هذه الثورة فهو الضمانة الكبرى لحماية الوحدة ونماتها.

وثورة الوحدة هي الثورة الاساسية التي تعطي للحرية والاشتراكية كل مداهما واصالتهما، فلا تستكمل ابعادهما الثورية بوحدة الاطار السياسي لامتنا الا باقامة المجتمع العربي الاشتراكي على اسس ديمقراطية سليمة. واكد المؤتمر بان حرية التنظيم الحزبي والنقابي والمهني هي الاساس السليم الوحيد لاي عمل وحدوي.

اما النقطة الثانية: التي حصل عليها الاجماع فكانت تتعلق بالوضع داخل ج.ع.م.: ان المعلومات المتوفرة لدى جميع الاعضاء المشتركين فسحت لهم مجال تحليل الاخطاء والانحرافات التي برزت داخل ج.ع.م. وابرزها الحكم الفردي والاسلوب البوليسي في محاربة المعارضين، وانعدام التنظيمات الشعبية وتفويت الاحزاب والهيئات والحركات الشعبية بحجة انتهاء عهد الاحزاب وبدء عهد الاتحاد القومي. ولقد اصاب حزبنا القسطنط الاوفر من التآمر والمحاربة للأخلاقية، وكان لغياب الحزب والصمت الذي لازمه لفترة طويلة وانعدام المراقبة الشعبية الاثر الكبير في التماهي في الاخطاء والانحرافات، لابل ان عدم وجود الحزب والتنظيم الشعبي ترك فراغا خطيرا مكن للمتآمرين والحاquدين على الوحدة من تهينة خطتهم الاجرامية ومن النجاح في تنفيذها.

غير ان الاجماع على هاتين النقطتين لم يؤد الى الاجماع حول الاستنتاجات السياسية المتعلقة بالوحدة المطروحة شعبيا بين القطرين المنفصلين. لقد ارتأى قسم من المؤتمرين عدم طرح شعار الوحدة بين سورية ومصر في الوقت الحاضر، حتى لو ادى هذا الموقف الى عزل الحزب عن الجماهير حاليا وطرح شعار الوحدة الشاملة فقط. والسبب الذي يكمن وراء هذا الموقف هو الخوف من تسلط عبد الناصر مجددا على اقليمي الجمهورية والعودة الى الدوامة السابقة التي عاشتها سورية منذ عام ١٩٥٨ حتى ٢٨ ايلول ١٩٦١. لكن اكثرية المؤتمر عارضت هذا الموقف السلبي موضحة نقاط الضعف فيه.

النقطة الاولى: - هي ان المعارضين اعطوا شعار وحدة مصر وسورية المفهوم المجرد من أي محتوى. والشعار المجرد لا يعبر بشكل من الاشكال عن رأي حركة عقائدية تعتبر النضال الجماهيري والتنوعية الجماهيرية اساسا لا مفر منه لاي انجاز قومي او سياسي ثابت.

النقطة الثانية: - هذا الموقف السلبي هو الاستسلام العملي لفكرة جبروت عبد الناصر وعدم امكانية مجابهته، ولا يمكن ان نكون منفصلين بعد الناصر ولا ان نربط فكرة الوحدة به. أي ان معارضي شعار وحدة سورية ومصر يعتبرون ان أي وحدة بين سورية ومصر تعني بشكل حتمي القضاء على التنظيمات الشعبية وعودة الحكم الفردي والاسلوب البوليسي والتسلط الاقليمي، وهذا الموقف وان كان يبدو واقعا في الظاهر ومستندا الى تجربة سابقة الا انه في الواقع لم يأخذ من التجربة السابقة سوى الجزء الذي يعبر عمليا عن عدم الثقة في حيوية التنظيمات الشعبية وفسي امكانيات الجماهير المنظمة في القضاء على سائر ضروب التحكم، ومن جهة أخرى يعني هذا التخوف تشكيكيا في امكانية القيادات الحزبية في تحمل مسؤولية الشعارات التي تطلقها وفي توجيهها بالشكل الذي يخدم مصلحة التنظيم الحزبي كمعبر امين عن حاجات الجماهير.

والحزب امام موقفين: اما ان يعارض الشعار فيعزل نفسه عن الجماهير ويلتقي مع الغنسات الرجعية والانفصالية وكل القوى التي تسندها، واما ان يصحح طرحه باعطائه المحتوى الشعبي الديموقراطية السليم القائم على تلازم اسس الوحدة الجديدة بالشروط والمحتوى والضمانات التي سوف تبني عليها. وهذا التلازم هو الذي يعطي للحزب ميزته كحركة وحدوية اشتراكية شعبية.

ان هذا الموقف الايجابي والمسؤول رد ثوري وحكم على اتجاهين خاطئين: اتجاه انفصالي منحرف لا يجرؤ على كشف هويته فيخفي وراء اسباب مشروعة ظاهرية ويتسلح بها لا ليطالب بتصحيح الاخطاء والانحرافات بل ليشكك بالوحدة ذاتها وبذلك يفصل من اجل الحرية عن التضال من اجل الوحدة وهذا الفصل بين اهداف متداخلة عضويا جعل المتمسكين بهذا الاتجاه يفتشون عن دعائم فكرية وعقائدية لموقفهم ليجدوا التبريرات ((الموضوعية)) التي تحول دون الوحدة بين مصر وسورية فوقعوا في تخططات لا اول لها ولا آخر.

وخوفا من ان يبرز موقفهم السلبي هذا الوحدة ضعيفا اخفوا الاسباب الاسباب الاساسية التي دفعتهم اليه وراء ((اعتبارات موضوعية)) مستقلة عن نظام الحكم في مصر وتتعداه الى اساس التكوين الشعبي في مصر والتطور الاقتصادي والاجتماعي داخل القطر المصري وكأنهم يريدون ان يستمر الجفاء ويستحكم العداء بين الشعب العربي في سورية وفي مصر.

ان موقف المؤتمر القومي المعبر عن وحدوية الحزب جاء محطما لهذا الانزلاق التدريجي من انتقاد لنظام حكم الى التشكيك بفكرة الوحدة مع الشعب العربي في مصر.

والاتجاه الثاني الخاطئ الذي قضي عليه في المؤتمر القومي الخامس بقراره حول وحدة مصر وسورية هو الاتجاه العاطفي اللاواعي الذي يدعو للوحدة لمجرد انها وحدة، دون الاهتمام بالاسس التي تبنى عليها، وبالشروط والضمانات التي تحميها وتنميتها. ومؤيدو هذا الاتجاه المخرب هم القائلون بالوحدة الفورية وبالتصحيح من الداخل. ان التصحيح من الداخل كان لازما وضروريا طالما ان ج.ع.م. كانت قائمة، اما وقد وقعت نكسة الانفصال، فالعمل السليم والصحيح يقضي بالمحاولة على الاقل من الاستفادة من التجربة المريرة لضمان عدم تكرارها. والضمان لا يكون بالعودة الى ما قبل دون قيد او شرط، بل في خلق الظروف وايجاد الضمانات التي تحمي اية وحدة جديدة من الانتكاس أي من التسلط الفردي الاقليمي والبوليسي. فدعاة الوحدة الفورية وان كان وجودهم عفويا في الصف الجماهيري فهم لا يقلون ضررا على مصير الوحدة من الانفصاليين، اذ انهم يفصلون بين الوحدة وبين الاسس التي بدونها لا تقوم اية وحدة شعبية، أي الحريات الديمقراطية والمشاركة الجماهيرية عن طريق التنظيمات الشعبية التقدمية الحزبية والنقابية.

ان هؤلاء العاطفيين واللامسؤولين في اكثر الاحيان يعطون بمواقفهم اللاواعية اكبر سلاح للنظام الفردي وعمالته واجهزته والمنفعيين به، ويدعمون فكرة الوحدة القائمة على السيطرة والمباغطة التي يريدونها العملاء وبالتالي يقدمون اكبر سلاح لاعداء الوحدة. ان محاربة شعار الوحدة الفورية يخدم فكرة الوحدة بين مصر وسورية المبنية على اسس سليمة وصحيحة بمقدار ما تخدم الوحدة السليمة محاربة الانفصاليين المتستترين بشعارات الوحدة الشاملة او الوحدة بين الاقطار المتكافئة.

وقد جاء قرار المؤتمر القومي المتعلق بموضوع الوحدة بين مصر وسورية بعد المناقشات الموسعة معبرا عن اصالة وحدوية الحزب وعقائديته وجماهيريته وديمقراطيته. وهذا هو نص القرار المتعلق بموضوع الوحدة بين مصر وسورية:

القرار الاول: ان الحزب يقرر:

- ١- الوحدة اساس عقائدي من اسس وجوده لا يمكن للحزب ان يتخلى عنه.
- ٢- على ضوء الواقع العربي الحالي، فالوحدة المطروحة للبحث والنضال هي وحدة مصر وسورية. ان هذا لا يمنع ان تغيير الواقع العربي في أي قطر، قد يطرح امكانيات جديدة للوحدة ليست مطروحة في الوقت الحاضر.

٣- ان الانفصال الذي تم في ٢٨ ايلول ١٩٦١، كان مؤامرة رجعية اقليمية مدعومة من قبل الاستعمار استغلت الانحرافات والاختطاء التي رافقت نظام الحكم لتتقلب لا على هذه الانحرافات، ولكن على الوحدة نفسها. اما ما ورد بخلاف ذلك من آراء ومواقف نسبت بشكل او بآخر الى الحزب فلا علاقة للحزب بها على الاطلاق.

٤- ان الحزب، اول من لمس هذه الانحرافات التي شوهدت وجه الوحدة، واول من وقف منها موقف المعارض والناقد منذ ظهورها حتى الانفصال، لهو اول من يدرك خطر هذه الانحرافات وعمقها ويناضل من اجل الحيلولة دون تكرارها.

٥- يرى الحزب ان السبيل الاقوم والاجدى لمحاربة هذه الانحرافات هو في الدعوة الى الوحدة بين سورية ومصر، في مفهومها - الذي عبر عنه الحزب باستمرار - القائم على ان الوحدة وحدة شعب ووحدة قوى شعبية ووحدة نضال شعبي تقوم على اكتناف الشعب وتستند اليه وتستمد منه في مؤسسات ديمقراطية شعبية عن أي تسلط فردي بعيدة عن أي تسلط بوليسي بعيدة عن أي تسلط اقليمي.

٦- ان الحزب ان يتبنى قضية الوحدة بين مصر وسورية لا يكتفي بالنظر الى الواقع الحالي وإنما يمد نظره الى الاجيال القادمة وإلى المصير العربي. وهو من اجل ذلك يرى ان طرح شعار الوحدة بمفهومنا الاصيل غير المشوه يجب ان يستهدف مبدئيا تكتل الجماهير الشعبية على هذا المفهوم في جبهة شعبية تضم مختلف القوى القومية التقدمية سواء في المشرق العربي او في مغربه. لذلك يسعى الحزب الى ان تتبنى هذا المفهوم جميع الحركات العربية المعبرة عن الثورة العربية التقدمية وعلى رأسها الثورة الجزائرية والاتحاد الوطني للقوات الشعبية. (انتهى نص القرار).

ويرى حزب البعث العربي الاشتراكي ان الشيء الذي يحتاج في هذا الظرف الى توضيح حتى لا يبقى مجال للالتباس والخداع، هو الفرق بين التجزئة والانفصال (لا الفرق الواضح البديهي بين الوحدة والانفصال)، فالتجزئة هي الحالة الراهنة السابقة لاي تحقيق للوحدة، هي وضع سلبي منفعل امام تيار الوحدة يضاعف ويتضاعف مع الزمن، وبنسبة تقدم واشتداد تيار الوحدة الفاعل المؤثر. اما الانفصال فهو حالة جديدة ناشئة عن فشل التجربة الاولى لتحقيق الوحدة، وهي حالة فاعلة لا منفطة مهاجمة لا مدافعة، تحاول ان تحيي التجزئة وتنفخ فيها الروح وتعطيها معنى ايجابيا وتوجد لها رسالة ومؤمنين مناضلين، وهي تحقيق للتجزئة ناتج عن فشل تحقيق

الوحدة. ففي سوريا كانت التجزئة قبل عام ١٩٥٨ مجرد واقع يتراجع وينهزم، ليس له وجه ولا اسم. أما بعد ٢٨ ايلول عام ١٩٦١ فالتجزئة في سورية تحاول لأول مرة ان تصبح حقيقة وحقا وكيانا وتحاول ان تكون في مستوى الوحدة وتطرح الجمهورية العربية السورية كمقابل للوحدة الاتحادية بين مصر وسورية.

فالوحدة اذن بعد فشل تجربتها الاولى هي في نظر الانفصاليين في الرجوع الى سورية، الى شخصيتها، الى تقاليدها، وماضيها، الى كل ما فيها، الى جميع طبقاتها ومتناقضاتها التي يجب ان تجمعها ((وحدة وطنية)) لاتقاء خطر ((الوحدة الناصرية)). رجوع فيه ندم وأسف وتصاف وتآخ على الصعيد الاقليمي، وتوبه عن الصراع القديم الذي ظهر الان انه كان مبالغاً فيه، فسالحدود الاقليمية والمعاني الاقليمية هي الملجأ والملاذ ومجال الالتقاء والمصلحة.

الاشتراكي يلتقي مع الرجعي لانه رجعي سوري، والرجعي يصافح ((الاشتراكي)) لانه ((اشتراكي)) سوري. الرجعي يمكنه ان يتنازل عن بعض امتيازاته وارياحه لكي لا ((يعرض البلد للخطر)). و((الاشتراكي)) يتنازل عن ثورياته ليلتقي مع الرجعي وينفذ ((الكيان)) من الضياع. العربية السورية مقابل الوحدة الاتحادية بين مصر وسورية. سلسلة من المفارقات والمتناقضات، نفصل لتتحد، نعود اقليمين لنصبح من جديد عربا موحدين، نتعصب لتتسامح، نلتمش لتنتفح، نحقد لنحب، نريد الانفصال وندافع عنه ونعمل على تدعيمه لاننا نريد الوحدة، نعم للانفصال وتدعمه أي ندعم القوى الرجعية والشعبوية ضد القوى الشعبية ثم ندعي اننا نستطيع في المستقبل ان نحقق الوحدة بعد ان نكون قد خسرنا صفتنا القومية وصفتنا التقدمية وخسرنا معها التأييد الشعبي لنا.

التكتست (العربية المتحدة) فأمست (عربية سورية) لانها في الواقع لم تكن غير (عربية مصرية)، فرد الفعل الانفصالي هو اقليمي اكثر منه تقدمي ديموقراطي ضد الديكتاتورية والفردية والتسلط الاقليمي الناتج عن هذا الحكم الفردي. رد الفعل ضد التسلط الاقليمي لحركة عربية ثورية كحركة البعث العربي الاشتراكي يكون يتجاوز الاقليمية الى القيم القومية، حكم عبد الناصر اقليمي لانه فردي، لو كان جادا في العمل للوحدة لما سلك طريق الفردية واحتفظ بالحكم الفردي واوغل فيه الى ذلك الحد المتطرف. الوقوف عند رد الفعل الاقليمي هو افلاس الوحدة وخيانتها. وعندها يكون من الكذب والدجل القول ان رفض الوحدة الان ليس الا من اجل العمل المتين لها في المستقبل.

سورية كانت هي السبابة الى فكرة الوحدة والى مباشرة تحقيقها، وقد اساء عبد الناصر فهم هذه الحقيقة وتصرف بشكل ادى الى الانفصال، ولكن من غير المعقول ان تكون سورية قد فقدت في فترة تطبيق كل تراثها ووعيها القومي، لذلك يستبعد ان تتوقف عند رد الفعل الاقليمي الذي يريد الرجعيون والانفصاليون ان يلصقوه بها.

((شخصية)) سورية هي الشخصية القومية العربية الوحيدة، ((كيانها)) معنوي لا مادي ولا سياسي، هو فكرة ونضال وهو استباق وتمهيد وتجسيد للكيان العربي الموحد.

سورية طلبت الوحدة وحققتها باسم العرب جميعا، باسم الامة العربية. ولكنها لا تستطيع ان تكرر للانفصال بهذه الصفة، اصغر قطر يستطيع ان ينوب عن الامة العربية كلها في طلب الوحدة وتحقيقها، ولكن حتى اكبر وارقي وانضج قطر لا يحق له ان يعمل الانفصال باسم العرب وبالنيابة عنهم.

٢ - التنظيم الحزبي والوضع في سوريا

اجمع اعضاء المؤتمر على ضرورة اعادة التنظيم الحزبي فورا في سورية، ولم يدر النقاش سوى على الاسلوب الواجب اتباعه، فمنهم من اقترح ان تدير القيادة القومية التنظيم الحزبي في سورية كقيادة قطرية وان تبدأ هي بانشاء حلقات تابعة مباشرة لها، والقسم الاخر ارتأى ان تبلد القيادة القومية الى تعيين قيادة قطرية مؤقتة تقوم بهذا الدور تحت اشراف القيادة القومية.

واستعرض الاعضاء المؤتمر الاتصالات التي قامت بها القيادة القومية السابقة والمحاولات التي جرت على يد بعض الحزبيين السابقين بمعرفة وموافقة القيادة القومية، وبنوع خاص استعرضت محاولة جمع ممثلي جميع ((الاتجاهات الجديدة))، أي جميع الاتجاهات التي برزت في القطر السوري مدة حل الحزب. وتبين ان هذه المحاولة التي استهدفت من ورائها استخراج آراء اكثرية الاعضاء الذين عرفوا تقليديا في الحزب باسم ((الصف الثاني)) كشفت في الواقع عن مدى الاختلافات التي تفرق بينهم، ومدى انعدام الثقة فيما بينهم، فبدلا من ان يكون الاجتماع مناسبة لتبادل الآراء وتبين وجهات النظر تحول الى منبر للتهجمات والاتهامات، واثبت عمليا ان أي مسعى لتجميع المتناقضات وتناسي اخطاء الماضي ((وتوحيد الصف)) على اساس الذكريات والعواطف معرض للفشل، لا بل يخرب الحزب.

ان التجربة التي حصلت في سورية اكدت ضرورة اعادة التنظيم دون اعتبار المسؤوليات الماضية مقياسا كافيا للعمل الحزبي في الوقت الحاضر، والانفعال والفردية اللذان سيطرا على عقول اكثرية المسؤولين جعلهم غير صالحين للعمل الحزبي الانضباطي المسؤول وغير مؤهلين بالحري لاعادة تنظيم حزب شوهدت نفسية قسم كبير من اعضائه الانقسامات والشكوك الناتجة عن الحل. يضاف الى ذلك ظهور انحرافات فكرية وسياسية بين بعض الاعضاء السابقين ابرزها تنكروهم لعقيدة الحزب واخلاقيته في العمل السياسي ولروح الانضباط الحزبي.

واخذ المؤتمر القرار التالي المعبر عن شعور الحزبيين بضرورة عودة التنظيم في سورية وتخوفهم من تكرار الاخطاء الماضية. وهذا هو نص القرار:

القرار الثاني

يقرر المؤتمر ما يلي:

- ١- تكليف القيادة القومية الجديدة بالمباشرة فورا في اقامة تنظيم للحزب في القطر السوري.
- ٢- تقوم القيادة القومية بتعيين قيادة قطرية مؤقتة، تختار من العناصر الحزبية السابقة التي تتمتع بالنشاط والكفاءة والايان العميق بعقيدة الحزب، تقوم بتنظيم القاعدة.
- ٣- يراعى في بناء التنظيم الجديد تجربة الحزب التنظيمية السابقة والمقررات التي يتخذها هذا المؤتمر.
- ٤- يصار الى دعوة القاعدة الحزبية في التنظيم الجديد الى انتخاب مؤتمر قطري ينتخب قيادة قطرية محل القيادة القطرية المؤقتة وذلك في اقصر وقت ممكن.
- ٥- المواقف السياسية ترسمها القيادة القطرية المؤقتة بالاشتراك مع القيادة القومية في المرحلة الاستثنائية.

التعديلات التي اقرت وادخلت على هذا القرار

اولا- ان حزبنا في سورية يجب ان ينمو من خلال نضال المعركة، وان معطيات الواقع السوري زاخرة بامكانيات تطوير المعركة لصالح الحزب والحرية الثورية، لذلك يجب ان يكون نضال الحزب تحت الشعارات والاهداف المرحلية الاساسية التالية:

١- الوحدة المنبثقة عن نظرة الحزب لها ولطريق تحقيقها، أي المتأثرة نتيجة نضال شعبي ديمقراطي منظم، ونتيجة تطوير الأوضاع في سورية ومصر شعبيا وسياسيا وعزل الرجعية ومحاربة الفردية والتسلط.

٢- مقاومة الوضع القائم اذا استمر بهذه الحال، على ان يبدأ:

- أ - الانسحاب من الحكم الحالي الذي يحارب الحزب، وفي حالة رفض الوزيرين الالتزام بذلك وجب على الحزب اصدار بيان يعلن فيه عدم علاقته بهما.
- ب - يكلف جميع الحزبيين السابقين المعينين في اللجان التي شكلتها الحكومة الحالية بالانسحاب ويطلب اليهم اصدار بيان توضيحي عن اسباب الانسحاب، وفي حالة رفضهم ذلك يقوم الامين العام بذلك منفردا ويعلن الحزب عدم علاقته بالذين لم يلتزموا بهذا الموقف الحزبي.

٣- الملاحق الحريات الديمقراطية من اجل التنظيم الشعبي الديمقراطي وفيما يخص الحريات العامة والشخصية.

- ثانيا - لا يشترط تكوين القيادة القطرية المؤقتة في سورية من السوريين فقط، بل يجوز للقيادة القومية ان تطعم هذه القيادة باعضاء حزبيين من الاقطار الاخرى.
- ثالثا - ان تحرص القيادة القومية حرصا شديدا ومنذ البدء على اعتماد السرية التامة في عملية التنظيم في سوريا.

٣- محاسبة القيادة القومية السابقة

من المفروض ان تقدم القيادة القومية في كل مؤتمر تقريرا خطيا شاملا لنشاطاتها خلال مدة توليها زمام قيادة الحزب، يكون اساسا لمناقشة الاعضاء وملاحظاتهم وانتقاداتهم، وكانت هذه الناحية في هذا الظرف بالذات ذات اهمية قصوى نظرا للملابسات التي رافقت وتلت حركة الانفصال في سورية. وسبق للمنظمات القطرية ان طالبت بقرارات صادرة عن مؤتمراتها بمحاسبة القيادة القومية بسبب ميوعتها وعدم انضباط بعض اعضائها وغموض مواقفها من القضايا الاساسية التي طرحت على الجماهير العربية بنوع عام، وعلى القاعدة الحزبية بنوع خاص.

الا ان عدم وجود تقارير خطية مقدمة من قبل القيادة القومية وكثرة نقاط الانتقاد والاثهامات حالت دون امكانية القيام بدراسة وافية لهذه الأوضاع. وأدرك اكثر الاعضاء المؤتمرين ان الدخول

في مناقشة الاخطاء والاتهامات دون وجود دراسات مسبقة يتطلب اياما عديدة دون ان تضمن نتائج، لان التهمة لا تجوز ان تتحول الى حكم الا اذا توفرت الادلة الثابتة . . ولم يكن المشاركون مهنيين ولا مزودين بالوسائل التي توصلهم الى قناعات معقولة ومسؤولة، لذلك ارتأت الاكثرية:

١- انه من الواجب دراسة جميع الاخطاء والاتهامات الموجهة الى القيادة القومية ككل والى بعض اعضائها بشكل جدي. أي ان لا تهمل أي شكوى صادرة عن اعضاء الحزب، وهذا الامر يتطلب تجميع الشكاوى والاتهامات مع اثباتاتها.

٢- ان تقوم لجنة تحقيق منبثقة عن المؤتمر في تقييم هذه المعلومات والتحقيق بجديتها وصحتها. ومن ثم تقديم تقرير شامل حولها الى القيادة القومية والى اعضاء المؤتمر لتكون اساسا للمناقشة في اول مؤتمر قومي جديد يعقد. وانتخب المؤتمر القومي على هذا الاساس لجنة تحقيق ثلاثية اوكل اليها هذه المهمة.

٤- انتخاب قيادة قومية جديدة

قبل المباشرة بانتخاب قيادة قومية جديدة، وافق المؤتمر بالاجماع على تعديل المادة المتعلقة بكيفية تعديل النظام الداخلي في الحزب. ان النظام الداخلي بالشكل المطبق حاليا يمنع في احدي مواده تعديل أي بند من بنوده الا باكثرية ثلثي اعضاء المؤتمر.

ولما كانت ظروف الحزب السياسية والمالية تحول دون حضور النسبة المطلوبة، اذ ان نسبة الحاضرين قلما تزيد عن الثلثين، مما يجعل فكرة تعديل النظام الداخلي امرا شبه مستحيل ونظرا لحضور ٧٠ بالمئة من اعضاء المؤتمر، اقترح احد الاعضاء تعديل المادة المتعلقة بكيفية التعديل بحيث يصبح التعديل ممكنا باكثرية ثلثي الاعضاء الحاضرين.

وقد ووفق على هذا الاقتراح بالاجماع، أي باكثرية سبعين بالمئة من اعضاء المؤتمر المدعويين. ثم بوشر بالترشيح والانتخاب. وطلب احد الاعضاء عدم اعلان نتائج انتخابات القيادة القومية بسبب خطورة كشف اسماء اعضاء القيادة القومية للخارج، اذ ان كشفها يعرض بعض القياديين وخاصة العراقيين منهم الى مخاطر جسيمة، وقد اثبتت التجارب السابقة ان السرية لم تعط في الماضي اهميتها. واتضح للمؤتمر ان كل اسماء اعضاء القيادة القومية السابقة كسبوا معروفين للجهاز بكامله، لا بل لكل المتتبعين لنشاط الحزب. وقد اقرت سسرية النتائج بالاكثرية الساحقة.

وهكذا جرت انتخابات القيادة القومية، ولم يطلع على نتائجها الا المرشحون الفائزون واعضاء مكتب رئاسة المؤتمر.

وسارت الاحداث بعد المؤتمر تؤكد صواب الاحتياط هذا، اذ ان الصحف في لبنان بنوع خاص كشفت بشكل مريب كثيرا من الامور والمواضيع التي نوقشت في المؤتمر والتي لا يعرفها مبدئيا سوى اعضاء المؤتمر انفسهم، مما دعا القيادة القومية الى مباشرة التحقيق لمعرفة المصادر التي نقلت الى الصحف اللبنانية اخبارا عن المؤتمر ومقرراته بشكل اتضح منه حرص هذه المصادر على تشويه موقف الحزب ومقرراته، وخلق البلبلة والشكوك حول سياسته على الصعيدين الحزبي والشعبي.

٥- موعد المؤتمر القادم

لم يحدد موعد للمؤتمر القومي القادم، الا انه تقرر مبدئيا عقد مؤتمر قومي فور انتهاء القيادة القومية من اعادة التنظيم الحزبي في سوريا.

حزيران ١٩٦٢

كلمة الامين العام الرفيق ميشيل عفلق في المؤتمر القومي الخامس

الوحدة التي قامت بين مصر وسوريا في عام ١٩٥٨ هي اول تجربة للوحدة واول عمل وحدوي في بلاد العرب منذ مئات السنين وكان هذا ماثلا في اذهان الحزب عندما عمل بحماس شديد لتحقيق تلك الوحدة ولا اعتقد بان الحزب كان يجهل العقبات والثغرات والنواحي السلبية الكامنة في هذه الخطوة ولكنه توقع ان تكون النواحي الايجابية التي ستنجح عن قيام الوحدة هي الغالبة وهي بالتالي القادرة على تصحيح النواحي السلبية مع الزمن. لم يكن الحزب يجهل ان الاقليم مصر لم يكن مندمجا بالفكرة القومية العربية وبالحركة العربية اندماج بقية الاقطار بها، لم يكن يجهل التفاوت القائم بين مصر وسوريا والذي يمكن ان يؤدي الى شيء من طغيان الاقليم الكبير على الاقليم الصغير، لم يكن يجهل ان النظام الذي كان قائما في مصر لم يكن نظاما ديمقراطيا وهو مع ذلك تحمس لهذه الخطوة واعتبرها كما اعتبرها الشعب العربي كله عملا تاريخيا. ولكن نقطة هامة واساسية كان الحزب يعرفها ولا يصرح بها، يعرفها ويغالط نفسه احيانا في التغاضي عنها ساهمت مساهمة كبيرة في تفشيل هذه الخطوة التاريخية، هذه النقطة التي اشير اليها الان والتي قد نعود اليها بتفصيل اكبر هي ان الحزب في اوائل عام ١٩٥٨ عند قيام الوحدة لم يكن موجودا الوجود الحقيقي السليم وانه بالتالي لم يكن مستعدا ان يأخذ هذه العملية الضخمة بكفالتة وعلى مسؤوليته وبحمائته، هذه حقيقة يجب ان تعرف لا بل هي اهم ما يجب ان يعرف في مؤتمر

قومي للحزب. ان الحزب كان يعاني من التناقضات والضعف والميوعة والهجانة بمعنى ان اصلاته الثورية كانت قد شابتها الشوائب التي فعلت فعلها الكبير فبدلاً من ان يواجه الحزب هذا المستقبل الذي يبتدئ منذ قيام الوحدة ان يواجهه بحماسة وقوة وتفاؤل وامكانيات معدة ومهيئة للعمل والنضال لحماية هذه العملية التاريخية، كان الحزب وبالأحرى كانا عناصر قيادية كثيرة فيه واقصد في سريريا بالدرجة الاولى والموضوع كان محصوراً في سوريا بالذات كانت ترى في تحقيق الوحدة اجازة لها من النضال وراحة ونهاية خاتمة ومفترجا للمشاكل المستعصية في الحزب بدلاً من ان تعتبر نفسها وتعتبر الحزب اكثر مسؤولية عن حسن تطبيق الوحدة وعن حمايتها من أي انحراف او خطأ من عبد الناصر نفسه لانه رغم كل شيء ورغم الامكانيات الضخمة والوسائل التي كان يملكها كرئيس دولة عربية كبيرة لم يكن مفروضاً فيه ان يحسن تفهم طريقى الوحدة كالحزب الشعبي الثوري الذي سنين طويلة في صفوف الشعب من اجل هذه الاهداف القومية، لذلك ايها الرفاق سرعان ما ظهرت الانحرافات والنوايا المبيتة من قبل المسؤول عن دولة الجمهورية العربية المتحدة وجهاز حكمه منذ الاشهر الاولى اخذت هذه النوايا وهذه الانحرافات تتكشف وارىد ان اوجزها بانها تتلخص في تصميم على معاداة العمل الشعبي وعلى منعه وتزييفه وتفتيته، تصميم على ابعاد الشعب عن المشاركة في صنع مقدراته، هذا شيء وشيء اخر اتبع سياسة عربية ليست مستمدة من منطق النضال القومي بل اكثرها مستمد من تقاليد سياسة الدولة وتوسع الدولة وتسلطها والاعتماد بالتالي في الاقطار العربية الأخرى على عملاء تشتريهم الدولة وابواق تردد الدعاية المأجورة لدولة الوحدة دون الاعتماد على الشعب وعلى حركاته المنظمة السليمة، وشيء اخر هو التسلط الاقليمي من الاقليم الكبير على الاقليم الصغير الذي كان داخلاً في حسابنا كما ذكرت في البدء ولكن كشيء يجب ان يتناقض مع الزمن وان تكون الدولة هي الطبيعية المعالجة لهذا المرض وان تحمي تجربة الوحدة منه لا ان تكون هي الحامية والمشجعة لهذا التسلط. مما ظهر من تجربة الوحدة ومن عمق وخطورة الانحرافات التي ادت الى فشلها لا يمكن في اعتقادي ان يقيم بميزان موضوعي دقيق ومنصف الا اذا اخذنا بعين الاعتبار النقطة التي اشرت اليها وهي ان الحزب عندما عمل الوحدة لم يكن في حالة تمكنه من حمايتها واما القبول بحل الحزب فكان خطأ بلا شك وخطأ كبيراً الا انه في واقع الامر كان تكريساً لشيء موجود وحاصل ولا اظن ان الكلام هذا يمكن ان يؤخذ بالدقة الرياضية، المقصود ان الحزب في ذلك الوقت كان يعاني من عوامل التناقض والتشويه والاحتلال بداخله ما كان ينذر بانه سيحل نفسه فلو

افترضنا بان الحزب كان موجودا بتكوين سليم وبتصال وثيق حي مع الشعب هل تعتقدون ان قرار الحل كان سينفذ بتلك السهولة التي نفذ بها ؟.. بهذه الامانة التي هي في الواقع ليست امانة، لو كان الحزب قائما بالفعل ووجد من قبل بحله لاستمر الحزب غير عابئ بالذين افروا الحل او لكان الذين افروا حل تنظيم الحزب عادوا منذ اليوم الثاني الى تنظيمه سرىا. كان قرار الحل لكسي لا تضيع فرصة الوحدة انما كان الحزب بقي سرىا ومهيئا ومستعدا لحماية الوحدة.

ايها الرفاق:

هذه التجربة واجهتنا الان نواحيها السلبية المؤلمة ولكن من حق حزبنا من حق حزب البعث العربي الاشتراكي الذي ان يكون ايمانا به وبرسالته ايمانا قويا رغم كل العثرات، من حق هذا الحزب ان يقدر النواحي الايجابية في هذه التجربة وان يعرف ايضا بان له نصيبا كبيرا في صنع هذه النواحي الايجابية الخيرة التي عادت على الامة العربية بالخير، فالحزب لم يرتجل الوحدة ولم تكن بالنسبة اليه مغامرة قام بها سنة ١٩٥٨ بل هي ثمرة نضال طويل ولم يكن هذا النضال مقتصر على سوريا بل كان الحزب في كل فروعه واقطاره هو باتي هذه الوحدة التي ما ان قامت وعرف خبر قيامها حتى التهبت نفوس المئة مليون عربي في لحظة حماسة واستبشار بالمستقبل، حماسة خالدة لا تتكرر في مئات السنين وكان ذلك دليلا على ان العمل لم يكن خطأ ولم يكن ارتجالا ولم يكن قبل حينه ولم يكن في غير موضعه. اعتقد ان الوحدة قامت في حينها وانها قامت بين القطرين المهينين لكي يبدءاها وفي هذه الناحية نقطة يجب ان توضح فليس التماثل الذي كان قائما في بعض نواحي السياسة في سوريا ومصر هو الذي دفع الحزب الى السعي لتحقيق هذه الوحدة، ليس فقط بان السياسة في مصر كانت تقول بالحياد الايجابي ولا انها عملت اصلاحا زراعيا ونادت بالقومية العربية ولكن ايضا لان مصر هذا القطر العربي الضخم، المتوسط الموقع، الكبير الامكانيات الذي كان وما يزال مكانا لازدواج متناقض بين سبق حضاري وبين تخلف اجتماعي وقومي وسياسي ليستطيع ان يفعل الشيء الكثير من اجل الوحدة العربية مع انه من ابعد الاقطار عن الفهم الصحيح العميق لفكرة القومية العربية والوحدة العربية فكان لا بد ان يربط في هذا التيار التاريخي تيار وحدة الامة العربية لان مصر اذا اهملت تقف موقفا معارضا لتيار الوحدة وتزداد عزلة وانكماش اقليميا وهذا ما اجدر بحزبنا ان يعيه تمام الوعي وان يدخله بالحساب، لا نستطيع ان نتجاهل ان قيام الوحدة مثل بالنسبة الى الجماهير العربية اشياء كثيرة ثمينة.

ان الوحدة عندما دخلت في حيز التطبيق والتحقيق كان هذا شيء ثمين جدا في حياة شعبنا، ان الوحدة هذه هي الكفيلة باسترداد فلسطين لانها قامت بين سوريا ومصر ولانها ستكون النسوة للوحدة الشاملة وغير ذلك من الاماني القومية التي يناضل الشعب من اجل تحقيقها. ناتي اليوم الى فشل تجربة الوحدة وقيام الانفصال.

ايها الرفاق: في كلمتي هذه وفي البيان الذي اصدرناه بالذكري الرابعة لقيام الوحدة اشير الى ان المسؤولية في فشل الوحدة لا تنحصر في شخص جمال عبد الناصر وفي نظامه وان كنا عانينا من شرور هذا النظام مايجب ان يبقى ماثلا في الازهان لكي نتضح تجربتنا ولكي نتفادى الاخطاء والنكسات في المستقبل، المسؤولية ضخمة جدا على هذا الشخص وعلى نظامه ولكن هل هو ابن القضية...؟ هل هو المناضل الشعبي الذي بدأ حياة النضال مع الشعب لكي نطلب منه ان يحترم حرية النضال وقيمة النضال الشعبي وغير ذلك...؟ هل نشأ في جو الفكرة العربية حتى نطلب منه فهما سليما عميقا في تطبيق الوحدة...؟ مسؤوليته ضخمة ولكن المسؤولية تقع ايضا على المناضلين الواعين، على الحركات الواعية ويجب ان نعترف ونتحمل قسطنا من المسؤولية كحزب وكقيادات وكأفراد.

الشيء الذي يجب في اعتقادي ان نلج عليه هو ان فشل الوحدة شيء ومؤامرة الانفصال شيء آخر.

عبد الناصر مسؤول بحكمه بنظامه بانحرافاته عن فشل الوحدة وآخرون ايضا ونحن منهم مسؤولون ولكن هذا لا يمكن ان يحجب حقيقة اخرى وهي ان المصالح الاستعمارية والرجعية كانت تكيد للوحدة منذ قيامها وكانت تعمل كل يوم وكل ساعة لتفشيل هذه الوحدة واخيرا عندما ازدادت الاخطاء والانحرافات وعزل الحكم عن الشعب نفذت مؤامرتها. فلا يجوز ان نبرر الانفصال باخطاء عبد الناصر، عبد الناصر يبقى مسؤولا ولكن الانفصال يبقى مؤامرة وجريمة.

فالاستنتاج البديهي المفروض ان يستنتجه كل واحد من اعضاء الحزب هو ان هذا الانفصال موجه ضد الحزب .. ضد الشعب وهو من اعداء الشعب والحزب، وبالفعل نشأ وضع مغرق في الرجعية غارق في الصلات الاستعمارية ادعى منذ اليوم الاول بانه قام ليصحح الوحدة وليقيم الديمقراطية لينهي الطغيان، فاستمر في الطغيان واندفعت الرجعية المحلية في سوريا مدعومة بالاستعمار والرجعية العربية في استغلال الشعب وتكبله بقيود ومحاولة اعادته سنين عديدة الى الوراء، ثم اخذ الشعب يستفيق من تلك الصدمة ويطن نقمته على الاوضاع الجديدة وينعكس ذلك

على الجيش الذي هو من الشعب ويقوم ضباط الانفصال بانقلاب جديد في ٢٨ اذار الماضي يقصدون منه امتصاص نقمة الشعب وخداعه من جديد واستغلال هذه النقمة نقمة الشعب على الرجعيين والاوزاع الرجعية ويحلون المجلس ويعتقلون السياسيين الممثلين لذلك العهد من رئيس الجمهورية الى رئيس مجلس النواب الى الحكومة بكامل اعضائها الى الآخرين. وكان معروفا انها خدعة لقيام حكم عسكري جديد يتخذ صبغة تقدمية تلهي الشعب مؤقتا عن حرياته وعن حرية عمله ونضاله، ولكن كانت القاعدة في الجيش متنبهة لهذه الخديعة وكانت متأثرة بنقمة الشعب على الانفصال والانفصاليين وحصل تمرد في الجيش على قيادة الانقلاب الجديد اضطر هذه القيادة الى التخلي عن الحكم والسفر الى الخارج وكان من ابرز ما طرح في تلك الآونة والى هذا الحين هو موضوع الوحدة. طرح من قبل رجال انقلاب اذار بشكل يرضي مؤقتا عواطف الجماهير بان القيادة التي قامت بالانقلاب مهتمة بتحقيق الوحدة مع الدول المتحررة مبتدئة بمصر وغير ذلك، ثم اشتد طرح موضوع الوحدة بعد التمرد الذي حصل في القطاعات خارج قيادة دمشق على قيادة دمشق. ويجب ان نعرف بان في الجيش بعض الضباط الذين يسمون ناصريين لان لهم اتصال بشئ من الاشكال مع نظام وحكم عبد الناصر، ولكنهم بشهادة الاكثرية وبشهادة اصدقاء الحزب في الجيش بان هؤلاء يبقون قلة عديّة ولا يشكلون وحدهم القوة الكافية. والتمرد الذي حصل على حركة ٢٨ اذار لم تقتصر على هؤلاء الضباط الناصريين وإنما اشترك فيه ضباط ما بقي من البعثيين في الجيش وهم من الرتب الصغيرة وضباط آخرون ليسوا حزبيين ولكنهم وحدويون تقدميون اما في صفوف الشعب فهناك ايضا قلة من الناصريين ضئيلة ممن لهم اتصال العمالة بحكم عبد الناصر ليس لهم شأن ولا وزن ولا ماضي ولا نفوذ ولكن الاجهزة، اجهزة الاذاعة الناصرية، هي التي تؤث باذاعاتها على جماهير الشعب لان الشعب افتقد الوحدة وافتقدها بالأم عميق ومرارة حادة افتقدها بصورة خاصة بعد ان جرب الانفصال وما تبع الانفصال من امتحان وظلم وطغيان على الشعب، على الشعب كجمهور وكطبقة تسعى نحو المستوى اللائق من الحياة وعلى الشعب كجزء من امة وكصاحب وطن. والانفصال سبب للامة نكسة وللوطن ذلا وخطرا وعاد الاستعمار ملثما كما كان قبل عشرين سنة يؤثر بواسطة عملاء وبدون تورع زائد او تخفي يملئ او امره ويوحي بتوجيهاته، والحزب في سوريا غائب، غائب كحزب منظم داخل المعركة او منظم ليكون في المعركة ليقود الشعب ليسمع صوته، كل هذا غير موجود وما يترشح للشعب عن وجود الحزب هي اشياء تزيد في البلبلة وتزيد في الاسف وغياب الحزب واجماعه وتردده عن دخول

ساحة النضال وتناقض في مواقف بعض افراده والاخبار المشوشة التي تصل الى الشعب عنه كل هذا ليس في مصلحة الحزب في شيء.

ايها الرفاق: سنعود الى موضوع الحزب عندما نبحث امر التنظيم في سوريا اما الان فيكفي ان الخص لكم رأيي في الظرف الحاضر في سوريا. ان هناك موقف شعبي شامل جارف لا يستطيع احد تجاهله، هو نقمة الشعب على الوضع الانفصالي الذي هو وضع رجعي استعماري وبالطبع نلتهف من جماهير الشعب الى الخلاص من هذا الوضع ولا يرى الخلاص الا بالوحدة، ولا يرى الوحدة ممكنة في الوقت الحاضر الا مع القطر الذي كان موحدًا مع سوريا قبل الانفصال أي مع مصر. هذا هو وضع الشعب وبما ان الحزب بعيد عن التوجيه وبعيد عن الشعب ويبقى التوجيه للجبهة الناصرية، لاذاعات عبد الناصر ولعماله في سوريا .. ولا لوم على الشعب اذا تأثر كثيرا او قبل بهذه الدعاية الناشطة والحل لا يكون الا بان يعود الحزب الى الوجود وان يكون هذه المرة وجوده سليما ومضمون الاستمرار والنماء وان يزيل من اذهان الشعب ما علق بها من اوهام الدعاية الناصرية، ايجابيا بان يعود الحزب الى تبني رسالة الوحدة والنضال من اجلها بصدق وان يفضح العملاء بدلا من ان يجافي الشعب بانه تأثر بدعاية العملاء.

الموضوع الان، هو ان ضمن الحزب تيارات ومواقف مختلفة متباينة، قد يوجد في الحزب من تأثر او ما زال يتأثر بالدعاية الناصرية وهم قلة ضئيلة على ما اعتقد ولكن يوجد في الحزب كثرة ساحقة من البعثيين المؤمنين بالوحدة بمفهومها السليم والذين لا يطبقون الصبر على الوضع الانفصالي ولا يطبقون ان يتخلى الحزب عن نضال الوحدة بحجة الخوف من الناصرية ومن عودة عبد الناصر ولا يطبقون ان يروا مواقف ومشاهد من قبل بعض اعضاء الحزب تتكرر منذ حدوث الانفصال فيها سكوت ورضى عن الانفصال وفيها احيانا مهادنة للرجعية وحيانا ما يشبه التحالف مع الرجعية. فالموضوع اذن جد خطير لانه في نظر هذه الكثرة السامقة من اعضاء الحزب السابقين تكاد تصل الى حد التنكر لمبادئ الحزب أي انهم يعتبرون مواقف بعض الافراد متنكسة لمبادئ الحزب ويعتبرون ان هذه الحالة اذا لم تتدارك ويوضع لها حد قد تؤدي الى انقسام خطير لانهم يعتبرون ان بعض القياديين يتضامنون مع الرجعية ويدعمون الانفصال، والوضع الانفصالي، بدلا من ان يكونوا في صف الشعب مطالبين بالوحدة وعاملين لها بجد وصدق.

ايها الرفاق:

لا أستطيع الآن ان اتعرض لكل التفاصيل ولا شك ان النقاش سيتناول هذا الموضوع بالتفصيل فهناك تشكيل الوزارة الاخيرة في سوريا الوزارة الحاضرة وما سبق هذا التشكيل من اجتماعات ومناقشات واختلافات وما لحق ذلك سنتعرض له فيما بعد. المهم هو الخروج من هذا المأزق من هذه الحيرة من هذه الصعوبات والانقسامات واعطاء صيغة سليمة وعملية لموضوع الوحدة. علينا الآن ان نوضح طريق العمل للحزب للمستقبل ... قلت بان الوحدة المطروحة الآن تختلف عن شعار الوحدة قبل ١٩٥٧ وقبل قيام الجمهورية، الوحدة المطروحة الآن في نظر الشعب كله ليست للتبشير وليست للمستقبل البعيد وليست الوحدة الشاملة العامة الغامضة وإنما وحدة معينة بين قطرين او أكثر كبداية وهي الآن كما قلنا مطروحة بين سوريا ومصر. وهذه من فوائد تجربة الوحدة في نظري ومن نواحيها الايجابية التي يجب ان تحسب لمصلحة التجربة، لمصلحة الوحدة التي قامت لان التفكير النظري في الوحدة قد انتهى وتجاوزه الشعب الى التفكير العملي. وحسنة اخرى للتجربة الاولى هي ان الوحدة المطروحة الآن في عام ١٩٦٢ تختلف عن شعار الوحدة قبل قيام الجمهورية العربية المتحدة قبل خمس سنين اذ كانت في نظر الشعب في نظر الكثرة من افراد الشعب، من طبقات الشعب هي الوحدة القومية فحسب دون ملئها بمحتواها الاجتماعي رغم ان الحزب عمل كثيرا في الماضي ليقرن الوحدة بالاشتراكية وبالديمقراطية وبالتحرر لكن لسم يكن سهلا على الشعب ان يتجسد في نظره هذا الدعم والاقتران بين الوحدة والاشتراكية، ولكن بعد التجربة الاولى للوحدة اصبح هذا داخلا في وعي وادراك الشعب العربي كله وبصورة خاصة وحادة جدا في نظر الشعب العربي في سوريا. فالوحدة تعني الاشتراكية والانفصال يعني السردة الرجعية. اذا ما هو الموقف الذي نقترح ان يتبناه الحزب ... الحزب لا يستطيع ان يتهرب من المشكاة او من القضية لا بحجة مكافحة الناصرية ولا بحجة الوحدة مع قطر واقطار عربية اخرى غير مصر لا يستطيع الحزب ان يقول لا نريد الوحدة مع مصر ما دام عبد الناصر فيها ومسا دام هذا النظام الذي بلوناه وعرفنا انه نظام دكتاتوري فردي غاشم فنحن نفضل الديمقراطية وان نتمتع بالديمقراطية الى حين زوال هذا النظام، الى حين تبدل الظروف والشروط التي تسمح باقامة وحدة سليمة لان الحزب اذا كان واعيا، اذا كان في مستوى فكرته من حيث الوعي واذا كان صريحا مع نفسه ومع الشعب فلا بد له ان يعرف بان لا ديمقراطية مع الانفصال وان الوضع الانفصالي الذي هو وضع رجعي استعماري ولا يمكن ان يكون غير ذلك يتناقض ويتنافى مع قيام

الديمقراطية. تجربة العراق يجب ان تكون درسا بليغا للحزب وللشعب كله. كيف ان الوحدة رفضت سنة ١٩٥٨ وما بعد من قبل عبد الكريم قاسم والشيوعيين والشعوبيين والجادرجي وغير هؤلاء الذين تنرعوا بالديمقراطية فتركوا العراق يسبح بالدماء دون ان يعترفوا بالتناقض وبأنهم برفضهم للوحدة لم يحققوا الديمقراطية ولم يستطيعوا الدفاع عنها بل على العكس عرف العراق عهدا من الحكم الفردي ومن الطغيان لم يعرفه زمن الحكم الرجعي العميل قبل ثورة تموز.

لست اريد ان استرسل كثيرا في تعداد الانحرافات التي تظهر عند بعض الحزبيين السابقين والتي ظهرت زمن قيام الوحدة واستمرت بعد قيامها والتي بلغت بهم حد اتهام مصر نفسها، لم يكفني باتهام نظام عبد الناصر بل ذهبت التهمة الى مصر بالذات فقبل انها فرعونية وغير عربية وان ليس بينها وبين سوريا اتصال جغرافي وليس بينها وبين سوريا تماثل او تقارب اجتماعي واشياء كثيرة من هذا قيلت من كبار القياديين في الحزب وما تزال تقال في اجتماعات عقدت قبل عام واكثر من قبل ما يقرب من عشرين عضوا من القياديين طرحت مثل هذه الآراء وطرحت آراء تقول بانه ليس ضروريا ان يكون للامة الواحدة دولة واحدة، او قبلنا بوحدة الامة العربية ليس من الضروري ان نقبل بان يشكل العرب كلهم من اقصى المغرب الى اقصى المشرق دولة واحدة فهناك اختلاف في الاقاليم وفي الطباع وفي التاريخ وفي امور كثيرة وفي المستويات الشعبية واقترح اربع وحدات عربية وليست مراحل وإنما نهائية .. وحدة الهلال الخصيب، ووحدة وادي النيل، ووحدة المغرب العربي، ووحدة الجزيرة العربية^(١). اقترح هذا من كبار القياديين في حزب البعث في سوريا، اذا الحزب في اعتقادي وقناعتي لا يستطيع الا ان يواجه الموضوع مواجهة صريحة وجريئة وعلى ضوء عقيدته انه في اخر الامر لا يعترف بوجود فروق بين اجزاء الشعب العربي الواحد ولا يعترف بوجود فروق بين اجزاء الوطن العربي الواحد الفروق موقنة قد يستدعي زوالها عشرات السنين ولكنها موقنة وعرضية، ولذلك لا يستطيع الحزب الا ان يقف موقفا ايجابيا من وحدة سوريا ومصر ولكن هل يقبل برجوع هذه الوحدة كما كانت ..؟ هل يتنازل عن وعيه ..؟ هل يتنازل عن تجربته وهل يعرض الوحدة مرة اخرى لالتكاس ..؟ الجواب كلا .. انها تجربة ثمنية جدا قاسية ومرة ولكنها ثمينة يجب ان نحولها الى وعي نحولها الى ايمان واندفاع واول واعق شيء في هذه التجربة في دروس هذه التجربة هو ان أي وحدة تقوم في

(١) المقصود هنا اكرم الحوراني وزمرته.

المستقبل أي عمل ضخم يقوم في وطننا في المستقبل يجب ان يقوم على الحزب وعلى وجود حقيقي للحزب وان يكون الحزب هو الصانع للوحدة وهو المطبق لها وهو المدافع عنها.

صحيح ان الحزب ان ضمن لنفسه اعادة تنظيمه في سوريا على اقوى وامتن شكل فهو لا يستطيع ان يضمن تغيير شيء في اوضاع مصر في ضل النظام القائم .. لكن الحزب ليس وحيدا في الميدان والحزب ليس موجودا في سوريا وحدها والحزب لا ينفصل عن الحركات العربية الثورية الاخرى القائمة في اقطار لم يستطع الحزب ان يداخلها فهو يعتبر نفسه جزءا من الحركة العربية الثورية الكبرى ويعتبر هذه الحركات اجزاء لنفس الحركات العربية الكبرى وبالتالي هي حركات قريبة منه ومنطق التاريخ يفرض عليه ان يسعى الى الاتصال بها والتعاون معها وقد قصر في الماضي في طرق هذا الباب بجد ولو ان كان يتصل اتصالات متقطعة وغير جريئة ولاننا الان مطالبون بان تتم هذه الاتصالات لكي يقف الشعب العربي كله والنضال العربي كله في وجه كل من يعتمد على القوة وعلى الخديعة ليفسد مضمون الوحدة ومفهومها وليزيغ فكرتها. فالحزب في كل فروعه والحزب مع الحركات الثورية الاخرى في الوطن العربي مسؤول عن ان يكون ايجابيا من قضية الوحدة وان يقرن هذه الايجابية بالموقف الجدي الموقف الذي لا يسمح للعابثين بان يستمروا بعثهم في قضية خطيرة كقضية الوحدة. اذن لا بد من اقدام، فتصحيح الوحدة واعطاء المفهوم السليم لها لا يكون بالاحجام او التهرب او طرح طرق اخرى للوحدة وإنما بالاقدام والتبني الجريء الصادق ولكن بهذه الشروط الجديدة لهذه القوة المنظمة الجديدة التي تستطيع ان تصنع قبل البدء الجديد في وحدة جديدة شروطا قابلة للاقدام والتنفيذ.

المهم ايها الرفاق ان نذكر ونذكر انفسنا دوما بان حزبنا هو حزب الوحدة، الوحدة ذات المضمون الاشتراكي بلا شك، الوحدة الديمقراطية بلا شك ايضا، لكنه وهو حزب الوحدة فلا يمكن ان تأتي الوحدة من غيره ولا يمكن ان تأتي بدون جهد وبدون مشقة وبدون نضال وبدون عذاب. الوحدة كما قال الحزب مرارا ومنذ ان اعتبرها غاية وهدفه باتها ثورة واصعب الثورات التي يواجهها فهي مغالبة لواقع قديم مستعصي من الاقليمية ولواقع من المصالح الرجعية ولمقاومة عنيدة من الاستعمار وحتى من الدول الشرقية. الوحدة تواجه اعداء تاريخيين فاما ان يكون حزب البعث هو حزب الوحدة وعندها فعليه ان يواجه هذه المهمة بجد وتجرد واذا تخطى عن هذا المستوى فلا أقول تخطى عن الوحدة ولكن عن هذا المستوى الجدي من العمل للوحدة وفي اعتقادي بانه لن يبقى حزب اسمه حزب البعث، قد يبقى احزاب تحتفظ بلفظة بعث ولكنها احزاب

تقدمية ولا اعتقد انها ستكون ثورية وإنما تكون تقدمية اصلاحية في اقطار متعددة ولكنه لن يكون حزب بعث ثوري اذا تخلى عن هذا المستوى. حزبنا لا يستطيع الا ان يكون مع جماهير الشعب خاصة بعد ان نضجت هذا النضج وبعد ان جاهد الحزب كثيرا وسنين طويلة حتى اسهم في انضاجها، في انضاج وعيها ونضالها .. فكيف يبتعد عنها اليوم ؟.. المهم ان يكون الحزب وحدويا وان يكون في صف الوجدويين وعلى رأسهم. المهم ان تكون القوى الوجدوية هي المتغلبة في البلاد لان الوحدة في هذه المرحلة تعني الاشتراكية ولا تعني غير ذلك ولان الجماهير الوجدوية هي الجماهير الاشتراكية. ولا يستطيع احد، لا يستطيع شخص مهما بلغ من القوة ولا يستطيع جماعة ان تفصل بعد اليوم بين هذين المفهومين بين هذين الهدفين الاشتراكية والوحدة. فالذي يبتعد عن الوحدة يكون قد ابتعد عن الاشتراكية. المهم هو تعبئة القوى الوجدوية الاشتراكية ضد الوضع الانفصالي الذي هو وضع رجعي، ولا يهم بعد ذلك ان تحققت الوحدة في هذا العام او بعد عام او عامين او اكثر ما دمننا رجعا الى الطريق السوي الى الطريق الذي خطته لنا العقيدة طريق النضال مع الشعب في صف الشعب فالتنفيذ يصبح مسألة وقت ولا فرق كبير في نظري بين ان يقوم تضامن وتعاون بين سوريا ومصر اذا كانت القوى الوجدوية هي المتغلبة في سوريا وبين ان تقوم وحدة واتحاد لان المهم كما قلت واكرر هو ان يكون الامر بيد القوى الوجدوية، ومعنى ذلك ان قوى الرجعية والاستعمار تكون مدحورة. هناك افكار خاطئة وهناك احيانا مغالطات تقول لنبنى الحزب اولا ولا اعتقد ان احدا يختلف عن ذلك طالما قلنا ان اهم درس فرحنا به من التجربة التي انتكست هو ان غياب الحزب كان سببا في الانتكاسة ولكن يجب ان ندقق في هذا القول كم من الزمن نطلب لبناء الحزب هل هي سنة ام عشر سنوات وهل نبنى الحزب في معزل عن النضال او نبنيه ضمن النضال هل نبنى الحزب ونضع العقيدة على الرف ام نبنى الحزب في حالة استلهاهم العقيدة وتطبيقها .. فلا خلاف على ان الحزب يجب ان يكون قائما بقوة وبمتانة وبسلامة ولكن لا يجوز ان يتخذ قيام الحزب ذريعة لتأجيل موضوع الوحدة الى اجل غير مسمى وأراني مضطورا ان اقول بان بعض الذين يتزعمون بهذه الحجة من الحزبيين السابقين في سوريا هم اولئك الذين لا يريدون للحزب ان يقوم ولا يقدر على قيمة الحزب ولا يبرهنون على عقلية حزبية وإنما يريدون الحكم يريدون بيع الوحدة صفقة رخيصة مقابل الحكم لانه يوجد من يشتري الان توجد الرجعية المدعورة الخائفة على مصالحها وشركاتها وثرواتها وهي مستعدة بأن تشتري الانفصال وتثبت

الانفصال مقابل تنازلات جزئية لصالح التقدمية والتقدميين ولا اعتقد ان الحزب يرضى بان يكون طرفا في مثل هذه الصفقات.

ايها الرفاق:

اكتفي بهذا العرض واتوقع ان النقاش قد يثير نواحي اخرى للمشكلة ويذكرنا بجوانب واشياء قد تكون اغفلت، واترك هذا للمؤتمر.

المؤتمر القومي

(السادس)

تشرين الاول ١٩٦٣

الى ٢٣ تشرين الاول ١٩٦٣

المؤتمر القومي السادس

على اثر قيام ثورة ١٤ رمضان في العراق وثورة ٨ آذار في سوريا وقيام حكم الحزب فسي هذين القطرين نشأ وضع عربي جديد، كما انتقل الحزب من وضع النضال السري الى وضع جديد يتيح له لأول مرة تطبيق مبادئه التي ناضل من اجلها منذ تأسيسه. وكان من اهم التطورات القومية التي نتجت عن قيام الثورتين المذكورتين توقيع ميثاق ١٧ نيسان الذي اخذ الحزب فيه المبادرة ونجح في رسم الطريق لوحدة ثلاثية اتحادية بين العراق وسوريا والجمهورية العربية المتحدة. الا ان هذا الميثاق لم يلبث ان فشل، الامر الذي وضع العرب على ابواب كارثة قومية. ومن ناحية اخرى بدأت القوى الرجعية في كل من سوريا والعراق بدعم من الاستعمار العالمي اثاره حملة مركزة على حكم الحزب محرضة عليه القوى الخائفة من الاشتراكية. في مثل هذا الجو المطبوع بانكاس الاتجاه الوحدوي واثارة المصاعب بوجه الحكم التقدمي في العراق وسورية عقد الحزب مؤتمره القومي السادس لدراسة الوضع العربي عموما ووضع الحكم في سوريا والعراق واوضاع الحزب العقائدية والداخلية. ويمكننا ان نقول ان هذا المؤتمر كان اهم اجتماع عقده الحزب، بسبب الاوضاع الجديدة التي نتجت عن قيام الثورة الشعبية في العراق وسوريا. انعقد المؤتمر في دمشق ما بين ٥ و ٢٣ تشرين الاول ١٩٦٣. وعلى اثر ذلك اصدرت القيادة القومية بيانا سياسيا ضمنته خلاصة مقررات المؤتمر، كما نشرت بعد ذلك ((التقرير العقائدي)) الذي اقره المؤتمر وقرارات المؤتمر الكاملة.

٩ تشرين الاول ١٩٦٣

بيان المؤتمر القومي السادس لحزب البعث

في تحية الوحدة العسكرية ما بين العراق وسورية^(١)

ان المؤتمر القومي السادس لحزب البعث العربي الاشتراكي المنعقد الان.

ايماننا منه بأن ثورتي الرابع عشر من رمضان والثامن من اذار تكونان ثورة واحدة قومية عربية اشتراكية شعبية.

وانطلاقا من ان الوحدة العسكرية بين القطر السوري والقطر العراقي هي خطوة حاسمة في طريق الوحدة الكاملة بين القطرين.

يحيي في هذا الحدث العظيم انتصار ثورتنا في مسيرتها لتحقيق اهداف امتنا العربية في الوحدة والحرية والاشتراكية، ويدعو شعبنا العربي لمتابعة النضال في سبيل تدعيم ثورته الشاملة ذات المحتوى الشعبي الديمقراطية تحت شعار القيادة الجماعية والتنظيم الثوري.

وبهذه المناسبة يتوجه المؤتمر القومي السادس لحزب البعث العربي الاشتراكي بالتحية والتقدير الى كل من المجلسين الوطنيين لقيادة الثورة في العراق وسورية على هذه الخطوة التاريخية الجبارة التي ستكون حدثا حاسما في نضال الشعب العربي لتحقيق وحدته وحرية واشتراكيته.

المؤتمر القومي السادس لحزب البعث العربي الاشتراكي

١٧ تشرين الاول ١٩٦٣

في الوقت الذي قام الحكم الرجعي في المغرب بالاعتداء على حدود الجزائر لاحراج واضعاف الحكم الثوري هناك، وفي الوقت نفسه كانت محاولات للعصيان في الداخل كان المؤتمر القومي السادس للحزب منعقدا في دمشق. وباشتداد الحملة الرجعية على حكومة الجزائر ابرق المؤتمر معلنا شجبه للمؤامرات ومؤيدا الحكم الثوري في الجزائر.

(١) ((البعث))، العدد ١٩٢.

المؤتمر القومي السادس لحزب البعث العربي الاشتراكي يشجب كل تأمر داخلي وخارجي على مكتسبات الثورة الجزائرية^(١)

المكتب السياسي لحزب جبهة التحرير الجزائرية - الجزائر.

الرئيس احمد بن بللا

ان المؤتمر القومي السادس لحزب البعث العربي الاشتراكي المنعقد في دمشق اذ يحيي الثورة العربية في الجزائر ونضالها المشرف في معركة البناء الاشتراكي الديمقراطي، يشجب بشدة العدوان الرجعي الاستعماري المدير، الذي تقوم به الرجعية الحاكمة في المغرب، ويستنكر كل تأمر داخلي وخارجي على مكتسبات الثورة واتجاهها العربي الاشتراكي، ويؤكد المؤتمر تضامن حزب البعث العربي الاشتراكي في جميع اقطار الوطن العربي مع قيادة الثورة الجزائرية في كفاحها البطولي لارساء قواعد المجتمع الاشتراكي القائم على التنظيم الشعبي والقيادة الجماعية.

المؤتمر القومي السادس لحزب البعث العربي الاشتراكي

امة عربية واحدة - ذات رسالة خالدة

حزب البعث العربي الاشتراكي

القيادة القومية

مقررات المؤتمر القومي السادس

اصدرت القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي بيانا عن اعمال ومقررات المؤتمر السادس للحزب الذي انعقد في الفترة ما بين ٥ - ١٠ - ١٩٦٣ و ٢٣ - ١٠ - ١٩٦٣. وفيما يلي النص الحرفي للبيان التاريخي الذي صدر عقب انتهاء اعمال المؤتمر:

ظروف انعقاد مؤتمر الحزب

جاء المؤتمر القومي السادس لحزب البعث العربي الاشتراكي، في ظرف يستلم فيه الحزب السلطة في قطرين عربيين، بعد نضال شاق طويل دؤوب استمر ما يقارب العشرين عاما، قدمت خلالها الجماهير الشعبية بقيادة الحزب الكثير من الشهداء على مذبح النضال في سبيل وحدة الامة العربية وحريتها واشتراكيته.

^(١) جريدة ((البعث))، العدد ١٩٩.

لقد استطاع حزب البعث العربي الاشتراكي ان يرسم باصالة ووعي طريق النضال العربي وان يبلور بصدق اهداف الجماهير الشعبية على الصعيدين القومي والاشتراكي، كما انه قد جسد، في مرحلة الكفاح السليبي، مطامح الشعب العربي وثورته على الواقع العربي المتخلف والمستقل والمتفتت.

ان الحزب الذي استطاع - خلال عشرين عاما من النضال - ان يندمج بوعي وصدق في نضال الجماهير العربية وان يقود بنجاح - نضالها في سورية والعراق بوجه خاص نحو تأكيد كيانه القومي وحقيقته العربية .. ان الحزب الذي استطاع ان ينتزع الدعوة القومية من الاستقطابية والرجعية والبورجوازية وان يحول الحركة القومية العربية الى محرك لنضال الملايين .. ان هذا الحزب يعاهد الجماهير العربية، من خلال قراراته التي اتخذها في المؤتمر، على المضي - بلا تردد وبلا كلل - جنبا الى جنب مع هذه الجماهير في معركتها القومية في سبيل الوحدة العربية.

وان الحزب الذي استطاع ان يحمل روح العصر الحديث الى الحركة القومية العربية بالتزامه مصالح الجماهير الكادحة وربطه بين الثورة القومية والثورة الاشتراكية ... ان هذا الحزب يعاهد الجماهير اليوم بانه سيمضي بقوة وعزم في طريق الجماهير الكادحة لتحقيق الثورة الاشتراكية وتجسيد الشعارات التي حملها وناضل في سبيلها منذ نشوئه وحتى اليوم.

ان الحزب الذي ساهم بصنع اول ظفر قومي ثوري للعرب في تاريخهم الحديث عندما ارسى دعائم وحدة عام ١٩٥٨ وضحي بنفسه على مذبح هذه الوحدة ... ان هذا الحزب استطاع بعد نكسة تلك الوحدة وسقوطها ان ينظم صفوفه ويستجمع قواه من جديد وان يعي الجماهير الشعبية ليواجه ببطولة وجرأة الردة الرجعية الانفصالية الاقليمية.

وكانت المعركة الاولى في بغداد في ١٤ رمضان حيث اسقط الحزب حكما انغزاليا فرديا معاديا للقومية العربية والوحدة. فسهل بذلك سقوط عهد الانفصال في دمشق حيث كان نضال الحزب وجماهير الشعب قد انهك ذلك الحكم الرجعي الشعبي العميل.

وفي صبيحة الثامن من آذار كانت طلائع البعث العربي الاشتراكي في مقدمة الركب الزاحف لقبر حكم الانفصال الاسود.

وهكذا تهيأت من جديد ظروف موضوعية لانتصارات كبرى على الصعيدين القومي الاشتراكي. وكان ميثاق القاهرة في ١٧ نيسان حسيطة للظروف الموضوعية الجديدة التي حققها نضال الجماهير الشعبية بقيادة الحزب.

الا ان سلطات القاهرة لم تستطع ان ترى الظروف الجديدة للنضال العربي، فرفضت التعاون والتفاعل مع الحزب في اطار الوحدة، واعلنت انسحابها من ميثاق القاهرة.

وفي هذه الظروف الجديدة التي يعيشها النضال العربي انعقد المؤتمر القومي السادس لحزب البعث العربي الاشتراكي.

وعلى عتبة مرحلة الكفاح الايجابي .. كفاح البناء، انعقد المؤتمر القومي السادس للحزب وكله امل وتصميم على قيادة المعركة الجديدة بنفس الصلابة ونفس الاصرار وبنفس الايمان المطلق بقوة الشعب العربي ومصيره المشترك.

وفي جو من شعور عميق بالمسؤولية التاريخية التي يواجهها الحزب انعقد مؤتمره القومي في ٥ - ١٠ - ١٩٦٣ في دمشق، وتابع المؤتمر اعماله حتى ٢٣ - ١٠ - ١٩٦٣.

وبحث المؤتمر بعض قضايا التنظيم الحزبي في ظروف قيادة الحزب للسلطة في القطرين، ثم درس بعضا من المشاكل النظرية التي تواجه النضال العربي، واتخذ حولهما القرارات اللازمة. ثم بحث المؤتمر قضية الوحدة السياسية للقطرين السوري والعراقي والتحويل الاشتراكي فيهما واتخذ القرارات اللازمة، ثم بحث المؤتمر قضايا السياسة العربية والدولية، واقر حولها التوصيات اللازمة. وفيما يلي ملخص لما هو هام ورئيسي من قرارات المؤتمر، على ان تصدر تباعا التوضيحات المفصلة لهذه القرارات.

اولا: قضايا الحزب التنظيمية وعلاقة الحزب بالجماهير والسلطة.

مبدأ القيادة الجماعية

١- درس المؤتمر قضايا الحزب التنظيمية بشكل عام. واكد من جديد على اهمية المحافظة على مبدأ القيادة الجماعية في العمل الحزبي باعتبارها صورة لديموقراطية الحزب في القمة. كما انتهى المؤتمر الى ان التجارب التي مر بها الحزب قد اكدت صحة مبدأ المركزية الديموقراطية الذي يطبقه، واعتبر ان اقامة التوازن بين المركزية من جهة والديموقراطية من جهة اخرى هي

وحدها التي تتيح ممارسة مسؤولية فعالة للنضال الحزبي وال جماهيري، وهي التي تحفظ وحدة الحزب واتصاله من جهة، وتحقق ديموقراطيته ومرونته من جهة أخرى.

تركيب الحزب الاجتماعي

٢- وفي دراسة معمقة لوضع الحزب في كل من سورية والعراق اولى المؤتمر اهتماما خاصا لظروف الثورة الاشتراكية التي تفجرها الجماهير الشعبية، وأكد المؤتمر ان تركيب الحزب الاجتماعي سيلقي ظلاله على الثورة نفسها، ولهذا قرر المؤتمر ان اهداف الحزب الاشتراكية يجب ان تكون مجسدة في تركيبه الاجتماعي، لان الثورة الاشتراكية الكلية لا بد ان تعتمد العمال والفلاحين صلبا وقاعدة للثورة والحزب في آن واحد.

حق الجماهير الشعبية بانتقاد الحزب

٣- وفي ظروف يقود فيها الحزب السلطة في كل من القطرين السوري والعراقي حذر المؤتمر من نسلل العناصر الانتهازية الى الحزب او من سقوط بعض العناصر الحزبية في اغراءات السلطة وما تحمله من مخاطر تدير الرأس وتدفع الى الاستعلاء على الجماهير اللاحزبية. واتخذ المؤتمر قرارات عملية تحول دون امكانية بروز ظاهرة الواجهة العقائدية على حساب مبدئية الحزب واخلاقيته وعلى حساب مصالح الجماهير اللاحزبية. واكد المؤتمر ان العضوية في الحزب، لا يمكن ان تحمل سوى معنى المسؤولية الكبيرة الواسعة التي يتحملها العضو في الحزب. ونبه المؤتمر اعضاء الحزب الى ان يحصروا همومهم بمسؤولياتهم فقط، اما حقوقهم فهي نفس الحقوق التي يتمتع بها أي مواطن بلا ادنى زيادة او امتياز. واكد المؤتمر ان للجماهير الشعبية اللاحزبية حق انتقاد الحزب وحق المراقبة على اعضائه، واعتبر هذه الرقابة - بالاضافة الى كونها حقا طبيعيا للجماهير - ضمانا لاستمرار عملية التصحيح والتفاعل بين الجماهير من جهة وبين الحزب والسلطة الرسمية من جهة أخرى. كما اعتبر هذه الرقابة وسيلة لكبح اغراءات الحكم ومظاهر السلطة عن اعضاء الحزب ووسيلة لمنع ظهور الاتجاهات البورجوازية فيه، كما شدد المؤتمر على ضرورة الانتباه الى صفات المنتسبين للحزب واخلاقيتهم، واكد ضرورة التشدد في القبول ومد فترات التدريب الحزبي لكي يمكن خلالها التأكد من الصفات الاخلاقية والنضالية للمرشحين لدخول الحزب.

علاقة الحزب بالسلطة

٤- ويصدد العلاقة بين الحزب والسلطة فقد اقر المؤتمر ضرورة تميز الحزب عن الدولة تميزا كاملا، وحذر من ابتلاع السلطة للحزب ومن انغمار الحزب في الشؤون اليومية المباشرة التفصيلية لآعمال اجهزة السلطة. واعتبر المؤتمر الحزب، قائدا لشؤون السلطة موجهة للسياسة العامة والشؤون الاساسية لقضايا الحكم. واكد المؤتمر ضرورة تفرغ القسم الاكبر من قيادات الحزب لشؤون العمل الحزبي.

ثانيا: قرارات حول بعض القضايا النظرية المتعلقة بعقيدة الحزب ومشاكل النضال العربي
٥- وبحث المؤتمر عددا من مشاكل النضال العربي، وبعض القضايا النظرية المتعلقة بالوحدة العربية الاشتراكية وممارسة الديمقراطية الشعبية وموقف الحزب من الفكر الاشتراكي العسالمي، وحدد السمتين الاساسيتين لايديولوجية الحزب بالعلمية والثورية ضمن اطار قومي، ثم نقد المؤتمر بعض الافكار والآراء التي خلفها تطور الحزب الفكري، واتاح بالتالي تطوير عقيدة الحزب تطورا عميقا خلافا يستشرف المستقبل بوضوح دون انقطاع عن ماضي الحزب وتراثه، بشكل يؤمن وحدة الحزب الفكرية ووضوحه الايديولوجي وتماسكه التنظيمي ويكفل مواجهة علمية ثورية لقضايا النضال العربي.

ثالثا: قضايا التحويل الاشتراكي في القطريين السوري والعراقي ديمقراطية التحويل الاشتراكي

٦- بحث المؤتمر قضايا التحويل الاشتراكي في القطرين السوري والعراقي وقرر السير قدما في طريق التحويل الاشتراكي للمجتمع على اساس ديمقراطي وبمشاركة الجماهير الشعبية. وبعد ان اعطى المؤتمر تحليلا علميا للاوضاع الاجتماعية والسياسية والطبقية في القطريين السوري والعراقي اكد ان التزام الحزب للجماهير الشعبية يهيئ لاقامة تجربة ثورية جذرية وديمقراطية في القطرين ستلقى انعكاساتها لا في داخل القطرين فحسب بل في الوطن العربي كله، لانها تهيئ الظروف الموضوعية لعملية التصحيح والتفاعل مع التجارب الاخرى في الوطن العربي.

قوة الثورة الاشتراكية

٧- واستنادا على تحليل علمي للظروف السياسية والاقتصادية في القطرين استخلص المؤتمر موضوعات رئيسية تتعلق بالطبقة البورجوازية الوسطى حيث اصبحت عاجزة عن القيام بأي دور ايجابي على الصعيد الاقتصادي، كما ان انتهازيتها تجعلها مؤهلة للقيام بدور الحليف للاستعمار الجديد، واعتبر العمال و الفلاحين و المثقفين الثوريين من عسكريين ومدنيين و البورجوازية الصغيرة هي القوى التي تصنع بتحالفها الثورة الاشتراكية في مرحلتها الاولى .

ادارة العمال لوسائل الانتاج

٨- وفي محاولة لتصور افاق التطور الاشتراكي في القطرين وعلى ضوء التجارب الثورية الاشتراكية في العالم فقد اكد المؤتمر على اهمية الادارة الديمقراطية العمالية لوسائل الانتاج باعتبار ان هذا النوع من الادارة يمكن ان يجنب التطوير الاشتراكي في القطرين مرحلة رأسمالية الدولة، التي مرت بها معظم التجارب الاشتراكية ، و اكد المؤتمر ضرورة الانتباه الى المظاهر البيروقراطية والعمل على لجمها واستئصالها باستمرار .

اجهزة الدولة وعلاقتها بالحزب والشعب

١٠- وفيما يتعلق بقضية الارض فقد انتهى المؤتمر الى قرارات تواجه مشكلة الارض مواجهة ثورية واشتراكية، فأقر ضرورة الانطلاق من نظرة ثورية لمشكلة الارض واعتبر الثورة الزراعية خطوة لا بد منها لنمو اقتصادي سريع في القطاع الصناعي. واعتبر المزارع الجماعية المسيرة ذاتيا من قبل الفلاحين (في الاراضي المشمولة بالاصلاح الزراعي) المنطلق الاشتراكي السليم لتحويل العلاقات الاجتماعية في الريف. واعتبر انشاء هذه المزارع هدفا ثوريا يسعى اليه الحزب، واعتبر اشراك الفلاحين في تنفيذ الثورة الزراعية شرطا اساسيا لنجاح هذه الثورة .

اهمية التخطيط الاشتراكي

١١- كما اكد المؤتمر في قرارته على اهمية التخطيط الاشتراكي - على الصعيدين القطري والعربي - باعتباره الوسيلة الفعالة التي تمكن من استخدام جميع الموارد الوطنية المادية والطبيعية والبشرية بطريقة علمية وعملية، كما اكد اهمية التصنيع والتنمية الاقتصادية في

القطاعات الأكثر أهمية التي تضمن التطور الحقيقي للاقتصاد القومي وتستبعد الانجازات المظهرية التي لا تساهم في تنمية الانتاج.

السياسة الاشتراكية في ميدان الخدمات

١٢- ورسم المؤتمر في قراراته سياسة اشتراكية في ميدان الخدمات. وولفت الانتباه الى التناقض الصارخ بين مظاهر البذخ والتبذير في اجهزة الدولة وبين المستوى المعيشي للجماهير الشعبية، واكد ان طابع التقشف يجب ان يشمل الطبقات الميسورة واجهزة الدولة بصورة خاصة. وعالج المؤتمر قضايا التعليم وتحويل التعليم الالى حقيقة فعلية والى ضرورة القضاء على الامية واعطاء التعليم طابعا قوميا يعطي للجيل الصاعد رؤية عميقة متكاملة منسقة للمعرفة الانسانية، كما اقر المؤتمر تنسيق خطة التعليم مع متطلبات التنمية والاهتمام بالاختصاصات العالية. وافر المؤتمر توسيع الفروع العلمية في الجامعات وبذل الجهود لرفع مستوى الهيئات التدريسية في الجامعات. وافر المؤتمر ضرورة توسيع الخدمات في الريف والمحافظات النائية والفقيرة، كما اعتبر المؤتمر ضمان الطبابة المجانية للمواطنين من ابسط مسلمات التفكير الاشتراكي، ورسم خطوطا تنفيذية لهذه السياسة بدعا من توسيع تدريس الطب وتوسيع الخدمات الطبية التي تؤديها الدولة لتصفية القطاع الحرفي في ميدان الطب.

الحرس القومي ومهامه الثورية

١٣- ودرس المؤتمر تجربة الحرس القومي واعتبر هذه التجربة، بالرغم من نواقصها وبعض الاخطاء التي رافقتها حصنا لحماية الثورة يجب تطويرها وتوسيعها بحيث تصبح قادرة على تأدية مهام ثورية في ميدان البناء الاشتراكي وفي توعية الجماهير العربية الشعبية. كما اكد المؤتمر على ضرورة الوقوف بحزم تجاه أي خطأ يقع فيه بعض افراد الحرس القومي.

حرية المنظمات الشعبية وحق الاضراب للعمال

وافر المؤتمر حرية المنظمات الشعبية العمالية والطلابية والمهنية والنسوية ضمن الخط القومي الاشتراكي، واكد ضرورة استقلالها الذاتي والنسبي عن السلطة ما دامت هذه السلطة في طريق التحويل الاشتراكي، وما دام الواقع الراهن لم يتحول بعد الى واقع اشتراكي. واعتبر المؤتمر

ان استقلال المنظمات ضرورة يملئها الدفاع عن مصالح تلك الفئات والطبقات، وافر حق الاضواء للطبقة العاملة.

التثقيف العقائدي في الجيش

١٤- واولى المؤتمر عناية خاصة للتثقيف العقائدي الايديولوجي في الجيش واكد حق العناصر العسكرية في ممارسة حقوقهم السياسية كاملة. واعتبر المؤتمر دمج الطلائع الثورية العسكرية والمدنية دمجا عضويا هو الوسيلة لخلق تفاعل ايدولوجي بينهما تتيح وحدة في التفكير ومجابهة مشتركة مباشرة وعملية لقضايا البناء الاشتراكي وتصهر الجيش والشعب في مصير ثوري مشترك. وانتهى المؤتمر الى ان التثقيف العقائدي للجيش سيخلق مفهوما ثوريا جديدا للانضباط بين الرئيس والمرؤوس، واكد المؤتمر ايضا على اهمية خدمة العلم في بلد متخلف بحيث يمكن ان تصبح هذه الخدمة مدرسة للجنود والفلاحين تساهم مساهمة اساسية بالقضاء على الامية والتخلف الفكري في الريف.

رابعا: قضايا النضال العربي

وحدة اتحادية بين سورية والعراق

١٥- بعد انسحاب القاهرة من ميثاق الوحدة الثلاثية رأى الحزب نفسه ملزما باقامة وحدة بين سورية والعراق. وعلى هذا الاساس فقد اقر المؤتمر مبدأ قيام الوحدة الثنائية بين القطرين السوري والعراقي على اساس الوحدة الاتحادية اخذا بعين الاعتبار الظروف الموضوعية في كلا القطرين. واعتبر المؤتمر الدولة الموحدة الجديدة خطوة في طريق الوحدة الشاملة تكفل صهر الطاقات الثورية بين القطرين وتمهد لايجاد ظروف جديدة تساعد على تحقيق خطوات وحدوية اخرى. واعتبر المؤتمر الدولة الجديدة مرحلة في النضال للوحدة ولهذا ستكون الدولة الجديدة مفتوحة على الصعيد القومي. واكد المؤتمر في احد قراراته ان اكبر الخطوات الوحدوية هي التي تركز انضمام مصر الى الدولة الجديدة على اساس الديمقراطية والتكافؤ القطري والقيادة الجماعية.

شجب عدوان الرجعية المغربية على الجزائر

١٦- ودرس المؤتمر موضوع عدوان الرجعية المغربية على الثورة الجزائرية ورأى المؤتمر ان القضية في جوهرها ليست مسألة حدود فحسب، بل هي مظهر من مظاهر الصراع بين التقدمية والرجعية على الصعيد القطري في الجناح الافريقي من الوطن العربي. وأكد المؤتمر ان تأييد ودعم الثورة الجزائرية فيما تحمله من معان ثورية اشتراكية وعربية قومية، هو ضمان لانتصار الثورة الاشتراكية الوحيدة في الوطن العربي كله، ولهذا فان الحزب يقف بلا تردد وبحزم مع الثورة الجزائرية ضد العدوان الرجعي المغربي المدعوم من الاستعمار الجديد والقديم، وهو يدعو السلطة في كل من سورية والعراق الى تقديم كل عون تطلبه الثورة الجزائرية وتحتاج اليه.

تأييد نضال الاتحاد الوطني للقوى الشعبية

١٧- واذا كان المظهر الاول لمقاومة الرجعية المغربية قد تمثل في عدوانها على الثورة الجزائرية فان المظهر الثاني يتمثل في عمالتها العلنية الصريحة للاستعمار الذي يدفعها كل يوم لحياتة قضية الجماهير وقوميتها العربية، ولهذا فان الاجراءات التعسفية والارهاب الذي توجهه الرجعية الحاكمة في المغرب الى الاتحاد الوطني للقوى الشعبية هو مظهر من مظاهر العمالة للاستعمار ودفاع عن مناطق نفوذه واحتكاراته ومعمريه في المغرب. ولهذا فقد اتخذ المؤتمر قرارا بشجب هذه الاجراءات ضد الاتحاد الوطني للقوى الشعبية ويعن الحزب وقوفه بجانبه ضد الرجعية والاستعمار.

تحويل مياه الاردن يجب منعه بالقوة

١٨- ودرس المؤتمر بانتباه موضوع تحويل مياه الاردن - سواء بالضخ او بالتحويل - ورأى في هذا المشروع خطرا مباشرا كبيرا على الوطن العربي، وهو بالتأكيد خطر عسكري في الدرجة الاولى، لذا فان الحزب يدعو الشعب العربي وحكوماته في جميع اقطاره الى مواجهة هذا الخطر ومقاومته بالقوة. وهو يعلن ان على السلطة الثورية في العراق وسورية بشكل خاص مهمة

مواجهة هذا الخطر. ويدعو الدول العربية الاخرى، وخاصة الجمهورية العربية المتحدة، الى العمل والتضامن لمواجهة هذا الخطر بالقوة اذا احتاج الامر.

تأييد ودعم ثورة اليمن

١٩- ودرس المؤتمر قضية الثورة اليمنية، ورأى فيها مظهرا من مظاهر الصراع بين الرجعية العربية والجماهير العربية. ورأى في ثورة اليمن نقطة انطلاق ثورية في انقاذ الجنوب العربي كله من الاستعمار وفي تحرير الجزيرة العربية من الرجعية وعملاء الاستعمار. ويهيب المؤتمر بجميع القوى التقدمية العربية بالالتفاف حول ثورة اليمن ودعمها ضد الرجعية ويطلب بشكل خاص من السلطة الثورية في كل من سوريا والعراق مد يد العون والمساعدة - بجميع اشكالها - للثورة اليمنية، ويرى في هذه المساعدة واجبا تفرضه عليه وحدة المصير العربي، وعاملا في دحر الرجعية ومساعدة لابناء الشعب العربي في اليمن لكي يقوموا بدورهم في قيادة الثورة اليمنية وتعميق جذورها وتوسيعها.

الموقف من نظام عبد الناصر

٢٠- ودرس المؤتمر نظام عبد الناصر بجوانبه الايجابية والسلبية، واكد اهمية وجود الجمهورية العربية المتحدة (بثقلها الكمي والنوعي) في كل وحدة. واعتبر ان الجوانب الايجابية في نظام عبد الناصر تدفع الحزب الى قبول الوحدة معه الا ان الجوانب السلبية في نظام عبد الناصر تدفع الحزب الى قبول نظام عبد الناصر مجرد شريك في الوحدة لا قاعدة لها. واعتبر المؤتمر ان مثل هذه الصيغة هي وحدها التي تتيح عملية التصحيح والتفاعل بين التجارب العربية. واكد المؤتمر ان عبد الناصر قد فرض على الحزب صراعا لا مبرر له سوى طبيعة الحكم الفردي الديكتاتوري الذي يمارسه بنفسه، ولفت المؤتمر الانتباه في قراراته الى ان الظروف الراهنة للنضال العربي تستوجب وقف هذا الصراع وابداء نقاط التقاء وتفاهم بين الحركات التحررية العربية على صعيد الوطن العربي كله.

جبهة تحرير فلسطين

٢١- ودرس المؤتمر بعناية المشكلة العربية في فلسطين في مرحلتها الراهنة وآفاق تطورها، وانتهى الى ضرورة اعتماد عرب فلسطين، كأداة أولى في تحرير فلسطين، وقرر تنفيذ فكرة ((جبهة تحرير فلسطين)) وهو يدعو الدول العربية بشكل عام والسلطة الثورية في سورية والعراق بشكل خاص الى تقديم كل الامكانيات لاقامة هذه الجبهة وتنظيمها، وان توجد لها الادوات والقيادات المؤمنة والثورية وان تكون بمنأى عن الخلافات بين الدول العربية.

جبهة عربية تقدمية على صعيد الوطن العربي

٢٢- وانطلاقاً من الايمان العميق بوحدة الوطن العربي، فقد اكد المؤتمر من جديد ضرورة اقامة الجبهة العربية التقدمية على مستوى الوطن العربي، باعتبار ان مثل هذه الجبهة في الظروف الراهنة هي تجسيد لوحدة النضال العربي، كما ان هذه الجبهة تمهد لخلق التنظيم الثوري الموحد المتجانس على مستوى الوطن العربي، ولان مثل هذا التنظيم سيكون اداة توحيد وصهر لجميع اقطار الوطن العربي.

خامساً: قضايا السياسة الدولية

كفاح دائم ضد ظاهرة الاستعمار

٢٣- اكد المؤتمر السياسة المبدئية الثورية التي انتهجها الحزب، منذ نشوئه على الصعيد الدولي، وقرر متابعة دعم جميع حركات التحرر القومي في العالم ضد الاستعمار. كما اوضح المؤتمر في قراراته الاشكال الجديدة للتحالف بين البورجوازية الوسطى والاستعمار الجديد. وانطلق المؤتمر في تحليل موقف الحزب من الاستعمار في كونه حزباً اشتراكياً من جهة وحزباً ينتمي الى شعب مضطهد مستعمر من جهة ثانية، ولهذا نبه المؤتمر الى ان من الوهم الاعتقاد بان بناء مجتمع اشتراكي جديد يضع مصلحة الجماهير في رأس مهماته يمكن ان يتم دون كفاح دائم ضد ظاهرة الاستعمار والنضال ضد شتى اشكال الاستغلال الانساني.

تأكيد سياسة عدم الالتزام بالمعسكرات الدولية

٢٤- اكد المؤتمر سياسة عدم الالتزام بالمعسكرات الدولية وعدم الانغمار في معارك المعسكرين اليومية والمباشرة والخاصة.

تعزيز الصداقة مع الشعوب العالم الاشتراكي

٢٥- ولكن المؤتمر اكد ان سياسة عدم الالتزام يجب ان لا تحول دون تمتين عرى الصداقة مع شعوب العالم الاشتراكي، واكد المؤتمر ان تقوية وتعزيز الصداقة بين الشعب العربي وشعوب المعسكر الاشتراكي ستخلق امكانيات حقيقية لاقتلاع المواقع الاستراتيجية والمصالح الاقتصادية الاحتكارية الاستعمارية في الوطن العربي، كما انها ستؤدي الى تعزيز الكفاح العام الانساني المشترك ضد الاستعمار.

تعزيز التضامن مع بلدان العالم الثالث

٢٦- واكد المؤتمر وجوب تعزيز التضامن مع بلدان العالم الثالث الذي ننتمي اليه، والتي تنتهج سياسة الحياد الايجابي، واعتبر ان تعزيز هذا التضامن سيؤدي الى تقوية جبهة الكفاح ضد الاستعمار.

محاربة جميع انواع التمييز العنصري في العالم

٢٧- وقرر المؤتمر محاربة جميع انواع التمييز العنصري في العالم، واعتبرها مظهرا من مظاهر النظام الراسمالي الاستعماري، وهو يرى في دولة جنوب افريقيا اسرائيل من نوع جديد في افريقيا، ويقف الحزب بشكل خاص ضد الاستعمار بشكليه: القديم والحديث.

القيادة القومية

دمشق في ٢٧ - ١٠ - ١٩٦٣

بعض المنطلقات النظرية

التي أقرها المؤتمر القومي السادس في تشرين الأول ١٩٦٣

مقدمة

— ١ —

يجدر الانتباه الى الفرق بين نظرية نضالية تكونت نتيجة مواجهة للواقع والتصاق به وخلال سلسلة من المعارك العنيفة بين الجماهير وبين اعدائها والمعيقين لتقدمها، وكان الدافع اليها التصدي لحركة التاريخ ودفعها الى الامام .. وبين نظرية تكونت بين الجدران الضيقة وكان الدافع اليها الترف الفكري او المماحكة العقلية الصورية. وغياب هذا الفرق عن الاذهان في كثير من الاحيان يجر الى منزلق العجز عن الرؤية الكاملة والى اجتثاث الاشياء من الظروف التاريخية التي نبتت فيها.

ان النظرية النضالية لا يمكن ان تخلق بين يوم وليلة او خلال سنة او سنتين وإنما تتبلور في الاذهان وتتركز نتيجة تحولات تاريخية تواجه النضال الجماهيري ويكون مجبرا على تحديد موقف منها، موقف حي وحاسم في آن واحد. ونتيجة لذلك تأخذ تلك النظرية في النمو والتبلور وتصبح دليلا لتحرك الجماهير الزاحفة نحو اهدافها. ان اية نظرية نضالية لا يمكن ان تقبل بسهولة قوانين اجتماعية تكونت في زمان ومكان معينين، لان الواقع الاجتماعي واقع حي، وفي تغير مستمر. والقانون العلمي وان كان يستند الى منطلقات مبدئية ثابتة في جوهرها لا يعطي نفس النتائج عندما تتغير الظروف المصاحبة للتجارب التي اعطت مثل هذا القانون. وبالتالي فان الفكر الثوري سيجد نفسه يبني نظريته لبنة لبنة بالرغم انه بالاساس ليس خالي الذهن او معزولا عن التراث العالمي الانساني. ان الفكر الثوري لا بد ان يمتحن ذلك التراث وان يضعه على محك الواقع. والفكر الثوري اذا لم يفعل ذلك فانه يكون قد انساق الى استسلامية علمية، وليس الى علمية. ان هناك فرقا اكيدا بين العلمية وبين الاستسلامية العلمية. ان الاخيرة تجر الى القوالب الجامدة الجاهزة والتحجر الفكري وبالتالي الانعزال عن حركة التاريخ.

ان حزبنا لم ينشأ في عزلة عن التراث العالمي او تجارب الانسانية. لقد نشأ حزبنا في مفترق طرق للحركة الثورية العالمية، وكان اول الحركات التي ساهمت في نقل ذلك التراث والاستفادة منه.

لقد نشأ حزبنا في فترة كانت المنعرج للحركة الاشتراكية في العالم .. وقد اختار حزبنا ان لا يكون منفعلا انفعالا سلبيا بتلك الحركات وكان موقفه منها موقف الايجابي الواثق بنفسه. فقد رفض الاشتراكية الديمقراطية الاصلاحية، كما رفض ايضا التطبيق الستاليني للاشتراكية وما صاحب ذلك التطبيق من ارهاب وتلاعب بمبادئ الاشتراكية نفسها، كما رفض بشدة انفعالية الحركات الشيوعية في بلادنا بذلك التطبيق.

ان حزبنا كان من اول الحركات العالمية التي التزمت بالموقف الاشتراكي الصحيح، اذ اعتقدت بان الربط الاممي للاشتراكية في ذلك الحين وبالشكل الذي طرح به، كان ربطا مصطنعا وكان يخدم استراتيجية مرحلية، وان التطبيق الحقيقي للاشتراكية الانسانية لا يمكن ان يكون الا على اساس مراعاة الخصائص القومية وازالة التناقضات المفتعلة والتي تخدم الطبقات المستغلة واستغلالها. وان الانسانية والعالمية لا يمكن ان تقوم الا على اساس احترام تلك الخصائص واتاحة الفرصة امامها للتفاعل الودي البناء. ان انسانية فكرتنا انسانية اصيلة لا ترتبط بمرحلة او استراتيجية معينة.

ان التمييز بين ما هو مرحلي وبين ما هو مرتبط باستراتيجية معينة وبين ما هو دائم ومرتبط بمواقعها، قد قاد حزبنا الى فكرة الحياد الذي كان في حقيقته الرفض للديموقراطية الغربية واشتراكياتها الاصلاحية والرفض ايضا للتطبيق الستاليني للاشتراكية، ذلك التطبيق الذي قد تكون الظروف اجبرت الاتحاد السوفياتي عليه. ولذلك لم تكن فكرة الحياد في حزبنا انتهازية سياسية بين معسكرين وإنما كانت موقفا حضاريا استلزمه التطور التاريخي للانسانية وامكاناتها المتجددة. وإذا كان الفكر التقدمي اليوم في العالم قد ادرك هذه الحقائق واصبحت مسلمات بديهية فان حزبنا كان له شرف السبق رغم ما عاناه من عنت لا زالت آثاره موجودة. وان سوء الفهم المتبقي الى اليوم لحركتنا في العالم راجع بعضه الى مقاومة الذيلية الستالينية لنا وحربها بعنف لكل من يخالف وجهة نظرها، ولذلك كانت وجهة نظرنا ان ما يجمع بيننا وبين التراث العالمي هو العلم. ولا توجد اية نظرية تستطيع الادعاء بأنها كل العلم. انه من الممكن ان تكتشف قوانين اجتماعية جديدة

وتتطلب من اساس علمي الا انها لا تستطيع ان تكون قد استوعبت العلم كله وان تصبح مغنبة عنه. ان العلم رحب فسيح وسيبقى رحبا فسيحا لان الحياة معين العلم رحة فسيحة. من هذه الانطلاقات بدأ حزب البعث العربي الاشتراكي حركته التاريخية الفكرية والنضالية. فلقد تبنى العلمية الا انه رفض بشدة الاستسلامية العلمية. وقد ادى به هذا المنهج العلمي الى اكتشافات حقيقية في الواقع العربي اصبحت اليوم مسلمت، واستطاع بذلك ان يقود النضال العربي، وان يسد خطاه. وهو بهذا المنهج استطاع ان يكشف صيدانية بعض اليساريين وأمية اليمين.

انه بهذا المنهج استطاع ان يكشف لأول مرة المحتوى الحقيقي للقومية في الوطن العربي وفي آسيا وفي افريقيا عندما قال: ((ان العرب لا يطمحون الا لجمع شملهم وتوحيد اقطارهم ورفع نير الاجنبي عنهم))^(١). ان القومية في آسيا وافريقيا اداة تحرر من الاستعمار ومن كل استغلال داخلي. ان هذه الحقيقة التي اصبحت بديهية اليوم في الشرق والغرب كانت تلاقي المعارضة الشديدة من اولئك الذين يلبسون الثياب المستعارة ويعتفون الاستسلامية العلمية. فكانوا يقولون: بأن الدعوة القومية دعوة بورجوازية عنصرية وانها مضادة للانسانية ويتناسون بانه ((ليس في قوميتنا ما يسمح لرجل ان يفكر في دفع خطر العرب ووضع حواجز لتوسعهم وطغيانهم بينما هم يشكون اليوم من حكم الامم الاخرى لهم)). في حين كانت الدعوة الانسانية، بالشكل الذي استعملت فيه، فكرة استعمارية تمهد لدمج بعض اجزاء الوطن العربي مع البلدان الاستعمارية^(٢) كي تخدر مقاومتها ضد الاستعمار والدمج. ولقد ان المنهج العلمي عندهم عجزوا عن رؤية انسانية القومية العربية بطبيعة كونها بالاساس موجهة ضد الاستعمار والاستغلال بجميع اشكاله وبالتالي فان المعنى الايجابي لها كان التضامن المستمر مع الحركات التحررية في العالم. فهي رابطة مصيرية للنفس البشري في نضاله المستمر ضد الاستغلال بجميع اشكاله السياسية والاجتماعية، انها رابطة الحب التي تجمع البشر في نضالهم ضد الطبيعة ومحاولة السيطرة عليها. ولهذا السبب وبهذا المعنى قال حزبنا بان ((القومية التي ننادي بها هي حب قبل كل شيء. هي نفس العاطفة التي تربط الفرد بأهل بيته لان الوطن بيت كبير والامة اسرة واسعة))^(٣) وهو يدرك ان هذا

(١) في سبيل البعث (طبعة ثانية) ١٩٦٣، ص ٦٦. انظر ايضا تطور معنى القومية: منيف الرزاز.

(٢) انظر: ابو القاسم الشابي: اغاني الحياة: قصيدة ((النعبان المقدس)).

(٣) في سبيل البعث (طبعة ثانية) ص ٤٥.

المحتوى للقومية في آسيا وأفريقيا محتوى جديد وهو تطور تاريخي فـ ((معنى القومية الجديدة في هذه الاقطار الاسيوية الافريقية المتحررة، قومية متحررة، محررة اشتراكية، مؤمنة بشعبها موحدة له، مؤمنة بشعوب العالم، مؤمنة بالتعاون الدولي، مؤمنة بالسياسة المستقلة غير العدوانية، كافرة بالاستعمار، كافرة بالعنصرية، كافرة بالاستغلال، كافرة بالاستعباد))^(١) لماذا ؟ لانها ضحية للعدوان، ضحية للاستعمار، ضحية للعنصرية، ضحية للاستغلال، ضحية للاستعباد.

كما استطاع حزبنا ان يكتشف لأول مرة ايضا بان ما تحتاجه الامة العربية ليس اصلاحات اقتصادية، او حركة سياسية فحسب وإنما كانت في حاجة ايضا الى روح جديدة، ونفسية تعيد الى الامة العربية ثقافتها بنفسها وبامكاناتها الذاتية.

لقد سير حزبنا اغوار المرحلة واكتشف مواطن الضعف فيها وتعرف على الدواء الحقيقي لامراضها.

لم يكن حزبنا حركة سياسية فحسب وإنما كان حركة حضارية شاملة بعثت الحياة الجديدة في الامة وفجرت امكاناتها ونفخت روح التمرد على كل ما يعوقها عن التقدم في السياسة والفكر والاجتماع. لقد كانت نضالا على جميع المستويات، فخاطبت الجيل الجديد وحركت اعماقه فاندفع يمزق البالي من الثياب والزائف من القشور. ((يبقي على النظرة المنطلقة، على روح الكفاح .. يقضي على النظرة النفعية .. يحيي فتوة النفس بشتى الوسائل، بالفن والفكر))^(٢).

كما استطاع لأول مرة ان يجرد الحكم اليميني من اقوى اسلحته حين ربط ربطا عضويا عميقا بين القومية العربية والاشتراكية، وفتح الباب على مصراعيه للجماهير الواسعة المستغلة لدخول المعركة والمسك بزمام مصير الامة، وافهمها ((ان الخلاص لن يكون الا على يد الشعب، على يد الكثرة الساحقة من ابناء شعبنا، على يد الكثرة الكادحة والمظلومة المستغلة، ليس لانها اكثريسة فحسب، بل لانها تعاني الظلم والاستغلال وفقدان الحرية وجرح الكرامة في جميع النواحي الانسانية والقومية. اذن فظروفها واولاها وقوتها قد هيأتها لان تكون هي محرك التاريخ. لان تكون المنقذة للامة، لان تكون طليعة الامة المناضلة وصورتها الصادقة))^(٣).

(١) منيف الرزاز: تطور معنى القومية (طبعة ٢) ص ٩٥.

(٢) في سبيل البعث (طبعة ٢) ص ٣٨.

(٣) في سبيل البعث (طبعة ٢) ص ١٠٨.

لقد ادرك حزبنا ان طبيعة المعركة تقتضي النفي التام لتلك القيادات التقليدية لانها تشوه الحركة التاريخية لامتنا وقوميتها، ولان تلك القيادات كانت ((تسبغ على قوميتنا صفاتها هي وروحها هي: صفات الطبقة المترفة وروح الطبقة الشائخة الهرمة، فكانت القومية العربية والكفاح القوي في ذلك الحين على ايدي اولئك الزعماء الذين كانوا يمثلون عصرا مضى ويفقدون قوة التأثير وقوة الجاذبية ل جماهير الشعب وجمهور الشباب، وكانت القضية القومية التي هي قضية حياة او موت في مستوى متخلف لا قيمة للفكر فيه ولا صلة له بالعصر الذي نعيش فيه عدا عن مظهره المنفر، مظهر القومية المتفطرة، القومية السلبية، التي لا تشعر بنفسها الا اذا خاضت غيرها))^(١). لذلك لم يكن التفكير الاشتراكي في حزبنا ((من الافكار المجردة، من النزعة الاسيائية العامة، النابعة من مجرد شعور بالشفقة، وإنما اتى من صميم الحاجة - اتى بدافع الحاجة الحيوية - لننقذ امتنا من الفناء. لان معركة الامة العربية مع مستعمراتها واعدائها كانت معركة بقاء او فناء. فكان التفكير الاشتراكي، وكان اكتشاف دور الطبقة العاملة الكادحة العربية في هذه المرحلة التاريخية من حياتنا بدافع الدفاع عن البقاء))^(٢).

كانت الفكرة الاشتراكية في حزبنا نتيجة تحسس عميق وصادق لحاجات المعركة العربية ضد الاستعمار وضد الرجعية. وهنا يتميز المنهج العلمي لحزبنا في تحليل الواقع عن الاستسلامية العلمية للشيوعية في بلادنا. ان مقاومة الاستعمار بلورت فكرة الصراع الطبقي ذي النوعية المتميزة في بلادنا لان الطبقات الاقطاعية والبورجوازية والبيروقراطية كانت عاجزة عن مقاومة الاستعمار وصيانة ارضنا وقوميتنا من الغزو الاستعماري. ان الصراع الطبقي بطبيعته في وطننا لم يتبلور نتيجة انقسام حاد في المجتمع بين فئة من الرأسماليين وطبقة من العمال. وإنما برز نتيجة عجز طبقات مهترنة اقطاعية وبورجوازية عن قيادة وحماية ثروة البلاد من الغزو الاستعماري الذي حطم الاسس والمؤسسات القديمة للانتاج الوطني وتعهد الابقاء على هذا التخطيط، وعن عجزها في اقامة بناء جديد بديل لتلك الاسس والمؤسسات القديمة، ينقذ الجماهير الواسعة من الجوع والفقر ويتيح لها فرص العمل والانتاج ويحل ذلك التفاوت القائم بين نسبة زيادة السكان وزيادة الانتاج القومي.

(١) في سبيل البحث (طبعة ٢) ص ١٠٨.

(٢) في سبيل البحث (طبعة ٢) ص ١٠٨.

لقد ادرك حزبنا الخصائص النوعية للصراع الطبقي في بلادنا وفي كل بلدان آسيا وأفريقيا التي خضعت للنظام الاستعماري ((فليس فقط الرأسماليون والاقطاعيون هم اعداء الشعب العربي بل أيضا هم السياسيون الذين يتمسكون بالتجزئة لأنها تفيدهم شخصيا، وليس هؤلاء فحسب بل أولئك الذين يسايرون الاستعمار بشكل من الأشكال وأولئك الذين يعادون الفكر والعلم والتطور والتفتح والتسامح والذين يقاومون أو يحولون دون تحرر امتنا))^(١).

لماذا يكون المتمسكون بالتجزئة اعداء للشعب يصنفون ضمن الطبقة المستغلة ؟ لان التجزئة احتياطي للاستعمار، وهي تحطيم لجبهة الجماهير العربية وقسم لنضالها المضاد للاستعمار. ان الذين يتمسكون بالتجزئة ويتغذون منها ولو ادعوا الاشتراكية والتقدمية يكونون عمليا ضد الاشتراكية لأنه لا يمكن اقامة اشتراكية قبل القضاء نهائيا على الاستعمار ونفوذه بجميع اشكاله والوانه، وان الجماهير العربية لن تستطيع مواجهة الاستعمار مواجهة جدية ونهائية الا اذا وسعت جبهة القتال معه .. في وحدة عضوية ارادية، وحدة نضال ووحدة مصير. ولذلك تكون الحركات التي وضعت في اهدافها الاشتراكية دون الوحدة حركات اصلاحية عاجزة عن مقاومة الاستعمار، وبالتالي عاجزة عن مقاومة البورجوازية والاقطاع، وبالإجماع حركات غير ثورية لم تعط لمشاكل الواقع العربي الحل الجذري الكامل. وهو ما يفسر تعثرها وعجزها عن اثارة الجماهير الكبيرة في وطننا لأنها تتخلى عن مبدأ اساسي للاشتراكية الا وهو توحيد نضال الجماهير ضد الاستعمار.

ولماذا كان أولئك الذين يعادون الفكر والعلم والتطور والتفتح والتسامح ضمن طبقة اعداء الشعب اعداء الجماهير ؟ لان الذين يعادون العلم والتطور عمليا يكونون في صف الاستعمار، لاننا لا نستطيع مقاومة الاستعمار الا اذا طورنا كل مؤسساتنا الاجتماعية والاقتصادية والفكرية. ان الوقوف ضد التطور يعني الوقوف بجانب الاستعمار في معركته مع الجماهير العربية. كما ان أولئك الذين يثيرون النزعات الطائفية ويتغذون منها يكونون سلاحا خطيرا في يد الاستعمار لضرب وحدة الجبهة الداخلية للجماهير. ان هؤلاء قد صنفهم البعث العربي ضمن اعداء الشعب وطبقة المستغلين ولو اقسموا الايمان المغلظة بأنهم ضد الاستعمار، اذ العبرة ليست بإبداء النوايا الحسنة وإنما بالمواقف العملية والنتائج المترتبة على ذلك.

وبذلك المنهج أيضا استطاع حزبنا ان يكشف للجماهير العربية الوحدة العربية وما تفجره من امكانات. ف ((الوحدة ثورة تأتي لتزيل التشويه وتغير الواقع وتكشف عن الاعماق، وتطلق القوى

(١) في سبيل البعث - طبعة ٢ - ص ٢٢١.

الحبيسة والنظرة السليمة ... فلا يجوز ان نتصور الوحدة كعملية جمع منفعل لانها ليست وحدة لاجزاء سليمة ولا نتيجة لتجزئة حديثة طارئة .. انها فاعلة خلاقة فيما بين الاجزاء وفي داخل كل جزء كضرورة حيوية لهذا الجزء نفسه قبل ان تكون مطروحة بشكل علاقة بين الاجزاء للتعاون والتضامن. والوحدة لا تفقد الجزء شخصيته، بل تؤكد ما وتعصفها وتعطيها حقيقتها واصالتها وابداعها عندما تضع الجزء في مكانه الحي كجزء من كل^(١))). (ان امكانيات الامة الواحدة ليست مجموعا عدديا لامكانيات اجزائها في حالة الانفصال، بل هي اكثر في الكم ومختلفة في النوع^(٢))). و ((هي قبل كل شيء نضال ووحدة في النضال^(٣))). و ((النضال هو التعبير الصحيح عن الامة. فاننا في النضال نبني اسس حياتنا المقبلة وفي النضال تزلزل عوامل الانحطاط، وفي جو النضال الجدي لا يبقى نفع خاص ولا تبقى مادة ولا يبقى تنافس حقير، ولا تبلى اثنائيات، لان النضال يبني مستوى جديدا اما ان ترقى اليه النفوس او تسقط من الحساب. ومن ناحية عملية ان تجزئة النضال اكبر سلاح بيد الاستعمار^(٤))).

((وحزينا عندما ربط الوحدة العربية بالاشتراكية لم يتعصف ولم يرتجل بل وجد في ذلك السبيل الوحيد لكي تصبح الوحدة في حياة الجماهير حقيقة حية متحركة يطالب بها كل عامل عندما يطالب بخبز ويزيادة اجره وبالدواء لابنائه. وعندما يطالب كل فلاح فقير ومظلوم باسترداد حقه في انتاجه ويرفع الظلم والاستعباد عن كاهله. هكذا جعلنا الوحدة العربية مطلبا حيا والعبء يداخل افراد الشعب العربي في ظروف حياتهم اليومية وفي ابسط شيء في حياتهم وهو حاجتهم المادية^(٥))).

وان الوحدة ((ليست شيئا آليا يبلغ بالتوحيد السياسي عندما تنهيا الظروف وتسلح المصير وانها لا تحتاج الى تهينة سابقة اللهم الا التهينة السياسية بالمفاوضات والمناورات .. فان الوحدة في نظرنا فكرة اساسية لها نظريتها كما للحرية والاشتراكية نظريتهما ولها مثلها نضالها المبدئي

(١) في سبيل البحث — طبعة ٢ — ص ٣٣٩.

(٢) في سبيل البحث — طبعة ٢ — ص ٣٤١.

(٣) في سبيل البحث — طبعة ٢ — ص ٣٣٥.

(٤) في سبيل البحث — طبعة ٢ — ص ٢٣٦.

(٥) في سبيل البحث — طبعة ٢ — ص ٢١٩.

اليومي المنظم المستمر، ومراحلها العملية التي تزيد في قوة النضال وتمهد الطريق للنصر
الخير))^(١).

إذا كان حزبنا استطاع بذلك المنهج العلمي أن يحدد الأهداف للجماهير العربية فإنه أيضا حدد
الأداة التي يتم بواسطتها التغيير. هذه الأداة هي الحزب الثوري الذي يحقق مستقبل الأمة فيه: أن
الأمة العربية في مرحلتها هذه ((أما تحتاج إلى حزب، إلى حركة تمثل بالدرجة الأولى عنصر
الروح ... والحياة ... لتتبع منها فيما بعد على المجموع الأكبر، والحزب الحقيقي، والحزب الحي
الذي يمكن أن يؤدي رسالة في العصر الحاضر للأمة العربية هو الذي يجعل هدفه خلق أمة أو
بعثها شريطة أن يحقق هذا الشرط في نفسه أولا، أي أن يكون هو أمة مصغرة للأمة الصافية
السليمة الراقية التي يريد أن يبعثها))^(٢). وبالأجمال فإنه حزب الانقلاب، على نفسه أولا ثم على
الأوضاع الفاسدة حوله ثانيا. إنه حزب الطليعة الواعية المستوعبة للأوضاع ولسير التاريخ،
والمؤمنة بالتقدم وبحتميته.

وبذلك المنهج أيضا استطاع أن يكتشف بأن الأسلوب الذي يحدث ذلك البعث الجديد، ويؤدي
إلى ذلك الانقلاب لا يمكن أن يكون إلا الثورة، الثورة بكل ما تزخر به من معان لما يصاحبها من
عنف وصراع، لأن الأوضاع الفاسدة ((تتمثل في أشخاص، وهي عبارة عن عقلية أشخاص
ومصالحهم وعاداتهم.

يألفون هذه الأوضاع ويحرصون عليها ويدافعون عنها، فلا يمكن محاربة هذه الأوضاع إلا
من خلال الذين يتمسكون بها، ويستفيدون منها. إن حركة الانقلاب لا بد أن تهز كل الذين
يستسلمون للأوضاع الفاسدة، ولا بد أن تعاكسهم حتى تخلق في الأمة رد فعل للمرض عندما
يستيقظ الفكر الحر والخلق القويم، وتستيقظ الروح السليمة. فالانقلاب ليس له إلا معنى واحد
واضح صريح هو الصراع والمعاكسة للعقلية والخلق والمصالح السائدة، والبعث يولد من هذا
الصراع))^(٣). ((لا بد أن من غليان، لا بد من مستوى مرتفع، مضطرب متحرك، لا بد من مشاق

(١) في سبيل البعث — طبعة ٢ — ص ٢٤٠.

(٢) في سبيل البعث.

(٣) في سبيل البعث — طبعة ٢ — ص ١٧٣.

نجتازها، لا بد من سير طويل، يدخل فيه الفكر مع الخلق مع الايمان، وان نجرب، نجرب ونخطئ ونصحح اخطاءنا ... فتتوحد الامة في طريق النضال والمشاق^(١).

ان هذا الاسلوب وحده هو الذي يوصل الى رشد الجماهير وتوعيتها. ان الخطب الرنانة والمواظب الحسنة لن ترفع من وعي الجماهير وترجع لها الثقة بنفسها، وإنما الصراع والاحداث والانتكاسات والانصراف هي التي ترفع من مستوى الجماهير وتضعها في المستوى الذي يمكنها من مسك عجلة التاريخ ودفعها الى الامام.

بهذا المنهج العلمي استطاع حزبنا ان يعي المرحلة التاريخية وان يجسد اماني الجماهير في شعاراته التاريخية في الوحدة والحرية والاشتراكية.

واذا كان اعداء الثورة العربية في الماضي قد شككوا في هذه الشعارات وفي واقعتها فانهم اليوم اعجز ان يستمروا في ذلك التشكيك.

ان هذا العجز الناشئ عن تشبث الجماهير بها كحقيقة راسخة قد دفعهم الى تبديل تكتيكهم وتغيير اسلوبهم في الهجوم عليها. لقد اصبحوا يسلمون بها بل ويزاودون عليها ولكنهم في آن واحد يعملون على سلبها محتواها والهجوم على القوى التاريخية التي ركزت بها وجدتها عمليا في نضالها. وان واجب حزبنا اليوم ان يكشف هذه الخطط الخبيثة والاساليب الماكرة.

ولا يستطيع ان يضع هذه الشعارات التاريخية موضع التنفيذ الا تلك القوى التي طرحتها وركزتها في اذهان الجماهير، لانها اقدر على استيعابها واحرص على حمايتها، لانها تمثل شرطا من شروط حياتها، وصفحة من صفحات تاريخها.

ان حزبنا اذا تبني العلمية ورفض بشدة الاستسلامية العلمية ونبيه الى مخاطر التفكير المجرد^(٢) استطاع ان يحلل الواقع العربي وان يكتشف نوعية معضلاته، وان يصوغ الحلول التي تلائم تلك المعضلات، وان التاريخ اثبت ويثبت اليوم صحة ذلك التحليل وقدرته على استيعاب المشكلة. ان حزبنا ماض الى النضال دون هوادة يسلحه منهجه العلمي وتصميمه الواعي.

الا ان حزبنا لن يستطيع التغلب على المصاعب ويجتاز العقبات الا اذا توفرت لديه اخلاقيات عالية تتمثل في اختيار الحقيقة والنضال من اجلها باستمرار، ولن يستطيع حزبنا الارتفاع الى هذا المستوى الا اذا برهن على ((عقلية جديدة، على روح جديدة، على خلق جديد، لا تجمعه بالواقع

(١) في سبيل البعث - طبعة ٢ - ص ١٧٦.

(٢) في سبيل البعث - طبعة ٢ - صفحات: ٤٢ - ٤٣ - ٥٨ - ٦٢.

الفاقد اية رابطة جامعة. ان لذلك علام ودلائل وليس من الصعب ان نلمس الدلائل التي تدلنا على ان هذا التركيب الجديد، هذه الامة المصغرة، هذا الحزب، هو فعلا انقلابي ام انه لا يحمل من الالاب الا اسمه وعنوانه. وهذه الدلائل هي ان تتحقق في الحزب نفسه، في اخلاق اعضائه، واسلوب عملهم وفي طريقتهم نحو تحقيق اهدافه، ان تتحقق كل الفضائل التي يبغيون خلقها في المجتمع المقبل، لا يمكن ان يكون الحزب مماثلا مشابها متجانسا مع الواقع الفاسد المريض، وان يدعي ان باستطاعته خلق مجتمع صحيح جديد. فكما نريد ان تكون امتنا في مستقبل قريب امة منسجمة حرة طليقة من كل الاعتبارات البالية، يختل فيها المواطن المكانة التي تؤهله اليها كفاءته وخلقه واخلاصه، كذلك يجب ان يكون الحزب الانقلابي مجالا لظهور الكفاءات المخبوءة في الامة، اذا لم يكن مجالا لاحتلال كل فرد حسب ما تؤهله اليه قدرته لا اسمه ولا اسم عائلته، اخلاصه لا وجاهته او وسائله المصطنعة الخارجية .. اذا لم يكن الحزب منذ بدئه في طريق النضال قادرا على تحقيق هذه الفضائل التي يدعو اليها الشعب ويسعى الى تحقيقها في الامة فكيف يمكنه ان يحققها فيما بعد ؟^(١).

ان حزبنا اذا لم يتسلح بأخلاقية متينة فانه ينقلب من حزب ثوري وحركة تاريخية الى عصابة سرعان ما يدب التناقض فيها، وتتضارب المصالح وتصبح حربا على بعضها وتتحطم كالزجاجاة تفوح منها عفونة المصالح الشخصية والامانيات الضيقة.

ان اخلاقية النضال والاخلاص للحقيقة هما الدرع الذي يحمي حزبنا ويجنبه التصدع والفناء. ان حل التناقضات في حزبنا لا يمكن الا ان يكون عن طريق التفاعل الايجابي والتصحيح المتبادل ويستهدف توحيد الطاقات فيه والدفع به الى الامام. ان اسلوب الصراع مع اعداء الحزب واعداء الجماهير لا يمكن ان يكون هو نفس الاسلوب لحل بعض التناقضات التي ينقلها الوسط المتخلف الى داخل الحزب.

ان اهمال بين هذين الاسلوبين لا يكون الا خيانة لحزبنا ولمهمته التاريخية. وهو انزلاق الى مستنقع السياسة الاحترافية، والبهلوانية المغامرة. ان على حزبنا ان يحذر هذه الانتهازية المخربة وان يقف امامها بحزم لانها لعبة خطيرة والقاء بالشرارة الى الهشيم.

بهذا الاسلوب وحده يستطيع حزبنا ان يواجه الصعوبات وان يتخطى العقبات ويستعد للمعارك المصيرية التي ستواجه الجماهير العربية وثورتها.

(١) في سبيل البعث - طبعة ٢ - ص ١٥٧.

تتميز ايدولوجية حزبنا بصفتين اساسيتين: العلمية والثورية.

ان ايدولوجيتنا القومية الاشتراكية هي ايدولوجية علمية، والعقل العلمي بطبيعته يفتح دائما على الواقع ويتغذى من كل التجارب ويرفض الاطر المسبقة.

ان الصفة العلمية لهذه الايدولوجية هي وحدها الكفيلة باخراج الشعب العربي من عقلية القرون الوسطى التي تنيخ على تحركه وتمنع انطلاقه الحر المبدع. ففي اوربا الغربية انبثق النضال الاشتراكي في ظروف كفاح بين البورجوازية والطبقة العاملة، وكانت هذه البورجوازية قد حققت ثورة اقتصادية وثقافية في آن واحد ضد الاقطاع فجاء النضال الاشتراكي مستندا على تقاليد فكرية نيرة حرة سبق ان حققتها البورجوازية. اما في وطننا العربي فان النضال قومي واشتراكي في آن واحد، ومطالب بتحقيق ثلاث ثورات دفعة واحدة: ثورة علمية على الصعيد الفكري وثورة على الصعيد الاقتصادي لتغيير علاقات الانتاج القطاعية وشبه الرأسمالية بعلاقات اشتراكية، لتركيز قاعدة مادية لانطلاق اقتصادي جدي، وثورة ضد التجزئة وما تحمله من رواسب في جميع المستويات. لذا فان الحركة الثورية في اقطارنا المجزأة والمتخلفة مطالبة بتحقيق هذه الثورات في آن واحد، وان أي تغيير - مهما كان جذريا - في الميدان الاقتصادي سيكون مبتورا ومشوها اذا لم يترافق بثورة علمية على الصعيد الفكري والثقافي ونضال دؤوب لتحقيق الوحدة. الاشتراكية ليست مجرد خلق وضع اقتصادي مطابق للعدل فحسب، بل هي ايضا وقبل كل شيء نظرة الى الانسان والمجتمع تستند على منطلقات علمية كرسست الايمان بقدرة الانسان على تحديد مصيره وتشريع نظمه وتنظيم امور المجتمع الانساني تنظيما عقليا حرا. ان الصفة العلمية لايدولوجية حزبنا، ستوفر لنا مجابهة كاملة وجذرية لجميع جوانب التخلف في الحياة العربية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، وان أي محاولة للتنكر للجوانب الثقافية والاجتماعية من الايدولوجية سيؤدي الى خلق مجتمع هجين مشوه، يتقدم فيه الجانب الاقتصادي، في حين تبقى الجوانب الاخرى للمجتمع العربي راكدة متخلفة عفنة. فالعقلية ستكون وحدها الكفيلة بجعل الثورة العربية المعاصرة ثورة كلية، يتواكب فيها التغيير الثوري في جميع مستويات الحياة العربية وجوانبها.

ان نقد جميع المجتمع العربي الراهن وتقاليده، نقدا علميا صارما، وتحليلها تحليلا عميقا نفاذا هو وحده القادر على تهيئة الظروف التي تمكن من اقتلاع جميع الجوانب السلبية المعطلة

والكابحة في هذا المجتمع. ان تفجير الاطر التقليدية للمجتمع العربي سيؤدي الى اسراع وتيرة العمل لبناء مجتمع عربي عصري كليا، ويدون هذا التفجير فان امكانية نمو منتظم وسريع وجذري في البنيان الاجتماعي للشعب العربي سيغدو امرا مشكوكا به ان لم نقل مستحيلا كما انه في نفس الوقت سيلقي بظلاله السلبية المعطلة للنمو الاقتصادي الجاد السريع.

والسمة الثانية لايدولوجية حزبنا هي الثورية، لان منطلق التفكير القومي الاشتراكي العلمي في التحليل الاجتماعي والاقتصادي هو منطق جدلي، ينطلق من اقرار وجود تناقض في المجتمع القومي ووجود صراع بين الطبقات يتميز بنزوعه الى تحقيق هدفين في آن واحد: الوحدة القومية والقضاء على الاستغلال. وان هذا التناقض، لن يحل تلقائيا، ولن ينتهي بالارادة الطيبة الخيرة لفئة من المصلحين الخيرين، ولا عن طريق تكديس اصطلاحات جزئية في اطار المجتمع الذي نناضل ضده.

ان الانتقال من نظام اجتماعي الى نظام اجتماعي اخر (بصورة خاصة في البلدان المتخلفة) لا بد ان يتم بواسطة وثبة نوعية (لا درجية) تقضي على الاسس الاقتصادية البالية للمجتمع، وعلى البنيات السياسية والقانونية والاجتماعية والثقافية.

ان ايدولوجية حزبنا ترفض، بلا تردد وبحزم، الآراء الاصلاحية الانتهازية التي تروج لتدرج بطيء طويل للتغيير الاجتماعي. ان انتزاع الاصلاحات الجزئية الثانوية وتكديسها لن يؤدي عمليا، وبأي شكل من الاشكال، الى تحويل كامل لاطار المجتمع العربي الراهن ومحتواه الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، كما ان التيار الاصلاحى يعكس آثاره على السلبية على تركيب الحزب الثوري، ويدفعه الى التأقلم رويدا مع الاطار التقليدي للمجتمع الراهن والاستسلام له بالنتيجة.

واذا كان للتيار الاشتراكي الاصلاحى بعض الظروف الموضوعية التي هيأت لوجوده في اوربا الغربية فان مثل هذا التيار في البلاد المتخلفة عموما، وفي الوطن العربي خصوصا، ليس له أي مبرر موضوعي في هذا الموقع، لذا فان مثل هذا التيار في الحركة الاشتراكية في الوطن العربي لا يمكن ان يفسر الا بتسلل العقلية المحافظة والانتهازية الى قلب التيار الاشتراكي الثوري، ومحاولتها لتصفيته من الداخل.

ان الايدولوجية الثورية هي الحل الطبيعي والوحيد لمشاكل بلد متخلف، ففي عالمنا الراهن حيث تتسع الهوة بين البلدان المتخلفة والبلدان المتقدمة، ستكون ثورة البلدان المتخلفة نتيجة للتناقض بين التركيب التقليدي لتلك المجتمعات وبين النمو الكبير للاقتصاد في البلاد المتقدمة التي

ترتبط بها المجتمعات المتخلفة بروابط التبعية او العبودية بالاضافة الى التناقض الداخلي الذي يعيشه المجتمع المتخلف. ان ايدولوجية ثورية واضحة هي وحدها القادرة على تبديل النظام القديم الذي يرسف فيه الشعب العربي وبالتالي تهديم مؤسسات هذا النظام وقواعده واطره، وخلق بنيات اجتماعية واقتصادية وثقافية جديدة تماما في المجتمع العربي.

الوحدة العربية

- ١ -

نشأ الحزب في ظروف كان يسود فيها المفهوم التقليدي للقومية العربية، وكانت الدعوة للقومية العربية والوحدة العربية في اكثر الاحيان اداة ديماغوجية للاجهزة السياسية التقليدية، تضلل بها الجماهير لكي تكرر التجزئة والواقع المتخلف في آن واحد. ولقد كان حزب البعث العربي الاشتراكي اول حركة في الوطن العربي تحسست فعلا جوهر القضية العربية ووضعتها في سياقها التاريخي والثوري:

أ - لقد اكد الحزب في المرحلة الاولى من نضاله اولوية الوحدة، واعطاها تقدما ورجحانا مغنويا على الاشتراكية والحرية، واعتبر ان كل نظرة ومعالجة لمشاكل العرب الحيوية في اجزائها ومجموعها لا تصدر عن هذه المسئلة ((وحدة الامة العربية)) هي نظرة خاطئة ومعالجة ضارة. وقد اكد دوما ان فكرة الوحدة العربية يجب ان ترافق نضال الشعب العربي في سبيل الحرية والاشتراكية وتوجهه.

ان اصرار الحزب على اولوية الوحدة قد جاء - من الناحية الموضوعية - معبرا على نحو عميق عن مصالح الجماهير بصورة خاصة وعن مصالح الشعب العربي عامة، لان سير التطور والاحداث قد برهن على ان آمال الوحدة قد جاءت ضمن افق تاريخي صحيح، معبرة عن حاجة الجماهير الى التحرر.

ب - لقد كان الحزب اول من اعطى الوحدة العربية مضمونها الثوري الصحيح، اذ اعتبرها عاملا هاما في تعميق كل تغيير حقيقي في المجتمع العربي، لان الحرية التي يسعى اليها كل قطر عربي على حدة لا يمكن ان تبلغ من العمق والشمول والمعنى الايجابي ما تبلغه الحرية التي تحققها الامة العربية في وحدتها، كما ان الاساس المادي للاشتراكية يساخذ كل مداه التطبيقية عندما يكون مجاله الوطن العربي كوحدة اقتصادية وبشرية.

ج - لقد كان الحزب اول حركة في الوطن العربي ربطت بين النضال القومي والنضال الاشتراكي واكد تلازمها، وهذا ما حول نضال الحركة القومية العربية من مجرد شعار بورجوازي تقليدي الى نضال جماهيري شعبي، وكانت النتيجة العملية لهذا الربط ان تحولت الدعوة للوحدة العربية الى تيار جماهيري كاسح ولم تعد الوحدة - بفضل ذلك - مجرد حلم فقط، بل اصبحت واقعا حيا حقيقيا تحققه الجماهير في نضالها اليومي. وهكذا سار النضال القومي والنضال الاشتراكي متلازمين كل واحد منهما يمنح الاخر طاقاته وزخمه، وكل منهما يفتح امام الاخر آفاقه الواسعة وابعاده العميقة.

لقد انزل الحزب دعوة القومية العربية من سماء الارستقراطية الى ارض الجماهير الشعبية فتحوّلت الى قوة دافعة جعلت الشعب العربي يعيش يوميا قضية الوحدة، واصبحت محركا اساسيا لنضال الملايين العربية.

د - لم يكتف الحزب بطرح هذه الموضوعات كنظرية فحسب وإنما اصبحت المضمون العملي لسياسته ومهماته نضاله، فجرى تنظيم الحزب على مستوى الوطن العربي، كتجسيد لفكرته التي تعتبر البلاد العربية وحدة لا تتجزأ، واعتبر الحل الجسدي لمشاكل الوطن العربي هو العمل العربي المنظم الواحد. وهكذا كان الحزب - منذ البداية - هو الحركة التاريخية التي انطلقت من مفهوم اصيل للعروبة فيه رفض مطلق للاقليمية، وكان نضاله اليومي رفضا صارما جذريا لها من الناحيتين النظرية والعملية في آن واحد.

- ٢ -

تلك هي الجوانب الايجابية لمنطلقات الحزب فيما يتعلق بموضوع الوحدة، الا ان لمنطلقات الحزب جوانبها السلبية ايضا:

أ - حقا لقد وضع الحزب مسألة تحقيق الوحدة على نحو صحيح بصورة عامة، عندما اعتبر وحدة النضال الطريق الى الوحدة.

ان وحدة النضال تصفي الشعور بالعزلة والتجزئة، الا انها ليست الاداة الموضوعية لاقامة الوحدة ولا الوسيلة الكافية لضمان سلامتها واستمرارها.

لقد اكد الحزب دوما ان الوحدة العربية ليست مجرد تجميع ولصق لاجزاء الوطن العربي، بل هي التهام فصهر لهذه الاجزاء، لذا فان الوحدة ثورة بكل ابعادها ومعانيها ومستوياتها، وهي

ثورة لانها قضاء على مصالح اقليمية عاشت وتوسعت وترسبت عبر القرون، وهي ثورة لانها تجابه مصالح وطبقات تعارض الوحدة وتقف في وجهها. ولان الوحدة ثورة يجب ان يكون لها ادواتها الموضوعية، وهذه الادوات الموضوعية هي الحركات الثورية الشعبية الطلائعية. الا ان الحزب لم يتصد لصياغة دليل نظري يستشرف الطريق الى الوحدة ويرسم اسلوب تحقيقها وضمانات حمايتها وتطورها. وقد كان لهذا اثره الكبير في ضعف الاسس النظرية والعملية لوحدة عام ١٩٥٨ وبالتالي في ضعف حمايتها من الانهيار والسقوط. كما ان آثار هذا النقص تفسر الى حد كبير الهزة التي تعرض لها الحزب في كافة الاقطار وبنوع خاص في القطر السوري، والانحراف او الردة التي دفعت البعض الى التشكيك بمبدأ الوحدة ذاته.

ب - ان نشوء الحزب في ظروف تاريخية مضطربة ترك اثره في تكييف شعارات الحزب المرحلية واسلوب عمله السياسي. ان تحويل الوحدة من حلم يخدر تمرد الجماهير الى هدف قومي يحرك نضالها اليومي، فرض على الحزب في مراحل نضاله الاولى، التي يمكن ان تسمى مرحلة التوعية القومية، تركيزا مستمرا على الوحدة، واكد اهميتها الاساسية لتدعيم أي مطلب جماهيري اخر. وقد جر هذا التركيز الحزب الى مواقف تعتبر سلاحا مفيدا اذا نظر اليه من زاويته الظرفية، الا ان هذا التركيز سيتحول الى انحراف وخطر على قضية الوحدة ذاتها اذا ما اعطي طابعا مطلقا، وبالفعل فقد استمرت هذه الظروف السلبية والاضاع المشوهة المتأخرة زمنا طويلا جعلت المواقف المرحلية الظرفية جزءا من التراث الحزبي طبع منطق القواعد الحزبية والقيادات نفسها، وحوّل الانفعال الى منطق.

ان عدم وضع نظرية كاملة للحزب عند بداية نضاله والاعتماد على التجربة كحقل لتكامل نظريته وتعميقها انقذ الحزب من الجمود العقائدي والتحجر الفكري، ولكنه ترك الحزب - في نفس الوقت - مفتوحا للانفعال الذي لا تحدد مداه وتضبطه النظرية. ان تلاحق المعارك جعل كثيرا من تصرفات الحزب مجرد ردة فعل للاحداث التي يواجهها النضال الشعبي. وان منطلق الحزب القومي السليم وايمانه بتلازم الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي كفل سلامة ردود فعله من أي انحراف، ولكن الاكتفاء بهذه النظرية لا يعطي أي فائدة عندما تتحول المعركة من معركة مجابهة اعداء القضية القومية والاشتراكية الى ترجمة المنطلقات الى واقع في مرحلة البناء.

ج - لقد جابه النضال القومي للشعب العربي منذ البداية تحديين متناقضين في المنطلق وملتقيين في العداء، التحدي الاستعماري الرجعي الذي سعى الى تكريس التجزئة عن طريق اثاره التناقضات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وترسيخها وعن طريق ضرب الحركات الثورية التي تشكل الادوات الموضوعية الوحيدة لتحقيق الوحدة، والتحدي الشيوعي المحلي الذي يقف بوجه الاستعمار ولكن يلتقي معه في محاربته للوحدة وللشعور القومي، وان كانت اساليبه العدائية مختلفة عن اساليب الاستعمار وعملاته الرجعيين. فالعداء الشرس تجاه القومي الذي اظهرته الحركة الشيوعية المحلية في كافة مواقفها العملية والنظرية معا، دفعت الحزب الى اعطاء الاتجاه القومي نوعا من القداسة بسبب خطورة هذا التحدي ولاسيما انه جاء في ظروف شوهت فيها الرجعية الاتجاه القومي وجعلته ستارا لاغراضها. ولقد نجح الحزب في جعل الاتجاه القومي القوة السياسية الاساسية في المعركة العربية الحاضرة والقاسم المشترك بين جميع الاحزاب والهيئات التي تعمل في الحقل العربي، وان كانت الواجهة القومية بالنسبة لعدد منها مجرد ستار خادع، الا اذا النجاح الذي حققه الحزب حمل معه بعض الآثار السلبية تركتها ضراوة المعركة ونوعية الاعداء لان الحزب قد اعطى في بعض كتاباته مفهوما مثاليا للقومية العربية فتح المجال لتفسير مناف احيانا للعلم ولتطور التاريخ فتحولت القومية العربية في نظر بعض اعضاء الحزب الى مفهوم متحجر وجامد.

ولهذا اعتبرت القضية الاشتراكية في بعض كتابات تلك المرحلة التي اتسمت بطابع العداء ازاء انحرافات الحركة الشيوعية المحلية وبطابع الانفعال فرعا من القضية القومية مما طمس في اذهان البعض حقيقة الصراع الطبقي كمحتوى حقيقي ومنطلق نضالي اساسي للقومية العربية. ان اعطاء الكتابات الظرفية التي جابه بها الحزب عداء الشيوعية المحلية للاتجاه القومي صفة الموقف الثابت والمنطلق النظري قد يؤدي الى دفعه الى اتخاذ موقف الحكم والوسيط بين الطبقات. واذا كان مثل هذا الموقف معقولا في المراحل الاولى للنضال القومي وله مبرراته الظرفية الا انه فقد كل مبرراته في مرحلة البناء الاشتراكي التي وصل اليها الحزب ويهدد بالتسلي في حال استمراره وترسخه بتجميد الحزب في مواقف وسطية ويشل اندفاعه الاشتراكي.

يُست الوحدة العربية نظرية بحاجة الى اثبات بل هي واقع يحرك اعماق الجماهير العربية من الخليج الى المحيط. والمهم الان هو تحديد المضمون الاجتماعي للحركة القومية العربية، ثم للوحدة العربية باعتبارها (الاطار) العملي للقومية العربية.

لقد اكد التطور الواقعي للنضال العربي الطابع الاشتراكي والشعبي والثوري لمعركة الوحدة العربية:

أ - لقد اصطدم النضال القومي العربي باعتباره خالق التجزئة والحريص على بقائها وتكريسها، باعتبارها وسيلة استمرار نفوذه واحتكاراته في الوطن العربي.

ب - واصطدم النضال القومي بالاقطاع كأسلوب انتاج فات اوانه وكطريقة سياسية في آن واحد باعتبار ان الطبقة الاقطاعية هي الطبقة العميلة بصورة مباشرة وصريحة للاستعمار.

ج - واصطدم النضال القومي العربي بالبورجوازية الوطنية، نظرا لان بورجوازية كل القطر قد نمت بشكل مستقل ومعزول عن بورجوازيات الاقطار الاخرى، فحولت كل من البورجوازيات القطرية التناقضات بينها الى تناقضات اقليمية بين قطر وآخر، لذا وجد النضال القومي العربي نفسه مجبرا على ازالة العراقيل البورجوازية كسبيل لتخطي الحدود اقليمية، وصنع وحدته القومية.

ولهذه الاسباب كلها فان حركة القومية العربية هي قضية جماهير العمال والفلاحين والبورجوازية الصغيرة والمتقنين الثوريين، وبالتالي فقد اصبحت طريق القومية العربية هو طريق العرب نحو الاشتراكية.

لذا فان الوحدة العربية تأتي اليوم ضمن افق تاريخي صحيح، وهي تعبر عن حاجة الجماهير الى التحرر وعن رغبتها في تحريك كامل قواها لتحطيم العراقيل التي تقف بطريق تقدمها.

ولان سير التطور الواقعي للحركة القومية قد سار في هذه المسارب التاريخية الجديدة لذا فان دفع حركة الوحدة الى امام يوجب اللجوء الى عوامل موضوعية لبناء اسس هذه الوحدة ورسم اطارها. فالعوامل الذاتية والعاطفية لم تعد قادرة على بناء وحدة تجابه الاستعمار بمجموعه، كما تجابه في الوقت نفسه اعداء طبقيين داخليين تفقدهم الوحدة مواقعهم الممتازة ونفوذهم وتسلطهم.

ان الوحدة بين اقطار خلفت التجزئة فيها الرواسب الاقليمية المتخلفة والمصالح الضيقة على ضخم جبار يتحدد بالضرورة في التزام ايديولوجي وذلك على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي

والسياسي على السواء. وهذه الايديولوجية لا بد ان تكون معبرة بأمانة عن مصالح الجماهير من جهة ومعتمدة عليها كتنظيم من جهة اخرى. فلكي نضمن للوحدة الشروط الموضوعية لاطلاقها صحيحة لا بد ان تنبثق عن جماهير واعية مكونة تكوينا سياسيا، مسؤولة ومنظمة تنظيميا محكما. وبما ان روح الديمقراطية هي الايمان بالجماهير لذا فان الكفاح الوحدوي هو كفاح ديمقراطي اشتراكي بالضرورة.

ان الوحدة العربية الشاملة هدف جماهيري ثوري يجب تحقيقه تحقيقا واعيا سليما. ولا بد ان من ان تتجسد الوحدة بصورة ديمقراطية واتجاه اشتراكي علمي ومشاركة ايجابية فعالة من الجماهير المنظمة.

لم تعد الوحدة العربية في هذه الظروف الجديدة مجرد تجسيد عملي لوحدة الشعب القومية، بل اصبحت محركا للنضال العربي ايضا، سواء على الصعيدين السياسي او الاجتماعي:

١- ان دولة العرب المنشودة لن تكون ضربا من الدول القومية التقليدية التي قامت على اساس قومي مجرد، فالمصالح البورجوازية القطرية بالاضافة الى الاقطاعية والديمقراطية الطبقات الاحتكارية اصبحت عدوة للوحدة. فالنضال الجماهيري الوحدوي الذي اصبح مضطرا لازالة هذه العراقل الاقليمية يصنع اشتراكيته في نفس الوقت الذي يصنع فيه وحدته.

٢- لم تعد الوحدة العربية مجرد تحقيق لماض سلف، بل هي ضرورة مباشرة في معركة الوجود العربي ضد الاستعمار بشكليه القديم والجديد. فالطريق الى استعادة الاجزاء السلبية من الوطن العربي، وتدمير الاحتكارات الاستعمارية وسد المنافذ امام تسلل الاستعمار الجديد لا يمكن ان تتم بصورة نهائية واكيدة الا عبر النضال الوحدوي.

ان التجزئة والتخلف هما المناخ الطبيعي الذي يعيش فيه الاستعمار الجديد. ففي غمرة التناقض والتنافس للذين لا بد ان يوجد بين الكيانات الصغيرة المصطنعة يجد الاستعمار الجديد مجالا لتسلله، وبالاضافة الى ذلك فان سياسة الدول الصغرى تبقى دوما والى حد كبير - مهما تحررت - مجرد رفض سلبي للسياسة الاستعمارية كما ان تعاونها مع الدول الاشتراكية يعرقه نوع من الخشية غير المنظورة من الاستعمار ومن العقدة ازاء المعسكر الاشتراكي ذاته. لذا فان دولة الوحدة، وهي دولة كبيرة بالضرورة، هي التي يمكنها ان تنقل السياسة العربية من مجرد الرفض السلبي الدفاعي، الى ممارسة ثورية ومبدئية على النطاق الدولي دون انتظار لانتقاط

صدى هذه السياسة في المعسكرات الدولية. ان الثقل الكمي والنوعي لدولة الوحدة الضخمة يعطيها من القوة والمنعة ما يمكنها من توجيه الضربات الثورية العادلة والمشروعة لبقايا مواقع الاستعمار القديم واحتكاراته وعميلته اسرائيل، وهو الذي سيسد الطريق بشكل حاسم ونهائي املم تسلل الاستعمار الجديد.

٣- ان الوحدة ستتيح الفرص الجدية لانطلاق الاقتصاد العربي انطلاقا سريعا، فالحدود الاقليمية كانت عاملا اساسيا في لجم انطلاق اقتصادي عصري، باعتبار ان التسويق هو الوجه الاخر للتصنيع وضيق الاسواق القطرية عامل هام يعرقل التطور الاقتصادي العربي ويمنعه من ان ياخذ كل مداه في انطلاقته وتكاد ان تتحول هذه الحدود الى سبب لاختناق اقتصادي في الاقطار العربية الصغيرة. فالجانب الاقتصادي للوحدة العربية يهيئ الظروف الموضوعية لقيام اقتصاد الابعاد الكبيرة، ولانشاء صناعات متطورة وضخمة وعصرية تستطيع ان تقف بجداراة واقتدار في وجه المزاحمة الاجنبية، بعيدة عن اسوار الحماية الجمركية لصناعات متخلفة وصغيرة وغير اقتصادية. وبالإضافة الى كل هذا فان التكامل الاقتصادي المتوفر في وطننا العربي سيكون مهمازا لتطوير سريع للاقتصاد العربي بمجموعه. فالثروات الطبيعية الكبيرة والمتنوعة المتوفرة في الوطن العربي، هي التي تهيئ الظروف الموضوعية للافلات من التبعية للدول المستعمرة، لان المسألة الحاسمة في التطوير الاقتصادي ليست مسألة توظيفات فحسب بل هي مسألة تسويق وتبادل ايضا، كما ان الوحدة العربية ستزيل المزاحمة والتسابق في البحث عن وسائل التمويل الاجنبية، وستلغي النفقات المزدوجة غير المعقولة لمشاريع التصنيع المتشابهة، وستزيل اخيرا عدم التساوي في توزيع الموارد الوطنية ووسائل العمل بين اقطار الوطن العربي.

لكل هذه الاسباب فان الوحدة ليست خلاصا قوميا فحسب، بل هي بالنتيجة خلاص اقتصادي واجتماعي وقضاء على التخلف وسير سريع للحاق بركب التاريخ.

٤- ان الاشتراكية هي المضمون الواقعي للوحدة العربية، وان بناء الاشتراكية يجعل الوحدة الاطار البشري والاقتصادي الاكثر انسجاما مع متطلبات شمول التجربة وجذريتها. فالبلدان الصغيرة لا تستطيع ان تصعد في طريق الاشتراكية بشكل منعزل لان التطوير الاقتصادي (والتصنيع بوجه خاص باعتباره القاعدة المادية للاشتراكية) سيبقى دوما مهددا بالجمود

والاختناق، لذا فان الوحدة العربية والاشتراكية قضيتان متلازمتان على الصعيد التاريخي والاقتصادي.

٥- ان التطور الموضوعي لعالمنا الراهن يحث الخطى نحو كتل كبرى من الشعوب، وقد تألفت دول عديدة على اساس قوميات متعددة، كما اخذت تتبلور تكتلات سياسية واقتصادية تمهد لارتباطات اعمق وامتن واوثق، كالوحدة الاوروبية والسوق الاوروبية المشتركة والمعسكر الاشتراكي وكتلة الدول الافريقية. وان السعي لاحكام سيطرة الاستعمار الجديد على ابلدان المتخلفة في ظروف تداعي وانهيار الاستعمار القديم ونشوء تكتلات سياسية واقتصادية دولية كبرى تجعل الوحدة العربية سلاحا للدفاع عن مصالح الشعب العربي.

فالوحدة العربية بالاضافة الى كونها تجسيدا للقومية العربية، تتفق وسير التطور الموضوعي لعالمنا المعاصر، وهي ضرورة اساسية لمجابهة الاخطار الجديدة، وهي الاساس الطبيعي لتطوير العلم والتكتيك العربي والحق بالتطور العالمي العاصف في هذا المضمار.

ان الوحدة العربية اساس لا بد منه لاقامة مجتمع اشتراكي يواجه تحدي العصر الجديد عصو الثورة الصناعية الجديدة، واخطار الاستعمار الجديد.

٦- ان العرب امة واحدة، لذا فان الوحدة العربية يجب ان تكون وحدة كاملة في المراحل المتقدمة للنضال الوجدوي. فالشكل الكلاسيكي للاتحادات، قد يكون الشكل الذي يتناسب مع دولة ذات امم متعددة وقد يكون مجرد مرحلة وخطوة نحو الوحدة الكاملة لان الاتحاد الفدرالي اذا اصبح خاتمة للتطور الوجدوي يصبح ضربا من الصيغ التي تحافظ على رواسب الاقليمية المتفككة مع مصالح البورجوازية والمنطق البورجوازي. ولكي تكون الوحدة حقيقة وكاملة يجب ان يكون لها قيادة قوية وفعالة، في الميادين السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية.

الا ان المضمون الشعبي للوحدة يوجب تطبيق اللامركزية (او الحكم الذاتي) في الحكم باعتباره التطبيق العملي للديمقراطية الاشتراكية. ان اللامركزية في الشؤون القطرية والمحلية ضرورة ديمقراطية. الا ان اللامركزية في الشؤون المحلية القطرية لن تعتمد بالضرورة الخريطة الحالية للوطن العربي، ولن تكون منطلقا لها واساسا لتطبيقها، فالكيانات الحالية ليست كيانات اقليمية او طبيعية، بل هي كيانات زائفة ومصطنعة وحديثة في آن واحد. فالاطار الجديد للامركزية

في الحكم سيتحدد وفق شروط الانتاج وحاجات البناء الاقتصادي والاجتماعي، لكي يأتي منسجما مع المصلحة الجدية الحقيقية الملموسة لجماهير الشعب العربي.

٧- ان الانطلاق الواعي من الظروف الموضوعية يقتضي تثبيت الحقائق الملموسة في الواقع العربي لا القفز من فوقها وتجاهلها. لقد خلقت التجزئة الطويلة ظروفا اقليمية متنوعة وتفاوتا في التطور الاقتصادي انعكس على الجوانب الاخرى من الحياة، في الوضع السياسي والاجتماعي والثقافي. فالبناء الوحدوي في البدء ينبغي ان يستوعب هذه الظروف، لكي يستطيع التغلب عليها وتصفيتها بصورة تدريجية وموزونة واكيدة عن طريق التفاعل بين الاقطار باعتباره الطريق العملي الوحيد للنصر.

٨- ان الوحدة في مفهومها الديمقراطي والثوري يجب ان تأتي تنويجا للنضال الثوري العربي وحصيلة للتفاعل الاقتصادي والاجتماعي والسياسي بين مختلف التجارب الثورية العربية. فاحلال الامتداد محل التفاعل وتذويب تجارب ثورية اصيلة يؤدي عمليا الى تعميق التناقضات الاقليمية وازاها بشكل عدائي ويوفر ظروف ردة انفصالية كما حدث في ٢٨ ايلول ١٩٦١ في سورية - هي لخطر من التجزئة نفسها، لان التجزئة واقع مريض موروث في حين ان الانفصال خطوة الى الوراء، وللحركة السلبية وللردات الاقليمية اثر كبير اكثر خطورة من اثر الجمود الفاسد.

٩- ان تعميق الطابع الاشتراكي الديمقراطي لاسس الوحدة ضمان اساسي لرسوخ بنائها، فالجماهير الشعبية هي وحدها المبراة من رواسب الاقليمية وظروفها والمصالح التي تولدها. فالعمال والفلاحون لن يفقدوا شيئا بزوال الحدود، في حين ان البورجوازية والبيروقراطية تفقد مواقعها الحقيقية عند زوال الحدود. ان التعصب الاقليمي هو ضرب من الدفاع عن المصالح الاقليمية التي تزيلها الوحدة، فالوحدة العربية في تطورها الملموس هي ثورة قومية واشتراكية ديمقراطية في آن واحد.

١٠- ان القوى الثورية الجماهيرية المنظمة هي الادوات الموضوعية التي تصنع الوحدة وتحميها وترسخها لذا فان افضل اشكال الوحدة وارسخها هي التي تأتي حصيلة لنضال ثوري جماهيري تقوده قوى ثورية منسجمة موحدة، لان الوحدة العضوية بين القوى الطليعية تجعلها اكثر جدارة واقتدارا في اتخاذ موقف موحد منسجم حيال رواسب التجزئة وحيال مختلف القضايا الاخرى. الا ان الظروف الموضوعية في الوطن العربي قد خلقت

حركات تقدمية او ثورية متعددة، هذه الحركات وان كان خطها الاساسي متشابهها الا ان سيمائها وتركيبها الاجتماعي واختلاف مستويات الايديولوجية ورواسب التجزئة والاقليمية فيها تخلق بعض الاختلاف في نظرتها لقضايا النضال القومي الاشتراكي، ولكن طابع هذا الاختلاف ليس عدائيا بل هو مسألة تعيين الحدود بين الخطأ والصواب.

ان اللقاء والتفاعل بين القوى القومية التقدمية يبغيان بالنتيجة صهر هذه القوى على الاسس التي يثبت العلم والتجربة النضالية صوابها، اذ ان تحقيق الوحدة رهن بتوحيد المنطلقات النظرية التي ستبنى عليها وبوحدة الاسلوب النضالي المؤدي الى تحقيقها، الا ان التوحيد على اساس فض اطار مسبق يصدر عن قطر يؤدي عمليا الى نسف كل امكانية صهر جديدة للقوى الثورية الجماهيرية. وبما ان الوحدة ستأتي حصيلة لقاء هذه القوى، لذا ينبغي ان يتم هذا اللقاء على اساس ديمقراطي. على اساس التفاعل لا الفرض، على اساس ازالة الاختلافات الجزئية والثانوية عن طريق تبادل النقد والنقد الذاتي والرقابة المتبادلة وتبادل الخبرة والتجربة. ان كل محاولة لبناء هذه العلاقات على اساس الفرض واللاحاق، سوف لا يقتصر اثرها على تحويل تلك الخلافات الى مواقف عدائية بين هذه الحركات، بل الى عرقلة قضية الوحدة وتفتيت الصف العربي المتحرر المعادي للاستعمار.

١١- ان الوحدة العربية سوف تتم على مراحل، وهذه المرحلية في تحقيق الوحدة لا تشكل خطرا على الوحدة الشاملة ما دامت ناجمة عن بعض الظروف الموضوعية للنضال العربي وليست تعبيراً عن نظريات شبه انفصالية وشبه اقليمية. ان الوحدة الجزئية تصبح خطراً على القضية القومية عندما تكون بديلاً عن الوحدة القومية الشاملة، في حين انها تصبح خطوة وحدوية سليمة عندما تكون مجرد خطوة في طريق الوحدة الشاملة تكفل صهر الطاقات الثورية بين قطرين او اكثر وتمهد لايجاد ظروف جديدة تساعد على تحقيق خطوات وحدوية اخرى.

((الحرية))

ممارسة الديمقراطية الشعبية

- ١ -

نشأ حزب البعث العربي الاشتراكي في ظروف عربية ودولية يسودها قسر شديد للحرية وتزييف بالغ لها:

فالاستعمار التقليدي المباشر كان لا يزال يحتل معظم اقطار وطننا العربي، ويسحق حرية الشعب، لكي يضمن حماية مواقعه وتأمين مصالحه واستمرار نفوذه.

وفي البلدان العربية التي حققت استقلالاً تقليدياً، ورثت الرجعية بعضاً من مراكز الاستعمار وحرمت الجماهير ثمره نضالها، واتخذت من السلطة وسيلة لاستغلال الجماهير الشعبية وتحالفت مع الاستعمار لكي يضمن كل لآخر استمرار نفوذه وحماية مصالحه، واضطرت الرجعية الى ممارسة الارهاب العلني المباشر في الظروف التي يتعاظم فيها نضال الجماهير، كما عمدت في ظروف اخرى الى تزييف شعارات الحرية والديمقراطية وافرغتها من محتواها الحقيقي، واصبحت ديمقراطية الرجعية مجرد واجهة تخفي طغيان وتزييف واستثمار الطبقات الرجعية.

وفي نفس الوقت كانت التجارب الاشتراكية تشهد تفاهما ملموسا وقويا في مخاطر البيروقراطية، كما امتهنت المشروعات الاشتراكية وتحولت الديمقراطية الاشتراكية في اكثر دول المصغر الاشتراكي الى مجرد مومياء تخفي طغيانا اوتوقراطيا داميا.

وفي مواجهة مبدئية وثورية لهذه الظروف، رفع حزب البعث العربي الاشتراكي شعار الحرية فجاء جوابا صادقا وأميناً لموقف حزب يؤمن بالاشتراكية كوسيلة لتحرير كلي وجذري للإنسان العربي.

فالحرية بالنسبة لحزب البعث العربي الاشتراكي، كسائت تعني - اولا - التحرر الكامل السياسي والاقتصادي من شتى اشكال السيطرة الاستعمارية. ولهذا السبب كان البعث العربي الاشتراكي اول حركة ثورية عربية وضعت مسألة الكفاح ضد الاستعمار على صعيد ثوري ومبدئي، ولهذا السبب ايضا انطلق الحزب في نضال دائم لا هوادة فيه ضد شتى اشكال السيطرة الاستعمارية. وفي الاقطار العربية التي تعمقت فيها جذور الحزب ونمت قواه الجماهيرية، كان نضال الحزب عاملاً أساسياً في تهديد وزعزعة جميع اشكال السيطرة الاستعمارية، سواء اكانت

سياسية او اقتصادية، مباشرة او غير مباشرة. وفي نفس الوقت فان منطلقات الحزب الاشتراكية جعلته اول حركة ثورية قومية ذهبت تتلمس جذور النفوذ الاستعماري في طبيعة الطبقات الرجعية وانطلق يحاربها بقوة وحزم.

ان منطلقات الحزب الاشتراكية والتزامه مصلحة الجماهير الشعبية قد مكنته من ممارسة دور فعال في فضح تزيف الطبقات الرجعية للحرية، وعرى التطبيق المشوه الكاذب للديموقراطية البورجوازية. اذا كانت الظروف الموضوعية في الوطن العربي قد حالت دون تركيز اساس ثابت وصحيح لممارسة جدية ودائمة للديموقراطية في اطارها البورجوازي، الا ان الحزب قد ساهم ايضا - بسبب طابع نضاله الاشتراكي - في فضح المفهوم البورجوازي - الاقطاعي للحرية، وان كان لم يتصد لصياغة اساس نظري جديد لمفهوم محدد ملموس للحرية والديموقراطية في اطارها الاشتراكي.

ان الطابع الانساني لاشتراكية الحزب كان على الدوام بارزا وماثلا للعيان، لان عبودية الانسان في أنظمة الاستغلال هي اخطر شكل من اشكال ضياع الحرية الانسانية، وتبعاً لهذه الموضوعية فان قلب أنظمة الاستغلال وتصفيته وتبديل علاقات الانتاج الرأسمالية هي وحدها التي تتيح خلق الظروف الموضوعية الملائمة لتحرر الانسان وخلصه من الضياع والاستغلال. وعلى هذا الاساس كان الحزب يستنكر دوماً مظاهر خرق المشروع الاشتراكية والتضييق على حرية الجماهير الشعبية والتسلط البيروقراطي عليها، هذه المظاهر التي عانتها بعض التجارب الاشتراكية الثورية في العالم. وعلى هذا الاساس فان حزب البعث العربي الاشتراكي كان يؤكد دوماً ضرورة تلازم الحرية والعدل الاجتماعي، لان مثل هذا التلازم هو وحده الذي يعمق المعنى الانساني للاشتراكية ويجعلها القاعدة المادية المتينة لنمو حرية الانسان.

لقد وضع حزب البعث العربي الاشتراكي، مسألة النضال ضد الاستعمار ضمن اطارها الدولي والانساني. واعتبر المعسكر الاشتراكي قوة ايجابية فعالة في النضال ضد الاستعمار، ولم تستطع تبعية الشيوعيين المحليين السياسية والنظرية وانغلاقهم المذهبي وتجمدهم الفكري وعداؤهم للاتجاه القومي العربي والوحدة العربية، والاختفاء المبدئية والتكتيكية التي وقع ويقع فيها الاتحاد السوفياتي كثيراً من الاحيان، لم تستطع ان تحجب عن حزب البعث العربي الاشتراكي التقاءه العميق مع المنطلقات الاساسية المبدئية لسياسة المعسكر الاشتراكي، وان تحول استقلال الحزب ازاء هذا المعسكر وانتقاده لخطائه الى عداوة. لقد كان الحزب اول من طرح شعار الحياد الايجابي

خطط عام للسياسة الخارجية العربية واكد دوما مبدأ ((عدم الالتزام)) بأي من المعسكرات الدولية. الا ان هذه الصيغة كانت تعني - من حيث الاساس - النضال الحازم والمبدئي والثوري ضد الاستعمار. ولهذا لم يضع الحزب المعسكرين في كفة واحدة لان الافق النضالي لشعب مستعمر او شبه مستعمر، ولوطن فتنه واستغله الاستعمار يجعل المنطلقات الاساسية والمبدئية التي يمارسها المعسكر الاشتراكي اكثر انسجاما مع مصالح وطننا العربي واشد تعاطفا مع شعبنا العربي.

ان سياسة عدم الالتزام، التي خطها الحزب، وان كانت تعني في مضمونها المباشر تجنب الانسياق وراء التبعية والابتعاد عن الانغمار في معارك المعسكرين اليومية والمباشرة والخاصة، الا انها كانت تعني في نفس الوقت، التزام سياسة مبدئية وثورية على الصعيد الدولي تقوم على دعم حركات التحرر القومي لجميع الشعوب المناضلة ضد الاستعمار.

- ٢ -

لقد كانت منطلقات الحزب الاساسية في فهم قضية الحرية السياسية صحيحة في خطوطها العامة، الا ان الحزب لم يتصد لمحاولة توضيح مفهومها الاجتماعي والطبقي بشكل كامل وملاموس. لقد اتخذ الحزب موقف الرفض من شتى انواع التشويه والفسر التي لحقت بحرية الانسان العربي بوجه خاص وحرية الانسان بوجه عام.

لقد ادان الحزب ديكتاتورية الفرد، كما ادان ديكتاتورية البيروقراطية، الا انه لم يحدد بوضوح نظرته المبدئية الى الديمقراطية البرلمانية البورجوازية، كما ان الحزب لم يضع الاطار النظري لقضية الحرية في واقعها الملموس، وذلك يربطها بالمرحلة الثورية التي يعيشها شعبنا العربي وبالطبقات الثورية في المجتمع العربي. وهو اخيرا لم يستشرف صيغة نموذجية لاساس الحكم، ثوري وجنري وديمقراطي شعبي في آن واحد.

ولان الحزب قد اكتفى بوضع الاسس والخطوط العامة في نظرته لمشكلة الحرية السياسية فقد وقع في بعض الغموض في نضاله اليومي في بعض الظروف، لانه لم يعط حكما محدودا حول المفاهيم الليبرالية البورجوازية للحرية السياسية.

لقد عمل الحزب، منطلقا من عفوية نضالية، على صعيد القطاع العسكري وعلى الصعيد البرلماني.

(أ) فعلى صعيد القطاع العسكري، عمل الحزب على تحريك هذا القطاع في عدد من الاقطار، ودأب على تحويله من قطاع مسلحي تحركه السلطة الرجعية الى قطاع ثوري يلتحم مع الجماهير العربية في نضالها ضد الاستعمار والتجزئة والاستغلال.

وفي المراحل الاولى من نضال الحزب في هذا القطاع، استطاع تعبئته للنضال ضد الاستعمار، الا انه عجز في البداية عن تحويله كاملا الى اداة ثورية بيد الجماهير، لانه لم يستطع في المراحل الاولى من نضاله ان يجعل العناصر الثورية فيه جزءا عضويا من بنیان الحزب. ولهذا السبب بقيت نتائج نضال الحزب في هذا الميدان جزئية. ولكن كان لهذا النضال نتائج ايجابية اذا اخذت من وجهة النطور التاريخي للنضال الشعبي. فقد ساهم في انهاء الطبقات الرجعية، وفضح زيف الانظمة الديمقراطية الرجعية، كما انه لعب دورا حاسما في رد الهجمات الاستعمارية على استقلال بعض الاقطار العربية.

وقد كان ممكنا اتباع خطة ثورية كاملة في هذا القطاع، لو ان الحزب قد اتبع منذ المراحل الاولى، التكتيك الثوري الواعي الذي فجر ثورة الثامن من شباط المجيدة في القطر العراقي واعتبر قضية الثورة من حيث الاساس وباستمرار قضية تنظيم الجماهير، واعتبر ان دور هذا القطاع يجب ان يكون مجرد جبهة من جبهات العمل الثوري، ومجرد نضال متم للنضال الاساسي، هذا النضال الذي ينبغي ان تبقى الجماهير الشعبية قاعدته واساسه. ان مثل هذه الخطة الثورية الناضجة هي وحدها التي ترسخ الجذور الثورية وتعمق المضمون الاشتراكي لاي حدث تبرز فيه العناصر الثورية العسكرية كعنصر رئيسي في المعركة المباشرة.

كل هذا يفسر فشل تحويل القطاع العسكري الى اداة ثورية قبل ثورة الثامن من شباط، كما يفسر انتكاس المحاولات الانقلابية العسكرية وانتقال بعض العسكريين الى صف الانتهازية والرجعية. ففي ظروف التأخر السياسي والاجتماعي الراهنة في وطننا تصبح احتمالات الانحلال البروقراطي وتشكيل طبقة جديدة فوق الجماهير الشعبية ممكنة اذا لم يوصل القطاع العسكري بصورة عضوية بالحزب، واذا لم يشمل تنظيم هذا القطاع جماهير الجنود وصف الضباط والضباط، واذا لم يتم تعبئة جماهير العمال والفلاحين تعبئة جدية واعية.

لقد برهن الحزب عن اصالته ثورية عندما اتجه للعمل النضالي في القطاع العسكري، لان الازمة الشاملة العميقة التي يعانيها شعبنا لا بد ان تلمس هذا القطاع من جهة، ولان العمل الثوري يقتضي تحريك كل القوى في سبيل انتصار القضايا القومية والاشتراكية، الا ان هذه

الثورية كانت عفوية الى حد بعيد، وكانت بحاجة لوعي كامل لطبيعة هذا القطاع وظروفه من جهة، وإلى تحديد موضوعي للقوى الأساسية للثورة من جهة أخرى.

(ب) بالرغم من أن منطلقات الحزب كانت ثورية الأسلوب في نظرتها للتغيير الاجتماعي إلا أنه في الاقطار التي يتوفر فيها مناخ سياسي لقيام واجهة برلمانية (في فترات متقطعة) مارس الحزب ((العبء البرلمانية)) بشكل اوحى بأنه يقبل بالنظام البرلماني بمفهومه البورجوازي الليبرالي اطاراً ثابتاً وكافياً للنضال وللعمل السياسي. وبالرغم من أن ثورية الحزب جعلته يشكك في جدوى البرلمانات البورجوازية كطريق للتحويل الاشتراكي إلا أنه كاد يفرق - في بعض الفترات - في ميدان العمل البرلماني وينسى القضية الأساسية، قضية التنظيم الجماهيري، قافزاً فوق الظروف الموضوعية للوطن العربي التي كانت تؤكد أن البرلمانية بمفهومها البورجوازي الليبرالي لا يمكن أن تكون أداة تحويل اجتماعي جذري وإنها مجرد واجهة شكلية تخفي نفوذ الاقطاع والبورجوازية الكبيرة.

أن النضال الجماهيري هو وحده طريق الثورة، والنضال البرلماني لا يمكن أن يكون إلا شكلاً من أشكال النضال الثوري بغية توثيق الصلات وتعميقها مع الجماهير وفضح سياسة الطبقات الرجعية وتزييفها الكامل للديمقراطية.

أن انزلاق بعض فروع الحزب في بعض الفترات إلى تبني البرلمانية، قد دفع بها إلى محاولة اكتساب أصوات الناخبين بطريقة تقليدية تهبط إلى الحالة الراكدة للجماهير وجوانب الضعف فيها، مستسلمة لمشاكلها الفردية الجزئية واليومية، كما أن هذا الانزلاق قد انعكس على نحو سيء على تركيب الحزب في تلك الفروع وعلى مخططات عمله.

- ٣ -

أ - لا يزال القسم الأعظم من الوطن العربي خاضعاً، على درجات متفاوتة، للنفوذ الاستعماري، بشكليته القديم والجديد.

وبالرغم من أن سير التطور التاريخي لنضال الشعوب، ومنها شعبنا العربي، قد أحرز انتصارات واسعة ضد الاستعمار إلا أن هذا لن يكف عن مؤامراته ومناوراتيه، لعمالة تحرر الشعوب وللحفاظ على مواقفه واحتكاراته وسائر أشكال نفوذه الأخرى.

ان تصاعد نضال الشعوب واتساعه يدفع بالاستعمار العالمي، يوما بعد يوم، الى تصفية المتناقضات الجزئية بين اطرافه، والى تبديل اساليبه وجعلها اكثر مرونة ووعيا. واذا كانت الطبقات الاقطاعية والفئات العليا من البورجوازية الاحتكارية قد لعبت دور الحليف للاستعمار القديم، فان البيروقراطية والبورجوازية تلعب دور الحليف للاستعمار الجديد، ويشتركان معا في استغلال جماهير الشعب.

ان ظروف التأخير الاقتصادي التي يعانيها وطننا مقترنا بوجود البيروقراطية والبورجوازية كقيادة سياسية ستؤدي الى تدعيم نفوذ الاستعمار الجديد واستمراره، لذا فان سلطة تمثل مصالح الجماهير الشعبية هي وحدها القادرة على وقف التسلل الاستعماري الجديد وتصفية مصالحه.

ان استغلال صعوبات البناء الاقتصادي في وطننا والتحالف مع الفئات المستغلة والطبقة ودعم سيطرتها على عملية التنمية الاقتصادية وتشجيع المبادرة الفردية والقطاع الخاص هي الاساليب الجديدة التي تنتهجها الدول الاستعمارية للحفاظ على سيطرتها الحقيقية تحت اشكال جديدة، ولذا فمن الوهم الاعتقاد بان بناء مجتمع اشتراكي جديد يضع مصلحة الجماهير في رأس مهماته، يمكن ان يتم دون كفاح دائم صارم ضد ظاهرة الاستعمار، وعلى هذا الاساس يبدو من غير المنطقي الركون الى المعونة الاجنبية الا كعامل اضافي وثانوي، في عملية الانماء الاقتصادي لوطننا. ان تجنيد طاقات الشعب العربي المادية والبشرية واتباع الاسلوب الطغياني في التخطيط والتحويل الاشتراكي هي وحدها التي تمكننا من تحقيق تطور منسجم وجدي للاقتصاد العربي.

ان سياسة مبدئية ثورية على الصعيد الخارجي، سياسة نابعة من المفهوم الاشتراكي الذي يرفض جميع اشكال الاستغلال، سواء كانت داخل الوطن العربي او خارجه، سياسة قائمة على الثقة بقوة الجماهير العربية، هي وحدها التي تمكن الشعب العربي من الانتقاء - على الصعيد الدولي - مع حلفاء ثابتين لقضية النضال العربي ضد الاستعمار. ان تعزيز التضامن مع بلدان العالم الثالث (ونحن منه)، التي تنتهج سياسة الحياد الايجابي، وتعميق الصلات معها، (على نحو متفاوت تبعاً لشرائط الحكم فيها، ودرجة استقلالها الاقتصادي) سيساهم - بالتأكيد - في تقوية جبهة الكفاح ضد الاستعمار.

كما ان تقوية وتعزيز الصداقة بين الشعب العربي وجميع الدول التي تلتقي مصالحها مع اماني الشعب العربي في التحرر من نيول الاستعمار، ستخلق امكانيات حقيقية لاقتلاع المواقع

الاستراتيجية والمصالح الاقتصادية الاحتكارية الاستعمارية في الوطن العربي، كما انها ستؤدي الى تعزيز الكفاح العام الانساني المشترك ضد الاستعمار.

واذا كان تحرير فلسطين رهنا بوحدة القوى التقدمية العربية ونموها بالاساس، فان سياسة ميدنية، مرنة وثورية، هي التي تستطيع ان تدفع القوى التقدمية في العالم الى تأييد قضية فلسطين، بحيث يمكن تصفية هذه القضية بأقل قدر ممكن من ردود الفعل المباشرة من قبل الاستعمار الذي خلق اسرائيل، ويمدها الان بأسباب الحياة والقوة.

ان الحركة القومية العربية، باعتبارها حركة شعب مضطهد، لا يمكن الا ان تعتبر نفسها دوما جزءا لا يتجزأ من حركة نضال جميع الشعوب ضد الاستعمار. ولهذا فان الشعب العربي تحركه دوما ارادة مصممة على المساهمة الايجابية الفعلية في مكافحة الاستعمار بمختلف اشكاله فسي جميع انحاء العالم، وسيقدم العون لجميع الشعوب المناضلة ضد الاستعمار.

ب - لم تكن الحرية بشكلها السياسي مفهوما مجردا مطلقا، وحتى الحرية بمفهومها البرجوازي لم تكن كذلك، بل هي دائما حرية ملموسة ذات مضمون اجتماعي محدد، منحت لطبقة ومنعت - بشكل او بآخر - عن اخرى. عندما قامت البرجوازية بثورتها ضد الاقطاع كانت تنادي بالحرية المثالية المطلقة باسم الشعب كله، ولكن عندما استلمت السلطة انقلبت الحرية عندها لمصلحة طبقية محددة. ولم تتردد البرجوازية بالديروس على مثالياتها لاستغلال الدولة الديمقراطية ولضرب الجماهير الشعبية عندما يتهدد مصالحها الخطر. لقد حولت البرجوازية الحرية المطلقة او ما يسمى بحقوق الانسان الى مصلحة طبقية. ان الديمقراطية بشكلها الحالي في اوربا الغربية لم تكن منحة البرجوازية للجماهير الشعبية بل هي ثمرة نضال جماهيري طويل عنيد.

ج - نشأ النظام البرلماني في اوربا الغربية مع صعود البرجوازية ونموها، فكان - تبعاً لهذا - الغلاف السياسي للنظام الاقتصادي البرجوازي. ولم تكن البرلمانات لتمثل فسي البداية الا الطبقات المائكة، ومع نمو الحركة العمالية ونتيجة لنضالها السياسي الطويل اتسع حق الانتخاب حتى اصبح عاما، وتزايد نفوذ القوى الجماهيرية فيها. الا ان التغيرات التي طرأت على بنيان الدول الرأسمالية قد ادت الى حصر السلطة الحقيقية في الاجهزة الادارية والاقتصادية والعسكرية للدولة. وهكذا عجز ((قانون العدد)) عن التعبير عن ارادة الجماهير وتحقيق اهدافها، لان البرجوازية التي تتمتع بامتيازات فعلية

واقعية استطاعت ان تحول النشاط البرلماني الى خادم للاقتصاد الرأسمالي. ولم يؤد دخول الطبقة العاملة في برلمانات اوروبا الغربية الى قلب سلطة البورجوازية، بل اضطرها فقط الى تبني اشكال واساليب جديدة اكثر مرونة وفهما لمتطلبات الواقع، فامتصت بعض المطالب العمالية، وبرزت النضال الثوي للجماهير واستمرت البورجوازية في الحكم.

لقد اخذ النظام البرلماني بالتداعي، وتفاقت ازمته مع انتصار الثورة الاشتراكية في الاتحاد السوفياتي وقيام نظام الحكم الفاشستي في فترة ما بين الحربين العالميتين وانتصار الثورات القومية في آسيا ودخول البلدان الرأسمالية الصناعية في عصر الثورة الصناعية الجديدة.

د - بما ان النظام البرلماني هو طريقة البورجوازية الغربية في الحكم وجزء من البناء الفوقي لتلك المجتمعات، لذا جاء تطبيق البرلمانية في بعض الاقطار العربية مجرد نقل لواجهه غربية مقطوعة عن جذورها السياسية والاقتصادية، ولم تتولد عن معطيات الحركة القومية الاشتراكية، وحاجاتها العملية المباشرة.

ان المجتمعات العربية ليست مجتمعات بورجوازية محضة، بل هي مجتمعات شبه اقطاعية - قبلية - بورجوازية، ولهذا بقيت البرلمانية في وطننا مجرد بناء كرتوني هزيل ونسخة مزيفة عن البرلمانية الغربية. فلم تستطع مواجهة مهام النضال القومي الاشتراكي من جهة، كما انها لم تستطع ايضا ترسيخ جذورها في الحياة السياسية من جهة اخرى.

ان ظاهرة الانقلابات العسكرية قد اصبحت ملازمة لهذا النظام في وطننا، وهي عقاب له فشل في نفس الوقت. لقد عكست البرلمانية في وطننا الوضع الاجتماعي المتخلف شبه اقطاعي والعشائري والطائفي، ومن خلال التناقض بين تطلعات الجماهير وواقع البرلمانية الرجعي المتخلف وكنعكاس سلبي عفوي لغضب الجماهير انفجرت الانقلابات العسكرية، وتعاقبت الديمقراطية البرلمانية والانقلابات العسكرية كل واحدة منها تحمل بذور الاخرى لتجهضها.

لكل هذه الاسباب فان فشل البرلمانية وسقوطها في الاقطار العربية ليس ناجما عن تطبيقها السيئ من قبل جماعات سيئة فقط، بل املاها الواقع الموضوعي الملموس ومعطيات تطور النضال الاجتماعي والسياسي في الوطن العربي والبلدان المتخلفة عموما.

ان فشل الحكم الفردي الذي يستشرف آفاقا متقدمة في ايجاد بديل ناجح للديمقراطية البرلمانية، ليس تبرئة لهذه الديمقراطية، كما انه ليس دليلا على جدواها وان كانت البورجوازية

والرجعية تجد في هذه الظاهرة تبريرا لمفهومها المشوه للديمقراطية. الا ان فشل الحكم الفردي البيروقراطي في تعبئة طاقات الجماهير تعبئة ثورية كاملة نتيج اسسا واقعية لتركيز التحويل الاشتراكي على اسس ديمقراطية يؤكد من جديد للجماهير الشعبية الكادحة وطلابعها الثورية ان الديمقراطية الثورية لا يمكن ان تأخذ كل مداها التطبيقي الفعال الا اذا قامت على تنظيم شعبي طامعي فعال للعمال والفلاحين خصوصا وجماهير الكادحين عموما.

هـ - ان الديمقراطية الشعبية الثورية ليست صيغة مثالية لتنظيم السلطة معزولة عن الظروف الواقعية الملموسة لنضال الجماهير والمرحلة التي يمر بها. كما انها ليست رغبة ذاتية لانها مرتبطة ارتباطا عضويا بمدى نمو النضال الجماهيري في العمق والاتساع، وهي اخيرا مرتبطة بتطور الثورة وحاجات البناء الاشتراكي.

وفي الظروف الراهنة، حيث يجري الانتقال من المجتمع شبه الاقطاعي - الرأسمالي (في عدد من الاقطار العربية) يجب نقل السلطة من الطبقات الاقطاعية البورجوازية الى الطبقات الكادحة، ولهذا يجب تخطي ((البرلمانية)) باعتبارها احد اشكال سيطرة تلك الطبقات على الجماهير الشعبية.

ان تخطي ((البرلمانية)) لا يعني الانتقال الى اشكال للحكم ديكتاتورية او فردية بيروقراطية او عسكرية، بل يعني زوال الاطار البورجوازي - شبه الاقطاعي للديمقراطية والانتقال الى ديمقراطية اوسع واعمق وامتن واسلم، هي الديمقراطية الشعبية التي تكفل لجم الرجعية من جهة وتؤمن تعبئة طاقات الجماهير وامكانياتها في عملية البناء الاشتراكي الثوري للمجتمع العربي من جهة اخرى. ان الديمقراطية الشعبية هي التي تطور السلطة دوما وتجدد اندفاعات الثورة وتعزز مكاسب الجماهير وتوسعها وتصورها وتوفر المناخ لنمو التحرك الجماهيري وتعمق جذوره وعيا وتنظيما.

و - اذا كان مفهوم الديمقراطية الشعبية ينطوي على توفير ديمقراطية واسعة للجماهير الشعبية، الا انه يؤكد - في نفس الوقت - ضرورة عزل القوى الطبقية والسياسية المعادية للثورة الاشتراكية. وهذا العزل ينبغي ان يأخذ شكله القانوني من جهة كما ينبغي ان يأخذ شكله الشعبي من جهة اخرى. ان بقايا فكرة ((التعاون الطبقي)) في اذهان القسم المتأخر من الجماهير ينبغي ان تسقط وتصفى. ان شمعة مع القوى الرجعية المعادية للثورة تقتضي نضالا طويلا عنيدا متنوع الاشكال وعلى مختلف المستويات وعلى جميع

قطاعات الحياة الاجتماعية والسياسية والإدارية والعسكرية والثقافية. إن مقتضيات المعركة مع الرجعية لا تقتضي قمع كل محاولاتها التخريبية وردعها فحسب، بل الاستئصال من الجذور. إن الرجعية لم ترحم الجماهير الكادحة طوال آلاف السنين، لذا فإن الجماهير لا بد أن تضع مسألة الصراع الطبقي ضد الطبقات الرجعية بشكل واضح وحاسم: أما أن نعيش نحن وأما أن نعيش الرجعية، وكل تسوية وسط اكذوبة أو خدعة نتيجتها انقاذ الرجعية. تملك الرجعية المحلية في كل قطر عربي - مهما بدت لنا أنها ضعفت - قوى هائلة واسلحة كثيرة. لديها ثروات مادية، لها نفوذها المعنوي والفكري، لها قراباتها وأبنائها في أجهزة السلطة، وهناك أخطاء الثورة ونواقص عملها، وهناك أخيرا الرجعية العربية والاستعمار العالمي .. هذه الأسلحة تمنح الرجعية نفسا طويلا في المقاومة وتتيح لها الإمكانيات لاستجماع قواها وخوض المعارك ضد الجماهير الشعبية عن طريق التخريب وعرقلة التحويل الاشتراكي تارة، وعن طريق هيك المؤامرات تارة أخرى. ولهذا فالمعركة ضد الرجعية لا تحتاج إلى شجاعة اقتحامية بقدر احتياجها إلى شجاعة واعية ودؤوبة منظمة.

ز - إن الديمقراطية الشعبية لن تأتي عبر أسلوب تمثيلي للجماهير الشعبية بدون إطار سياسي ثوري وبدون طلائع ثورية منظمة، تشمل العناصر النضالية الأعمق وعيا والأشد ثباتا، المتمتعة ببعد النظر السياسي والكفاءة في العمل والمليئة بروح التضحية بالذات والمخلصة إلى أقصى حد لقضية الجماهير. هذه الطليعة الثورية هي التي تعطي الديمقراطية الشعبية روحها الثورية، وهي التي تعكس بصدق وإمانة مطامح الجماهير في الثورة القومية الاشتراكية. هذه الطليعة هي وحدها التي تؤمن التوازن والاتساجام بين مركزية التنظيم الشعبي وفعاليته ووحدة النضال الثوري ووحدة العمل البنائي وبين ديمقراطية التنظيم التي يفرضها الطابع الشعبي للثورة، السذي يؤمن تعبئة الطاقات الإنسانية للجماهير تعبئة كاملة.

إن التنظيم الطائفي الثوري، الذي يحافظ دوما على صلات عميقة حية بالجماهير يتقدمها ويبقى مشدودا بها في نفس الوقت، يعلمها ويتعلم منها، يعيش معها في صلات تفاعل لا صلات وصاية، إن مثل هذا التنظيم هو وحده الذي يمكن أن يؤمن الطابع المركزي والديمقراطي للسلطة الديمقراطية الشعبية. إن سلطة تتوفر فيها مثل هذه الشروط هي وحدها التي تستطيع أن تخطط

وتعبئ وتجنّد الجماهير الشعبية لتحريك جميع الطاقات البشرية والمادية لتحقيق التحويل الاشتراكي والامناء الاقتصادي.

ح - ان مركزية السلطة الديمقراطية الشعبية لا يمكن ان تتوفر، على نحو جاد وفعال، الا اذا جاءت حصيلة للتنظيم السياسي الطلاحي الثوري. الا ان هذه المركزية لا يجب ان تلغى مبدأ الانتخاب وتحواله الى عملية شكلية. ان الشرط الاساسي لديمقراطية المجالس الشعبية وثورتها هي في تكوين هذه المجالس عن طريق الانتخاب الحر المباشر على جميع المستويات، في القرية والمدينة والمنطقة والمحافظة .. ثم على المستوى القطري فالقومي.

ان مهمة الطليعة القومية الاشتراكية تأمين الجمع بين ثورية مبدأ الاقتراع الشعبي وحريةته في انتخاب الهيئات التمثيلية والمجالس الشعبية. ان مثل هذه المهمة لا يمكن ان تتحقق الا اذا استطاعت هذه الطليعة تأمين التفاف الاكثرية الساحقة من الجماهير حولها، عن طريق اعتبار الجماهير قاعدة الثورة وحاميتها وبالتالي رفض مبدأ الوصاية على الشعب او ممارسة السلطة عن طريق التفويض نيابة عن الشعب. ان حيزا ضيقا يفصل بين مفهوم ((النخبة)) الفاشستي وبين مفهوم الطليعة الاشتراكي. ففي حين ان مفهوم ((النخبة)) ينظر الى الجماهير مجرد قطاع منفعل سلبي تسوقه ((النخبة)) الى ((السعادة والعدالة))، مما يؤدي عمليا الى الانغلاق عن الجماهير والتعالي عليها، فتزلق ((النخبة)) بالضرورة الى الانعزال عن الجماهير وممارسة دكتاتورية مباشرة عليها، عن طريق الارهاب تارة او تشويه الرأي العام وتكليفه وفق رغباتها تارة اخرى. اما مفهوم الطليعة الاشتراكي فيرى في الجماهير جوهر الثورة والديمقراطية، ويؤدي الى اتفتاح واع متواضع عليها، يعق الصلات الحية مع الجماهير الى درجة عضوية، ويدفع بها في طريق النضج والتخلص من التأثيرات المعنوية للواقع الاقطاعي - البورجوازي، عن طريق التفاعل المتبادل الودي الذي يعتبر الشعب منبع الحكمة ومصدر الثورة.

ان تطبيق الديمقراطية الشعبية على نحو ثوري لن يتم عبر الرغبات الذاتية للطليعة، ولن تتوفر عن طريق الاصرار على تكرار شعارات الحرية والديمقراطية بل لا بد من خلق اساس موضوعية تكفل جدية هذا التطبيق واصالته، والاساس الموضوعي الحاسم لتطبيق الديمقراطية هو اقتدار الطليعة على قيادة اكثرية الجماهير الساحقة قيادة تامة على ثقة الجماهير الحرة العميقة بهذه الطليعة لان حزبها بلا جماهير لا بد ان ينحط الى عصابة تمارس الطغيان على الجماهير.

ان الطليعة الثورية الاشتراكية اداة في احداث تحول في العلاقات الاجتماعية والاقتصادية، الا ان هذا التحول لكي يتحقق على نحو جذري وانساني شامل يجب ان تحققة الجماهير نفسها. اما الطليعة الاشتراكية فنقوم بدور الوسيط والقائد (وان كانت في السلطة) الذي يعمل على ضبط مسيرة الجماهير نحو مستقبل الاشتراكي بشكل علمي وبأسلوب ديمقراطي.

ط - ان التنظيم السياسي للسلطة الثورية الشعبية في ظروف البناء الاشتراكي في بلد متخلف ينبغي ان يقوم على اسس توفر الجمع بين وحدة القيادة وقوتها وبين ديمقراطيتها وشعبيتها. ولهذا فان مبدأ المركزية الديمقراطية هو الاساس الملائم لقيام مثل هذه السلطة. وتؤمن ديمقراطية هذه السلطة عن طريق انتخاب هيئات السلطة السياسية من قبل الشعب وتأمين - رقابة دائمة وفعالة من قبل الشعب على هذه الهيئات وعن طريق انتخاب الهيئات العليا من قبل الهيئات الدنيا وانعقاد مؤتمرات للمجالس الشعبية وللمنظمات بصورة دورية. ان الديمقراطية يجب ان تتسلسل وهي صاعدة الى الاعلى، الى ان يصبح مبدأ جماعية القيادة الصورة الديمقراطية للسلطة الثورية في القمة. الا ان القيادة الجماعية، لا تعني تميع المسؤولية ولا يجب ان تعرقل المبادرات اليومية للسلطة الثورية، كما لا يجب ان تمنع الحركة المرنة المطلقة لهذه القيادة.

اما المركزية في التنظيم السياسي للسلطة فتتأمن عن طريق خضوع الاقلية للاكثرية خضوعا طوعيا مخلصا، وخضوع الهيئات الدنيا للهيئات العليا، وخضوع الهيئات والمنظمات لقرارات القيادة المركزية وتوجيهاتها.

ي - ان ممارسة الجماهير الشعبية لحقوقها الديمقراطية على نحو واع ومنضبط ومسؤول يقتضي تعبئتها في اطرار تنظيمية تمنحها القوة وتتيح توعيتها سياسيا واجتماعيا. هذه الاطرار هي نقابات العمال ونقابات الفلاحين، الاتحادات الطلابية، منظمات الشبيبة، منظمات الموظفين والمستخدمين، الاتحادات النسائية .. الخ. ان المجالس التمثيلية الشعبية لا تستنفد اشكال التنظيم الشعبي وابعاده، ولا تلغي دور تلك الاطرار بل تكملها. وبدون الاطرار التنظيمية والمجالس الشعبية تتحول الجماهير الى ((سدن)) بلا قوة وبلا وعي وبلا انضباط واع مسؤول.

طبعي ان الحزب لا يمكن ان يستوعب كل الجماهير الشعبية، بل طليعتها فحسب، ولهذا فهو ((المحرك)) الذي يسير المنظمات والمجالس الشعبية ويقودها، هو الذي يبلور مظاهرها برويته

العميقة النفاذة لحالة الجماهير الفكرية، وهو على هذا النحو يؤمن ثورية الممارسة الديمقراطية وشعبيتها.

ك - ان ربط قضية الديمقراطية على نحو مجرد ومطلق بمبدأ تعدد الاحزاب يمثل المنطق البورجوازي في فهم الديمقراطية. ان هذه القضية يجب ان تفهم دوما على اساس الظروف التاريخية الملموسة للصراع الاجتماعي والسياسي.

ان حزبا رئيسيا يقود جبهة من القوى السياسية تمارس السلطة الثورية لا يؤدي بالضرورة الى الابتعاد عن الديمقراطية.

ان مبدأ ((الحزب القائد)) اصبح امرا تمليه الضرورة المرحلية لوجود سلطة مركزية ثابتة تقود عملية البناء الاشتراكي، كما اكدته التجارب الثورية الاشتراكية في العالم وبنوع خاص ظروف البلدان النامية، الا ان ضمان ممارسة شعبية للديموقراطية (وهي شرط لنجاح البناء الاشتراكي) يتوقف على شرطين: الشرط الاول هو قدرة الحزب على قيادة الاغلبية الساحقة من الجماهير الشعبية وان يؤمن التفافها الطوعي الواعي حوله. والشرط الثاني هو ممارسة الديمقراطية الداخلية في الحزب القائد.

ان ممارسة الديمقراطية داخل الحزب القائد ليست مجرد انتخاب وتصويت ومناقشات لا مسئولة وغير واعية في الاجتماعات، فالديموقراطية لكي تكون وسيلة لتطوير الحزب تطورا دائما ولكي تكون وسيلة لتعميق صلاته بالجماهير، ولكي تكون وسيلة لترسيخ سياسته المبدئية والثورية وطرح كل ما هو انتهازي ولا مبدئي وغير ثوري، ينبغي ان تتوافر في الحزب ظروف موضوعية تتيح هذا الضرب من الممارسة الجادة الواعية للديموقراطية، ومن هذه الظروف:

١- ان سياسة الحزب ينبغي ان تكون واضحة ومحددة دوما، ومنسجمة مع منطلقاته الايديولوجية واهدافه الاساسية. ان التوضيح الدائم لسياسة الحزب التكتيكية والاستراتيجية على نحو تحليلي موصول مع المنطلقات النظرية للحزب، هو وحده الذي يتيح استيعاب سياسة الحزب من قبل قواعده من جهة، كما انه يمكن هذه القواعد من شرح هذه السياسة على نحو واضح وعلمي للجماهير اللاحزبية من جهة اخرى. وهو بالاضافة الى ذلك - وبالاساس - يتيح للقواعد فرص مناقشة سياسة الحزب مناقشة واعية مسئولة تمكن من تصحيح هذه السياسة وتعديلها اذا اقتضى الامر ذلك.

ان الوضوح الدائم في سياسة الحزب يساعد على خلق الشروط الموضوعية لانضباط طوعي في صفوف الحزب، كما انه يساعد على عزل العناصر الانتهازية والمخرية في صفوفه.

٢- الكفاح الدائم تجاه ظواهر التخلف والانحراف التي قد تنتسب من الواقع البورجوازي - الاقطاعي - العشائري الى صفوف الحزب.

ان انعدام الثقافة السياسية والمقاييس العلمية في التحليل والتفكير لا بد ان تؤدي الى خلق التكتلات العشائرية والروح الخلقية والنفسية الاقطاعية داخل صفوف الحزب. ففي افتقار تربية ديمقراطية في صفوف الحزب، وفي حال الغموض العقائدي الايديولوجي، تفسد العلاقات المبدئية الموضوعية بين المناضلين الحزبيين وتؤدي بالبعض الى التفتيش عن روابط اخرى. وهكذا تنزلق قواعد الحزب الى مجموعات فوضوية متخلفة تتمركز حول مفاهيم متخلفة او الى حلقات صداقة فردية او حول اشخاص. وهكذا تنحدر الى الاستسلام لبقايا عادات فكرية خلفتها عهود تاريخية باندة.

ان نفسية البورجوازية الصغيرة وعقليتها تهددان دوما بافساد الديمقراطية في داخل الحزب وبخلق هوة بين الحزب وبين الجماهير البسيطة اللاحزبية. ان نفسية البورجوازية الصغيرة وعقليتها اللتين تتمثلان بالكبرياء الفردية والغرور والسهولة في النضال والسلوك المظهري الشكلي والتهويز والعلو الذي يتستر بالثورة والركض وراء المنافع والمناصب، والتعالي على جماهير الشعب، وعلى المناضلين المتواضعين، والابتعاد عن العمل اليومي البسيط الدؤوب في اصغر الوقائع والقضايا مع الاكثار من الثثرة ((الثورية))، والاكتفاء بالوعظ دون التفتيش عن ادوات موضوعية للنضال، كل هذه هي صفات البورجوازية الصغيرة التي تفسد ديمقراطية الحزب، وتؤدي الى عزل الحزب عن الجماهير، وتحويله الى حلقة اذا كان في دور النضال لاستلام السلطة، او قد تسمح الحزب الى طبقة بيروقراطية فوق الشعب اذا كان في السلطة.

٣- ان ممارسة ثورية للديمقراطية تقتضي التثقيف العلمي الدائم في صفوف الحزب. ان النضال الثوري وممارسة المسؤولية السياسية ليسا مجرد نوايا حسنة مخصصة تجاه الجماهير، كما انهما ليسا مجرد قيم اخلاقية فردية تتوفر في مناضلي الحزب. ان مثل هذه المزايا رغم ضرورة توفرها في المناضل الحزبي، الا انها لوحدها، لا تؤهله لممارسة واعية للديمقراطية داخل الحزب، كما انها ليست كافية لممارسة نضال ثوري ايجابي هدفه تحويل المجتمع.

ان المنطق العلمي الذي يقوم على التحليل العلمي الموضوعي لظروف النضال وعلى التحليل الواقعي للاموضاع الملموسة التي ما تبرح في تطور وتغير، هو وحده الذي يتيح رفع الكفاءات الفكرية في صفوف الحزب، وهو الذي ينفى جميع اشكال التفكير الذاتي، كالارتجال والنظرة التقريبية والكسل العقلي والتفكير الوعظي وسائر النزعات المثالية في التفكير. ان هذا الضرب من التفكير يفسد العلاقات الموضوعية داخل الحزب، ويجعل الحزب عاجزا عن خلق الأدوات الموضوعية لنضاله الثوري.

ل - في ظروف الانتقال الى الاشتراكية، شهدت معظم التجارب الاشتراكية الثورية ظاهرة سلبية خطيرة في مرحلة رأسمالية الدولة، وهذه الظاهرة هي نشوء طبقة جديدة هي البيروقراطية. وقد استفحل خطرهما وتفاقم في عدد من البلدان الاشتراكية واصبحت عقبة امام تطوير الديمقراطية، وشوهت التطور الطبيعي للعلاقات الاشتراكية في المجتمع واصبحت تشكل قوة خاصة اخذت مكانها فوق المنتجين المباشرين بشكل خاص وفوق جماهير الشعب بشكل عام.

ان نظام رأسمالية الدولة وضعف الطبقة العاملة العددية والتنظيمية يخلق الظروف الموضوعية لنمو البيروقراطية. لذا فان الادارة الديمقراطية لوسائل الانتاج وتنظيم الطبقة العاملة والحفاظ على استقلالها النسبي عن السلطة، سيفتح الطريق لتطوير الديمقراطية الشعبية وسيسهل في التخفيف من المظاهر السلبية في نظام رأسمالية الدولة.

لقد اصبحت الادارة الديمقراطية لوسائل الانتاج شرطا اساسيا لممارسة الديمقراطية الشعبية على الصعيد السياسي. ولهذا ينبغي ان تضطلع المجالس العمالية بدور اساسي في ادارة المشروعات الانتاجية الصناعية، ومع مراعاة ضرورات البناء الاشتراكي ومقتضيات التطور الفني التي ما برحت في تعقيد، ينبغي ان يلقى على عاتق الطبقات العاملة عبء ادارة الصناعة بصورة متدرجة الى ان تأخذ شكلها الاساسي الفعال، الذي يضمن قيادة عمالية لعمليات الانتاج ويفتح الطريق لمبادرات جماهير العمال في تحسين العمل وزيادة الانتاج، وتنظيم العمل الاداري، وتؤمن تصحيح المظاهر الروتينية وغير الانسانية في قيادة المصانع ومشروعات الانتاج. وتكفل اخيرا اندماج واعيا مخلصا للطبقة العاملة في قضايا البناء الاشتراكي وتنمي فيهم الاحساس باخلاقية العمل الانساني واعتباره شرفا للامسان لا عبئا يتقل كاهله.

م - في ظروف حكم طبقي معين لا بد ان يكون الجهاز الاداري للسلطة صورة لهذا الحكم واداة من ادواته. لهذا فان الحزب في الظروف التي يمسك فيها بزمام السلطة مطالب بتطوير اجهزة الدولة بحيث تصبح هذه الاجهزة في خدمة الجماهير الشعبية لا عبئا عليها، وتصبح قادرة على المساهمة الفعالة في قضايا البناء الاشتراكي.

ان انفصال هذه الاجهزة عن الشعب امر ملموس، كما ان الارتباطات القوية والعلاقات المتشابهة بين الفئات العليا من هذه الاجهزة وبين الرجعية سيجعل من بقاء هذه الاجهزة على حالتها الراهنة عامل عرقلة لتطوير الديمقراطية الشعبية. لذا فان نقطة الانطلاق لتطوير هذه الاجهزة تطويرا اشتراكيا وشعبيا، هي ايجاد رقابة شعبية صارمة عليها. ان هذه الرقابة ستجدد عقلية هذه الاجهزة واسلوبها وطريقة عملها، وستنقذها من الروتين واللامبالاة والجمود البيروقراطي، وستحرر الموظفين من العلاقات التجارية مع الدولة وتحول الموظف الى مواطن لاصق بقضايا الشعب مؤمن باهداف الجماهير.

ن - ان الممارسة العملية للديمقراطية الشعبية تقتضي نبذ مبدأ ابعاد الجيش عن السياسة، وهي تبقى مبنورة ومشوهة لانها تحرم جزءا هاما من المواطنين من ممارسة حقوقهم السياسية. ان النتيجة العملية لمبدأ ابعاد الجيش عن السياسة هي السيطرة على الجيش او قسم منه على الاقل، واستخدامه كقوة احتياطية بيد الرجعية. بل ان فكرة الجيش المحترف هي بالاساس مبدأ الرجعية والبورجوازية في الحكم، لان الاحتراف الصرف، مصحوبا بالامتيازات المادية، سيجعل من الجيش اداة طيعة للطبقات المستثمرة.

ان النضال الثوري الذي خاضته الجماهير العربية قد لقي انعكاساته وصداه في القطاع العسكري في عدد من الاقطار العربية، وتكونت في بعض من الاقطار جيوش ثورية بكل ما في كلمة ثورية من معان وابعاد. لذا اصبح العمل السياسي في القطاع العسكري حقيقة اساسية في التطور التاريخي للنضال العربي، وكل محاولة لانكار هذه الحقيقة لا بد ان تكون تخريبا للثورة وعرقلة لسير التحويل الاشتراكي.

ان الممارسة الديمقراطية للسياسة ليست حقا للمواطنين الذين يعملون في القطاع العسكري فحسب، بل هي ضرورة اساسية من ضرورات البناء الاشتراكي. وخلال مسيرة النضال الثوري الاشتراكي، ينبغي صرف الاهتمام الدائم لا لاقتراع بقايا الرجعية وسد الطريق امامها فحسب، بل يقتضي ايضا - وبالاساس - العمل على تطوير الطابع الواسطي لاطارات الجيش على نحو شعبي

واشتراكي. ويبدو هذا التطوير اكثر الحاحا كلما ازداد الصراع الطبقي والتناقض الاجتماعي حدة خلال السير نحو التحويل الاشتراكي وتوسيعه.

ان دمج القطاعات الطلائعية الثورية العسكرية والمدنية دمجا عضويا ضرورة ملحة لخلق تفاعل ايدولوجي بينهما، يتيح وحدة في التفكير ومجاهة مشتركة مباشرة وعملية متكاملة لقضايا البناء الاشتراكي، تمنع التفوق العسكري وتصهر الجيش والشعب في مصير ثوري مشترك.

ان التنقيف السياسي والايدولوجي للجيش لا يقل اهمية - بحال من الاحوال - عن التدريب العسكري، بل بالعكس فانه يخلق مناخا ملائما لقيام مفهوم ثوري جديد للتضباط يقوم على اساس الايمان بالمثل العليا لا الخوف من القسر. كما انه يصفى الاساليب البورجوازية الاخترافية في العلاقات بين الرئيس والمرووس، ويخلق علاقات رفاقية يحركها الايمان بقضية الجماهير ويصبح القسر فيها وسيلة استثنائية لن تبال الا العناصر غير السوية.

ان خدمة العلم شرف للمواطن يجب ان يؤديها الجميع، وفي بلاد متخلفة كوطننا، يمكن ان تتحول خدمة العلم الى مدرسة للثورة الاشتراكية، ووسيلة للقضاء على الامية والتخلف الفكري لتحريك الريف تحريكا ثوريا يكمل وينمي الثورة الزراعية الاشتراكية ويعطيها مضمونها الاساسي. س - ان التزام الحقيقة هو عامل اساسي في ممارسة الديمقراطية الشعبية على نحو ثوري. ان الحقيقة ثورية واخلاقية في نفس الوقت، والتزامها هو وحده الذي يميز الثورية عن الانتهازية وهو الذي يميز الدعوة عن الدعاية، وهو الذي يميز التقدمية عن الديماغوجية.

ان حجب الحقيقة عن الجماهير تنكر لابطس مقتضيات الديمقراطية، وهو شك في حكماتها وقدرتها على التمييز بين الخطأ والصواب. ان الشك بحس الجماهير السليم اول مراحل الانزلاق نحو المفاهيم الفاشستية.

ان المرونة والواقعية في العمل السياسي تقتضي التفكير في حصيلته موقف ما وفائدته. الا انه ينبغي التمييز دوما بين الفائدة المباشرة والمؤقتة وبين الفائدة الدائمة والبعيدة. ان هذا التمييز هو احد الخصائص الاساسية التي تميز الثورية عن الانتهازية. وان شعار المصلحة المفهوم فهما صحيحا وعلى مدى بعيد ودائم لا يمكن ان يتعارض مع احترام الحقيقة.

ان التزام الحقيقة امام الجماهير سيكون وسيلة لتنقيف الجماهير وعاملا اساسيا في تكامل نضجها السياسي. ولهذا فان الطلاع الثورية والسلطة الثورية مطالبة دوما بمصارحة الشعب بكل

ما يتعلق بشئونه السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مطالبة بان تكشف الاخطاء متعددة كانت او عفوية، صغيرة او كبيرة، مطالبة بان تكشف جوانب الضعف في التطور وان تبين الصعوبات والعقبات التي تواجه البناء الاشتراكي سواء جاءت عن طريق الجهل او الانتهاز او الاهمال او التخريب.

ان الطريق ليس ممهدا امام الحكم الثوري، والتناقضات قد تعرقل سيره. وقد يضطر الى القبول بعدد من التنازلات المؤقتة او المساومات الضرورية، وقد يجبر على التراجع احيانا. كل هذا ممكن وقوعه في شتى ميادين العمل الثوري. وفي مثل هذه الحالات ينبغي مواجهة الشعب بهذه الحقيقة دون مواربة ودون لبس ودون تبرير انتحازي غير حقيقي. يجب ان يعرف الشعب الانتصارات والنكسات، المكاسب والخسائر. يجب ان يصارح الشعب بحقيقة كل مساومة وكل تراجع مناقضة للموقف المبدئي العقائدي، قد تفرضه الظروف المرحلية وقد تمليه التناقضات غير الاساسية وقد يمليه عدم قدرة الثورة على مواجهته في ظرف ما بالذات.

ان المصارحة بالحقيقة لن تثبط العزم الثوري للجماهير عندما تقودها طلائع ثورية متمرسة واعية، بل العكس ستؤمن تعبئة جدية وتخطيطا واعيا لتصفيته في ظرف آخر وفي مرحلة اخرى. ان كل محاولة لحجب الحقيقة هي احدار علني من الثورية الى الانتهازية.

ع - ان انتشار الامية بين الجماهير الشعبية سيعوق ممارستها للديمقراطية، وستبقى هذه الممارسة مبتورة وسطحية وشكلية، اذا لم تقترن بتنقيف سياسي يوفر للجماهير الحد الأدنى من الثقافة التي تمكنها من استيعاب الامور العامة والخطوط العريضة لقضايا السياسة والبناء الاشتراكي. ولهذا يبدو من الضرورة والاولوية بمكان تصفية الامية تصفية تامة وسريعة، والعمل على تعليم المواطنين الاميين واشباه الاميين لا القراءة والكتابة فحسب، بل تمكينهم من استيعاب حد معين من المعارف يتيح لهم ممارسة حقوقهم الديمقراطية بوعي. ان تصفية الامية واجب ملح على السلطة والحزب وجميع المنظمات الجماهيرية.

ف - ان الممارسة الكاملة للديمقراطية الشعبية ستبقى مبتورة ما دامت المرأة بعيدة عن الحياة العامة للمجتمع، لذا اصبح تحرير المرأة العربية ضرورة ديمقراطية بالاضافة الى كونها ضرورة انسانية. ان النظرة الدونية الى المرأة جزء لا يتجزأ من ايدولوجية المجتمع الاقطاعي - العشائري ولهذا فان تحرير المرأة يقع في رأس مهمات الثورة القومية

الاشتراكية. وان بناء مجتمع عصري ديمقراطي متحرر لا يمكن ان يكون تاما وسليما الا اذا واجه قضية تحرير المرأة مواجهة مبدئية شاملة جريئة. وان التعليم وحده لا يمكن ان ينجز مهمة تحرير المرأة على نحو ثوري، وان الاستسلام للتطور العفوي لقضية تحرير المرأة، سيجعل جوانب سير التطور العربي مختلفة وغير متجانسة. وان البناء الاشتراكي للمجتمع سيكون مشوها وهجينا اذا لم تحل قضية تحرير المرأة في المجتمع العربي حلا جذريا. لان الاشتراكية حل لمشكلة الكائن الانساني رجلا كان ام امرأة.

ان انحسار النفوذ الاستعماري، وتفكك النظام الاقطاعي العشائري وانتشار التعليم قد دفع بقضية تحرير خطوات الى الامام. الا ان المجتمع الاشتراكي هو وحده الذي يوفر ظروفًا موضوعية لتحرير المرأة على نحو سريع وجذري.

ان الحزب والسلطة الثورية، يجب ان يعمل على مكافحة العقلية السلبية تجاه المرأة وان يعمل لتصفية آثار الافكار الرجعية، وان يحول هذا الكفاح الى اسلوب عملي تطبيقي يتيح لها المساهمة الفعالة في الحياة العامة وفي النضال. هذه المساهمة الفعالة في الحياة العامة وفي النضال، هذه المساهمة الفعلية، هي التي ترفع كل القيود التي تمنع تطور المرأة وتفتح شخصيتها الانسانية. الا ان الحزب والسلطة الثورية مطالبان في نفس الوقت بالوقوف في وجه المفاهيم السطحية الشكلية البورجوازية لتحرير المرأة، المنافية للجوانب الايجابية في التقاليد العربية والمعرفة في الوقت نفسه لقضية البناء الاشتراكي.

ان حرية المرأة الحقيقية لا يمكن ان تتوفر الا بالنضال على جبهتين: النضال ضد الاطر والتقاليد والعادات المتخلفة، والنضال ضد المفهوم البورجوازي الشكلي للحرية، وربط هذا المفهوم الجديد لحرية المرأة بقضية البناء الاشتراكي للمجتمع العربي.

((الاشتراكية))

ملاحح الطريق العربي الى الاشتراكية

- ١ -

كان حزب البعث العربي الاشتراكي اول حركة ثورية في الوطن العربي طرحت القضية الاشتراكية جنبا الى جنب مع القضية القومية، وناضلت في سبيلها باصرار ودأب.

ان منطلقات الحزب الاشتراكية الثورية كانت نقطة الانطلاق في فضح كل مظاهر التخلف والرجعية والفساد في معظم اقطار الوطن العربي. وكانت هذه المنطلقات الشرارة الاولى في نضال كشف تزييف الاجهزة السياسية التقليدية، وهياً لتحطيمها. وفي وسط غارق في ظلام الرجعية العميلة والانتهازية، وفي مناخ سياسي اساليبيه في التفكير والنضال بالية سقيمة تقليدية، كان صوت البعث العربي هو الصوت الوحيد القوي الذي انطلق بروح اشتراكية يفضح الواقع العربي الذي يسوده الاستعمار والاستغلال والتخلف. كان الحزب اول من حمل روح العصر الحديث الى ميدان النضال القومي العربي عندما طرح قضية الاشتراكية بصورة متلازمة مع القضية القومية.

وفي غمرة النضال العارم الدائم ضد الاستعمار، لم يضع الحزب القضية الاشتراكية على ((الرف)) ولم يسمح لنفسه بالغرق في شعارات مرحلية، كما فعلت الشيوعية المحلية، فقد كانت قضية الجماهير الكادحة ماثلة دوما امامه، ولم يبرر لنفسه أي تهاون في هذا السبيل. وهو في الاقطار التي رسخت فيها جذوره قد قاد نضالا مباشرا ضد الاقطاع والاستغلال الرأسمالي، واستطاع في هذه الاقطار ان يدفع بقسم هام من الجماهير الشعبية - لأول مرة في تاريخ النضال العربي - الى حلبة الصراع الطبقي والسياسي المباشر، وهو بهذا قد عمق جذور النضال القومي واعطاه مضمونه الشعبي الاشتراكي.

وبالرغم من ان مفاهيم الحزب الاشتراكية، في المرحلة الاولى، لم تكن واضحة ومحددة الا ان منطلقه الثوري في النضال قد جنبه الغرق في نزعة اشتراكية اصلاحية تجعله يندمج ويتأقلم مع الاطر البورجوازية للمجتمع العربي. وهو لهذا السبب قد كان يتخطى دوما في نضاله العملي اليومي كثيرا من المفاهيم الاشتراكية التي حددها في مبادئه العامة ومنهاجه في بداية نشونه، واخذت نظريته الاشتراكية تكتسب طابعها العلمي وتتعمق جذريتها يوما بعد يوم.

- ٢ -

اذا كان تطور الحزب الفكري والعملي قد تخطى المفاهيم الخيالية والبورجوازية الصغيرة للاشتراكية الا ان هذه المفاهيم قد خلفت آثارا سلبية على تركيب الحزب الاجتماعي ففي بعض الاقطار من جهة وعلى افتقاد وحدة التفكير الاشتراكي في قواعد الحزب من جهة اخرى. لذا فان نقد بعض المفاهيم التي وجدت في الحزب بصورة جدية ومباشرة هو وحده الكفيل بتصفية آثارها تصفية نهائية.

أ - في مواجهة سلبية ناقصة للتحدي الشيوعي المحلي، وفي محاولة لتأكيد القضية القومية (في وقت كانت فيه هذه القضية غضة غامضة، تواجه النفي من قبل الشيوعية المحلية والتشويه من قبل العناصر القومية الرجعية) أطلق الحزب على الاشتراكية التي ينادي بها اسم ((الاشتراكية العربية)). وقد كان لهذا النوع من المواجهة جوانبه الايجابية في تلك الظروف، إذ تأكدت الشعارات القومية العربية وتعمقت جذورها الشعبية وتأكدت امكانية الوحدة، واصبحت مطلب الراسخ ل جماهير الشعب الواسعة.

الا ان التأكيد على الصفة القومية للاشتراكية دون توضيح الاسس النظرية لهذه الاشتراكية قد يجر الى نوع من العصبية القومية السلبية تجاه الفكر الاشتراكي العالمي. وبدلاً من أن يكون هذا التأكيد نقطة انطلاق لمجابهة علمية واعية للشعوبية المتسترة بالتقدمية بقي مجرد رفض سلبي، ولم يمتلئ بمضمون نظري، فالخصائص التي كانت تسبغ على اشتراكية الحزب والتي سميت بـ (العربية) بقيت مجرد كلمة خالية من مضمون علمي، ففصلت الاشتراكية في مرحلة من مراحل نضال الحزب عن لحمتها الاجتماعية والطبقية.

وبدلاً من أن يكون المنطلق القومي للاشتراكية في الحزب سبباً لاعطاء وجهة نظر واضحة مدروسة تتلمس خصائص الواقع العربي بكل تفاصيله وتناقضاته، والخروج بدراسات نظرية توضح الطريق العربي الى الاشتراكية، عن طريق تحليل التكوين الاقتصادي والطبقي للمجتمعات العربية .. بدلاً من أن يكون هذا المنطلق سبباً لافتح علمي واع على الواقع العربي تحول في عدد من كتابات الحزب الى مجرد شعارات عامة ومسميات عاطفية حول ((الخصائص العربية)) للاشتراكية ومزاياها الاصلية.

وبالرغم من انه لم يبذل الجهد الكافي لتوضيح مضمون ((الخصائص القومية للشعب العربي)) وانعكاسها على اشتراكية الحزب الا ان بعض الكتابات الحزبية لم تخل من محاولات كهذه وان بقيت على العموم جزئية وناقصة ولم تصل الى حد اعطاء صيغة علمية واضحة للاشتراكية. ان الاعتراف بالملكية الفردية بشكلها المطلق ورغم تضيق نطاقها، هو ضرب من المفهوم البورجوازي الصغير لان المفهوم الاشتراكي العلمي يعتبر العمل الانساني المصدر الوحيد للقيمة، لذا فان الملكية الفردية اذا تعدت نطاق الاستعمال الشخصي لا بد ان تكون مستغلة، مهما كانت الرقعة التي تمارس فيها الملكية نشاطها ضيقة او نسبة المردود الذي تعطيه منخفضة.

ولقد كان لاعتراف الحزب بالملكية كحق طبيعي آثاره الضارة على تركيب الحزب الطبقي وعلى التربية الحزبية. فالعقلية البورجوازية الصغيرة بحكم طابعها الفردي، ضعفت في عديد من فروع الحزب تماسك الحزب التنظيمي لان تخوم الحزب الفكرية والطبقية بقيت مناسبة فدخل روع كل من البورجوازية والجماهير الشعبية ملازمة اشتراكية الحزب لمصالحهم، او عدم تعرضها لمصالحهم. وهكذا بقيت اطراف الحزب في بعض الفروع تلامس الجماهير الشعبية من جانب والبورجوازية والملاكين المتوسطين العقاريين من جانب اخر. وهكذا استطاعت العناصر البورجوازية الصغيرة والعقل البورجوازي الصغير ذات شأن هام في بعض الفروع.

واذا كانت العناصر اليمينية قد فشلت في جو الحزب الى مواقعها، الا ان الطابع الشعبي في تركيب الحزب بقي، في بعض المناطق، شاحبا وهزليا. وبدلا من ان تبقى البورجوازية الصغيرة في المواقع الخلفية والثانوية للحزب، احتلت مواقع قيادية فيه، خلال فترات ليست بالقصيرة. ان الحزب وان كان قد شجب دوما مفهوم الاشتراكية الاصلاحية التي تدعو للتعاون بين الطبقات الا ان المواقع الهامة التي احتلتها البورجوازية الصغيرة في صفوف الحزب في بعض الفروع، قد عرقلت نضال الحزب الاشتراكي من ان يأخذ كل مداه ويصعد بالنضال الجماهيري الى نهايته الطبيعية نظرا لان السيماء السياسية للبورجوازية الصغيرة وهي سيماء (وسطية تعارض الطبقات المستثمرة من جهة وتخاف الجماهير الكادحة من جهة اخرى) تحمل معها دوما الاساليب الوسطية. ففي احد فروع الحزب انزلق بعض القادة في الحزب في سياسة انتهازية اصلاحية خلال فترات ليست بالقصيرة وفتحت بعض العناصر الانتهازية، التي اندست فيه، ثغرة في اطار السلطة البورجوازية الاقطاعية واستمرت التكتيك الاستيزاري، وتسلمت الى داخل هذا الاطار مكتفية بالجزئيات التي لا تمس جوهر النظام القائم. وهذه المجموعة وان طردت من الحزب الا انها تشكل ظاهرة مرضية تتعدى هؤلاء الاشخاص، وتتصل مباشرة بالغموض النظري وعدم التعمق الكافي في المفاهيم الاشتراكية واسلوب العمل السياسي.

- ٣ -

تهدف الاشتراكية الى اقامة نظام اجتماعي جديد يخلق ظروفًا موضوعية، اقتصادية واجتماعية وفكرية وسياسية جديدة، تعتق الانسان من جميع انواع الاستغلال والتسلط والجمود وتتيح له الفرص لكي يصير انسانا حرا كليا.

ولكي تكون الاشتراكية حلا كليا وجذريا لمشكلة الانسان العربي، لا بد ان يتوافر في النظام الجديد الظروف التي تهيئ:

أ - إلغاء ظروف الاستغلال المادية، التي تسلب المواطن جوهره الانساني.

ب - تعميق المضمون الديمقراطي للاشتراكية، لان الحرية هي الاساس الصلب الراسخ الذي تبنى الاشتراكية عليه.

ج - تربية المواطن تربية اشتراكية وعلمية، تعتقه من كافة الاطر والتقاليد الاجتماعية الموروثة والمتأخرة لكي يمكن خلق انسان عربي جديد بعقل علمي منفتح ويتمتع باخلاق اشتراكية جديدة ويؤمن بقيم جماعية.

التحويل الاشتراكي للمجتمع يعني - من حيث المبدأ - تحويل ملكية وسائل الانتاج الخاصة الى ملكية عامة للشعب بأسره، ويلغي الحاجة للوسيط الرأسمالي بصورة نهائية ويجعل دخل الفرد يرتبط مباشرة بعمله وكفاءته ويصهر سائر الطبقات في بوتقة واحدة وهو اخيرا يلغي اقتصاد الربح ويخلق اقتصادا يرتكز على الحاجات.

في البلدان المتخلفة، ومنها وطننا العربي، تأتي الاشتراكية ملبية لهدفين في آن واحد: الاول هو إلغاء الاستغلال كليا، والثاني هو القضاء على التخلف الموروث لهذه البلدان والحق بالبلدان الصناعية المتقدمة.

ان الاقتصاد العربي هو اقتصاد زراعي بصورة اساسية ولذا فهو اقتصاد مختل ومتخلف في آن واحد.

ان الانطلاق الاقتصادي الذي شهدته بعض البلدان العربية، منذ اواخر الحرب العالمية الثانية، قد توقف، تقريبا، في معظم هذه البلدان، واصبحت معدلات نمو الانتاج اقل من معدلات الزيادة في عدد السكان.

ان توقف هذا النمو وتعثره، ليسا امرا عارضا ومؤقتا بل هما النتيجة الحتمية للنظام الاقتصادي البورجوازي القطاعي في وطننا. فالرأسماليات المحلية العربية هي رأسماليات تجارية وعقارية ومرابية وهي بسبب من طاقاتها الضعيفة لا توظف اموالها الا في قطاعات الانتاج الاستهلاكي الخفيف باعتبارها قطاعات مربحة وسريعة المردود ولا تحتاج الى تمويل كثيف، فعجزت عن خلق الشروط الاساسية للتقدم الصناعي، وكان هذا العجز سببا لبقاء الفقر والتخلف، كما انه جعل الهوة الفاصلة بين اقتصادنا وبين اقتصاد البلدان المتقدمة تزداد عمقا واتساعا.

ان ضعف الدخل القومي والادخار الخاص وتوجيه الرأسمال المحلي نحو المضاربات والبحث عن الكسب التجاري والارباح الطائلة السريعة واعمال الربا وبذخ ((المتعطلين بالوراثة)) .. كل هذه العوامل تدعو الى تجنب الطريق الرأسمالية التقليدية للتطور، لانها طريق مسدودة. فالجماهير الشعبية العربية مدعوة اليوم لتحقيق ثورة صناعية حققتها البورجوازية في الغرب الرأسمالي. الا ان البورجوازية العربية عاجزة عنها بالتأكيد. فالاشتراكية هي الطريق الوحيد للخلاص من التخلف والاستثمار في آن واحد. فالتحويل الحقيقي الكامل للمجتمع العربي، أي ان تحويله الى مجتمع عصري واشتراكي، يمر عبر نفس كامل للبنى الحالية الاقتصادية (الاقطاعية والرأسمالية) للمجتمع العربي.

ان اساليب الاقتصاد الحر الرأسمالي تزيد في انتشار الفوضى الاقتصادية، وتخلق الظروف الموضوعية لتبعية اكيدة للاستعمار الجديد، وتجعل الدولة مؤسسة لنقل الثروات الى الاغنياء وتغذي نشاط الفئات الاجتماعية المتطفلة على الحياة الاجتماعية والفئات المرتبطة بالاستعمار، وتكدس الثروات في جيوبهم، ويبقى الشعب - بالنتيجة - في بؤسه وتأخره.

ان النظام الرأسمالي البورجوازي، في البلدان المتخلفة، ومنها وطننا العربي، عاجز عن تعبئة اليد العاملة الهائلة المعطلة في الريف، كما انه عاجز عن تنظيم الانتاج تنظيمًا علميًا وتعبئة طاقات البلاد ومواردها المهددة. وتعبئة طاقات البلاد ومواردها المهدورة.

ان العالم الان يقف على عتبة الثورة الصناعية الثانية، التي تهدف الى تحقيق آلية العمل، وان الرأسماليات العربية التي لم تستطع ان تنجز الثورة الصناعية الاولى، عاجزة بالاحرى عن تحقيق الثورة الصناعية الثانية، التي تتخطى متطلباتها امكانيات الرأسمالية العربية بل والرأسمالية الغربية في اكثرية تلك البلدان. واذا ما تحققت الثورة الصناعية الثانية وبقي الوطن العربي عاجزًا عن تحقيقها فان تخلف وطننا العربي سيصبح اشد مما هو عليه الان بمراحل طويلة.

لذا فان النظام الاشتراكي، وحده القادر على تجنيد الشعب، بجميع طاقاته المادية والبشرية لتحقيق التقدم العلمي المنشود في عصر التقدم السريع للعلم والتكنيك.

وما دامت تلك الحال بالنسبة للبورجوازية الوطنية، لذا فان اسقاط هذه الطبقة وحلفائها يصبح امرا لا بد منه لتحقيق انعطاف جذري في حياة الشعب العربي. فالسلطة الجديدة التي سوف تبني الاشتراكية هي السلطة الممثلة للعمال والفلاحين والمنقذين الثوريين والبورجوازية الصغيرة

(التجارية والصناعية والخدمات). الا ان الثورة الاشتراكية لكي تسير بحزم الى اخر الشوط ولكي تبني مجتمعا قوميا اشراكيا سليما، لا بد ان تعتمد اساسا الجماهير الكادحة.

ان الخطوط الاولى العامة لعمليات التحويل الاشتراكي هي التالية:

١- ان التحويل الاشتراكي للمجتمع وتوفير الظروف الموضوعية لتنمية سريعة للاقتصاد القومي يوجب ان تحويل جميع قطاعات الانتاج الهامة ووسائل التمويل والمرافق العامة ووسائل النقل الاساسية والثروات العقارية الكبيرة والتجارة الخارجية والفروع الاساسية من التجارة الداخلية الى ملكية الشعب.

٢- وبسبب ظروف النضال القومي الراهنة في الوطن العربي، ونظرا لان العناصر البورجوازية الصغيرة تشكل احدى القوى الاساسية التي تنهض باعباء النضال، وبسبب اتساعها العددي، فان ادخالها في القطاع الاشتراكي يجب ان يتم بصورة ايجابية، وبعد ان يحرز هذا القطاع نجاحات تحقق نموه ورسوخه، بحيث يصبح اندماجهم في هذا القطاع وليد اقتناعهم بان مستقبلهم مؤمن ومستقر، وان يأتي عبر كفاح ذؤوب للتثقيف والتوعية الاشتراكية، وضمن برامج محلية وفقا لظروف كل قطر.

٣- ان التأميم في ظروف البلدان المتخلفة، عندما يتناول القطاعات الهامة للاقتصاد القومي بحيث يتيح للسلطة الثورية الشعبية قيادة الاقتصاد الوطني بصورة كاملة، هو الخطوة الثورية الاولى نحو الاشتراكية، وهو يفتح الطريق امام التحويل الاشتراكي للمجتمع. وفي بلد متخلف لم تتوفر فيه القاعدة المادية للاشتراكية، غالبا ما تنتهي عمليات التأميم الى نظام رأسمالية الدولة. واذا كان لرأسمالية الدولة بعض الجوانب الايجابية، لانها تلعب دورا تقدما في التطور وتخلق الظروف الموضوعية لبناء الاشتراكية، وتصبح اداة نضال ضد المجتمع القديم، الا ان هذا الجانب الايجابي لرأسمالية الدولة، ينبغي الا يحجب عن الانتظار الهدف البعيد للتحويل الاجتماعي، وهو تطوير المجتمع العربي الى مجتمع اشتراكي كامل في ظروفه وخصائصه، لذا ينبغي - منذ البدء - تقييم هذه المرحلة وفق نظرة علمية، وتركيز الانتباه على الظواهر السلبية التي تلازمها، بغية الحد من نموها واستئصالها في النهاية.

ان اولى الظواهر السلبية في رأسمالية الدولة هي اضعاف انديمقراطية الاشتراكية ويزور مخاطر البيروقراطية، التي تمارس ضربا من الوصاية على الجماهير العاملة المنتجة. ان غياب

الطبقات الكادحة عن المشاركة في توجيه البناء الاشتراكي وضعف الطبقة العاملة العددي وتأخرها السياسي، تدفع مخاطر البيروقراطية الى التفافم. لذا فان تعميق المضمون الديمقراطي للاشتراكية، الذي لا يمكن ان يتوفر الا بفتح الطريق امام مشاركة جماهير العمال والفلاحين في ادارة الاقتصاد هو وحده الذي سيلجم التسلط البيروقراطي على الجماهير.

لذا فان التحويل الاشتراكي للمجتمع سواء تم بواسطة التأميم او عند تحويل الريف تحويلا اشتراكيا ينبغي ان يتلزم مع فتح الطريق لمبادرة الجماهير البناء، بحيث تأخذ هذه المبادرة من الاسهام الجدي الذي يتدرج في قوته واتساعه، الى ان يلقي عبء ادارة هذا الاقتصاد على عاتق الجماهير المنتجة، عندما تمتلك وهي تمارس دورها في البناء ناصية الادارة الاقتصادية والاجتماعية لقطاعات الانتاج.

ان الجماهير الشعبية المنظمة هي البديل الوحيد للبيروقراطية، الذي يملأ في نفس الوقت، الاشتراكية بمضمونها الديمقراطي والانساني، في حين ان البيروقراطية تشوه الاشتراكية وتسلبها مضمونها الانساني .. فالاشتراكية لا يمكن ان تتحقق وتتطور الا مع الجماهير الشعبية المنظمة وبالا اعتماد على مبادرتها والثقة بقواها وامكانياتها.

٤- ان المواجهة الاشتراكية لمشكلة الارض تقتضي تحقيق شعار ((الارض لمن يحراثها)) كما انها تتجنب الاصرار على التملك الفردي. ان الهام والجوهري في موضوع الارض هو خلق علاقات انتاج اشتراكية في الريف، لذا فان المزارع الجماعية هي في النهاية الاطار الاشتراكي في الريف.

ان علاقات الانتاج الاشتراكية في الريف، هي التي تمنع نشوء بورجوازية صغيرة في الريف يمكن ان تتحول - كما جرى في اوربا الغربية - الى قوة محافظة من الناحية السياسية. كما ان هذا الشكل من العلاقات يهيئ - من حيث المبدأ - الظروف الموضوعية لرفع انتاجية العمل في الريف ويخلق امكانية اكيدة لتخطيط برامج الانماء الزراعي وتنفيذها. واخيرا، فان هذه العلاقات الجماعية الاشتراكية ستمكن من انتزاع الفلاح من عزله وفرديته التاريخية، وترفع المستويات الاجتماعية في الريف الى مستوى المدن.

ان مشكلة الارض يجب ان تواجه بمنطق اشتراكي علمي، والاشتراكية كمبدأ ومنطلق تقتضي ثورة زراعية لا اصلاحا زراعيا فحسب. ان الثورة الزراعية هي التي ستفتح الطريق امام انطلاق

اقتصادي سريع في قطاعات الانتاج الاخرى لانها ستفتح سوقا داخلية واسعة عند تحرير جماهير الفلاحين من الفقر والاستغلال.

ان اشراك جماهير الفلاحين - بصورة ايجابية ومسؤولة - في الثورة الزراعية، وإشارة مبادرتهم والاعتماد على قواهم في تطوير الوضع الزراعي هو شرط اساسي في نجاح هذه الثورة. ٥- ان التخلف الاقتصادي والثقافي الذي يعانيه شعبنا يتطلب شحذا خارقا لقوانا في سبيل تطوير المستوى الاقتصادي لشعبنا وتحقيق الثورة الاشتراكية. والتخطيط الاشتراكي هو الطريقة الفعالة التي تمكن من استخدام جميع الموارد الوطنية المادية والطبيعية والبشرية بطريقة علمية وعملية:

أ - بالرغم من ضعف الدخل القومي في الوطن العربي اجمالا، فان فئات وطبقات هامة في مجتمعنا لا تزال قادرة على الادخار، وان التخطيط هو الذي يمكن من تجميع رأس المال الضروري لبناء صناعة متطورة في زمن قصير نسبيا.

ب - وبدون التخطيط فان عمليات الادخار سوف تبعثر في عمليات مرابية او عقارية او في استهلاك وسائل الترف المضررة بميزاننا التجاري. فالتخطيط وحده هو القادر على تنفيذ سياسة التشف، لتحقيق مشاريع البناء الضخمة وهو اخيرا الذي يمكن من مركزة التوظيف في القطاعات الاكثر اهمية ويمد باهداف التوظيف الى ابعد من حدود الحضر، ويضع المستقبل نصب عينيه دوما عن طريق تحقيق الانجازات التي تضمن التطور الحقيقي لاقتصادنا الوطني واستبعاد الانجازات المظهرية التي لا تساهم في تنمية الانتاج ومضاعفة المردود.

ج - ان التخطيط على المستوى القومي العربي ضرورة وحدوية وضرورة اشتراكية. ان الاطار الليبرالي للاقتصاد يخلق المتناقضات بين الاقطار العربية ويؤدي الى تبذير طاقات الانماء الاقتصادي، لذا فان التخطيط على المستوى القومي يهيئ الظروف الموضوعية لتنسيق مشاريع التنمية بين الاقطار العربية بحيث تتكامل لتساهم في جعل التكامل الاقتصادي العربي حقيقة فعلية تسهم في توثيق عرى الوحدة السياسية بين الاقطار العربية.

٦- ان بناء مجتمع اشتراكي جديد لا يمكن ان يتوفر على نحو كامل وسريع واقتصادي الا بواسطة تعبئة الطاقات البشرية لشعبنا تعبئة كاملة، وان الطامح الثورية هي التي تسهر

على التطبيق وتضمن له النجاح وتحقق الاسجام اللازم بين الجوانب الفنية للتطوير الاقتصادي وبين متطلباته الاساسية.

ان طليعة شعبية ثورية منظمة هي وحدها القادرة على تعبئة جماهير الشعب واثارة مبادرتها الحارة الدؤوبة التي تستلهم مثالا اعلى يجدد حماسها واندفاعها للعمل اليومي البسيط.

لقد توفر في عدد من الاقطار العربية الشرطان الاساسيان لكل عمل ثوري ايجابي، الا وهما تحرك جماهيري واسع وعميق وطلاعة ثورية واعية لقيادة هذا التحرك. ان الاستمرار في اصطفاء وتكوين طليعة واعية من المنظمات الثورية الراهنة ومن صفوف الجماهير اللاحزبية من المثقفين الثوريين والعمال والفلاحين ضرورة لا بد منها لاستمرار العمل الثوري الاشتراكي ورفع مستوياته الايديولوجية وافتتاحه العلمي على الواقع الملموس والمتطور.

ان هذه الطليعة ستعكس بصدق مطامح الجماهير ورغباتها، وتسهم في اعطاء مبادرة الشعب شكلا عمليا وتنمي يقظته وتعطي رقابته المباشرة على الدولة شكلا حقيقيا وفعالا.

ان بناء مجتمع اشتراكي ليس قانونا يصدر من اعلى لينفذ بضربة بيروقراطية، بل هو عمل يومي دؤوب فيه صبر وفيه نكران للذات. وان طليعة ثورية هي وحدها القادرة على قيادة التحرك الجماهيري الذي يعيشه شعبنا، وهي وحدها القادرة على خلق الظروف التي يمكن ان تمنع انحدار الجماهير الى التآرجح بين ركود سياسي سلبي او حماس سطحي مؤقت يجعل المنجزات الاشتراكية ضريبا من العلاقات المصلحية الصرفة بين السلطة الثورية وجماهير شعبها.

ان الميزة الاساسية لهذه الطليعة هي الوعي العقائدي والمعرفة الدقيقة لقوانين تحويل المجتمعات وقواعد سير التاريخ، وهذه المعرفة المنفتحة الخاضعة للتطور، هي التي تستطيع تقليل احتمالات الخطأ وتوجه النضال والتجارب الحية في طريق التغيير الثوري، خلال معاناتها المباشرة للواقع وتحليلها له.

٥ - ٢٣ تشرين الاول ١٩٦٣

أمة عربية واحدة ذات رسالة خالدة

حزب البعث العربي الاشتراكي

القيادة القومية

مقررات المؤتمر القومي السادس

ناقش المؤتمر عدة تقارير تقدمت بها اللجان المتفرعة عنه اهمها التقارير التالية: العقائدي، السياسي، المالي، التنظيم الداخلي، وفلسطين.

تقرير اللجنة العقائدية

بحث المؤتمر بعض القضايا النظرية المتعلقة بالوحدة العربية والاشتراكية وممارسة الديمقراطية الشعبية وغير ذلك، وافر الافكار الواردة في ابواب الوحدة العربية والحرية والاشتراكية، كما قرر ترك الصياغة الجديدة للمقدمة للرفيق الامين العام على ان توافق عليها القيادة القومية الجديدة. ((صدر هذا التقرير بصيغته النهائية تحت عنوان: ((بعض المنطلقات النظرية التي اقرها المؤتمر القومي السادس)).

تقرير اللجنة السياسية

اشتمل جدول اعمال اللجنة السياسية خمسة مواضيع اساسية:

١- ابرز خصائص المرحلة وتقييمها.

٢- علاقة الحزب بالحكم.

٣- استراتيجية العمل في المرحلة المقبلة.

٤- الوحدة بين سورية والعراق.

٥- التحويل الاشتراكي.

٦- توصيات سياسية متفرقة.

١- ابرز خصائص المرحلة وتقييمها

لاحظت اللجنة نقص المعلومات المتعلقة بخصائص المرحلة في التقارير المقدمة اليها ولذلك اكدت بابراز ملامح المرحلة واوصت بالطلب الى القيادة القومية المقبلة استكمال التقرير ودراسة خصائص المرحلة وتقييمها بصورة كاملة.

وقرر المؤتمر إعادة كتابة الفقرة الخاصة بتقييم المرحلة من قبل لجنة مؤلفة من الرفاق: الرفاعي، داعوق، الشوفي، الاطرش، ابو ميزر، مع وجوب الاخذ بالاقتراحات الاساسية التي وردت من بعض الرفاق بحيث يصبح هذا التقييم دقيقا وواقعا، وللفترة ما بين المؤتمرين القوميين الخامس والسادس.

وقد لخصت اللجنة ابرز ظواهر المرحلة، وهي خمس:

- ١- الظاهرة الاولى: انقلاب ميزان القوى في الوطن العربي لمصلحة الحركة الثورية.
 - ٢- الظاهرة الثانية: استلام حركة عقائدية منظمة لمسؤولية الحكم في قطرين عربيين لأول مرة في التاريخ العربي الحديث.
 - ٣- الظاهرة الثالثة: اندحار الحركة الشيوعية العربية وانعدام اثرها لمرحلة قادمة في الوطن العربي.
 - ٤- الظاهرة الرابعة: ازدياد الوعي الجماهيري لاهمية العامل الاقتصادي والاجتماعي في بناء المجتمع الثوري.
 - ٥- الظاهرة الخامسة: الناصرية.
- واقترح الرفاق اثناء النقاش اضافة نقاط اخرى بالاضافة الى الظواهر الخمس:
- ١- عودة نفوذ المعسكر الغربي الى المنطقة العربية، وضعف نفوذ المعسكر الشرقي، ونتائج ذلك.
 - ٢- هناك إعادة نظر اساسية في التحالفات في المنطقة العربية، وذلك على اثر الخلاف الحاد بين حزبنا وبين عبد الناصر - مثل محالفته للرجعية، الخ .. ومدلول ذلك على المستقبل.
 - ٣- موضوع الاستعمار وخصوصا الاستعمار الجديد.
 - ٤- موضوع تجربة الحكم في سورية والعراق في المرحلة الماضية.
 - ٥- التطورات الدولية وانعكاسها على الوطن العربي (مثل التطورات في افريقيا، معاهدة حظر التجارب النووية بين امريكا وروسيا، الخ ..) كذلك مواقف الدول الاستعمارية من القضايا العربية المطروحة دوليا وكذلك مواقف المعسكر الاشتراكي ودول الحياذ الايجابي من ذلك.
 - ٦- اثر الثورة الجزائرية في تطوير النضال العربي الاشتراكي.
 - ٧- تقييم القوى السياسية العاملة في الحقل القومي ومدى تأثيرها في توجيه الاحداث.
 - ٨- تقييم القوى الاجتماعية الطبقية - القطاعية والرجعية .. ومدى تنفيذها لمخطط الاستعمار الجديد.

٢- خطر الحاق الحزب بالسلطة، أي ان يصبح الحزب ذبلا للسلطة ومتعهدا للمظاهرات والتصفيق في المناسبات المختلفة.

٣- انغماس قيادات الحزب وكوادره في اعمال الحكم اليومية مما يجر الى ابتعاد الحزب عن جماهير الشعب، وبالتالي ظهور آراء غير ثورية عن الشعب تؤدي الى نوع من الوصاية على الشعب والى عدم الالتصاق به.

ليست مهمة الحزب مثل مهمة الوجيهاء في العهود الماضية: التوسط لفلان من اجل توظيفه او المراجعة لاجل انجاز المعاملة الفلانية الخ .. والحزب ليس مهمته التدخل في شؤون الدولة الادارية وادارة شؤون الموظفين وفي عمليات التوظيف العادية الخ .. لذلك فان الاصرار ضروري على ان هناك تمييزا بين الحزب وبين السلطة لئلا يفرق الحزب بكامله او يصبح كل عضو فيه يعتبر نفسه صاحب سلطة وبالتالي يراجع الموظف ورئيس الدائرة والفني وغيرهم، وهذا امر مرفوض.

فالحزب موجود والدولة موجودة، والدولة منبثقة عن الحزب، ولكن بعد انبثاقها تسير مع الحزب جنبا الى جنب، وكل منهما يقوم بمهمته الوظيفية المختلفة والمتميزة عن وظيفية الاخر. واذا اردنا تثبيت هذا المبدأ بصيغة عملية نستطيع ان نقول انه بعد قيام حكم يقوده الحزب يجب على الحزب كجهاز ان لا يتصدى للحكم او لممارسة السلطة. لنعطي مثالا عمليا: المجلس الوطني، واكثرية اعضائه حزبيون، يعين محافظا. فعندما تسود القواعد السليمة، فمعنى ذلك ان اجهزة الحزب في الحكم (ممثلي الحزب في المجلس الوطني) هي التي عينت هذا الشخص في مركز قيادي في الدولة (المحافظ). ولكن بعد ان يتم تعيين المحافظ لا يجوز للحزب ان يتدخل بشكل مباشر فيما يقوم به هذا المحافظ من اعمال. فالمحافظ هو جزء من جهاز الحكم، وهو خاضع لوزير الداخلية الذي له القرار النهائي في موضوع عمل المحافظ. ولكن الحزب طبعاً لا تنتهي مهمته بتعيين المحافظ، فجهاز الحزب في المحافظة يجب ان يعكس مطامح الجماهير في تلك المنطقة ومتطلباتها في جهاز التنفيذ (الجهاز الحكومي في المحافظة) - يجب ان يكون له تأثير ... ولكن ليس من مهامه ان يقول للمحافظ افعل كذا او لا تفعل، ما دامت السلطة في ذلك للحكم. واذا وقع ما لا يرام في تلك المحافظة، او اساء المحافظ التصرف، فالحزب في المنطقة يرفع هذا الامر الى القيادة القطرية، والقيادة - وهي ممثلة في الحكم في اعلى مستوياته - تقوم بالازم.

— لا يعني التمييز بين الحزب والحكم الانفصال التام بينهما أو التنافس والتعارض بينهما فهذا غير وارد إطلاقاً. لقد ذكر سابقاً أن الحزب يقود الحكم، وأن الحكم ينبثق عنه، ومعنى ذلك أن الحزب موجود في أجهزة الحكم بالذات، أي أن المراكز الأساسية في الدولة والمراكز التوجيهية والقيادات يجب أن يتسلمها قادة حزبيون، وبذلك يزول أي تناقض يمكن أن يقوم بين الحزب والحكم.

ثانياً: الحكم هو المعبر الدقيق والأمين عن أهداف الحزب واتجاهاته ومواقفه، وعلى ذلك فإن ممثليه في الهيئات التشريعية والتنفيذية ملزمون بالتقيد بتوجيهات الحزب ومواقفه.

إن اعتبار المؤتمر الحزب قائداً لشؤون السلطة وموجهاً للسياسة العامة والشؤون الأساسية لقضايا الحكم، واعتبار ممثلي الحزب في الحكم وسيلة تحقيق هذه الركيزة الأساسية لعلاقة الحزب بالحكم، يجعل الركيزة الثانية هذه أمراً بديهياً، يتم الركيزة الأساسية الأولى.

فالحكومة في القطر الذي يحكمه الحزب تعتبر ممثلة لنهج حزب البعث، وكل موقف تتخذه هذه الحكومة إنما يلزم حزب البعث في كل الوطن العربي، ولا يعتبر إلا الحزب مسؤولاً. لذلك يجب أن يكون موقف الحكومة السياسي واتجاهها معبراً عن موقف الحزب واتجاهه. ومن الواضح أن ذلك يلزم ممثلي الحزب في الحكم أن يتقيدوا بقرارات مؤتمرات وقيادات الحزب. وطالما أن الحزب هو الذي يتسلم مسؤولية الحكم فالسلطة هي لمؤسسات الحزب وليس لأفراد في الحزب يسميهم وزراء وأعضاء في المجلس الوطني.

وقد يعترض البعض قائلاً إن الشعب هو وحده مصدر كل سلطة، وبالتالي لا يجوز القول إن الحزب هو السلطة الأولى، وأن الحكم هو المعبر الدقيق والأمين عن أهداف واتجاهات ومواقف الحزب. والجواب على هذا: صحيح أن الشعب هو مصدر كل سلطة والحكم يجب أن يعبر عن أهداف الشعب، بل أكثر من ذلك يجب أن يمارس السلطة مباشرة بواسطة المنظمات الشعبية والنقابية والمجالس المنبثقة عنها — ولكن كيف يراقب الشعب حالياً تصرفات السلطة؟ ومن هو الذي يحكم باسم الشعب؟.

علينا هنا أن نحدد ما المقصود بكلمة ((الشعب))، إذ أن استعمالها بمعنى مجموع سكان البلد يجعلها مطلقة وغير دقيقة. فهناك طبقات وفئات معادية لأهداف الحزب ولأهداف الشعب، فهل لها صلاحية أو حق مراقبة تصرفات السلطة؟ إن الثورة لم تأت لمصلحة جميع طبقات الشعب، وإنما

لمصلحة الطبقات التي ترتبط عمليا بالثورة والتي لها مصلحة فيها، وهم الفلاحون العمال والفنات
الثورية المثقفة.

فهل الفلاحون والعمال لهم، في الفترة الراهنة، القدرة على ممارسة السلطة بشكل مباشر؟ ان
مغالجة هذا الموضوع الحي الواقعي تحتم على الحزب - طليعة الشعب المنظم - ان يقود الشعب
الكادح في ثورته، وان يعمل بقوة على خلق الظروف الموضوعية التي تمكن الطبقات الشعبية من
ممارسة السلطة بشكل مباشر.

فطريقنا اذن واضح وهو السير الحثيث نحو الديمقراطية الشعبية وذلك بالتصاق اجهزة
السلطة بال جماهير وتوسيع الجماهير الكادحة، بشكل متنام، في اعمال السلطة، وتشجيع مراقبة
الجماهير الواسعة لاعمال السلطة.

ولكن تحقيق هذا الهدف سوف يتعرض عبات عديدة يجب التغلب عليها ومن ثم تحقيق
وحدة كاملة لا تنقسم بين الجهاز الحكومي وبين الجماهير الكادحة، وبالتالي استبدال الجهاز
البيروقراطي القديم بالجماهير نفسها بحيث يصبح الشعب العامل كله مهتما بامانة شؤون
السلطة. اما العقبات المنوه عنها فهي كثيرة، منها: اولا، نقص ثقافة الجماهير وعدم توفر روح
الاقدام والمبادرة عندها. وليس ذلك بمستغرب، فليس بإمكان هذه الجماهير التي رزحت تحت
الاستغلال والظلم والجهل قرونا عديدة ان تنتقل فجأة من حالتها المتأخرة هذه الى ادارة شؤون
البلاد. ثانيا: انعدام الخبرة والتجربة في قيادة شؤون السلطة - وهذا ينطبق حتى على العمال
والفلاحين الحزبيين - وبالتالي فلا مناص من ارتكاب الاخطاء والاستفادة منها. ثالثا: اضطرار
الثورة لاستبقاء الجهاز الاداري والفني القديم (البورجوازي). فهذا الجهاز الفاسد في مجموعه
سوف يستمر في العمل بالطرق والعادات البيروقراطية القديمة، متعاليا في تعامله مع الجماهير
ومعقدا للمعاملات الادارية.

ان مهمة الحزب هي العمل على تحضير الجماهير لممارسة السلطة بشكل مباشر، والسى ان
يتم ذلك فان الحزب - وهو طليعة الشعب الثورية - هو الذي يراقب السلطة ويقودها في الوقت
الراهن لمصلحة الطبقات المرتبطة بالثورة.

ثالثا: بما ان القيادة القومية هي اعلى هيئة قيادية في الحزب، فان سياسة الدولة تجاه
الاقطار يجب ان تقرها القيادة القومية بعد الاخذ بعين الاعتبار رأي قيادات الاقطار.

المقصود بالدولة في هذا القرار هي دولة الوحدة بين سورية والعراق، والمقصود بالاقطار هي الاقطار التي لا يحكم فيها الحزب.

ان القيادة القومية يجب ان تكون هي المرجع الاساسي في علاقة القطر الذي يحكم فيه الحزب بالاقطار التي لا تزال تناضل في سبيل تفجير الثورة، لانها هي السلطة العليا التي تأخذ بعين الاعتبار الواقع القومي ككل، وهي تستطيع ان تأخذ بعين الاعتبار واقع وظروف كل من القطرين، وذلك ضروري لان سياسة الدولة تجاه قطر اخر لا تمس ذلك القطر فقط، بل تمس الدولة التي يحكم فيها الحزب، وقد يكون لها تشعبات في اقطار اخرى لا تستطيع الاحاطة بها الا القيادة القومية للحزب.

والسبب الاخر لتحويل القيادة القومية حق تحديد سياسة الدولة تجاه الاقطار هو الخشية من ان تتسلل، عمليا، فكرة تبعية فروع الحزب في الاقطار التي لا يحكم فيها الحزب لفرع الحزب في القطر الحاكم.

من ناحية التنظيم الحزبي:

رابعاً: يقر المؤتمر المبادئ الثلاثة الواردة في مقدمة التقرير (تقرير لجنة التنظيم الداخلي: علاقة الحزب بالحكم) ويترك للقيادة القومية ايجاد الاشكال والصيغ التنظيمية التي تحقق هذه المبادئ الثلاثة:

ان تنظيم علاقة الحزب بالسلطة يقتضي خلق الظروف الموضوعية التي تمهد لوجود المؤسسات المسؤولة والتي يكفل نظامها التنسيق بينها ومنع التعارض الذي قد يؤدي الى تناقض، لذلك فان تنظيم العلاقات بشكل واضح ومحدد بين تلك المؤسسات يشكل عنصراً من عناصر استقرار المنظمة الحزبية وقدرة الحزب على الحركة والفعالية. ولدى محاولة تنظيم هذه العلاقة لا بد وان نسجل بعض المبادئ الاولية التي يجب ان يأخذ بها الحزب في المرحلة السياسية الراهنة:

١- السلطة هي اولا للحزب ممثلاً بقيادته القومية على ان تأخذ بعين الاعتبار رأي القيادة القطرية فيما يتعلق بشؤون القطر.

٢- المجلس الوطني او الوزارة او أي شكل اخر من اشكال المؤسسات السياسية العليا إنما هي اشكال يقررها الحزب ويحدد لها صلاحياتها وينظم العلاقة بينها وبين المؤسسات السياسية الاخرى.

٣- ان الاشكال العليا للاجهزة السياسية القيادية هي وليدة الظروف العامة ويمكن دوما اعادة النظر في هذه الاشكال عندما تتغير الظروف وبشكل خاص عندما يقرر الحزب شكلا اعلى من حيث استيعابه لتأييد الشعب والتفاف المنظمات الشعبية الواسعة حوله.

من هذه المبادئ الثلاثة يمكن النظر الى الاجهزة القيادية التالية ومحاولة تنظيم العلاقة فيما بينها وهي: القيادة القومية - القيادة القطرية - المجلس الوطني لقيادة الثورة - الوزارة (انتهى نص القرار).

يكرر المؤتمر في المبدأ الاول ما ثبته من قبل وهو ان السلطة هي اولا للحزب بوصفه طليعة الشعب المنظم، ويحدد تنظيميا الجهة الحزبية المقصودة بأنها القيادة القومية.

ولقد رسم التقرير الذي اقره المؤتمر بعنوان ((بعض المنطلقات النظرية)) بشكل واضح المنطلق النظري لعلاقة الحزب بالسلطة. فهو في مضمونه اكد من حيث المبدأ ان السلطة هي للشعب عندما اقر ان الحزب هو صلة الوصل وانه ليس وصيا على الشعب، وعندما اقر ايضا اعتبار الجماهير الشعبية مصدر الثورة ومنبعها، وعندما اقر ايضا تشجيع حرية الجماهير لانتقاد الحزب الخ ... الا ان ما نحن بصدده الان هو حول اسلوب حكم الثورة التي تجعل سلطة الشعب حقيقة واقعة، أي حول اهمية دور الحزب عمليا في المرحلة الراهنة. وقد سبق ان ذكرنا ان المؤتمر اقر مبدأ اساسيا وهو ان الحزب، طليعة الجماهير الشعبية المنظمة، هو اعلى سلطة في الدولة.

فالمؤتمر القومي كأعلى سلطة في الحزب، يضع الاسس العامة للبرنامج المرحلي الذي تحوله القيادة القومية الى برامج مرحلية عملية تشمل جميع الاقطار. وتكون القيادة القومية مسؤولة امام مؤتمرها عن مراقبة الاقطار في تنفيذ هذه البرامج ولها حق الاشراف والتوجيه على القيادات القطرية، التي تنفذ البرنامج الخاص بذلك القطر، ذلك البرنامج الذي يوضع قوميا. ويجب ان نشدد على حق القيادة القومية الكامل في اقرار البرامج القطرية وحق الاشراف والتوجيه على القيادات القطرية في تنفيذها، والا يفقد الحزب صفته القومية، وقد تتغلب المصلحة القطرية على المصلحة القومية، مما يتعارض مع عقيدة الحزب.

والقيادة القطرية، طالما الحزب حاكم في قطر من الاقطار، هي التي تضع الخطط التفصيلية لتنفيذ البرامج التي تقرها القيادة القومية - أي انها تشرف على تنفيذ السياسة القومية على مستوى قطرها، وتكون هي مراقبة لتصرفات الحكم، أي ان الحكم مسؤول امامها.

ان القيادة القطرية هي التي تضع الخطط المرحلية التفصيلية لفترات قريبة، وتشرف على تنفيذها، وتراقب الحكم (بمشاركة قيادات الفروع في المحافظات)، على ان يترك للمسؤولين في الدولة كما ذكرنا سابقا، حرية التصرف ضمن الخطة، وتحت اشراف القيادة القطرية. اما تنفيذ المخطط المرحلي ضمن اجهزة الدولة، فيبقى للحكومة، ضمن الخطة الموضوعة، وحسب قوانين وانظمة الدولة.

والخلاصة ان حكم البعث في أي قطر هو ذو طابع قومي، لذلك فعلى مستوى التخطيط العام وعلى مستوى التشريع والسياسة العليا، للقيادة القومية الرأي الاول. اما في الامور الاخرى فلا يجوز ذلك، حتى لاتصبح القيادة القومية هي ايضا قيادة القطر تغوص وتضيع في المشاكل والقضايا القطرية.

ويوضح المبدأ الثاني ناحية اخرى من المبدأ الاول، وهو ان السلطة هي اولا للحزب فطالما ان السلطة هي بيد الحزب فهو الذي يحدد اشكال المؤسسات السياسية العليا في الدولة ويحدد لها صلاحياتها وينظم العلاقة بينها وبين المؤسسات السياسية الاخرى (كالمجالس الشعبية، والجمعيات الفلاحية، والمنظمات الشعبية بشكل عام الخ ..) بما يحقق اهداف الحزب - اهداف الشعب - في ترسيخ اسس الديمقراطية الشعبية والتحويل الاشتراكي للمجتمع.

لذلك فبعد مرور فترة كافية من الوقت، تكتمل فيها تجربة الحزب في الحكم، تضع القيادة القومية الخطوط العامة للدستور الدائم للدولة التي يقودها الحزب، وتحدد فيه اشكال المؤسسات السياسية العليا للدولة وصلاحياتها الخ .. لتجسيد اهداف الحكم الشعبي الاشتراكي.

ويقرر المبدأ الثالث ان اكتمال تجربة الحزب في الحكم وتغير الظروف الموضوعية المحيطة بالحكم خصوصا بالنسبة لازدياد وعي الطبقات الشعبية واستعدادها للمشاركة الفعالة في المنظمات الديمقراطية الشعبية يجب ان يدفع الحزب الى اعادة النظر في الاشكال العليا للاجهزة السياسية. أي ان الحزب يجب ان يستفيد من تجربته في الحكم، في المرحلة الانتقالية، ويطور الاجهزة السياسية القيادية كلما دعت الحاجة من اجل استيعاب المشاركة الشعبية في الحكم، والتي تتنامى مع ازدياد وعي الطبقات الشعبية وقابلياتها التنظيمية وانضوائها بقيادة الحزب، في منظمات شعبية واسعة.

٣- استراتيجية العمل في المرحلة المقبلة

ان المبادئ العامة التي تلزم الدولة (دولة الوحدة بين سورية والعراق) بتنفيذها، بالاضافة الى مهمة التحويل الاشتراكي هي مبادئ واضحة، ومن السهل تقريرها، كدعم الحركات الثورية والحركات التحررية الوطنية التي تحارب الاستعمار والرجعية، ودعم النقابات العمالية والاتحادات انطلاكية التقدمية دعما ماديا ومعنويا، مع ملاحظة منع التدخل في شؤونها الداخلية، والعمل من اجل خلق اتحادات عمالية وطلائعية ومهنية موحدة على مستوى الوطن العربي، والسعي لتحرير الاجزاء السليبية من الوطن، والتعايش مع الحركات الثورية والتعاون معها، والعمل من اجل خلق جبهة سياسية عربية تقدمية - كل ذلك يتطلب تنفيذه مرونة ودراسة واسعة. ان المرونة في العمل بالنسبة للدولة يجب ان تكون منسجمة مع استراتيجية الحزب القومية، والافاتها ستؤدي تجميد النضال التحرري والى جر الدولة الى الجنوح عن الخط الثوري.

١- الانفتاح على الحركات العربية التقدمية:

يقرر المؤتمر ما يلي: قبول الافكار التي وردت في فقرة ((الانفتاح على الحركات العربية التقدمية)) مع توصية لجنة الصياغة والقيادة القومية باعادة صياغتها بشكل ادق على ضوء الاقتراحات المقدمة.

الفكرة الاساسية في هذه الفقرة هي ان الحزب يرغب في التعاون مع الحركات العربية الثورية او التقدمية والتفاعل معها. ويعتبر الحزب ان ذلك ليس واجبا مرحليا فقط لتفادي الانعزال، بل هو واجب ثوري ايضا بقصد تطوير وبث روح الثورة في تلك المنظمات والحركات وخلق الانسجام بينها وبينها.

ان القاعدة العامة في تعاوننا وانفتاحنا على هذه الحركات والمنظمات هي ان نكون مستعدين للعمل معها الى الحد الذي نريده هي. وتعاوننا مع هذه الحركات ينطلق من مبادئ اساسيين يؤمن بهما الحزب:

اولا: عدم الانعزال عن الجماهير العربية والقوى الشعبية والسياسية الاخرى.

ثانيا: الايمان بالتنافس الايجابي مع الحركات الثورية والتقدمية والانفتاح عليها لتثبيت من صحت افكارنا، ولتثبيت اننا القيادة الفعلية للحركة الثورية في الوطن العربي.

وتطبيقا لهذين المبدئين، على الحزب ان يسعى سعيا جديا ومدرسا لاقامة جبهة تضم جميع القوى السياسية العربية التقدمية، ولتوحيد الاتحادات العربية العمالية والطلابية والمهنية على مستوى الوطن العربي.

ذلك ان تغيير ميزان القوى في وطننا لصالح الشعب العربي وجماهيره المستغلة يثير قلق الاستعمار على مصالحه التقليدية ويبعث الرعب في قلوب الرجعيين والاقطاعيين والرأسماليين اعداء أي تغيير جذري في اسس المجتمع القائم مما يدفعهم الى الامعان في تأمرهم وتخريبهم. ان الرجعية بجميع اشكالها هي الخطر الحقيقي على الحزب وعلى الحركة الثورية في الوطن العربي، ومعركتنا معها اولا واخيرا. وعلمنا ان ندرك جيدا ان أي مهادنة للرجعية وحلفائها لن تخفف من مقاومتها للحركة الثورية ولن تجعلها متزنة في مواقفها، فلقد ادركت الرجعية حقيقة هامة جدا وهي ان وجود الحزب خطر مباشر على مواقعها وامتيازاتها. فعلى الحزب باعتباره قائدا طليعيا للحركة الثورية العربية، ان يسلك جميع السبل الممكنة لتقارب وتوحيد القوى الثورية العربية وتكتيل الجماهير الشعبية حولها.

وترك المؤتمر للقيادة القومية تحديد الحركات العربية التقدمية التي يمكن ان يتعاون الحزب معها وايجاد الوسائل العملية لاقامة الجبهة او الاتحادات المذكورة. وطالب الرفاق القيادة القومية بوضع تقرير مفصل عما يجب ان تكون عليه طبيعة علاقة الحزب بمختلف الحركات والمنظمات العربية، وعن وسائل توثيق الروابط مع الحركات الشعبية منفردة او مجتمعة، كتوطئة او تهيئة لاقامة الجبهة الموحدة في المستقبل، وعن الاسلوب الواجب اتباعه لاضعاف محاولات تجميع القوى الناصرية ومحاولة عزلها في نطاق القطر المصري في هذه المرحلة.

وفي مجال تقوية الاتصال بالمنظمات التحررية قرر المؤتمر ايضا ما يلي: ان تشكل القيادة القومية بالتعاون مع حكومتي سورية والعراق مكتبا للدعاية والتنظيم يشرف على تحريك المنظمات العربية والشعبية في اوروبا وامريكا والوطن العربي، ويقيم صلات وثيقة وينسق العمل مع الحركات العربية التحررية، وتخصص له ميزانية خاصة تتناسب مع اهمية عمله.

٢- الوحدة الثنائية السورية العراقية (راجع القسم ٤).

٣- في ((الحزب)) و ((الحزب والحكم)).

اولا: في الحزب - يجب ان تعمل القيادة القومية بجد وباستمرار على تقوية التنظيمات الحزبية وتطويرها في كافة الاقطار حتى تصبح الاداة الحية والفعالة لتنفيذ استراتيجية الحزب،

ويتم ذلك عن طريق دعم تنظيمات الاقطار لبعضها البعض من جهة وتعميم التجارب النضالية من جهة اخرى.

ان على الحزب حتى يرسخ مواقع اقدامه ويكسب تأييد جماهير الشعب والتفافها حوله ان يتابع نضاله الثوري ويقف وعنف في معارضة أنظمة الحكم الرجعية والاضاع الفاسدة بالاضافة الى التوضيح والتأكيد المستمر لهويته القومية الاشتراكية، والمبادرة دوما الى تبني مطالب الجماهير المستقلة والتعرف على مشاكلها اليومية عن طريق الاندماج الكلي بها. ولقد اثبتت التجربة فعلا ان النضال بشكل اساسي من خلال البرلمانية لا يمكن ان يطبع نضالنا بطابعه الشعبي الثوري.

وبسبب عدم اكتمال المعلومات المقدمة الى اللجنة السياسية عن تنظيمات الحزب في فروعه المختلفة، فقد ترك المؤتمر للقيادة القومية دراسة الوضع التنظيمي وظروف واحتياجات كل فرع، وكذلك القيام بدراسة الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في كافة اقطار الوطن العربي وبالتالي وضع استراتيجية قومية واضحة ومفصلة للعمل الحزبي في تلك الاقطار.

ثانيا: ((في الحزب والحكم)).

ذكرنا سابقا ان المؤتمر اقر ان الحكم هو المعبر الدقيق والامين عن اهداف واتجاهات ومواقف الحزب. لذا فان تطوير ودعم الحكم في قطري سوريا والعراق من قبل جميع منظمات الحزب واستقطاب المنظمات الشعبية داخل الوطن وخارجه حوله له اهمية كبرى. كذلك فان دعم الحكم لمنظمات الحزب، ووضع امكانيات الدولة في خدمتها، داخل الدولة وخارجها، امر تستوجبه ظروف الحزب النضالية. فتجنيد طاقات الدولة واجهزتها الاعلامية وامكانياتها المادية يسهل على الحزب تكتيل الجماهير حوله والقيام بثورات مدروسة في الاقطار العربية على التوالي. وبقدر ما يكون الحكم جريئا وواضحا في سياسته المنحازة دوما الى الجماهير الكادحة والمتجهة بحزم نحو التحويل الاشتراكي، بقدر ما يستطيع الحزب ان يتقدم وينمو ويثبت ثورته ونضاليته.

وعلى الحكم ايضا ان يدعم جميع المنظمات الطلابية والمنظمات الحزبية الاخرى المنتشرة في الخارج بحيث يساعد على تطويرها ويسهل لها مجالات العمل لتكون قادرة على تنفيذ المسؤوليات والمهام المطلوبة منها.

٤- في المجال الدولي: ان استراتيجيتنا في المجال الدولي يمكن تلخيصها بشعار الحياد الايجابي الذي يعني عدم التبعية للغرب والشرق فكريا وسياسيا.

ان حزبنا لا يزال مجهول الهوية في اكثر انحاء العالم رغم الاعمال الجبارة التي قام بها. وان العزلة التي تعيشها الاقطار التي يحكم فيها الحزب، والحزب بشكل عام، لعدم تمكنه من خلق علاقات دولية متينة تنسجم مع استراتيجية الحزب وتحقق مصالحه مع دول العالم كافة، كل ذلك يقتضي العمل جديا على كسر هذا الطوق وخلق اوسع ما يمكن من الروابط السليمة في المجال الدولي. لذا على الحزب ان يستمر في:

- ١- محاربة الاستعمار العالمي ومساندة كافة الحركات التحررية في العالم وتوثيق علاقاتنا بتلك الحركات والعمل على حضور مؤتمراتها ودعوتها للاطلاع على مجالات نشاطنا.
- ٢- العمل من اجل السلام العالمي وتحريم التجارب الذرية والنووية.
- ٣- التمسك بمقررات مؤتمر باندونغ واكرا والقاهرة والعمل على خلق روابط وثيقة وعلاقات حسنة مع دو الحياد ودول المعسكر الاشتراكي.
- ٤- تقوية اجهزة اعلامنا في الخارج لابراز الطابع الثوري الاشتراكي فسي الحكم، وتثبيت معاداته للاستعمار وتمسكه بالسلام العالمي وبميثاق الامم المتحدة ويتم ذلك بواسطة:
 - أ - الاستفادة من المؤتمرات السياسية والنشاطات العربية والدولية.
 - ب - الاعتماد على المنظمات الشعبية والحزبية في داخل الوطن العربي والوفود والمنظمات الطلابية في خارجه.
 - ج - اعادة النظر في الجهاز الدبلوماسي الخارجي واجراء تطهيرات جذرية فيه بابعاد العناصر الرجعية والمعادية للثورة في صفوفه واشغال الوظائف في هذا المجال من قبل العناصر الطيبة المؤمنة بالثورة والمخلصة لها.

٤- الوحدة بين سوريا والعراق

قرر المؤتمر عدم بحث مقدمة هذه الفقرة التي تشتمل على تحليل لاولضاع القطرين السياسية وللواضع القومية والقطرية التي يستنتج تقرير اللجنة السياسية منها ضرورة الوحدة الثنائية، والاقتصار على بحث عملية قيام الوحدة وشكلها العام.

ان الظروف التي دعت الحزب بعد قيام ثورتي العراق وسوريا لان يستبعد الوحدة الثنائية قد تبدلت الان بعد وضوح موقف عبد الناصر. وان الظروف الموضوعية التي خلقتها ازمة الوحدة

الثلاثية تحتم اقرار مبدأ قيام دولة عربية ديمقراطية شعبية باقامة وحدة القطرين العراقي والسوري.

يقرر المؤتمر ان الشكل الطبيعي والضروري في هذه المرحلة لهذه الدولة الجديدة هو الشكل الاتحادي، واعتماد النظام الاداري اللامركزي، مع مراعاة جعل اختصاصات المجالس التشريعية والتنفيذية القطرية في الحدود الدنيا المحلية، والحرص على عدم تثبيت وتمكين الكيانات القطرية، والعمل جديا على تقوية الجهاز الاتحادي وتنميته بصورة مستمرة.

ان الوحدة الاتحادية بين قطري سوريا والعراق، المنطلقة من الالتزام الواعي بميثاق ١٧ نيسان وغير المرتبطة بمضمونه الفكري والدستوري، يجب ان تكون النواة المفتوحة والمتصفة بالشمول. ان انسجامنا مع نظرتنا الى كون وحدة سوريا والعراق وحدة جزئية غير منغلقة بل تسعى دوما لان تجذب باقي الاقطار المتحررة، يوجب علينا عدم الوصول الى الاندماج الكامل الكلي لكي نعطي الفكرة الصحيحة، وهي ان الوحدة هذه مفتوحة حتى للاقطار المتحررة التي لم يتم فيها بعد الانسجام الكامل مع الدولة الام والتي لم يكن فيها للحزب دور اساسي. وبما ان وحدة القطرين يجب ان تكون فاتحة للوحدة الكبرى، فان نضالها من اجل جذب باقي الاقطار العربية المتحررة هو من مستلزمات وجودها وسبيل لتقويتها وجعلها دولة صلبة متينة الاسس.

وقد اقر المؤتمر ان يصدر بياننا باسم المؤتمر القومي السادس يدعو حكومتي العراق وسوريا للسير نحو الوحدة، أي ان تكون الدعوة باسم الحزب لا باسم الحكومة.

واقر ايضا: الاسراع بتحقيق الوحدة الثنائية خلال شهرين على الاكثر، على ان يسبق اعلانها ويرافق هذا الاعلان تهيئة واسعة على الصعيد الشعبي والرسمي.

فالتمهيد لاعلان وحدة قطري سوريا والعراق بتهيئة المناخ الملائم لتقبلها على المستوى الجماهيري العربي يوجب على الحزب القيام بالاتصالات الواسعة مع كافة الحركات العربية المتحررة والالتقاء معها في مؤتمرات واجتماعات يعد لها سلفا، للاستئناس برأيها وتوضيح كل ما يمكن ان يحيط ذهنها من التباسات وافكار مشوهة تجاه هذا النموذج الوحدوي. ان التأكيد على ان الوحدة الاتحادية بين القطرين ليست ضربا من سياسة المحاور، كما يراد ان ينسب لها، بل هي ضرورة تملئها ظروف النضال العربي وسبيل لحل الكثير من مشاكل الامة .. كل هذا وغيره من الامور يقتضي الاحتكاك المباشر بجميع القوى الثورية العربية لجعلها تساهم فعلا في بناء هذا النموذج الوحدوي، بالاضافة الى اعداد الجماهير وتوعيتها على هذا الحدث الضخم ضمن كلا

القطرين العراقي والسوري، بعقد مؤتمرات عامة للاتحادات العمالية والفلاحية والطلابية وباقي المنظمات الشعبية تناقش فيها اهداف واسس هذه الوحدة الجديدة مما يضمن اوسع مشاركة جماهيرية فعلية في بنائها.

ان البحث في ظروف وشكل قيام الوحدة الثنائية يجرنا الى التطرق للجهة التي تدير الحكم وتوجهه في الدولة الجديدة. ورغم عدم وجود غير حزب واحد - حزبنا - يتولى تنظيم العلاقات الاشتراكية في المجتمع الجديد ويقود الجماهير في كل من سوريا والعراق، الا ان النظر الى الواقع العربي نظرة شاملة وموضوعية يدفعنا الى اقرار مبدأ ((الحزب القائد للمنظمات الشعبية والنقابية)) في المرحلة الحاضرة، وهو المسؤول عن توجيه سياسة البلاد بالاتجاه الذي تريده الجماهير العربية وتتطلع اليه.

واقر المؤتمر ايضا ما يلي:

- ١- تسمية الدولة الجديدة: الجمهورية العربية الديمقراطية الشعبية.
- ٢- ان تكلف القيادة القومية بوضع علم جديد للجمهورية الجديدة وان يؤخذ بعين الاعتبار ماضي امتنا العربية وآمالها في المستقبل.
- ٣- تأجيل تسمية عاصمة الجمهورية الجديدة واكمال الموضوع للقيادة القومية.

٥- التحويل الاشتراكي

اعتمدت اللجنة السياسية التقرير السياسي المقرر من المؤتمر القطري السوري كأساس للبحث - واقر المؤتمر القومي السادس توصيات اللجنة السياسية المتعلقة بالتحويل الاشتراكي بأفكارها الرئيسية - واتخذ ايضا القرارات التالية:

١- يقرر المؤتمر ادخال مقررات المؤتمر القطري السوري المتعلقة:

- أ - بتأميم القطاع الصناعي.
- ب - بتأميم التجارة الخارجية.
- ج - بالسياسة الاشتراكية في ميدان الخدمات.

٢- يقرر المؤتمر ما يلي:

- اولا: تخفيض الرواتب كمبدأ (لاعضاء المجلس الوطني والوزراء).
- ثانيا: تخفيض الرواتب لكل الموظفين اصحاب الرواتب العالية.

ثالثاً: تحدد اسس التخفيض في القيادات القومية والقطرية والمجالس الوطنية.
رابعاً: ضرائب تصاعدية حزبية الى حين صدور التشريع المطلوب.

القوى الطبقية والسياسية في سوريا والعراق السير الحثيث في طريق التحول الاشتراكي للمجتمع على اساس ديموقراطي وبمشاركة الجماهير الشعبية

ان الخط الذي شقه المؤتمر القومي الخامس للحزب، قد وضع بذور استراتيجية سليمة. وعندما دكت معادل الشعبوية في بغداد تداعى النظام الرجعي في سوريا، وفتح الطريق امام العمل الحاسم لازالة عهد الانفصال على نحو سريع وحاسم. وكان من المحتمل لعملية ٨ اذار ان تكون مجرد انقلاب عسكري كالاتقلابات التي قامت في سوريا لو لم تسبقها الثورة التي قادها الحزب في القطر العراقي، هذه الثورة التي خلقت مرحلة ثورية جديدة في المنطقة. ولو لم تكن طلائع البعث العربي الاشتراكي في مقدمة الركب الزاحف صبيحة الثامن من اذار لما كان ممكناً تعميق الطابع الثوري لاحداث ٨ اذار وتحويلها الى انقلاب ثوري. ان القوى الاخرى التي ساهمت في العمل العسكري وفي المشاركة في الحكومة الاولى كانت قوى دخيلة، وهي - لسبب او لآخر - لم تستطع استيعاب معنى تجربة الوحدة السابقة ودروسها. وعندما دركت ان حركة ٨ اذار لا تسير ضمن مخططها بدأت تخرب وتتآمر وكان قمة تأمرها جريمة ١٨ تموز. ان خروج تلك القوى على الطريق الثوري الجماهيري قد فتح الطريق لتعميق المضمون الثوري والاشتراكي لاحداث الثامن من اذار، وهيأت للجماهير المنظمة التي يقودها الحزب ان تشق الطريق لتحويل حدث الثامن من اذار من انقلاب الى انقلاب ثوري. وقد اصبحت الامكانيات متوفرة الان لتحويله الى ثورة كلية شاملة تبني مجتمعا اشتراكيا حقيقيا ووحدة راسخة ذات مضمون ديموقراطي وعلى قواعد من الجماهير المنظمة، وهكذا، وبتلاحم تام بين الطلائع الثورية (مدنية وعسكرية) التي يقودها الحزب اصبح ممكناً - بل واكيداً - تحويل احداث الثامن من اذار من انقلاب عسكري الى ثورة وحدوية اشتراكية شعبية. ان لهذه الحقيقة اهمية كبرى يجب ان لا تغيب عن اذهاننا وهي ان

الحزب الذي ناضل خلال عشرين عاما قد استطاع ان يعبئ الجماهير ويقودها في طريق واضح وسليم.

ان البذور التي تغرسها أي حركة ثورية من ان تتوفر فيها المقدرة على الجلد حتى تنمو بذور الثورة في المجتمع ولا بد لها من ان تحافظ على اندفاعها الثوري الاول، وان لا تجهض امكانيات اجراء التحويل في المجتمع بالدخول في مساومات تقضي على البذور التي غرستها الثورة. وحزبنا بعد عشرات السنين من النضال، جمع تجارب غنية ومتنوعة ولكنها ما زالت حتى اليوم مفتتة ولم توضع ضمن اطار يفيد في ايجاد الاسلوب الموحد الذي يجب ان يتبعه الحزب، هذا الاسلوب الذي اصبحت الحاجة اليه ضرورة ملحة بعد ان تسلم الحزب مسؤولية الحكم في قطرين واصبح مطالباً باجراء التحويل الجذري في المجتمع، هذا التغيير الذي يجعله منسجماً فعلاً مع حقيقته الثورية وطابعه الجماهيري.

١- ان ميزان القوى في الوطن العربي قد تغير لصالح الشعب العربي، هذا التغيير ساهمت بأحداثه ثورات مصر والجزائر واليمن والعراق وسوريا ونمو الحركات الثورية العربية في الاقطار الاخرى. ان مركز القوة الذي كان يسيطر عليه الاستعمار وعملأه الرجعيون في غالبية الاقطار العربية قد تحول لصالح الشعب. ان هذا التغيير الجذري الذي كان لحزبنا فيه دور اساسي، بتفجير ثورة ١٤ رمضان التي دكت معقل الرجعية والشعوبية والانعزالية في العراق وهدم الجدار الانفصالي الذي ضرب حول ذلك القطر العربي منذ مئات السنين، وبتحطيم العهد الانفصالي الذي فرضته الرجعية على القطر السوري، ان هذا التغيير يعني القضاء على مصالح الاستعمار وحليفته الرجعية العربية في عدد من الاقطار العربية وتهديد مواقعها في الاقطار الاخرى. ان هذا التغيير الجذري يثير قلق الاستعمار على مصالحه التقليدية وبيعت الرعب والفرع في قلوب الرجعيين والرأسماليين والاقطاعيين اعداء أي تغيير جذري في اسس المجتمع الفاسد القائم ويدفعهم الى الامعان في تأمرهم وتخريبهم.

٢- ان جماهير الشعب العربي تتطلع اليوم الى تجربة ثورية جديدة جذرية بقدر ما هي ديمقراطية، وهي ترقب اليوم حزبنا العظيم الذي مارس النضال عشرات السنين والذي تهيأت له كل الظروف لان يقوم بعملية تحويل جذرية وديمقراطية في القطرين العراقي

والسوري تبلور مطامح الجماهير. ان أي خيبة امل يسببها فشل الحزب ستدفن والى سنين عديدة امل الجماهير في اقامة تجربة ثورية عربية ناضجة مكتملة تساهم في عملية التصحيح والتفاعل على مستوى الوطن العربي كله.

وان على الرفاق الذين يترك الارهاب الفكري الغوغائي الذي تمارسه القوى الرجعية العميلة والقوى الناصرية اثرا سلبيا فيهم تنعكس آثاره على الحزب فتجعله يتردد ويفقد المبادرة، عليهم ان يدركوا انهم يساهمون في عملية تجميد الثورة.

ان التجربة التي يقودها الحزب قد بدأت ويجب ان تستمر متصاعدة متخطية كل الحواجز والعقبات التي تقيمها القوى المعادية لاهداف شعبنا.

٣- ان اية خطة للعمل الحزبي لا تملك اداة تنفيذية قوية معرضة للفشل والهزيمة. ان اداة خطتنا هي التنظيم الحزبي، أي ان نجاح الخطة مرتبط بقوة التنظيم وثوريته. ان التنظيم الحزبي في القطر السوري لا يزال بحاجة الى تنسيق اطاراته وتعميق انسجامه وتركيزه على اسس موضوعية، لان المهمة الرئيسية المطروحة الان هي تقوية الحزب باعتباره اداة الثورة التي تقود الجماهير.

٤- ان معركة الحزب لم تنته ايام ١٤ رمضان و ٨ اذار، بل تغير طابعها من معركة سلبية، معركة هدم، الى معركة بناء واقامة مجتمع جديد على انقاض مجتمع شبه اقطاعي - بورجوازي - عشائري ومتخلف اجمالا - وعلينا ان ندرك بان النضال السلبي اسهل من النضال الايجابي وان المناضلين الذين اثبتوا كفاءة ورجولة في مرحلة الكفاح السلبي مدعوون لاثبات كفاءتهم وايمانهم ووعيهم في مرحلة الكفاح الايجابي.

٥- ان تحديد القوى التي تقف ضدنا والقوى التي تقاتل بجانبنا امر ضروري لتحديد ابعاد المعركة. لقد استطاعت الدعاية الناصرية بسبب بعض انجازاتها اولا وبسبب قوتها الدعائية ثانيا وبسبب التقصير في عمل الحزب التنظيمي ثالثا ان تبعد قسما من الجماهير الشعبية عن الحزب. واذا كان الحزب قد استطاع خلال هذه الفترة توضيح موقفه وخلق حوار ايجابي مع هذه الجماهير الا ان عمل الحزب لا يزال غير كاف، لان الشرط الاول لنجاح أي تحويل جذري في المجتمع هو التفاف الجماهير - صاحبة المصلحة في التغيير الجذري - حول الحزب، باعتبار هذا الالتفاف الشرط الاساسي لانجاح هذا التحويل على نحو ديمقراطي وجذري وسريع.

القوى الطبقية والسياسية في سوريا والعراق وعلاقتها بالحزب

القوى الطبقية:

الفلاحون: يمكن القول - بشكل عام - ان النضال القومي والاشتراكي قد بقي حتى اليوم في سوريا والعراق ضمن اطار الفئات البورجوازية الصغيرة في مجتمعنا. وبالرغم من ان الحزب قد ساهم بدفع قسم هام من جماهير الفلاحين الى النضال الطبقي والسياسي خصوصا في سوريا قبل عام ١٩٥٨، وبالرغم من ان قانون الاصلاح الزراعي قد ساهم في تحريك الطبقة الفلاحية، ولكن يمكن ان قانون الاصلاح الزراعي قد ساهم في تحريك الطبقة الفلاحية، ولكن يمكن القول بشكل عام، ان التحرك السياسي لجماهير الفلاحين قد بقي محدودا من حيث آثاره واتساعه. ان عواطف جماهير الفلاحين حتى اليوم موزعة الولاء ولكن ما تتميز به جماهير الفلاحين الموالية او المرتبطة بالحزب هي انها اكثر حماسا وفاعلية ووعيا من الجماهير الموالية او المرتبطة بغيره. هذا من جهة ومن جهة اخرى فان الجماهير الموالية لغير الحزب هي القسم الاكثر تخلفا في الوعي كما انها لا تواجه الحزب بالعداء، لذا فان عملية اجتذاب هذه الجماهير الفلاحية امر سهل اذا استطاع الحزب انتهاز اسلوب عملي في نضاله اليومي واذا طبق قانون الاصلاح الزراعي في سوريا والعراق تطبيقا ثوريا سريعا بحيث يشعر الفلاحون ان نضال الحزب هو الذي يمكنهم من التخلص من الاقطاع دون ان تحجبهم عن الحزب البيروقراطية الرسمية.

العمال: لقد كان للطبقة العاملة في سوريا والعراق تقاليد نضالية منذ زمن طويل، وكان للحزب صلات وثيقة بالطبقة العاملة، خصوصا في سوريا قبل عام ١٩٥٨ وفي العراق بعدها. ان الصلات الوثيقة الموجودة بين الطبقة العاملة وبين الحزب ووجود قسم هام من الطبقة العاملة في حالة ولاء للحزب والسياسة الاشتراكية التي سينهجها، ستمكن الحزب - بالتأكيد - من قيادة الطبقة العاملة قيادة فعلية واعية. وخلال الشهور التي اعقبت ثورتي ١٤ رمضان و ٨ اذار استطاع الحزب ان يقدم للطبقة العاملة الدليل تلو الاخر على ايمانه بقضية الطبقة العاملة مما هيا على نحو جدي لانتفاف الطبقة العاملة حول الحزب وبصورة خاصة في سوريا. ان نضالا منظما يقوده الحزب يبدأ من القاعدة الى القمة وبعيدا عن مغريات السلطة او رهبتها وبأسلوب ديمقراطي قائم على الثقة بوعي العمال وابرار الطابع الاشتراكي الجديد للحزب .. مضافا الى هذا

السير في التحويل الاشتراكي للمجتمع بجرأة وقوة سيجعل الطبقة العاملة القاعدة المنظمة الحصينة للحزب.

((الطبقة المثقفة)): بالرغم من ان الطلاب والمثقفين لا يشكلون طبقة بالمعنى العلمي لهذه الكلمة، لان هذه العناصر لا بد ان تتخذ في خاتمة المطاف موقفا يلتزم الطبقات الكادحة او المستثمرة، الا ان هذه الفئات لها تقاليد ثورية في المجال القومي ضد الاستعمار والنضال الاجتماعي ضد الرجعية. وقد كان للحزب على الدوام صلات عميقة مع هذه الفئات بحيث كاد الحزب في بعض الفترات ان يتحول الى حزب للمثقفين. ولهذا فان الحزب مؤهل دوما لاستقطاب وقيادة العناصر المثقفة الثورية الملتزمة بقضية الجماهير.

البورجوازية الصغيرة: ان البورجوازية الصغيرة في المدن، وتشمل الحرفيين وصغار التجار وصغار الموظفين، مشتتة وموزعة بين مختلف الاتجاهات. الا ان التوزيع الحقيقي العميق لاتجاهات البورجوازية الصغيرة السياسي قائم فعلا بين الاتجاه نحو الحزب او الاتجاه نحو البورجوازية ((الوطنية)). ان قسما هاما من هذه الفئة تربطها اواصر قوية بالبورجوازية ((الوطنية)) وهي تخاف التحويل الاشتراكي للمجتمع لان البورجوازية ((الوطنية)) قد ادخلت في روعها هذه الخشية. وعلى الحزب تخطيط سياسة واعية مدروسة تبين لهذه الفئة ارتباط مصالحها بالطبقات الكادحة ارتباطا عميقا وان مكاتها الطبيعي هو الى جانب الجماهير الكادحة، وان الثورة الاشتراكية لن تؤدي الى المساس بمصالحهم لذا فان تحالفهم مع الطبقات الكادحة هو وحده الذي يضمن طريق الاستقرار، وان الجماهير الكادحة والسلطة الثورية التي تمثلهم ستقدمهم من شتى انواع الاستغلال والابتزاز الذي تمارسه البورجوازية ((الوطنية)) والبورجوازية الاحتكارية على مصالحهم.

تلك هي القوى الطبقيّة التي يمكن ان تقف في صف الحزب وتلتف حوله وتشكل قاعدته الاساسية في النضال الثوري في سبيل الاشتراكية والوحدة.

ان كل محاولة لاتباع سياسة وسطية او اصلاحية وخلق نوع من التوازن بين الطبقات المستثمرة، وبين هذه الطبقات - باعتبارها قاعدة الحزب - ستؤدي الى فشل سياسة الحزب وزيادة عزله. ان الطبقات المستثمرة لا يمكن ان تقف بجانب الحزب بل ان وقوفها بجانب الحزب يجب ان يدفعنا الى التشكيك بصحة السياسة التي ينتجها الحزب ويعزله عن جماهيره الكادحة. وان الزعم بإمكان السير بسياسة التوازن بين الطبقات ريثما تقوى قواعد الحزب خرق فاضح لمبادئ

الحزب من جهة، كما انه لن يؤدي الى توسيع صلات الحزب بال جماهير، ولهذا السبب فان مؤتمر الحزب يشجب كل محاولة تسلل اصلاحية الى الحزب بمناسبة تسلمه السلطة ويؤكد تصميمه على دخول معركة التحويل الاشتراكي بعزم واسلوب ثوريين.

— ان التفاف جماهير الشعب حول الحزب سيأتي عبر الكفاح اليومي في سبيل الاشتراكية وسيكون نتيجة للثورة الاشتراكية الجذرية التي يقودها الحزب. وبدون هذه الثورة الاشتراكية سيخون الحزب مبادئه من جهة وسينزل عن الجماهير الثورية الكادحة من جهة اخرى. هذا جانب من الموضوع، اما الجانب الاخر منه فهو ان أي تذرع بالخطر الناصري لوقف النضال ضد الرجعية سيؤدي الى وقوع الحزب في خطر اكبر واشد وهو خطر المؤامرات الرجعية وأساليبها التخريبية في سائر المجالات. ان الخطر الحقيقي الجدي الدائم ليست القطاعات من المواطنين التي لا تزال مؤمنة بعبد الناصر. قد يبدو ذلك صحيحا في فترة من الفترات، في معركة من المعارك وبالنسبة لبعض المرتزقة الذين يعملون لحساب القاهرة ولكن الخطر الحقيقي الدائم والدايم هو الرجعية ومعركتنا معها اولا وآخرا. ان أي مهادنة مع الرجعية لن تحول الرجعية الى حليف للحزب ولن تجعلها متزنة الموقف. لقد ادركت — وهذا حق — ان الحزب خطر على مواقعها وامتيازاتها لذا فانها وان كانت تحني رأسها للعاصفة الثورية الا انها لن تلبث ان تحاول استجماع قواها للارتداد على الثورة من جديد. وبالإضافة الى ذلك فان أي تهاون مع الرجعية سيؤدي الى نفرة القوى الطبقية الشعبية من الحزب والى ابتعاده عنها، وهكذا ستدفع السياسة الوسطية (وهي سياسة انتهائية بالاساس) بالحزب الى عزلة حقيقية، فلا الطبقات الرجعية المستغلة يمكن ان تركز اليه ولا الطبقات الكادحة ترى فيه منفذها، وتلك هي فرصة الناصرية للعودة من جديد الى قيادة الجماهير. ان عزل القوى الطبقية المعادية للثورة الاشتراكية عزلا تاما ضرورة يفرضها الواقع. ان هذا العزل يجب ان يكون واسعا من جهة، كما انه يجب ان يأخذ شكله العملي الفعال من جهة اخرى. ان العزل الواسع القاسي ليس ضرورة لانتزاع السلاح من الرجعية وافقادها أي امكانه للتآمر فحسب بل تفرضه ضرورة وضعها في عزلة عن الجماهير الشعبية ولكي تفقد تأثيرها المعنوي على الجماهير بصورة نهائية وكاملة.

القوى السياسية: ان الرجعية كتنظيم سياسي لم تكن يوما قادرة على خلق خطر مصمم. ان نفوذها قائم بالدرجة الاولى على تأخر الوعي لدى الجماهير التي تستطيع ان تمارس عليها تأثيرا مباشرا في صناديق الانتخاب نظرا لامكانياتها المالية ونفوذها المتوارث والوجهات القنمة على

٧٤
اساس قبائلي وعشائري ومالي. ان القوى السياسية الرجعية مجرد واجهة واحزابها هي احزاب
مارشالات بلا جنود فعالين واعين وهي قد اندثرت كتنظيمات الا ان عناصرها كأشخاص يمكن ان
يقوموا بأدوار تخريب وتآمر وإثارة النقمة على الثورة. اما فيما يتعلق بالحزب الشيوعي فقد سقط
نهائيا كتنظيم وكاتجاه سياسي شعوبي معاد للقومية العربية.

لقد وضع الحزب الشيوعي نفسه خارج تيار التاريخ، أي خارج تيار القومية العربية الذي
اصبح يمثل مطامح الجماهير العربية. وقد كان سقوط الحركة الشيوعية تعبيرا عن الواقع
الموضوعي العربي وليس نتيجة قسر لان القسر لا يمكن ان يقضي على حركة يفترض انها
تقدمية ومعبره عن مطامح الجماهير. الا ان موقف الحزب من الحركة الشيوعية المحلية يجب ان
يأخذ شكلا بالغ الوضوح وان ينطلق من نظرة يسارية وثورية والا يؤدي بالحزب بحال من
الاحوال الى اتخاذ مواقف يمينية تحجب جوهره الثوري والاشتراكي، تؤدي الى اضعاف العلاقات
مع المعسكر الاشتراكي، هذه العلاقات التي يجب ان تقوى لاننا نواجه معركة ضارية مع الاستعمار
سواء فيما يتعلق باسرائيل او فيما يتعلق باحتكاراته في الوطن العربي. ان وضوح المضمون
الثوري الاشتراكي للحزب واتخاذ سياسة معادية صريحة حاسمة للاستعمار سيمهد الطريق - رغم
الصعوبات ورغم الزمن الطويل - الى خلق علاقات وطيدة مع هذا المعسكر وسيدفع بهذا المعسكر
اكثر فاكثرا الى ادراك الواقع العربي والطابع الثوري والاشتراكي للنضال الوطني وتلمس الاسباب
الحقيقية للسقوط التاريخي والنهائي للحركة الشيوعية المحلية.

ان القوى الناصرية في سوريا والعراق هي الى حد كبير قوى غير منظمة، والمنظمات التي
كانت في زمن الانفصال كانت محدودة من جهة وغير متماسكة تنظيميا من جهة اخرى. وتبدو
حركة القوميين العرب رغم كونها محدودة وصغيرة المنظمة الوحيدة الأكثر تماسكا. ولكن بشكل
عام تبدو جميع هذه المنظمات مجرد تكتلات رخوة غير متجانسة لذا فان قوتها وضعفها ومواقفها
وآراءها ستكون دوما مجرد صدى لما ترزده القاهرة ولما يترجيه عهد الناصر، ولا يملكون أي
موقف مستقل مبدئيا كان او تكتيكيا عن القاهرة. بل وأكثر من ذلك ان مجمل قيادات هذه القوى
مرتبطة بالقاهرة ارتباطا انتهازيا ونفعيا عن طريق تلقي المعونات والرشوات من القاهرة. وعلى
هذا الاساس ينبغي التمييز دوما بين قيادات تلك القوى وبين الجماهير التي لا تزال في حالة ولاء
لعبد الناصر. ان هذا التمييز وتوضيح موقف الحزب الرصين العلمي من الوحدة، والسير قدما في
خطوات ثورية في الطريق الاشتراكي ستؤدي بالضرورة الى انفتاح هذه الجماهير على

الحزب. ومن الضرورة بمكان ودوما توضيح موقف الحزب الوجودي الصميمي وإبراز نقاط الخلاف الاساسي بين موقف الحزب من جهة وموقف كل من الانفصاليين وعبد الناصر من جهة أخرى. وبالفعل فإن موقف الحزب الرصين الواعي قد أحدث تأثيرا على قسم كبير من الرأي العام الناصري في سوريا والعراق رغم حملات الدعاية الناصرية الظالمة الكاذبة. إن حركة القوميين العرب بسبب تركيبها البورجوازي الاقطاعي تكن حقدا عميقا على الحزب بسبب طابعها الطبقي وبسبب تبعيتها المطلقة لعبد الناصر. أما التنظيمات الأخرى التي تحوي خليطا واصنافا من المرتزقة وبقايا الأحزاب الرجعية والدينية والاقطاعية والشيوعية والبارتئين والفئات الدينية ومرترقة عبد الناصر فإن موقفنا منها يجب ان يكون سلبيًا الى أقصى الحدود، بسبب طابعها الرجعي المرتزق من جهة وبسبب افتقارها أي صلة حقيقية تنظيمية بالجماهير، وقد اتخذوا مسن عبد الناصر وسيلة للارتزاق واخفاء ماضيهم الرجعي واساليبهم الانتهازية.

أما الوجوديون الاشتراكيون، الذين كنا نعتقد أنهم أقرب هذه الفئات الى الحزب باعتبار ان قياداتهم كانت بعثية في السابق والتي قام الحزب في سوريا بجهود مخلصه للتعاون معهم يصل الى درجة دمجهم في الحزب، فقد كانت محاولات الحزب المخلصة لادخالهم في صفوفه، كانت بالنسبة الى عناصرهم القيادية مجرد تكتيك يوجهه عبد الناصر، فقد كانوا في فترات المفاوضة بينهم وبين الحزب يريدون توزيع الأدوار في هذه العملية وكانت بالنسبة اليهم مجرد تمثيلية فقد قرروا ان يقسموا انفسهم الى قسمين: قسم يدخل الحزب على اساس محاولة قلب الحزب من الداخل وتفسيره والقسم الآخر كان مقررا له ان يبقى خارج الحزب استمرارا للتنظيم لكي يبقى على صلات مع اعضائه وعلى كيانه، بحيث تعود منظماتهم الى عملها كاملا حين يفشل القسم الذي سينتسب الى الحزب لمحاولة قلب الحزب وتفسيره. ولقد اعترف عبد الناصر بمحادثات الاسكندرية الأخيرة انه هو الذي وجه الوجوديين الاشتراكيين لدخول الحزب في سوريا ولكن يبدو انه عدل عن هذه الخطوة في مرحلة لاحقة.

تلك هي التكتلات الناصرية: تنظيمات مهزوزة خاضعة لسيطرة القاهرة وتكن للحزب العسداء على درجات متفاوتة. لهذه الأسباب فإن الحوار مع هذه التكتلات على اساس تنظيمي امر قد ولى وانتهى. ويبقى للحزب ميدان للعمل في قواعد الوجوديين الاشتراكيين بشكل خاص والجماهير اللاحزبية الموالية لعبد الناصر بشكل عام.

التحويل الاشتراكي للمجتمع

ان التحويل الاشتراكي للمجتمع يقتضي توضيح سياسة الحزب المرحلية بصورة علمية مفصلة. واذا كانت هذه القرارات لا تشكل خطة كاملة مفصلة الا ان ابراز الخطوط العامة لهذه الخطة وتوضيح المسائل التي يثيرها التحويل سيمكنان قيادة الحزب في سوريا والعراق بالاشتراك مع المجلس الوطني لقيادة الثورة والحكومة من وضع خطة شاملة ومفصلة لتنفيذ هذا التحويل الذي تطمح اليه جماهيرنا. ان المسائل التي يثيرها التحويل الاشتراكي للمجتمع في هذه المرحلة عديدة ولعل اهمها:

- مسألة تطوير اجهزة الحكم وعلاقة هذه الاجهزة بالحزب وبالجماهير الشعبية اللاحقية.
- الثورة الاشتراكية وضرورتها.
- قضايا التصنيع والتحويل الاشتراكي في قطاع الصناعة والتجارة.
- قضايا اصلاح الزراعي واسلوب تحويل الارض الى قطاع اشتراكي لمصلحة جماهير الفلاحين.
- حاجات الجماهير الملحة في الصحة والسكن والتعليم.

اولا: تطوير اجهزة الحكم لكي تستطيع المساهمة بالتحويل الاشتراكي:

١- لقد بني هذا الجهاز لبنة لبنة خلال عهود رجعية كانت عقلية السلطة فيها عقلية ((البوليس)) و ((القاضي)) فقط، فالمفهوم الاشتراكي للسلطة باعتبارها احدى الوسائل الاساسية للتطوير الاقتصادي والعدالة الاجتماعية والخدمات، لم تكن ابدا منطلق تلك العهود. ولان هذه الاجهزة قد بنيت خلال عهود رجعية لذا كان من الطبيعي انفصالها عن الجماهير وتحويلها الى عبء على الجماهير، واصبحت الجماهير مستثمرة لا بوصفها منتجة ومستهلكة فحسب بل بوصفها مكلفة ايضا. وهكذا اصبحت جماهير شعبنا تواجه استثمارا سياسيا من الدولة باعتبارها ممولة للخزينة.

٢- بما ان الاتجاه نحو التنمية الاقتصادية - والتصنيع بوجه خاص - لم يكن السياسة الاساسية للسلطة في العهود الماضية، ولان سياسة التعليم كانت مرتجلة لذا فقد بقي الطابع الفني لهذه الاجهزة ضعيفا ان لم نقل مفقودا. ان سياسة التعليم المرتجلة التي كدست ((انصاف المثقفين)) في العلوم الانسانية، جعلت الطابع الاساسي لهذه الاجهزة هو الطابع الاداري لا الفني، طابع السلطة لا طابع الخدمة. وهكذا تحولت سياسة التوظيف من

عملية سد حاجة فعلية لاجهزة الدولة الادارية الى امتصاص العاطلين عن العمل من هؤلاء .. وهكذا تضخمت اجهزة الدولة مؤدية الى اهدار اموال الشعب من جهة والسبب تعطيل قوى هؤلاء وامكاناتهم خلف الطاولات الالية من جهة اخرى.

٣- ان فقدان اية رقابة شعبية على اجهزة الدولة، وفي غياب الجماهير المنظمة عن ممارسة دور فعال في القيادة والرقابة، تحولت تلك الاجهزة الى التعقيد في انظمتها وقوانينها وتعددت المراجع المسؤولة وتسلسلها الهرمي وخلقت رقابات رسمية متنوعة، هي عملية من نفس نوعية الجهاز ومستواه، وهكذا اضيفت الى عوامل التأخر وضعف الارتباط بالجماهير عامل سلبي آخر وهو شل هذه الاجهزة عن الحركة السريعة، حيث انقلها الروتين وكبلها ضعف روح المسؤولية.

٤- ان اكثر الجوانب سلبية في هذه الاجهزة هي خلق فئة من كبار الموظفين اصبح قسما هاما منها بحكم روابطها المتينة وصلاتها المتشابكة مع الطبقة المستثمرة ذبلا لها ومنفذا لاغراضها ومصالحها. وفي الوقت نفسه فان تلك العهود لم تبخل على هذه الفئة فمُنحت لها امتيازات مادية كبيرة، وهكذا اصبحت هذه الفئة ((بورجوازية جديدة)) فعلا، وازدادت الفروق العملية بين الحد الاعلى والادنى للرواتب.

٥- في كل بلاد العالم، وحتى في اعرق بلاد العالم رأسمالية توجد علاقة وثيقة بين الراتب وبين متوسط الدخل الفردي، وهي بشكل تقريبي وعام تدور حول متوسط الدخل الفردي لتتزايد بحيث لا تزيد كثيرا عن خمسة امثاله. اما في اقطارنا فان الحد الادنى للرواتب يبلغ حوالي ثلاثة امثال الدخل الوسطي للفرد وتتصاعد هذه النسبة لتبلغ حوالي اربعين ضعفا في الرواتب العليا، علما ان متوسط الدخل الفردي هو مجرد رقم نظري حسابي ليس له وجود في الواقع لان دخل الاكثرية الساحقة من المواطنين، وفي الريف بشكل خاص، يهبط بصورة ملحوظة عن هذا الرقم. ويتبين لنا هنا الاجحاف الهائل في توزيع المداخل في نطاق الدولة على الاقل. هذه الحقيقة الواضحة تصور على نحو بين الطابع الطبقي لاجهزة الدولة.

تلك هي الصورة العامة للاجهزة في القطرين السوري والعراقي.

ويجدر بنا ان ننوه منذ البدء ان أي تحويل اشتراكي للمجتمع سيكون هجينا ومبتورا ومشوها اذا لم ينطلق منذ البداية من تطوير هذه الاجهزة تطويرا جذريا شاملا، ولعل الجانب الاكبر من

تشويه نظام عبد الناصر للتحويل الاشتراكي هو عدم قدرته على تطوير هذه الاجهزة، التي بقيت حتى الان استمرارا لاجهزة فاروق. حقا ان الجماهير بقيادة الحزب هي التي ستتولى عملية التحويل الاشتراكي الا ان لهذه الاجهزة دورا هاما في هذا التحويل، لذا فان نقطة الانطلاق في عملية تحويل صحيحة وسليمة لا بد ان تبدأ بتطوير هذه الاجهزة لكي تصبح اداة مخصصة للثورة الاشتراكية.

الخطوط العامة لاساليب هذا التطوير هي التالية:

١- ان نقطة الانطلاق الاساسية في تطوير هذه الاجهزة هي وضعها تحت رقابة الجماهير الشعبية المنظمة وتحت رقابة المجالس التمثيلية، وهذا يقتضي ضرورة تطبيق نظام اللامركزية على اوسع نطاق. ان فتح الطريق لمبادرة الجماهير الشعبية لكي تعمل على تطوير هذه الاجهزة سيكون نقطة تحول حاسمة في تاريخ هذه الاجهزة، ستجدد شبابها وسترتفع بها من الروتين والجمود واللامبالاة الى الانطلاق والمرونة والايمان بالعمل والالتصاق بقضايا الشعب، وسيتحول الموظف من مواطن همه قبض الراتب في آخر الشهر الى مواطن في خدمة البناء الاشتراكي للشعب.

وعلى القيادات القطرية ايجاد الصيغة العملية والديموقراطية لوضع اجهزة الدولة تحت الرقابة الشعبية.

٢- من الصعب منذ الان اعطاء صيغة واضحة ومحدودة حول علاقة الحزب بأجهزة الدولة لان تجربة الحزب في الحكم لا تزال في بدايتها ولا يمكن استخلاص نظرية واضحة خلال هذه المدة القصيرة. الا ان التجربة اليومية خلال هذه الاشهر قد اكدت اهمية الحزب في تطوير اجهزة الدولة.

ان القضايا الرئيسية حول موضوع دور الحزب في تطوير اجهزة الدولة هي التالية:

أ- ان للحزب ملء الحق في قيادة اجهزة الدولة قيادة مباشرة بواسطة عناصر ثورية اشتراكية، حزبية كانت او لا حزبية. الا ان هذا الدور ينبغي ان يبقى في حدود القيادة لا الاحتكار، لان الاحتكار بالاضافة الى كونه مخالفا لايست مقتضيات الديموقراطية، سيحول الحزب الى جهاز بيروقراطي يفقد دوره وصالته بالجماهير شيئا فشيئا. ولكي يستطيع الحزب ممارسة دوره القيادي لاجهزة الدولة وتطوير هذه الاجهزة ينبغي ان يمسك

بقيادة القطاعات الحكومية الحساسة والقطاعات التي لها صلة وتماس يومي بال جماهير
بالإضافة إلى القطاعات التي لها علاقة بقضية البناء الاشتراكي.

إن الشباب الثوري الاشتراكي حزبيا كان أم لا حزبيا يجب أن يحتل المواقع القيادية في هذه
المراكز بصرف النظر عن قيود القوانين الجامدة التي صاغتها العقول الروتينية المحافظة في
العهود الإقطاعية البوجوازية. وإن أي تذرع بالحديث عن التجربة والخبرة والاقدمية التي تنقص
الشباب، هو خضوع للمنطق التقليدي. إن حيوية هؤلاء الشباب وثورتهم ومنطقهم العلمي
والتصاقهم العميق بالشعب تكتسب بالممارسة اليومية للمسؤولية. إن هؤلاء الشباب لن يكونوا
مجرد قادة بل سيكونون قوة تحرك الجهاز الحكومي بمجملة وتعطيه المثل الحي في العمل لقضايا
الشعب والبناء الاشتراكي. ولكن لكي لا يتحول هذا الأسلوب إلى ضرب من ((التفيع الثوري)) و
((الوجاهة العقائدية)) ينبغي أن يكون الحزب حازما ومبينا عند ثبوت فشل أي إنسان أو تهوانه
أو تعاليه عن الجماهير. كما أن تسلم مثل هذه المراكز ينبغي ألا يؤدي إلى أي كسب مادي مهما
كان طفيفا (ببرجز) هؤلاء الشباب ويحول استلام هذه المسؤولية إلى وسيلة لرفع مستواهم المادي
بصورة مفاجئة وعالية. يجب أن يبقى هؤلاء الشباب بوجه عام ومن حيث المبدأ في نفس
المستوى المادي الذي يعيشونه في حياتهم السابقة لتسلمهم هذه المراكز. إن هذه الطريقة
الأخلاقية، بالإضافة إلى كونها ستعطي صورة ناصعة للشعب عن هوية الحزب (لأنها غير مألوفا
في "سابق") إلا أنها أيضا وسيلة لتحويل العمل الحزبي إلى مسؤولية فقط. إن الطليعة يجب أن
تركز همومها حول مسؤولياتها وواجباتها، لا على حقوقها المادية. إن ثورة أخلاقية حقيقية
سيفجرها الحزب باتباعه هذه الطريقة وسترفع سمعته بين الجماهير، كما أنها في نفس الوقت
ستكون سدا أمام هؤلاء الذين يتسللون إلى الحزب لكي يجنوا الفوائد المادية من فوق ظهر
الحزب.

ب - فيما عدا هذا النوع من القيادة غير المباشرة لأجهزة الدولة يجب أن يكف الحزب
وعناصره عن التحول إلى ممارسة الوساطة بين المواطنين وأجهزة الدولة، وإن يكتفي
الحزب بالمراقبة المباشرة وغير المباشرة وإن يعد إلى تحويل هذه الرقابة إلى دراسات
معقدة توصل بشكل نظري لتطويع هذه الأجهزة وجعلها أكثر كفاءة وفعالية. وفي الحالات
التي يرى فيها الحزب خرقا للاتجاه الشعبي للثورة أو تخريبا لاتجاهها الاشتراكي أو
تعاليا على الجماهير أو لامبالاة بالعمل، عليه أن يعد أولا بأول وبصورة منسقة، السى

وضع كافة معلوماته وآرائه الى جهاز جديد للتفتيش، ثوري بكل معنى الكلمة او الى المسؤولين، ودون أي محاولة لفرض الرأي او التسلط على الاجهزة.

لا شك ان بعض العناصر الحزبية ستحاول استغلال وجودها في الحزب لاثبات ضرب من الواجهة الجديدة على الجماهير وعلى السلطة، لذا فان الحزب متعاوننا مع اجهزة السلطة مطالب بوضع حد لمثل هذه السفاهات ومعالجتها وفصل صاحبها ثم التشهير به. ان مثل هذا الاسلوب هو وحده الذي يمكن ان يحفظ للحزب طابعه الشعبي، كما انه يحفظ صلات الحزب المرنة الودية مع هذه الاجهزة.

ج - ان دور الحزب في قيادة هذه الاجهزة وتطويرها، ودور المجالس الشعبية التمثيلية لا يمكنهما لوحدهما من تطوير هذه الاجهزة تطورا جديا كاملا. ان الموظفين والمستخدمين انفسهم يجب ان يساهموا في هذا التطوير وان دورهم اساسي وهام جدا، فهم الذين يعرفون تفاصيل العمل الوظيفي وخفاياه. ان اشارة مبادراتهم الخلاقة وفتح الطريق لممارسة نقد مسئول بناء علني في اجتماعات ديمقراطية بين الرؤساء والمرووسين سيمكن من تطوير هذه الاجهزة. ان القوانين العالية التي تفرض طاعة مطلقة عمياء من المرووس للرئيس قد شلت حيوية الموظفين في المستوى الادنى وقتلت روح المبادرة لديهم ووادت الرأي الحر فيهم، لذا يجب ان تنظم اسس جديدة لديمقراطية الاجهزة تتضمن الانضباط والديمقراطية في نفس الوقت وتحمي الموظفين في المستوى الادنى من التعسف الفردي او الشخصي، وان تكون رابطة العمل هي وحدها الاساس الموضوعي لتقييم دور الموظف واهميته.

حقا ان مثل هذه العملية دقيقة وصعبة وقد تحدث آثارا سلبية، الا ان دراستها والعمل على تطبيقها رويدا رويدا مسألة اساسية وملحة. ان نقابات للموظفين والمستخدمين قائمة على اساس التمثيل النسبي لاصناف الموظفين والمستخدمين ودرجاتهم يمكن ان تلعب دورا عظيما في هذا المجال اذا استطاع الحزب قيادتها وضبط اعمالها عن طريق التثقيف والوعي لكي تصبح دعامة من دعائم الثورة لاجاج عمليات التطوير.

د - في موقف الحزب من اجهزة الدولة ينبغي ان يكون واضحا دوما ان المهمة هي المهمة تطوير لا نسف وبتر. ان النسف والبتر ينبغي ان يكون الاستثناء اما التطوير فهو القاعدة والمنطلق. ان الضمير الداخلي هو الى حد كبير جدا ضغط على الانسان، لذا فان تطوير هذه

الاجهزة وعناصرها امر ممكن كما انه انساني في نفس الوقت، وان نجاح التطوير متوقف الى حد بعيد على حيوية الحزب، ووعيه، كما انه مرتبط بممارسة الجماهير رقابة جادة على هذه الاجهزة. ان مناخا ثوريا شاملا يغطي هذه الاجهزة لكفيل وحده بتطوير القسم الاكبر من هذه العناصر وانسجامها مع الخط الاشتراكي الثوري وتبديل اساليبها الروتينيه والبيروقراطية المتعالية على الجماهير.

هـ - ينبغي صرف الاهتمام الجدي الدائم على وضع هذه الاجهزة في العصر الحديث. ان مثل هذه المهمة توجب على السلطة الثورية الاهتمام بالاختصاص وتربية ملاكات واسعة من المختصين اختصاصا علميا. بالاضافة الى هذا كله، وهذا امر جوهري، لا بد من الاهتمام بالتثقيف السياسي لمجموع هذا الجهاز وتوضيح مهمة اجهزة الدولة وعلاقة العمل السياسي بالعمل الوظيفي.

و - اننا في بلد متخلف وفقير مقبل على تنمية اقتصادية جديده تستدعي الاقتصاد في النفقات ((الهالكه)) التي لا مردود لها الى اقصى حد، وبهذه الروح يجب ان تعيش هذه الاجهزة وضمن هذا الاطار ينبغي ان تتصرف. ان واجهة اجهزة الدولة ليست واجهة اجهزة بلد فقير ومتخلف، بل تبدو عليها مظاهر الفخفة والترف التي لا نشاهدها حتى في البلدان الرأسمالية الغنية. ان البنايات الفخمة والغرف المستقلة والاثاث الفاخر والسيارات الكثيرة والتعويضات واللجان وبدلات التمثيل يجب ان تنتهي فورا وبلا تلكؤ. وينبغي ان تتخذ التدابير الفعلية التي تؤكد للشعب ان حالة جديدة قد خلقت عندما استلم الحزب السلطة. ان الحالة الراهنة لا تتناسب مع امكانيات شعب فقير يدفع قسما كبيرا من ميزانيته كنفقات للدفاع ويريد في نفس الوقت ان ينمي اقتصاده. ان عقلية جديدة ينبغي ان تخلق في هذه الاجهزة، هي عقلية التقشف بل التقدير ايضا.

ز - ينبغي دراسة موضوع رواتب موظفي الدولة بصورة ديمقراطية وعلمية وربطها بمستوى الشعب الحقيقي ودخله القومي، كما ان الفروق بين الحد الاعلى والحد الادنى للرواتب ينبغي ان تجد لها حولا بمنطق اشتراكي ثوري لكي تتقارب دخول المواطنين الذين يعملون في اجهزة الدولة. ان حل مثل هذه القضية قد يأخذ اشكالا متعددة وقد يأخذ شكلا متدرجا، بحيث لا يهز الحياة العادية للمواطنين الموظفين هذا عنيقا مفاجئا، وقد يمكن ان تساهم الحلول الايجابية لتصفيتها، الا ان هذا الهدف ينبغي ان يبقى ماثلا دوما امام الحزب.

ح - ان في العالم خبرات فنية في هذا الميدان ومن الواجب الاستفادة من هذه الخبرات الى اقصى حد لحل معضلات جهازنا الحكومي وتطويره وجعله منسجما مع الخط الثوري الاشتراكي. وبدون هذه الخبرات سنتخبط في مواقف وحلول غير مضمونة النتائج. ان خبرات علمية متفاعلة مع الواقع الملموس ومع التجربة العملية يمكن ان تساهم في حل هذه القضايا على نحو سريع وصحيح.

الثورة الاشتراكية

اولا: ان حزبنا هو حزب الثورة الاشتراكية لانه حزب الجماهير الشعبية الكادحة. واذا كان حزبنا يرفض المزايدات والارتجال في تطبيق النظام الاشتراكي، الا انه لا يناقش مبدأ التحويل الاشتراكي ولا يضعه موضع شبهة وتساؤل، وإنما يفتش عن احسن السبل لنجاح هذا التحويل، يفتش عن الادوات الموضوعية التي تكفل نجاحه، يفتش عن الكفاءات الادارية والفنية لقيادة المؤسسات الانتاجية، يبحث السبل الديمقراطية التي تكفل عدم تجميد التحويل الاشتراكي عند ظاهرة رأسمالية الدولة، يبحث كيف يمكن منذ البداية ايجاد اتجع الاساليب لتعميق المضمون الديمقراطي للاشتراكية، يبحث كيف يمكن ان يساهم العمال في ادارة قطاعات الانتاج على نحو يكفل مشاركة فعالة وانسانية، يبحث كيف يمكن تطبيق التحويل الاشتراكي بأقل الهزات والاضرار الممكنة للاقتصاد خلال المرحلة التي تعقب التحويل.

ان الاشتراكية لا تحقق بمجرد قيادة الدولة للنشاط الاقتصادي، ولكن قيادة النشاط الاقتصادي قيادة فعالة وكاملة، مستحيلة بدون امتلاك الشعب ادوات ووسائل التمويل والتبادل. فالاشتراكية في البلدان المتخلفة وسيلة ضرورية للانماء الاقتصادي السريع ولالغاء الاستغلال. ان قيادة الاقتصاد الوطني تأتي حصيلة من حصائل التحويل الاشتراكي للمجتمع.

لقد اصبحت قيادة الاقتصاد الوطني من قبل السلطة الممثلة للجماهير الشعبية الكادحة ضرورة لازمة لانهاء الاقتصاد في سورية والعراق من جموده والسير في تنمية اقتصادية علمية متوازنة وسريعة.

العراقيل والمتاعب المحتملة والمتوقعة للتحويل الاشتراكي

ان اجراء التحويل الاشتراكي على نحو ثوري هو قفزة نوعية من نظام الى نظام لا بد ان يحمل معه بعض المتاعب للاقتصاد الوطني وبعض الهزات، وقد تكون هذه العملية - بصورة مؤقتة وعلى مدى قصير - خطوة الى الوراء الا انها بالتأكيد ستكون خطوات لا حصر لها الى امام بعد مدى قصير من الزمن. هذه المتاعب عرفتها كل الثورات الاشتراكية الا انها لم تثبط من عزائم الثوريين بل جعلتهم اكثر وعيا واكثر اندفاعا للعمل للتخفيف من آثار هذه القفزة الثورية. ان المتاعب هذه اشبه بمتاعب الولادة، فهي ليست آلام مرض بل آلام انبثاق حياة جديدة ومجتمع جديد يحمل كل امكانيات النمو والازدهار والتقدم. يجدر بنا ان ننوه منذ البدء ان هذه المتاعب لا بد ان يواجهها كل بلد متخلف يدخل في مرحلة التحويل الاشتراكي، ولعل اهم هذه المتاعب هي التالية:

- أ - نقص التجربة او بالاحرى افتقادها. الا ان نقص التجربة يجب الا يدفع الى التردد، فالتجربة والمعرفة لا يمكن ان تتم الا بممارسة التحويل الاشتراكي ولا تكتسب الا خلال عمليات البناء الاشتراكي. ولا شك ان حزبا ثوريا مخلصا لقضية الجماهير سيتمكن بسرعا من تعبئة عناصرها المخلصة المقتدرة بالاشتراك مع الجماهير العمالية وعلى استيعاب كل مقتضيات العمل في القطاعات الاشتراكية، وسيتعلم بسرعة وكفاءة استنادا الى مقدرة جماهير العمال على استيعاب التجارب الاشتراكية مستفيدا من خبراتهم المباشرة اذا احتاج الامر، ولهذا سيتعلم حتما كيف يفود اقتصاد بلده بوعي واخلاص وعلى نحو اعلى واسلم من الملتزم الرأسمالي.
- ب - واذا كنا نتحدث عن نقص التجربة فان هذا يعني ضمنا نقص الاطارات الفنية التي تقود النواحي الفنية في عمليات الانتاج. ان هذه المشكلة هي مشكلة جميع البلدان المتخلفة، وكانت مشكلة البلدان التي دخلت مرحلة الاشتراكية. الا ان الامر الذي ينبغي ان ندركه بوضوح هو ان الاشتراكية هي وحدها التي تستطيع ان تؤمن ظروفًا موضوعية لتأهيل اطارات فنية مقتدرة على نحو سريع. ان الاشتراكية لا تؤجل ريثما يتم بناء هذه الاطر، ولن تأجيل الاشتراكية سيؤجل حتما بناء هذه الاطارات. هذه هي الحقيقة التي يؤكدتها المنطق العلمي واثبتتها التجربة - ان هذه الاطارات ستبنى بسرعة وجدارة خلال عملية البناء الاشتراكي للمجتمع. بالاضافة الى كل هذا فاننا لسنا وحدنا في الميدان، ان في العالم خبرات فنية ثمينة يمكن ان تساعدنا وتسهم معنا في بناء هذه الاطارات.

ج - ان الرجعية لن توفر وسيلة من الوسائل الا وتستخدمها لعرقلة التحويل، بدءا من المؤامرات - اذا استطاعت - الى تهريب الاموال الى الخارج الى تخريب المصانع والمعامل. هذه حقيقة ينبغي ان تكون ماثلة امام الاعين، واذا كان القانون العادي قد بطل بعض وسائل هذه العرقلة الا ان الثورة اذا بقيت في حدود القوانين الحالية لحماية نفسها وحماية البناء الاشتراكي ستكون دوما مهددة. ان البناء الاشتراكي يخلق ظروفها جديدة لذا ينبغي على الثورة ان تواجه الرجعية بالاساليب التي تكفل القضاء على هذه الجرائم. ان الثورة مدعوة الى حماية الشعب ودعم اشتراكيته بالوسائل الناجعة التي تكفل ذلك وان تحول هذه الوسائل الى قوانين رادعة.

يجب ان نتحلى بيقظة دائمة لمواجهة طغيات الرجعية التي ستسدد الى ظهر الثورة في الميادين الاقتصادية بوجه خاص. ان فوضى اقتصادية ممكنة الوقوع وان ركودا اقتصاديا ممكن الوقوع ايضا، الا اننا سنستطيع تجاوز هذه المصاعب بالتاكيد وبسرعة بقدر وعينا وايماننا بالقضية الاشتراكية.

د - بما ان قضية الاشتراكية هي قضية العمال والفلاحين بصورة خاصة لذا يبدو ضعف الوعي الطبقي والنقابي في اوساط العمال والفلاحين وفقدان التربية الاشتراكية والوعي الاشتراكي في اوساط الجماهير الشعبية عموما من العوامل التي تجعل التحويل الاشتراكي اكثر صعوبة. وفي هذا الصدد ينبغي صرف الاهتمام الجدي لتقوية الحركات النقابية في صفوف العمال وانشاء اتحادات للفلاحين في الريف، كما يجب ان تطور مناهج التربية والتعليم بحيث تخلق مواطنين مؤمنين بقيم جماعية اشتراكية، مؤمنين باخلاقية العمل الانساني وبالمثل العليا الاشتراكية.

هـ - ان التحويل الاشتراكي للمجتمع لا بد ان يؤدي الى القضاء على المراكز التي يحتلها عملاء الاستعمار في الداخل ولا بد ان يهدف بالنتيجة مواقع الاستعمار ونفوذه واحتكاراته، لذا تبدو الرأسمالية العالمية واحتكاراتها واجهزتها العميلة قوة معادية للتحويل الاشتراكي للمجتمع يجب ان يحسب حساب مؤامراتها وعراقيلها على الثورة الاشتراكية ودعمها للعناصر المعادية للثورة في الداخل. لذا فان انفتاح سياستها الخارجية على دول الحياد الايجابي وعلى جميع الاقطار التي تؤيد التحويل الاشتراكي للمجتمع مع التزام سياسة عدم الانحياز وعدم التبعية سيقتضي على الآثار السلبية للاستعمار كمعرقل

لسياستنا القومية الاشتراكية ويسهل مهمة الثورة في عملية التحويل الاشتراكي. ومع ذلك فان القوة الاساسية والحاسمة في حماية التحويل الاشتراكي وتطويره هي التنظيمات الشعبية الثورية التي يقودها الحزب.

و - تلك هي الصعوبات الخارجية، الا ان هناك صعوبات من نوع آخر هي الصعوبات التي قد تنشأ داخل صفوف الحزب وتتمثل في التردد الذي قد تصاب به بعض القيادات الحزبية والحزب بشكل عام امام العقبات المادية والمعنوية التي تعترض عادة طريق التحويل الاشتراكي، وروح المحافظة لدى بعض الحزبيين من جهة وروح المغامرة اليسارية لدى البعض الآخر.

اسلوب التحويل يجب ان يكون ديمقراطيا:

لقد اصدرت الثورة في سورية قرارات اساسيين في سير عمليات التحويل الاشتراكي، وهما قانون اصلاح الزراعي وقانون تأميم المصارف. وبالرغم من انهما هاما الا انهما لم يحدثا الاثر الثوري المناسب في اوساط الجماهير. لعل الوضع السياسي قد كان سببا في ذلك الا ان طريقة اصدارهما كانت سببا رئيسيا ايضا. لقد كانت طريقة ناصرية بلا ناصر. كان الحزب ينتقد عهد الناصر دوما على اساليبه اللاديمقراطية في التحويل الاشتراكي. هذه الاساليب اللاديمقراطية، طريقة اسقاط الاشتراكية من فوق، طريقة منحها كهدية من الحاكم لا ثمرة لنضال مباشر من قبل الجماهير هي التي تفقد الاشتراكية ضمانات حمايتها وهي التي تفرغها من مضمونها الانساني وهي التي تنتزع مضمونها الديمقراطي وتحولها الى رأسمالية دولة، تلك هي مخاطر الطريقة الناصرية في التحويل الاشتراكي. لقد نقد الحزب هذه الاساليب دوما الا انه من المطلوب الان تحويل هذا النقد الى اسلوب تطبيقي، هذا الاسلوب يمكن تلخيصه بالديمقراطية المباشرة لجماهير الشعب. هذه الديمقراطية هي وحدها التي تتيح انضاج التحويل شعبيا وتخلق التفافا من جهة ودفاع الجماهير عنها وتطويرها من جهة اخرى. ان طلائعية الحزب وثورته يجب ان لا يقلل من دور الجماهير او ان تتحول الى ضرب من الوصاية على الجماهير. ان الوصاية على الجماهير دكتاتورية واضحة مهما حاولنا سترها بمسميات كالاشتراكية والثورة وغيرها. ان السرعة في تطبيق التحويل الاشتراكي لا يجوز - بأي حال من الاحوال - ان تقتل ديمقراطية التحويل الاشتراكي، لان هذه الديمقراطية هي التي تعطي هذا التحويل مضمونه الثوري وتبعد عنه الملامح

والشبهات البيروقراطية وتفتح للصراع الطبقي كل ابعاده وتتضج الجماهير وتتيح تطوييرا دائما وتعميقا مستمرا للتحويل الاشتراكي. ان ديمقراطية التحويل هي التي تمنع تحويل الحزب بمجموعه الى ممارسة دور عبد الناصر كفرد وهذا ما يفقد التجربة التي يبنيتها الحزب طابعها الاصيل. ليس المهم ان نطبق التحويل الاشتراكي بسرعة بل المهم ان نطبقه بثورية وعمق وجدية. وفي الواقع فان ديمقراطية التحويل تتبع من ضرورة مباشرة تفرضها طبيعة ثورة الثامن من آذار لان هذه الثورة رغم تليينها لمطمح الجماهير ورغم التزامها بها الا ان الجماهير لم تكن اداتها المباشرة فقد جاءت نتيجة الايمان بالثورة، ولم تأت حصيلة لتطوير ثوري مباشر عائلته هذه الجماهير. هذه السمة الخاصة للثورة تفرض ديمقراطية التحويل لان هذه الديمقراطية تكفل تعميق المد الثوري الى مختلف قطاعات الجماهير تصل الى اكثرها تأخرا وركودا، لكي تتفقه وتحركها وتنظمها لتطوير الثورة وحمايتها.

التطبيق الاشتراكي للثورة الزراعية

في هذه المرحلة يعتبر تنفيذ الاصلاح الزراعي القضية الاولى والاساسية للثورة. لقد كان تطبيق الاصلاح الزراعي حتى الان بطيئا وبيروقراطيا ولا يستلهم آفاقا اشتراكية. وبما ان حزبنا حزب اشتراكي ثوري لذا فان تطبيق الاصلاح الزراعي ينبغي ان يكون منسجما مع اهداف الحزب ومنطلقاته. وفي ما يلي الخطوط العامة لتطبيق الاصلاح الزراعي على شكل ثوري اشتراكي:

أ - ان المنطلق الاشتراكي في تحقيق الثورة الزراعية يهدف الى خلق علاقات اشتراكية في الريف، لذا فان المزارع الجماعية هي التي يجب ان تكون القاعدة في التطبيق لان هذه المزارع هي وحدها الاطار الاشتراكي في الريف. لقد اثبتت التجارب الاشتراكية في العالم ان توزيع الارض سيؤدي الى نشوء بورجوازية صغيرة في الريف، ستتحوّل بالتسكيد الى قوة محافظة من الناحية السياسية كما ان توزيع الاراضي سيعيق في المستقبل تحويل الريف تحويلا اشتراكيا بعد تملك الاراضي للفلاحين. قد يكون اسلوب التوزيع الفردي هو الطريقة الاسهل في التوزيع الا ان نظام المزارع الجماعية - رغم الصعوبات التي يلاقيها - هو الطريقة الاصح وهي وحدها المنسجمة مع المنطلق الاشتراكي الثوري.

ان تطبيق نظام المزارع الجماعية يتوفر فيه المميزات التالية:

١- ان الظروف الموضوعية لنظام المزارع الجماعية سيتيح رفع المستوى الفني للزراعة وبالتالي فانه سيزيد انتاجية العمل فيها.

٢- تهيب الامكانيات العملية لخلق تخطيط متكامل يشمل قطاعات الحياة الاجتماعية لا الصناعة فقط. ان التخطيط الشامل امر لا بد منه في الانماء الاقتصادي وان نظام المزارع الجماعية هو وحده الذي يهيئ الظروف لامكانية التخطيط.

٣- ان العلاقات الجماعية في الريف ستمكن الثورة من انتزاع الفلاح من عزلته وفرديته التاريخية وتهيب الظروف لخلق حياة اجتماعية متطورة في الريف وتدفع به الى مستوى المدن. كما انها ستغير التكوين الاجتماعي في الريف من تكوين عشائري متخلف الى تكوين مجتمع عصري اشتراكي تعاوني يؤمن بقيم جماعية.

٤- ان المزارع الجماعية ستسهل امر انشاء متاجر للدولة في الريف لمحاربة التلاعب التجاري واعمال الربا والغش.

٥- ان نظام المزارع الجماعية المسيرة ذاتيا من قبل الفلاحين، يخلق ظروفًا ملائمة للممارسة الديمقراطية.

ان ديمقراطية ادارة الانتاج هي جزء اساسي من الديمقراطية الشعبية كما انها خطوة لا بد منها لممارسة الفلاحين للديمقراطية السياسية بصورة ايجابية وفعالة.

ب - ان الاصلاح الزراعي يجب ان يطبق بالسرعة القصوى. ان السبب الذي من اجله نلج على هذه السرعة هو ضرورة الانطلاق الاقتصادي السريع في القطاعات الاخرى، فالاصلاح الزراعي سيحول جماهير الفلاحين البائسة المحرومة الى مستهلكين، وتحويل ما يعادل ٧٠% من الشعب الى مستهلكين سيفتح سوقا داخلية واسعة تخلق الظروف الواقعية لانطلاق اقتصادي جدي في الفروع الاخرى للانتاج وبصورة خاصة في قطاع الصناعة. يجب ان يعطى الاصلاح الزراعي الاولوية على المشروعات الاخرى ولا نرى بأسا من توقيف الكثير من المشاريع الاخرى وتحويل اعتماداتها لمصلحة الاصلاح الزراعي بصورة سريعة. وبديهي ان تطبيق الاصلاح الزراعي بصورة سريعة يقتضي تطوير الجهاز الحالي تطويرا كاملا، كما يقتضي في نفس الوقت توسيعه. ان منات الموظفين يتشاءمون خلف الطاولات في مختلف الوزارات بلا عمل، ولكي لا ترهق موازنة الدولة في توظيفات جديدة لا مبرر لها، يمكن وضع جميع الفائض عن الحاجة

في الدوائر والوزارات الاخرى تحت تصرف وزارة الاصلاح الزراعي.حقا ان السرعة قد تؤدي الى بعض الاخطاء، الا ان خطر الابطاء في التنفيذ يفوق بمراحل كثيرة تلك الاخطاء التي يمكن تداركها خلال العمل والتجربة.

ج - ان الاصلاح الزراعي يجب ان يطبق بصورة ثورية، واول ما يفترض في ذلك استبعاد الاسلوب البيروقراطي. ان الشعب (ونعني بالشعب جماهير الفلاحين والطلّاع الثورية والحرس القومي ومن الممكن الاستعانة بالجيش ايضا) هو الذي يمكن ان يطبق الاصلاح الزراعي على النحو الثوري من جهة وعلى النحو السريع من جهة اخرى. ان البيروقراطية يجب ان تبقى عنصرا ثانويا ومساعدة في حين ان الشعب هو الذي يجب ان يتولى هذه العملية وهو القادر على اتجازها بسرعة. ان تطبيق الاصلاح الزراعي بواسطة الحزب سيكون له اثر سياسي حاسم في الوضع السياسي في سورية والعراق، بل سيكون نقطة تحول حاسمة تلف جماهير الفلاحين حول الثورة فتصبح قاعدتها السياسية الصلبة. ان تنفيذ الاصلاح الزراعي على نحو ثوري سيكون نقطة انطلاق نحو تطبيق الديمقراطية السياسية على نحو ثوري وبدون هذه الطريقة ستبقى الثورة قائمة على اساس القوة وحدها.

د - ان الاستفادة من التجارب الثورية الاخرى وبصورة خاصة التجربة الجزائرية ثم اليوغوسلافية ثم الكوبية امر ضروري وهي يمكن ان تجنبنا قسما من الاخطاء كما انها يمكن ان تدلنا بصورة مباشرة على احدى الطرق في تطوير الريف تطويرا اشتراكيا. ان الاستفادة من هذه التجارب يمكن ان تتم على اشكال متعددة منها ارسال العناصر الواعية الثورية من اجهزة وزارة الاصلاح الزراعي للاطلاع والتدريب ومنها استخدام خبراء من تلك الدول، واخيرا منها ترجمة جميع الابحاث المتعلقة بالتجربة الى العربية ووضعها امام الاجهزة والاطارات التي تنفذ الاصلاح الزراعي.

تأميم التجارة الخارجية

ان الجانب السياسي في عملية تأميم التجارة الخارجية (الاستيراد والتصدير) امر ملحوظ واساسي. ان الفئة العليا من البورجوازية هي التي تتولى امر التجارة الخارجية، وان هذه الفئة بحكم علاقاتها بالاحتكارات الاستعمارية قد تحولت الى عملية لها وقد يتحول قسم من عناصرها

الى جواسيس للاستعمار، وعلى الصعيد الداخلي تبدو هذه الفئة اكثر شراسة وعداء للحكم الثوري، وهي حليفة للاقطاعية بشكل راسخ ودائم. واذا اضفنا الى كل هذا استخداما اموال المصارف (وهي اموال الشعب) لمصالحها الخاصة وعمليات الربح الاسطوري التي تحصل عليه بلا أي تعب مقابل، اكتملت لدينا الصورة العامة لهذه الفئة، لذا يبدو تأمين التجارة الخارجية امرا ملحا وعاجلا. ان تأمين التجارة الخارجية يبدو اكثر الحاحا واولوية من تأمين القطاعات الصناعية الانتاجية. ان هذا التأمين سيتيح دخول الاسواق العالمية استيرادا وتصديرا بقوة وجدارة وسيتيح تنظيم هذه التجارة على اساس مصلحة الشعب بحيث يجري تنمية المبادلات مع الاقطار التي تعرض اثمانا ثابتة وسوقا طويلة الاجل، والتي نستطيع ان نجد فيها بافضل الامان مواد للتجهيز الصناعي لجميع القطاعات. ان تأمين هذه التجارة يمكن ان ياتي بخطى متدرجة تبدأ بالفروع الاساسية وتجارة الجملة، عن طريق انشاء شركات لكل منتج او مجموعة منتجات متشابهة، بحيث تشمل رويدا رويدا جميع المنتجات. ان مثل هذا التنظيم سيمكن الدولة من خلق مراقبة حقيقية على الاستيراد والتصدير كما انه يسهل التأثير على الاستهلاك وتوجيهه وهو اخيرا يدر ارباحا طائلة يمكن توظيفها في القطاعات الانتاجية وهو ايضا وسيلة فعالة واساسية في حماية المستهلك لانها تتيح مراقبة الاسعار مراقبة فعلية.

تأمين القطاع الصناعي

أ - ان نظرة عامة على القطاع الصناعي في اقطارنا يمكن ان تعطينا فكرة واضحة عن هذه الصناعة: فهي صناعة صغيرة اولا وغير متطورة ثانيا وخفيفة واستهلاكية ثالثا. فهي غير اقتصادية لانها صغيرة وهي لا يمكن ان تتطور بحيث ترتفع الى مستويات تكنيكية عالية لان نسبة الارباح التي تعطيها معقولة بسبب طابعها ولانها آمنة في ظل الحماية الجمركية التي تأتي على حساب المستهلكين من جماهير الشعب الكادحة. وهي لا تغطي سوى قطاعات الانتاج الخفيف الاستهلاكي المريح وسريع المردود لذا فهي عاجزة كليا عن خلق الظروف الموضوعية لنشوء صناعة اساسية، لان مثل هذه الصناعة بطيئة المردود ونسب الارباح التي تعطيها ليست عالية كما انها تحتاج الى تمويل كثيف. واذا جاز لنا ان نوجز الوضع الصناعي فلتنا يمكن ان نصفه بالمثل القائل (لقد زيب هذا القطاع قبل ان يحصرم). وهو عبء على الجماهير كمنتجين ومستهلكين في آن واحد. ان

قيادة النشاط الاقتصادي غير ممكنة الا اذا جرى تحويل هذا القطاع الى ملكية عامة للشعب بأسره، وان الاشتراكية هي وحدها التي تتيح الظروف الموضوعية لانشاء صناعة عصرية وتنمية الاقتصاد في بلد متخلف. ان البوجوازية الوطنية عاجزة ومستغلة في آن واحد.

ب - هذا جانب من الموضوع واما الجانب الاخر منه فهو الجانب السياسي. لقد جرى تأميم قسم كبير من هذا القطاع في القطر السوري في تموز عام ١٩٦١ وحدث هذا التأميم رغم كل نواقصه تحولا عماليا واسعا لم تشهده سوريا من قبل، وخلق موجة التفاف حول عبد الناصر لدى قسم كبير من العمال. وان هذه الجماهير العمالية يمكن ان تبقى على ولائها لعبد الناصر اذا لم يقم الحزب بتأميم هذا القطاع، لذا فان التأميم الى جانب كونه ضرورة اشتراكية تجعل الحزب منسجما مع نفسه، هو في نفس الوقت ضرورة سياسية لكي يستطيع الحزب استقطاب تلك القطاعات العمالية التي لا تزال في حالة ولاء لعبد الناصر.

ج - ان التأميم على طريقة عبد الناصر قد ادى عمليا الى زيادة هيمنة الدولة على الشعب وخلق امكانية خلق الديمقراطية الاشتراكية، واذا كنا لا نطمح هنا الى الوقوف عند ظاهرة رأسمالية الدولة وتحليلها الا اننا لا بد ان ننوه منذ البدء وبشكل عابر الى الجوانب السلبية في رأسمالية الدولة وبروز مخاطر البيروقراطية التي كادت تتحول الى طبقة مستثمرة جديدة والى طبقة متحكمة في جماهير المنتجين. لذلك فان الادارة الديمقراطية لوسائل الانتاج هي وحدها التي تفتح الطريق امام مبادرة جماهير العمال في ادارة الاقتصاد، وهي ستلجم التسلط البيروقراطي وتوفر الظروف الموضوعية لممارسة الديمقراطية السياسية.

د - وعندما نتحدث عن التأميم فاننا لا نعني بحال من الاحوال العودة الى تأميمات عبد الناصر بأسلوبها وبحدودها وإنما نعني اجراء التأميم على اساس دراسة واسعة عميقة لحالة هذا القطاع بحيث يتناول التأميم الكلي جميع المشروعات الكبرى والوسطى. اما المشروعات الصغيرة فيجب ان يعالج وضعها على ضوء تطويرها وتجميعها ومساهمة الدولة بها عند اتمام هذا التجميع الذي يتيح فعلا الظروف الموضوعية الملائمة لهذا التطوير.

حول السياسة الاشتراكية في ميدان الخدمات

١- إذا كان الجانب الايجابي لعملية رفع مستوى المعيشة ل جماهير الشعب في بلد متخلف يقوم على اساس تنمية الاقتصاد الوطني وتطويره الا ان هناك جانبا اخر لهذه العملية يجب ان يتخذ مجتمعا وهو اسلوب النقشف والتفتير والاهتمام بحياة الطبقات الشعبية بصورة خاصة. ان مظاهر الحياة البورجوازية شبه القطاعية يجب ان تنتهي في بلادنا. ان مظاهر البذخ والتبذير والسماح بالكماليات سيهدر موارد وطننا التي يجب توجيهها في القطاعات المنتجة. وإذا كان هذا المظهر الاشتراكي المتكشف يجب ان يشمل المجتمع بأسره وعلى الاخص الطبقات الميسورة في المجتمع الا انه يجب ان يظهر بصورة اساسية وملحوظة في اجهزة الدولة بشكل خاص. ان الصورة العامة لهذه الاجهزة في عين الشعب صورة سوداء: جهاز باذخ وشعب فقير، سيارات طويلة وحفاة. ان الرواتب الضخمة يجب ان تنتهي، وعلى سبيل المثال نقول: لقد كان من المنطقي ان يلغى القانون الذي سنه عبد الناصر في القطر السوري الذي يقتضي بمنح رواتب تقاعدية للوزراء، الا ان القانون بقي مطبقا حتى اليوم. ان هذا القانون يفصح حتى الجذور زيف اشتراكية عبد الناصر وطابعها البيروقراطي البشع. فهو قد اعتبر موظفيه الكبار ومنهم الوزراء طبقة جديدة فوق الشعب، طبقة الباشوات الجدد في المجتمع المصري. هذا القانون ليس له مثيل حتى في بعض البلدان العريقة في الرأسمالية. ان اسوأ ما فعله عبد الناصر في سوريا هو تدليل الطبقة العليا من الموظفين لانهم ادواته ومنحهم الرواتب الإضافية وبدلات التمثيل والسيارات. وان سوريا رغم كونها لم تر حكما تقدما قبل الوحدة الا ان طابع البساطة في الاجهزة كان ملحوظا الى حد ما، فجاء عبد الناصر ووسع هذه الاجهزة بلا مبرر ومنحها الامتيازات بلا مبرر، لان هذه هي طبيعة حكمه البيروقراطي. ان نظرة عامة بسيطة الى الموازنة الاولى التي صدرت في عهد عبد الناصر والموازنة التي سبقتها تظهر الفحش البيروقراطي الناصري بأجلى صوره وتظهر الطابع المباحثي التجسسي لحكمه. ففي السنة الاولى زادت النفقات البيروقراطية لدوائر الدولة بنسبة ٢٥% الى ٣٠% بالمئة، وزادت موازنة وزارة الداخلية حوالي ٣٠%، بالإضافة الى الزيادات في امتيازات البيروقراطية والنفقات السرية الهائلة.

ان شعبنا فقير وبائس وهو يواجه مشكلة التنمية ويحمل اعباء باهظة للدفاع لذا فمن الظلم ان واجهه دولته تظهر بشكل مناقض وصارخ لاوضاعه الحقيقية.

٢- ان مشاكل التعليم والثقافة متشعبة وعميقة، وقد لا يكون في هذا التقرير مجال واسع لعرضها وتحليلها، ولكننا هنا نثير موضوعات وافكارا حول هذه الناحية.

أ - ان بناء الاشتراكية وممارسة الديمقراطية يقتضي محو الامية بصورة تامة وعاجلة وتعبئة وتجنيد جميع السلطات والحزب والمنظمات لانجاز هذه المهمة بسرعة ونجاح.

ب - ان الوضع الفعلي للتعليم ولمن يتعلمون بوجه خاص تعكس بصورة جلية الوضع الاجتماعي والظروف المتخلفة التي يعيشها شعبنا بصورة خاصة في الريف. ان الزامية التعليم يجب ان تكون فعلا، لا قولا فحسب، وفي الريف بصورة خاصة. ان الجهاز المركزي للتعليم جهاز سيء وفاسد واقليمي ومعاد للشعب، وهذه الظاهرة ملموسة في جميع اعمال الجهاز، ويبدو احتقارها للريف بصورة خاصة فيما يتعلق بقضية الابنية المدرسية حيث يجري الاهتمام بالمدارس في المدن الكبرى ثم بالمدن وما تبقى يصرف في الريف في حين ان المنطق الاشتراكي يفترض تطبيقا معاكسا.

ج - ان نمو حركة الاخوان المسلمين في القطر السوري قد بدأ بصورة خاصة مع اعادة التعليم الديني في المدارس وجعله الزاميا على جميع الطلاب وقد اصبح هذا المظهر بارزا وواضحا في عهد عبد الناصر حيث كانت السياسة التعليمية بيد احد عناصر الاخوان المسلمين الذين يتعاونون مع عبد الناصر ونعني كمال الدين حسين. وقد يبدو غريبا ان نذكر ان كليات الجامعة ذات الطابع العلمي ينتسب معظم عناصرها الى الاخوان المسلمين او يوالونها، وهذه الحقيقة تكشف الطابع الطبقي للمتعليمين من الاخوان المسلمين لان اكثرية الطلاب في الكليات العلمية هم من ابناء الفئات الميسورة في بلدنا.

د - لعل اوضح اشكال التعفن الرجعي والتحجر البيروقراطي والاحتكاري شبه العائلي والاقليمي هو الذي يظهر في الهيئات التدريسية في الجامعة خصوصا في القطر السوري، وهذه الظاهرة تبدو بشكل صارخ في كلية الطب ثم في الكليات الاخرى على مستويات مختلفة. ولقد حاول عدد من الرفاق الدخول في الهيئة التدريسية في الجامعة الا انه جرى رفضهم عمليا رغم ان وزراء التربية والتعليم كانوا من الحزبيين. واذا اضفنا الى ذلك انخفاض المستوى العلمي لهذه الهيئات وانصراف قسم من اعضاء

الهيئة التدريسية الى مجالات اخرى للكسب، وقلة مخصصات البحث العلمي، لتبين لنا حالة الجامعات السورية التي تعطي شهادات ولا تخرج مثقفين.

هـ - ان من أبسط مقتضيات الديمقراطية منح سائر ابناء المحافظات الفرص المتكافئة في الانتساب للجامعة وهذه الفرص لا تحقق بالاسلوب الحالي .. اسلوب الاختيار على اساس العلامات لان هذا الاسلوب بسبب ظروف التأخر في تلك المدارس، يؤدي الى هضم حقوق هؤلاء وبالإضافة الى كل هذا فان العلامات لا يمكن ان تعطي صورة نهائية وكاملة لوضع الطالب واستعداداته. ان التجربة الواقعية قد اكدت ضرورة تهيئة الاجهزة الفنية للدولة في المحافظات ومن ابنائها بالضبط ولهذا فالتأكد، حرصا على تلافي ما فات، ان يعطى ابناء المحافظات المتأخرة والنائية افضلية خلال السنوات القليلة القادمة، وان يجري بعد ذلك تقسيم عدد المقاعد في الجامعة تبعا لعدد السكان في المحافظات.

و - ان الاقطار التي يحكم فيها الحزب مقبلة على خطة واسعة للتنمية لذا من الضرورة بمكان ان تنسق خطة التعليم مع ضرورات التنمية وان يجري التركيز على توسيع التعليم الفني بمختلف درجاته من جهة وان يجري الاعتناء بموضوع الاختصاصات العالية وتوسيعها الى اقصى حد ممكن لان الاختصاص المتعمق شبه معدوم تقريبا. تلك هي بعض موضوعات في قضايا التعليم ومن الواجب دراسة هذه القضايا بصورة مفصلة ومعقدة عندما يضع الحزب خطته الموسعة.

وهنا لا نرى بدا من طرح مسألة خطيرة و اساسية وهي البدء منذ العام الدراسي القادم بتدريس مناهج الحزب وتاريخه وافكاره في المدارس. الا ان هذه المسألة الخطيرة الاساسية تفرض على الحزب ان يضع منهجه الايديولوجي اولاً ثم خطة الثورة ثانياً.

٣- ان الخدمات البلدية والقروية يجب ان توضع على اسس جديدة. ان المنطق الحالي لاقامة هذه الخدمات غير سليم وغير علمي في آن واحد، اذ يجب ان تبذل العناية الاساسية في الريف. وهذه الفكرة لا يمكن ان تكون مجرد نصيحة، وان القوانين الحالية للبلديات يجب ان تدرس من جديد على هذا الاساس، والموارد البلدية التي تأتي عن طريق خزينة الدولة يجب ان تنصرف بصورة اساسية وكلية الى مشروعات الريف وفي القوى التي ليس فيها بلديات في حين انها حالياً تذهب الى البلديات الكبرى. ان مشاكل القرية معقدة ويجب ان

٧٤
تدرس بعمق وبصورة شاملة لكي يمكن تقديم هذه الخدمات بصورة سريعة واقتصادية. ولعل افطع انواع الاستغلال الفاحش الذي يعانيه الريف هو استغلال الدولة له الذي يكاد يوازي استغلال الاقطاعيين. ان القسم الاكبر من الموازنة يؤخذ من الريف ويصرف في المدن وهكذا تحولت المدن ككل الى مستثمرة للريف. ولعل من اكثر اشكال الاستهتار بالريف تبدو في مسألة الخبز، فالقمح الذي ينتجه الريف يعود لاستهلاكه بأسعار اعلى من التي يباع فيها الخبز في المدن. ان ملايين وملايين الليرات تصرف في المدن على الخبز لكي تجعله رخيصا جيدا في حين ان القسم الاعظم من الفلاحين لا يأكل القمح طوال السنة، بل يأكل الذرة والشعير في فصول عديدة من السنة. ولعل من اشكال الاستثمار ايضا هو العناية ببعض المناطق دون الاخرى، وهكذا كان يتحول الوطن الى قسمين: المدلل والمهمل، وهذه الحقيقة هي ايضا شكل من اشكال الاستثمار التي تعانيها عدة مناطق نسميها متأخرة ونائية. ان احياء خاصة للفقراء اخذت تنشأ في ضواحي المدن الكبرى .. واذا كان نشوء هذه المدن يعكس الاحوال السيئة التي يعيشها ريفنا الا انها بنفس الوقت تعكس الطابع الارستقراطي والبورجوازي لسياسة الاسكان ولاسلوب تخطيط المدن ولاظمة البناء. ولقد فضحت جريدة الحزب منذ مدة ليست بالقصيرة هذه السياسة. ان الاسكان الشعبي ليس اسكانا للشعب ومدينة دمشق الجديدة مثلا نموذج واضح على ذلك وان اسلوب تخطيط المدن والشوارع العريضة الضخمة قد ادى الى التهام قسم كبير من الاراضي وارتفاع اسعارها. وان نظام البناء هو نظام بناء مخصص للطبقة فوق الوسطى والاستقراطية فقط. ان سياسة جديدة يجب ان تخطط بعقل اشتراكي وهذه السياسة يجب ان تعالج بشكل خاص مسألة نظام البناء وجعله ملائما لبناء اكبر عدد ممكن من المساكن لا لبعثرة الاموال على مساكن واسعة وجميلة. ان عشرات الآلاف من العائلات تعيش في ضواحي المدن الكبرى ببيوت مستواها مثل زرائب الحيوانات. ان عشرات الالوف من العائلات تتساكن في بيت واحد وكل عائلة تعيش في غرفة. ان الدولة بتوجيه الحزب - مدعوة لوضع سياسة اسكان جديدة ثورية واشتراكية لكي تستطيع تلبية حاجات المواطنين وتكون في نفس الوقت منسجمة مع برامج الامماء الاقتصادي. الا ان حديثنا عن حاجات المواطنين من المساكن ينبغي ان لا يصرف اذهاننا عن موضوع الاجارات. لقد تحولت الاجارات في ظروف الضغط الاسكاني وزيادة الطلب على العرض

الى ضرب من الابتزاز المفضوح الذي يكاد يرقى الى درجة الربا. وبالإضافة الى كل هذا فإن قانون الاجار يحوي ثغرات واسعة مكنت من التلاعب والاحتيال لذا ينبغي اعادة النظر في هذا القانون بشكل تصبح فيه الاجور معقولة ويصبح تطبيق القانون حقيقيا وفعالا، واخيرا بشكل يستطيع فيه توجيه حركة البناء وفقا لبرامج انمائية لاقتصادنا الوطني. واذا كنا نتحدث عن الاسكان في المدن فالتنا يجب ان لا ننسى قضية الاسكان في الريف ايضا، ونحن لسنا بحاجة هنا الى وصف هذه الحالة وإنما حسبنا ان ننبه هنا الى اهمية هذه القضية وخطورتها ووجوب دراسة مشاكل القرية بجميع جوانبها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بصورة علمية عميقة، والعمل على وضع تخطيط واع لمجابهة هذه المعضلة وتعبئة جماهير الفلاحين للبدء بعمل ملموس وجدي في هذا الميدان. ان مثلى هذه المهمة هي من المهام الاساسية لوزارتي الاصلاح الزراعي والشؤون البلدية والقروية، الا ان مسألة تعبئة الفلاحين وتحريكهم تقع على عاتق الحزب بالدرجة الاولى كما انها مرتبطة بتنفيذ الاصلاح الزراعي وفق اسلوب ثوري وضمن اطار جماعي.

٤- ان ضمان الطبابة المجانية لجميع المواطنين من ابسط مسلمات التفكير الاشتراكي ومن اولى مهام المجتمع الاشتراكي. ان تأمين الطب هو الوسيلة الوحيدة الفعالة لتأمين هذه الغاية. الا ان نجاح تأمين الطب لا بد له من ظروف موضوعية تهيئ نجاحه والا اصبح وسيلة لتخريب العمل الطبي. ولذلك فان تأمين الطب يمكن ان يتم حين توفر الشروط الفنية التي تهيأ لنجاحه، واول هذه الظروف هو تهيئة العدد الكافي من العاملين في الميدان الطبي لذا يجب ان تلحظ في مخططات التنمية تأمين هذه الاحتياجات خلال اجل قصير جدا. وخلال السير المتدرج لتأمين الطب يجب صرف الاهتمام الكافي لتوسيع الخدمات الطبية التي تقوم بها وزارة الصحة، والعمل على ضبط العمل فيها على نحو ثوري دؤوب مؤمن بخدمة الجماهير. ان فعالية الخدمات الطبية وتوسيعها ستساهم في القضاء على القطاع التقليدي الحر في الميدان الطبي بصورة تدريجية كما ان تزايد العناصر العاملة في الميدان الطبي سيساهم ايضا في القضاء على هذا القطاع، وفي المراحل الاولى من العملية يمكن فرض التزامات معينة على الجماهير اذا كانت السلطة عاجزة عن القيام بهذه المهمة الواسعة. الا ان المجانية يجب ان تبقى هدفا ملحا عاجلا امام السلطة. ان وزارة الصحة بالاشتراك مع الحزب مطالبة بوضع دراسة مفصلة عن موضوع التأمين. ان

الفئات الرجعية من العاملين في الحقل الطبي تستقتل لمنع أي تحويل اشتراكي للخدمات الطبية، فمثلاً تبرز هذه الحقيقة بصورة خاصة في الهيئة التدريسية في كلية الطب النسي قاومت وتقاوم كل محاولة لتوسيع تدريس الطب في جامعة دمشق وإنشاء كلية أخرى للطب في جامعة حلب. إن وزارة التربية والتعليم مدعوة لمعالجة هذا الموقف بسرعة وبجراحة وحزم. إن جزءاً من تعميم الطبابة المجانية للجماهير تتعلق بقضية الأدوية، لذا فإن موضوع التأمين لاسترداد الأدوية يبدو هدفاً ملحا وعاجلاً، خصوصاً وأن هناك إمكانية لاتخاذ مثل هذه الخطوة.

توصيات سياسية متفرقة

يقرر المؤتمر ما يلي:

١- إن تقبل قواعد الوجوديين الاشتراكيين والقطريين الذين كانوا حزبيين سابقين ولم يسيئوا للحزب على أن يبقوا تحت التجربة والمراقبة لفترة سنة على الأقل وبصورة فردانية. أما بالنسبة للوجوديين الاشتراكيين والقطريين كتنظيم فيجب محاربتهم بشدة لأنهم يعادون الحزب بشراسة.

٢- يوصي المؤتمر القومي القيادة القومية الطلب إلى القيادة القطرية في سوريا والعراق تطهير جميع الوزارات وعلى الأخص وزارة الخارجية من العناصر الرجعية والمتآمرة بأسرع وقت ممكن وتزويد السفارات بعناصر حزبية من مختلف الأقطار العربية.

٣- يوصي المؤتمر القومي القيادة القومية الطلب إلى القيادة القطرية في سوريا والعراق المباشرة الفورية ببناء الجيش على أساس عقائدي لأنه بدون جيش اشتراكي تكون الاشتراكية وعملية التحويل في خطر.

ثم اقترح أحد الرفاق طرح بقية التوصيات السياسية جملة ورفعها للقيادة القومية للنظر فيها حسب الحاجة الماسة إليها، وقد أقر المؤتمر هذا الاقتراح.

واتخذ المؤتمر قراراتين بخصوص الاعتداء المغربي الرجعي على الجزائر والوحدة العسكرية بين سوريا والعراق - وقد نشر فور صدورهما في الصحف.

تقرير اللجنة المالية

يقرر المؤتمر: مضاعفة الموازنة الواردة دون النظر في التفاصيل وتخويل القيادة القومية تحديد اوجه الصرف.

تقرير لجنة التنظيم الداخلي

ذكرنا سابقا ان المؤتمر اقر المبادئ الثلاثة في تقرير لجنة التنظيم الداخلي المتعلق بعلاقة الحزب وبالحكم (القرار منشور ضمن ذلك الباب) كما عدل المؤتمر النظام الداخلي للحزب - وقد نشرت القيادة القومية النظام الجديد في حينه وعممته على الفروع.

مناقشة الاوضاع الحزبية في سوريا والعراق

وناقش المؤتمر الوضع الحزبي في سوريا والعراق وتوضحت بعض جوانب الازمة الحزبية التي تتصف بوجود روح تكتلية وبعض التجاوزات على اخلاقية الحزب واسلوبه الديمقراطي المركزي.

وناقش المؤتمر موضوع الالتزام الحزبي وخضوع الاقلية لرأي الاغلبية في المؤتمرات والقيادات وضرورة اعطاء الفرص للاقلية لتصبح اكثرية، ورد المؤتمر اقتراحا بهذا الشأن يوصي بايصال وجهتي النظر المطروحة مع مبرراتها للقواعد الحزبية بعد ان تأخذ القيادات قراراتها في القضايا الاساسية، أي ان المؤتمر اقر الاستمرار في انزال القرارات الحزبية (رأي الاغلبية) فقط الى القواعد.

وفي الختام اتخذ المؤتمر القرار التالي: على ضوء المناقشات التي جرت في المؤتمر القومي السادس يقرر المؤتمر ما يلي:

اولا: بما ان الحزب قائد الجماهير في ثورته الوجدانية الاشتراكية لذا فان صيانة الحزب وحمايته من جميع اعدائه في خارج الحزب يوجب على جميع الرفاق حل مشاكل الحزب داخل منظماته ويدرئ أي محاولة لاستعداد أي عناصر غير حزبية على الحزب.

ثانياً: ان متابعة النضال الثوري للحزب على الصعيد القومي والاشتراكي يوجب الاسراع بتحقيق الوحدة الثنائية وفق ما جاء في قرارات المؤتمر القومي السادس، كما يوجب في نفس الوقت السير بلا تردد في طريق الثورة الاشتراكية وفقاً لما رسمه المؤتمر في قراراته.

ثالثاً: ان التطبيق العملي للديمقراطية في داخل الحزب يتمثل في مبدأ خضوع الاقلية لقرارات الاكثرية وتنفيذها الطوعي المؤمن لقرارات الاكثرية. ويحذر المؤتمر من اية عرقلة لقرارات الحزب او محاولة التملص من تنفيذها. كما يقرر المؤتمر في نفس الوقت ان يذكر الاكثرية انه من مقتضيات الديمقراطية احترام رأي جميع الرفاق ولو كانوا اقلية، كما يقرر المؤتمر ان يذكر جميع قواعد الحزب ان أي اختلاف في الرأي يجب ان لا يؤدي الى التشكيك بالآراء المعارضة ما دامت تنفذ القرارات باخلاص.

رابعا: يقرر المؤتمر ان الآراء الحزبية المختلفة يجب ان لا تذهب في أي حال من الاحوال بوحد الحزب وتماسكه الفكري والتنظيمي وهو يشجب تحويل الاجتهادات الى تكتلات داخل الحزب فالآراء المختلفة داخل الحزب يجب ان تتفاعل على اساس الخط العقائدي مبدية الى وحدة فكرية وتنظيمية وعضوية في صفوف الحزب.

وفي النهاية انتخب المؤتمر القيادة القومية الجديدة والمحكمة الحزبية ومكتب التدقيق المالي. ملاحظة: لم نعر القيادة القومية على التسجيل المتعلق بالمناقشات والقرارات حول قضية فلسطين ولذلك فهي بحكم المفقودة، بعد ان استولى المنشقون على محاضر جلسات المؤتمر.

المؤتمر القومي

(السابع)

شباط ١٩٦٤

المؤتمر القومي السابع

رغم الانجازات التي حققها المؤتمر القومي السادس، خصوصا على الصعيد النظري باقراره ((بعض المنطلقات النظرية))، فقد قصر الصعيد التطبيقي والعملي بعدم مواجهته المشكلات التي كان يعانيها الحزب والحكم في العراق والخلافات التي كانت تنذر بالخطر. فعندما طرحت تلك المشكلات على المؤتمر من قبل بعض الرفاق، وبشكل خاص من الامين العام، قوبلت ببرود وعدم اهتمام. وكان هذا ناشئا عن اصرار معظم اعضاء المؤتمر من العراقيين على ان الامور تسير سيرا طبيعيا ((وهي على احسن ما يرام)). ولا بد من الاشارة الى ان مسؤولية عدم اثارة مشكلات القطر العراقي كانت بسبب وجود تكتل حال دون طرحها. وقد لعب التجاهل والعناد دورا لا يستهان به للتهينة لنكسة ١٧ تشرين الثاني في العراق.

ان النكسة التي اصيب بها الحزب لا في العراق فحسب بل في جميع انحاء الوطن العربي، قد استدعت تغييرا في الاستراتيجية الحزبية. ولم يكن ذلك ممكنا بدون انعقاد مؤتمر قومي، اذ ان القيادة القومية لم تعد قادرة على الاستمرار في تحمل مسؤولياتها اذ ان اثنان من اعضائها العراقيين جمدا عمليا عن النشاط القيادي بسبب وجودهما في العراق، واثنان من اعضائها الاردنيين لم يشتركا مطلقا في اعمالها بسبب ظروفهما القطرية، ولان الاعضاء العراقيين الثلاثة الذين ابعدوا عن العراق وعن سوريا مدة من الزمن لاسباب حزبية وقومية كانوا طرفا في مشكلات الحزب في العراق - بل مسؤولين عنها - مما يجعل امكانية التقييم واعطاء الرأي الموضوعي من قبلهم مستحيلا.

وهكذا تعطل دور القيادة بحكم تركيبها على تلك الصورة. وقد ادى غياب القيادة القومية عمليا الى: ١- اختفاء التوجيه المركزي، ٢- انعدام الاتصال بمنظمات الحزب، ٣- عدم الانضباط الحزبي، وقد تحلى ذلك في الاتصالات الجانبية وافشاء اسرار حزبية وانعدام العلاقات الحزبية الموضوعية،

٤- حلول الاجتهادات الفردية محل الرأي الحزبي. لعدم وجود من يعطي ذلك الرأي، ٥- ارتباك الحخم والحزب في سوريا وخاصة ان بعض اعضاء القيادة القطرية السورية قد تبنا مسيبي النكسة في العراق (الشوقي وجماعته) حيث كانوا متكتلين معهم. ومن هنا جاءت الضرورة الملحة لعقد المؤتمر القومي السابع. وقد اخذ الامين العام المبادرة، بالتشاور مع اعضاء القيادة القومية الموجودين، بدعوة المؤتمر.

وعقد المؤتمر القومي السابع في دمشق (١٤ - ١٧ شباط ١٩٦٤) في جو متوتر، ساهمت بعض العناصر، التي كان لها دور في نكسة العراق والمتكتلين حولها، في خلقه. وقد قامت هذه العناصر بمحاولات تخريبية تستهدف دون انعقاد المؤتمر، لاجراء المزيد من الاتصالات الجانبية ولترويج الاشاعات والاكاذيب. ولكن تلك المحاولات باءت بالفشل، وخاصة بعد ان اقر مندوبو منظمات الحزب ضرورة عقد المؤتمر في ١٣ شباط واتخذ القرار باغلبية ١٢ صوتا مقابل ٦ اصوات وامتناع ٢ عن التصويت.

وهكذا عقد المؤتمر القومي السابع بغياب المنشقين الذين رفضوا الاشتراك في المؤتمر، ولم يكونوا يشكلون الا اقلية فيه. وكان واضحا للمؤتمر ان مقاصد المنشقين هي غير المقاصد التي يتذرعون بها ظاهريا لمقاطعة المؤتمر: عدم تمثيل العراق بشكل جدي، عدم اعداد الدراسات اللازمة للمؤتمر، بل ان اشارة هذين الموضوعين لم يكن الا محاولة تستهدف تحويل انظار اعضاء الحزب عن اخطاء المنشقين ومسؤوليتهم في النكسة.

واختتم المؤتمر اعماله بانتخاب قيادة قومية حدد مهامها على النحو التالي:

١- دراسة نكسة العراق واسبابها، وبلورة التهم المطروحة والتحقيق فيها ودراسة ازمة الحزب على ان تسهم المحكمة القومية بدراسة اسباب النكسة وان يترك للقيادة القومية تحديد الوقت المناسب لاعلان تقييم النكسة.

٢- اوصى المؤتمر القومي السابع القيادة القومية المؤقتة باعداد مشروع لتعديل النظام الداخلي.

٣- قرر المؤتمر ان تمارس هذه القيادة القومية جميع الصلاحيات المنصوص عليها في النظام الداخلي.

٤- الاعداد لمؤتمر قومي عادي وحسب النظام الداخلي خلال مدة ستة اشهر.

وننشر فيما يلي النشرة الداخلية التي اصدرتها القيادة القومية في ٢٢ شباط ١٩٦٤ حول الظروف والملابسات التي احاطت بانعقاد المؤتمر.

حزب البعث العربي الاشتراكي القيادة القومية

نشرة داخلية حول المؤتمر القومي السابع

عقد المؤتمر القومي الخامس في شهر ايار (مايو) ١٩٦٢، وكانت وحدة الحزب آنذاك معرضة للخطر بسبب خروج فئة على خط الحزب القومي، محاولة تبرير الانفصال والدفاع عنه ليكون نقطة انطلاق. الا ان المؤتمرين اتخذوا قرارات حاسمة تعيد للحزب مكانته كحزب قومي اشتراكي قائد للنضال. وقد كانت اهم مقرراته تتلخص فيما يلي:

١- اعادة تنظيم الحزب في سوريا.

٢- تحديد موقف الحزب من الانفصال وحكم عبد الناصر وطرح صيغة جديدة للوحدة.

٣- الدعوة الى عقد مؤتمر قومي سريع يمثل فيه القطر السوري بعد اعادة التنظيم الحزبي فيه.

وفي شهر شباط (فبراير) قامت ثورة العراق (ثورة ١٤ رمضان)، ثم تلتها ثورة الثامن من اذار (مارس) عام ١٩٦٣ في سوريا. وكان واضحا بعد هاتين الثورتين ان استراتيجية الحزب قد استنفذت اغراضها، وان متطلبات المرحلة الجديدة تحتم وضع استراتيجية تنسجم وهذه التغييرات الجوهرية في الوطن العربي، بالاضافة الى ان القيادة القومية لم تكن قادرة على الاشراف الفعلي لوجود نوع من التمرد عليها. فكان لا بد من عقد مؤتمر قومي يرسم ويحدد الاستراتيجية الجديدة. وفعلا دعت القيادة القومية الى عقد مؤتمر قومي حددت له يوم ١٧ - ٥ - ١٩٦٣ ودعت اليه مختلف المنظمات الحزبية، وحددت مدينة بغداد مقرا للمؤتمر.

غير ان القيادة القومية فوجئت قبل انعقاد المؤتمر ببومين (١٥ - ٥ - ١٩٦٣) بحضور مندوب من العراق يطلب تأجيل المؤتمر لوقت لاحق، وذلك بسبب ظروف العراق. ولقد كان هذا الطلب مشفوعا بنوع من الضغط حيث قال المندوب بأن العراق لن يشترك في المؤتمر الا بعد شهرين لان ظروفه لا تسمح له الان بالحضور.

ولم يكن امام القيادة القومية مجال للاختيار او المفاضلة ذلك انه لا يجوز عقد مؤتمر قومي في غياب التنظيم الحزبي في العراق حيث يتسلم السلطة هناك. وعلى هذا الاساس استعيض عن عقد المؤتمر بعقد ما سمي ((بالمجلس القومي للحزب)) يحضره المندوبون الذين حضروا فعلا للاشتراك بالمؤتمر القومي والطلب من الذين لم يحضروا بعد بعدم الحضور.

وعلى الرغم من ان النظام الداخلي لا يتضمن أي نص حول ما سمي ((بمجلس الحزب)) (لذلك فهو غير نظامي)، الا ان القيادة القومية وجدت نفسها امام الامر الواقع، حيث ان القيادة لا يمكن ان تدعو لمؤتمر قومي لا يحضره العراق، هذا من جهة، ومن جهة اخرى كانت امام حالة ملحة لمناقشة موضوعات رئيسية. ولهذا اقرت فكرة المجلس وعقد في بيروت. وقد كان من اهم توصياته الدعوة لعقد مؤتمر قومي في اوائل شهر آب (اغسطس). غير ان القيادة القطرية في العراق اخذت تطلب التأجيل بشكل متتال. واخيرا حضر جميع المندوبيين في يوم ٣ - ١٠ - ١٩٦٣ ولكنهم فوجئوا بتخلف العراق. ازاء هذا الموقف قرر الرفاق الحاضرون تأجيل المؤتمر لمدة يومين وابلاغ قيادة قطر العراق ضرورة عقد المؤتمر يوم ٥ - ١٠ - ١٩٦٣ حتى ولو تخلفوا عن الحضور.

المؤتمر القومي السادس:

عقد المؤتمر القومي السادس في ظروف كان الحزب يحكم خلالها قطرين وفي جو عربي مشحون بالاحطار والمؤامرات.

ولقد اتخذ المؤتمر عدة مقررات تتعلق بالحكم وبالعلاقة الحزب به، كما وافق على تعديل بعض مواد النظام الداخلي وناقش تقريراً سياسياً مقراً ومقدماً من المؤتمر القطري السوري ومعدلاً من قبل اللجنة السياسية للمؤتمر السادس. الا ان المؤتمر رأى ضرورة اعادة صياغة التقرير من قبل القيادة القومية. كما ناقش المؤتمر التقرير العقائدي الذي احيل من قبل المؤتمر القطري السوري للمؤتمر القومي السادس. وقد اثارت مقدمة التقرير جدلاً طويلاً بسبب خلو المقدمة من الطابع القومي للحزب مما دعا الى عدم الموافقة عليها وتكليف الامين العام لصياغة مقدمة جديدة. اما باقي اجزاء التقرير فقد اقرها المؤتمر واوصى الاخذ بعين الاعتبار الآراء والمقترحات التي تقدم بها بعض الرفاق والتي لا تتناقض مع الافكار التي ركزها التقرير كي تضاف الى التقرير وتنسق معه.

ومما تجدر الإشارة اليه ان الرفيق الامين العام قد طرح بشدة ضرورة مناقشة الوضع في كل من العراق وسوريا قائلا بأن الحزب كان دائما مهتدا بمرضيين هما: السلطة والاقليمية، مبينا مخاطر السلطة على الحزب عندما يتسلم حزبيون قليلو التجربة السلطة التي قد تغريهم على حساب الحزب. اما مرض الاقليمية فقد تمثل في الانصراف للامور القطرية وعدم الخضوع للقيادة القومية. الا ان الرفاق اعضاء المؤتمر استهانوا في معالجة وضع العراق وسوريا. وقد ظهر هذا جليا عندما وقف احد الرفاق مشيرا للمخاطر التي قد يتعرض لها الحزب في العراق فرد عليه احد الرفاق العراقيين القياديين متجاهلا ومستغربا وجود مشكلات في العراق.

هذا وقد تم انتخاب القيادة القومية على النحو التالي: خمسة من العراق، اربعة من سوريا، اثنين من لبنان واثنين من الاردن.

وقد ركز المؤتمر على ضرورة تفرغ اكثرية اعضاء القيادة للعمل القومي نظرا لمسؤولياتها الكبيرة تجاه الحزب والحكم. ولقد تقاسم اعضاء القيادة القومية مسؤولية الاشراف على المكاتب فيما بينهم، الا ان هذه المكاتب لم تباشر اعمالها بسرعة بسبب تغيب بعض مسؤولي المكاتب الرئيسية في العراق، وعدم اكتمال اجهزة هذه المكاتب بالعناصر المتفرغة والمتخصصة.

هذا ومما يلفت النظر ان القيادة القومية عقدت بتاريخ ٨ و ٩ - ١١ - ١٩٦٣ اجتماعات متواصلة، وفي احد هذه الاجتماعات تساءل احد اعضاء القيادة القومية عن احتمال حدوث عمل مناهض للثورة والحزب في العراق. فأجاب بعض اعضاء القيادة القطرية والقومية من العراقيين باستحالة قيام اية حركة مناهضة للثورة في العراق.

مؤتمر ١١ تشرين الثاني القطري في العراق:

بتاريخ ١١ تشرين الثاني ١٩٦٣ أي اثناء انعقاد المؤتمر القطري العراقي، لاجراء انتخابات تكميلية دخلت مجموعة من الضباط العسكريين وفرضت نفسها بالقوة طالبة الاعتراف بعضويتها في المؤتمر محتجة بعدم تمثيلها تمثيلا سليما في المؤتمر ومعتضة على من يمثلها وطاعنة في انتخابات القطاع المدني. وصوت المؤتمر لقائمة فرضها الضباط سميت بالقيادة القطرية.

ولا شك ان هذا التصرف مهما كانت مبرراته ودوافعه يشكل سابقة خطيرة في حياة الحزب تهدد وجود الحزب وقيمه الديمقراطية، وهو يرفضها ويشجبها بعنف. وقد كانت ردة الفعل عنيفة في يوم ١٣ تشرين الثاني وقد تازم الوضع فتوجهت القيادة القومية الى العراق وعقدت عدة

اجتماعات. وعلى ضوء دراسة الوضع في العراق، اصدرت القيادة القومية بياناً متضمناً دراسة سريعة للإزمة وحلولاً عملية. وقد جاء في البيان حرفياً ما يلي:

((يا أبناء شعبنا العظيم: لقد وقع الحزب منذ ان قامت الثورة وحتى الان بأخطاء نتجت عن صعوبة الظروف التي طبعت المرحلة الماضية، وعن نقص في التجربة لدى القيادات الحزبية وعن تصرفات فردية صدرت عن عدد من القياديين. وان حزبنا هو اجدد من يصارح نفسه ويصارع الجماهير باخطائه التي انتقدتها في مؤتمراته القطرية ومؤتمره القومي السادس، لانه بهذه المصارحة وبهذا النقد الذاتي يستطيع ان يصل الى تجاوز الاخطاء وتثبيت القيم السليمة في معركة البناء، كما ثبتها على الدوام خلال تاريخه النضالي الطويل.

ان ما وقع في المؤتمر القطري (العراقي) المنعقد بتاريخ ١١ - ١١ - ١٩٦٣ من استغلال لطيفة رفاقنا الضباط الذين لم يفسح لهم المجال في السابق لابداء آرائهم بأسلوب صحيح ومن ممارسة لطرق غير حزبية في المؤتمر تجعل القيادة القطرية التي انتخبت لا تعبر عن ارادة الحزب)).

واتخذت القيادة القومية المقررات التالية:

١- اعتبار المؤتمر القطري المنعقد في بغداد بتاريخ ١١ - ١١ - ١٩٦٣ مؤتمراً غير شرعي وحل القيادة القطرية المنبثقة عنه.

٢- حل القيادة القطرية التي كانت تمارس مهامها عند انعقاد المؤتمر المذكور (القيادة السابقة).

٣- تولي القيادة القومية مسؤولية القيادة القطرية في العراق.

٤- التحقيق في كافة المخالفات والاطعاء التي وقعت في الفترة الماضية واتخاذ التدابير الحزبية الحاسمة بشأنها.

٥- حصر صلاحية اتخاذ العقوبات بحق الرفاق الحزبيين التابعين للتنظيم العراقي بالقيادة القومية.

٦- اجراء الانتخابات الحزبية في القطر العراقي بكافة مراحلها وعقد مؤتمر قطري لانتخاب قيادة قطرية جديدة في مدة لا تتعدى الاربعة اشهر.

وقد وافق على نص هذا البيان جميع اعضاء القيادة القومية بدون استثناء. وصدر بعد دراسة الموقف في القطر العراقي من جميع جوانبه والاستماع الى آراء عدد من الرفاق العسكريين

واعضاء قيادة فرع بغداد. اذ ثبت لاعضاء القيادة القومية ان تصرفات بعض العسكريين يوم ١١ - ١٩٦٣ كانت نتيجة تراكم احداث وتحريض من قبل عدد من المدنيين، كما ان هناك عددا من التهم وجهت لعدد من اعضاء القيادة القطرية العراقية وخاصة فيما يتعلق بكيفية تكوين المؤتمر القطري وكيفية اجراء الانتخابات. فكان لا بد للقيادة القومية ازاء النفور الواضح لدى عدد من العسكريين وازاء هذه التهم التي لا يجوز السكوت عليها، ان تباشر التحقيق لاعادة الثقة الى صفوف الحزبيين ولوضع حد للمهاترات والتجريحات التي انتشرت بشكل غريب في التنظيم الحزبي، فكان حل القيادة السابقة الاسلوب الفعال والوحيد الذي يفسح المجال امام تحقيق موضوعي بعيد عن اجواء المهاترات المتبادلة.

وفي ١٥ - ١١ - ١٩٦٣ درست القيادة القومية موضوع عودة الرفاق المبعدين، اذ رأت بأن ابعادهم تم بشكل لا حزبي وغير جائز مطلقا، يضاف الى ذلك بأن هناك رغبة لدى فرع بغداد والقيادة القطرية السورية بضرورة عودتهم الا ان موقف العسكريين واصرارهم على ضرورة بقائهم في الخارج، ونتيجة لدراسة القيادة القومية للوضع من جهة اخرى قررت القيادة القومية باجماع الحاضرين بقاءهم في الخارج. وحتى اعضاء قيادة فرع بغداد الذين كانوا يؤيدون عودتهم الفورية افتنعوا بعد اتصالاتهم في بغداد بانه يستحسن ارجاء عودتهم ريثما يهدأ الجو وتعود الامور الى نصابها.

وبدأت القيادة القومية تدرس موضوع تشكيل الوزارة بحضور ممثلين عن قيادة فرع بغداد وقررت ترك مركز وزير الداخلية شاغرا للرقيق ح (احد المبعدين) يتسلمه حين عودته على ان لا يعود قبل اسبوع. الا ان عددا من قادة الحرس وقيادة فرع بغداد بدأوا يعصون اوامر القيادة القومية ويضغطون عليها ولم يلتزموا بالخط الذي رسمه بيان القيادة القومية بل حولوا الاداعة والصحافة الى منبر للاستفزازات والشتائم مما خلق جوا اشد توترا مما كان عليه بين العسكريين والحرس القومي. مثلا كانت القيادة القومية تدرس الوضع وامكانية انجاز اجراءات حاسمة بينما كانت قيادة فرع بغداد وعدد من قادة الحرس القومي يتصرفون بشكل لا مسؤول باعطاء القيادة القومية صورة غير دقيقة عن الاوضاع الراهنة، فمثلا يعلنون وباصرار عزمهم على خلع عبد السلام عارف ويطلبون من القيادة القومية تنفيذ ذلك، وعندما يسألون عن امكانية التنفيذ واوضاع الجيش يجيبون بأن اكثرية العسكريين الساحقة ملتزمة بذلك. وعندما يسألون عن طبيعة تشكيل العسكريين وعددهم نجدهم يتصارعون في الرأي، وعندما نسأل بعض الرفاق العسكريين عن

امكانية تنفيذ ذلك يقررون ان الظروف لا تسمح ابدا بالتنفيذ. وهكذا لم توضع امام القيادة القومية معلومات دقيقة وصادقة سواء من القيادة القطرية السابقة او من قيادة فرع بغداد، لا من قيادة الحرس القومي ولا من بعض العسكريين فتطورت الامور تطورا سريعا لغير صالح الحزب.

مؤامرة ١٨ تشرين الثاني:

وبعد مؤامرة ١٨ تشرين الثاني التي جاءت نتيجة لاستغلال الرجعية للانقسامات داخل الحزب ونفور عدد من العسكريين المقربين من الحزب، وتأخر البعض ممن سموهم بالعسكريين الحزبيين، عاد موضوع الرفاق المبعدين الى بساط البحث من جديد. وكانت الظروف قد تغيرت اذ ان هؤلاء الرفاق عادوا على دفعات واقاموا جميعا في دمشق. ولقد طلبت السلطات العراقية تسليم عدد من الحزبيين العسكريين لمحاكمتهم، كما طلبت ابعاد الرفاق القياديين عن سوريا فورا. وكانت لهجة المذكرة العراقية تدل على سوء نية اكيدة تجاه القيادة القومية. الا ان التهديد لم يكن ليترك أي اثر على القيادة القومية اذ ان سوريا الثورة ملزمة باحتضان جميع الرفاق الحزبيين في كل الظروف الا ان وجود عدد من القوات السورية في شمال العراق وفي قاعدة الحباينة احدثت قلقا متزايدا لدى الخبراء العسكريين الحزبيين وخشي ان فتح المعركة السياسية بين سوريا والعراق الى تفجير معركة عسكرية في شمال العراق بين الوحدات السورية والعراقية. فنوقشت مختلف الاحتمالات بحضور الرفاق العراقيين وكان رأي البعض ان يسافر الرفاق العراقيون خارج القطر السوري ريثما يتم سحب القوات السورية من العراق وعندئذ يزول أي محذور من عودتهم. ولقد غادر الرفاق العراقيون سوريا لانهم لم يرغبوا في تحمل مسؤولية أي حادث يمكن ان يقع بين القوات السورية والعراقية الا انهم صرحوا قبل مغادرتهم القطر السوري انهم يعتبرون ان الحزب يطردهم من سوريا.

في المؤتمر القطري السوري الاستثنائي:

منذ عقد المؤتمر القطري السوري الذي سبق المؤتمر القومي السادس ومنظمات الحزب في سوريا تسودها اجواء غريبة عن روح الحزب ونضاليته. فالاتصالات والتكتلات الشخصية كانت تتم بشكل اصبح يهدد وحدة الحزب التنظيمية، واسلوب جديد انتشر كالمرض بين صفوف الحزبيين قتل روح المبادرة والثقة لدى الحزبيين. اسلوب يصنف الرفاق الى ثوريين ولا ثوريين اشتراكيين

ولا اشتراكيين، يمينيين ويساريين، عسكريين ومدنيين، حتى ان منظمات الحزب شلت وانقطع اتصالها اليومي بجماهير الشعب، وانغلق الحزبيون على انفسهم وبين الجدران يترشقون التهم ويقضون الساعات يناقشون هذا الاسلوب الجديد، وهذه التصانيف المفتعلة والتي لا اساس لها. واصبحت الاعمال والمناقشات والتقييم والآراء تتم جميعها من خارج المنظمات الحزبية ففقدت المنظمة وجودها وقتل الرأي الموضوعي وشلّت الديمقراطية داخل المنظمات بفقدان المناقشات الموضوعية وسيادة المناقشات المبنية على قناعات وآراء واخبار من خارج المنظمات. ولقد ازداد هذا التمزق بعد احداث ١٣ تشرين الثاني في العراق حيث فقد التوجيه المركزي في الحزب واخذت القيادة القطرية في سوريا تصدر النشرات (وقبل نسخة ١٨ تشرين الثاني) تناقض فيها بيان القيادة القومية الذي صدر في بغداد باجماع اعضاء القيادة القومية الحاضرين آنذاك والذين يشكلون اكثرية القيادة القومية. كما ان افرادا من القيادة القطرية السورية ارسلوا بعض هذه النشرات الى منظمات خارج سوريا متجاوزين صلاحيات القيادة القطرية. وازاء هذا التضارب في التوجيه ونتيجة للميوعة والاجواء السلبية التي سادت الحزبيين، وبسبب تصرفات القيادة القطرية السابقة في سوريا ولشعور الحزبيين بخطر نغمة تصنيف الحزبيين وايجاد التناقضات فيما بينهم، وخاصة بين العسكريين والمدنيين قررت قيادات الفروع في سوريا الطلب الى القيادة القطرية دعوة المؤتمر القطري السوري لدورة استثنائية لمناقشة اوضاع الحزب وايجاد الحلول لها. ولكن القيادة القطرية لم تستجب لذلك واخيرا تواردت قيادات اغلب الفروع واعضاء من قيادات الفروع الاخرى على الرفيق الامين العام القومي وابدت له رغبتها بدعوة المؤتمر القطري.

وبالفعل عقد عدد من اعضاء القيادة القومية (السوريون) اجتماعا مشتركاً مع القيادة القطرية واقرؤا بعد جدال طويل الدعوة لمؤتمر قطري استثنائي تبحث فيه جميع المشاكل. واتخذ هذا القرار بمعارضة عضو واحد.

وعقد المؤتمر الاستثنائي في القطر السوري في الموعد الذي حدد له بحضور اعضاء المؤتمر القطري العادي مع وقوع بعض التغيرات لاسباب تتعلق بأسس التمثيل للمؤتمر القطري. ناقش المؤتمر القطري الاستثنائي اوضاع الحزب الداخلية والتمزق الذي اصاب الحزب وتصرفات القيادة ثم علاقة الحزب بالحكم، ثم التقرير المقدم من القيادة القطرية. وتبين للمؤتمر انه لم توضع اية خطة من قبل القيادة للحكم وان الحكم ايضا لم يضع اية خطة. واقر المؤتمر ان الحزب هو الموجه للحكم وهو الذي يحدد الصيغة العملية لعلاقته بشكل يضمن من جهة سير الحكم

بمنهج قومي اشتراكي ومن جهة ثانية يضمن عدم انغماس الجهاز الحزبي بأعمال الحكم الروتينية وعدم الهائه عن واجبه في المراقبة والتوجيه والعمل الشعبي. ولقد حضر المؤتمر أعضاء القيادة القومية التسعة الموجودون في دمشق.

وقبل انتهاء جلسات المؤتمر طرحت القيادة الثقة بنفسها على ضوء تقريرها المقدم فصوت المؤتمر بالأكثريّة التي نص عليها النظام الداخلي بسحب الثقة من القيادة القطرية وجرت انتخابات جديدة لقيادة قطرية جديدة موسعة من خمسة عشر عضواً. وكلفت القيادة بوضع خطة ومنهاج للحكم وبالتحديد الصيغة التي تعمق توجيه الحزب للحكم ومراقبته على ضوء مقررات المؤتمر القطري السابق والمؤتمر القومي السادس. واتخذ المؤتمر عدة مقررات منها:

- ١- توسيع القيادة القطرية السورية الى ١٥ عضواً لمواجهة المسؤوليات المتزايدة.
- ٢- تكليف القيادة القطرية بإيجاد الصيغة الفعالة بين مختلف السلطات والتي تمكن الحزب من توجيه السلطة ومراقبتها.
- ٣- أوصى المؤتمر القطري القيادة القطرية الجديدة بالعمل على تحقيق وحدة الحزب من حيث التنظيم والتوجيه، وذلك عن طريق توسيع مجالات الاجتماعات الحزبية على كل المستويات وتحقيق أوسع أشكال الديمقراطية المركزية داخل الحزب والعمل على تنمية واحترام الاستقلالية الحزبية في التفكير والمناقشة ضمن مبادئ الحزب ونظامه.
- ٤- تصدر القيادة نشرات توضح فيها طبيعة العمل الحزبي والشعبي في مرحلة استلام الحكم.
- ٥- تمتين الاتصال بالقاعدة الحزبية عن طريق مؤتمرات أماء الفروع وقيادات الفروع شهرياً.
- ٦- العمل على تثبيت وحدة التوجيه الموضوعية في الحزب ومحاربة الآراء الشخصية في الأعمال والأشخاص من خارج المنظمات الحزبية واعتبار رأي المنظمة الحزبية في التقييم هو الأساس.

٧- طلب المؤتمر الى القيادة القطرية وضع خطة للحكم تركز الى مقررات المؤتمر القطري العادي والمؤتمر القومي السادس.

الا ان انتهاء المؤتمر القطري السوري الاستثنائي لم يمهّد الاجواء السلبية التي انتشرت في صفوف بعض الحزبيين في القطر السوري فأخذ بعض الرفاق يطلقون الشائعات عن حصول انقلاب عسكري في داخل المؤتمر القطري السوري، وان العسكريين تسلطوا على الحزب وان

اليمنيين ابدوا اليساريين علما بان نفس المؤتمر الذي انتخب القيادة القطرية السابقة هو نفس المؤتمر الذي عاد فسحب الثقة عنها. وعجبا ان يكون المؤتمر يساريا عندما ينتخبهم ويمينا عندما يحجب الثقة عنهم. ولم يقف الامر عند هذا الحد بل ان بعض اعضاء القيادة القطرية السابقة ومنهم من هو في القيادة القومية السابقة اجروا اتصالات مع منظمات خارج القطر السوري وحاولوا بلبلتها بالاشاعات غير الصحيحة خاصة بالنسبة الى التنظيم في لبنان متجاوزين كل نظم وكل عرف وكل مصلحة حزبية. ولقد اعترف بعض الرفاق من لبنان بذلك في المؤتمر القومي السابع.

القاعدة الحزبية تطالب بمؤتمر قومي

في هذه الظروف بدأت الدعوة الى عقد مؤتمر قومي استثنائي تنتشر في مختلف القواعد الحزبية. فالنكسة الخطيرة التي اصيب بها الحزب في القطر العراقي، وتغير الظروف القومية جعلت الحزب امام موقف جديد يتطلب منه اعادة النظر في استراتيجيته السابقة ووضع استراتيجية جديدة، وان يقيم المرحلة السابقة ويدرس الخطوات العملية التي تفرضها المرحلة الجديدة. يضاف الى ذلك ان هناك اخطاء شوهت وجه الحزب ووضعت في موضع الاتهام امام الرأي العام العربي والعالمي. وكان على الحزب ان يحدد موقفا مبدئيا من هذه الاخطاء بالاضافة الى ان القيادة القومية لم تعد قادرة على تحمل مسؤولياتها للأسباب التالية:

- أ - اثنان من اعضائها جمدا عمليا عن النشاط القيادي.
- ب - اثنان من اعضائها الاردنيين لم يشتركا مطلقا في اعمالها بسبب ظروفهما القطرية.
- ج - وضع الاعضاء العراقيين الثلاثة الآخرين الذين كانوا خارج سوريا مدة من الزمن لظروف قومية وحزبية والذين اصبحوا طرفا في مشكلات الحزب في العراق مما يجعل امكانية التقييم واعطاء الرأي الموضوعي مستحيلا، ولقد ثبت ذلك فعلا.
- وهكذا تعطل النصاب مدة من الزمن وذلك في احرج الظروف الحزبية. وادى غياب القيادة والتوجيه الى كثرة الاجتهادات الشخصية ومن ثم الى التناقضات في التقييم وفي المواقف السياسية.

وفي هذا الجو المحموم السلبي كثرت الاتصالات غير النظامية بين الاعضاء الحزبيين وانتشرت الاتهامات وكثرت الافتراءات وبدأ الحزب يلتمس على الصعيد القومي البوادر التي كان

يلمسها في التنظيم في العراق قبل النكسة. ومن المؤسف ان عددا كبيرا من الاعضاء القياديين ساهموا في هذه الاتصالات مما شجع الاعضاء من المستويات الدنيا على العمل بالمثل. وقد ادت هذه التصرفات اللاحزبية واطلاق التهم المختلفة التي وصل بعضها الى حد الصاق التهمة بالخيانة والتآمر الى زعزعة الثقة بين الاعضاء. حتى ان عددا من اعضاء القيادة القومية لم يعودوا يثقون ببعضهم البعض وفقدوا تجاه بعضهم الحد الأدنى من الاحترام المتبادل. فحال انعدام الثقة وجو الاتهامات المتبادلة دون تمكين القيادة القومية من ممارسة أي عمل. وبقي الحزب في سوريا عرضة للاستعانة بتقاعف اعضاءه الاقوال المتناقضة وجو التشكيك بالحزب وبالثورة.

فكان لا بد والحالة هذه من دعوة مؤتمر قومي استثنائي عاجل ليوقف بشكل حاسم هذا الجو من التشكيك والاسياب الحزبي وليتسلم مقاليد الحزب بعد ان شلت القيادة. وبالرغم من صعوبة اجتماع القيادة القومية الناتج عن الجو السلبي الذي سيطر على علاقات بعض اعضائها ببعضهم لاسيما وان تهمة الخيانة والتآمر الصقت بهم، استطاع بعض الاعضاء من التهيئة لاجتماع استثنائي يعد ان حصر جدول اعماله لفكرة عقد مؤتمر قومي استثنائي على ان يحدد هذا الاجتماع موعد هذا المؤتمر وكيفية تكوينه. وبالفعل اجتمع تسعة من اعضاء القيادة القومية لبحث موضوع المؤتمر القومي. فلم يعارض واحد من حيث المبدأ. وكان الاختلاف في وجهات النظر يتركز في نقطتين:

النقطة الاولى تتعلق بتكوين المؤتمر.

والنقطة الثانية تتعلق بالتوقيت.

فكان الاجتهاد الاول يقول بضرورة الدعوة فورا الى مؤتمر قومي بسبب الاوضاع الجديدة وغياب القيادة القومية اذ ان استمرار الحالة دون ضبط حزبي ودون قيام قيادة مسؤولة يعرض وجود الحزب نفسه للخطر. والخطر الذي يهدد الحزب في وجوده يستوجب دعوة جميع القياديين الحزبيين من مختلف المنظمات لمناقشة وضع الحزب. والاجتهاد الثاني كان يستند الى القول بأن المؤتمر يجب ان يهيأ له دراسات وبتقييم التجربة في العراق ويجب ان يسبقه ايضا اعادة تنظيم القطر العراقي. وهذا يعني عمليا ارجاء المؤتمر القومي ثلاثة اشهر على الأقل، لان اعادة تنظيم القطر العراقي والتقييم الذي ينتج عن دراسة علمية وتحقيق واسع لما جرى في العراق ومسبباتها لا يمكن ان يتم قبل ثلاثة اشهر. وكان رأي اكثرية الاعضاء الحاضرين ان اعادة التنظيم والتقييم وهما عنصران ضروريان لا يمكن ان يؤخرا في الظروف الراهنة. عقد مؤتمر قومي استثنائي اذ

ان الهيئة التي يفترض فيها اعادة التنظيم ووضع التقييم لتجربة العراق - وهي القيادة القومية - غير موجودة علميا. واستمرار الوضع دون وجود قيادة مسؤولة سيزيد الامور تدهورا ويصبح تشتت الحزب امرا محتوما. الا ان الاجتماع لم يستمر وقد ادى جو الاتهام الى تعطيل الاجتماع وخرج اعضاء القيادة القومية دون اتخاذ قرار رسمي حول مبادرة الامين العام بدعوة مؤتمر قومي استثنائي موسع يضم اعضاء المؤتمرات القطرية وقيادات المنظمات التي هي دون مستوى الاقطار. وهكذا دعي المؤتمر القومي الاستثنائي الموسع للانعقاد في ١٢ شباط (فبراير) ١٩٦٤. وكان يؤيد عقده بالشكل الذي تم فيه خمسة من اعضاء القيادة القومية ويعارضه اربعة من الاعضاء.

انعقاد المؤتمر القومي الاستثنائي:

انعقد المؤتمر القومي الاستثنائي في جو من التعبئة السلبية والاشاعات الكاذبة وقد سبقته اتصالات عديدة مع عدد من المنظمات والاعضاء وبنوع خاص مع عدد من اعضاء التنظيم الحزبي في لبنان. وقد قام بهذه الاتصالات عدد من قياديي الحزب في العراق وفي سوريا محاولين بشتى الاشاعات والاساليب دفع عدد من الحزبيين لمقاطعة المؤتمر القومي والضغط لالغائه متخطين النظام الداخلي والقيادة القومية. وقبل بدء جلسات المؤتمر جرت اتصالات عديدة من قبل القيادة القطرية الحالية في سوريا ومن قبل اعضاء من الحزبيين من خارج سوريا مع الرفاق العراقيين المستنكفين عن الحضور لاقناعهم بحضور المؤتمر ولقد بذلت معهم شتى الاساليب. ففي يوم ١٢ - ٢ - ١٩٦٤ انعقد المؤتمر القومي السابع وشكلت لجنة من مندوبي المنظمات الحزبية في المؤتمر لحضور اجتماع مشترك مع القيادة القومية بكل اطرافها لوضع جدول اعمال المؤتمر، والاتفاق على بعض الامور المتعلقة بجو المؤتمر. ورفعت جلسة المؤتمر في ذلك اليوم وفي اليوم التالي (١٣ - ٢ - ٦٤) اجتمعت القيادة القومية مع مندوبي المنظمات وجرت مناقشة لمدة ثلاث ساعات ولم يتوصل المجتمعون الى أي قرار. وعندها اجتمع مندوبو منظمات الحزب الى المؤتمر القومي واقرؤا بأغلبية ١٢ صوتا مقابل ٦ اصوات وامتناع ٢ عن التصويت القرارات وهي فيما يلي موجزة:

١- انعقاد المؤتمر القومي الاستثنائي.

٢- انتخاب قيادة قومية مؤقتة ومحكمة حزبية.

٣- التحقيق في اوضاع العراق من قبل فئات لا تكون طرفا في الخلاف. وتقييم الوضع هناك ومن ثم الدعوة لمؤتمر قومي عادي بعد ان تكون القيادة القومية الجديدة قد هيات لها الدراسات والتقارير اللازمة وخلق الجو الحزبي الملائم للعمل البناء.

وقد قرر المندوبون ان الانضباط الحزبي والشعور بالمسؤولية يفرضان على الاقلية ان تتبنى موقف الاكثرية، وكلف وفد من المجتمعين بالاتصال بالرفاق المستنكفين عن حضور المؤتمر وابلاغهم قراراتها فرفض المستنكفون الحضور واقترحوا تشكيل لجنة تنتخب على اساس اقطار ومنظمات لا على اساس قومي واحد، تقوم هي بالاعداد لعقد مؤتمر قومي عادي ويعتبر المؤتمر القومي المنعقد لاغيا. فصوت اعضاء المؤتمر الحاضرين (وهم اكثرية الحاضرين المطلقة) على اعتبار المؤتمر شرعيا وعلى تبني جدول اعمال للمؤتمر وهو الذي وضعته لجنة مندوبي المنظمات الا ان الرغبة في الحفاظ على وحدة الحزب والحرص على تكتيل قواه في وجه اعدائه واعداء الثورة في سوريا دفعت اعضاء المؤتمر الى عدم اتخاذ أي تدبير بحق الرفاق المتغيبين والى انتخاب لجنة تدعوهم الى حضور المؤتمر والى طرح جميع الآراء التي يريدون الادلاء بها حتى وان لم يعترفوا بشرعية المؤتمر وذلك لتمكين الرفاق المؤتمرين من الاطلاع على جميع وجهات النظر فيستطيعون عندئذ من تكوين فكرة سليمة حول وضع العراق لاسيما وان الرفاق المستنكفين كانوا لا يكفون عن الاتصال بالوفود وطرح آرائهم في البيوت والفنادق. فقامت اللجنة بالاتصال بالمستنكفين وحاولت مجددا اقناعهم بالحضور ولكنهم اصسروا على عدم الحضور وتمسكوا بموقفهم واشترطوا انتخاب لجنة من المنظمات على اساس التنظيم القطري وعلى تسميتها قيادة قومية مؤقتة (علما بأنهم لا يعترفون بشرعية المؤتمر) مما يدل على ان التمسك بالشرعية لم يكن حفاظا على النظام الداخلي والشرعية بل كستار للمساومة. ولكن المؤتمر الذي اقر شرعيته رفض المساومة والقبول بهذا الاجتهاد الذي يكرس اولوية التنظيم القطري على التنظيم القومي، والذي يجعل من التنظيم القومي اتحادا بين المنظمات القطرية. واستمر المؤتمر حسب جدول اعماله والمقدم من مندوبي المنظمات.

جو المؤتمر:

برزت آثار الاتصالات الجانبية التي كان يجربها عدد من الرفاق الحزبيين في داخل المؤتمر. فقد طلب احد الرفاق من لبنان الكلام وتلا عريضة موقعة من عدد من اعضاء المؤتمر القطري اللبناني تعلن انسحاب هؤلاء الاعضاء من المؤتمر بحجة عدم شرعيته. وقد وقعت هذه العريضة قبل انعقاد المؤتمر بايام كنتيجة للاتصالات الجانبية. وقد فات هؤلاء الرفاق الذين ابعدوا حرصهم الشديد على النظام الداخلي - كما ذكروا في العريضة - امران هما:

١- ان القيادة القطرية اللبنانية قد اتخذت قرارا بحضور المؤتمر بالشكل الذي دعي على اساسه.

٢- ان توقيع العرائض اسلوب غير حزبي ولا يتفق مع النظام الداخلي. وقد ادت مجموعة الاتصالات الجانبية السابقة الى تعبئة الجو عاطفيا، بحيث دفع الحماس احيانا بعض الرفاق الى الخروج عن جو الهدوء والموضوعية. وتؤكد لجميع الرفاق الحاضرين ان هناك بعض النقاط التي يجب التركيز عليها كأساس لاي عمل سليم:

- ١- تجنب الانفعال في معالجة الامور المطروحة.
 - ٢- السعي بكافة الوسائل المشروعة للمحافظة على وحدة الحزب على ان لا تكون هذه الوحدة على حساب مبادئ الحزب او نظامه الداخلي او اخلاقيته.
 - ٣- ضرورة وجود قيادة كشرط اساسي لاي عمل حزبي.
 - ٤- القضاء بشكل رادع على التسبب وعلى جو المهارات والاتصالات خارج اطار المنظمات.
 - ٥- التهيئة الجدية لمؤتمر قومي عادي تعد له كافة الدراسات وتقيم فيه بشكل شامل هذه المرحلة وتجربة الحزب في مختلف الاقطار، وخاصة في القطرين العراقي والسوري.
- وفي نهاية المؤتمر تم انتخاب قيادة قومية جديدة لمدة لا تزيد عن الستة اشهر. وقد اعطيت الصلاحيات المنصوص عليها في النظام الداخلي، على ان تحضر لمؤتمر قومي عادي في مدة لا تزيد عن الستة اشهر.

وقد اجتمعت القيادة القومية بعد ٢٤ ساعة من انتهاء اعمال المؤتمر وانتخبت امينها العام ورؤساء المكاتب واتخذت عدة قرارات تنظيمية.

عدم شرعية المؤتمر:

برر الرفاق المستكفون تغيبهم عن المؤتمر القومي الاستثنائي بقولهم ان هذا المؤتمر غير شرعي وذلك لسببين:

١- انه جاء بناء على دعوة من الامين العام للحزب بينما ينص النظام الداخلي ان الدعوة للمؤتمرات القومية هي من صلاحية القيادة القومية.

٢- ان تكوين المؤتمر مخالف للنظام الداخلي الذي لم يأت على ذكر المؤتمرات الموسعة. ان السببين اللذين يتذرع بهما الرفاق المتغيبون ليسا في الحقيقة جديين والتذرع بهما دون النظر الى الظروف التي يمر بها الحزب تعطي الانطباع بأن الرفاق الذين يتحدثون عن اللاشوعية لا يقدرون ازمة الحزب حق قدرها، ولا يتصورون بشكل واضح النتائج التي تترتب على فقدان الانضباط الحزبي وشلل القيادة القومية، هذا في الوقت الذي يمارس بعضهم الاتصالات والاعمال غير الشرعية.

ان الدعوة للمؤتمر القومي هي من صلاحية القيادة القومية، إنما المشكلة التي غابت عن بال الرفاق المتغيبين عن حضور المؤتمر القومي الاستثنائي هي ان القيادة القومية لم تعد موجودة عمليا. وان حدوث النكسة في العراق وكون ثلاثة رفاق من العراق اعضاء في القيادة القومية وكانوا اعضاء في القيادة القطرية التي كانت مسؤولة عن الحزب منذ ثورة رمضان حتى يوم ١١ - ١١ - ١٩٦٣، ومجيء هؤلاء الرفاق بعد النكسة الى سوريا ومحاولتهم بالاتفاق مع عدد من اعضاء القيادة القطرية السورية، ان يسيروا الحزب في سوريا في نفس الاسلوب ويجروه الى نفس الاخطاء التي سببت النكسة في العراق، سواء في ايجاد وتعميق التناقضات داخل الحزب وبين ما يسمونه اليمين واليسار، او توسيع التناقضات بين الحزب والحكم الذي هو حكم الحزب او بين الحزب والجيش الذي هو جيش الحزب والبلاد. كل هذا جعل استمرار هؤلاء الرفاق في القيادة القومية يضفي الصفة الشرعية على عملهم الجانبي الخارج عن كل نظام وكل شرعية ما زال منذ ثلاثة اشهر حتى الان يهدد سلامة الحزب والثورة.

وكان لا بد من انتخاب قيادة جديدة لضبط اعمال الحزب وتوجيهه. فوجود القيادة اذن هو ضرورة ملحة لاي عمل حزبي لاسيما اذا كان الحزب مسؤولا عن الحكم في قطر من الاقطار فاذا كانت القيادة القومية لا تستطيع الاجتماع والقيام باعمالها لسبب ولا تستطيع بالتالي اتخاذ القرار

لدعوة مؤتمر قومي يعالج وضعها ووضع الحزب تصبح دعوة المؤتمر القومي من قبل الامين العام هي الحل الوحيد لتأمين انعقاد المؤتمر وبالتالي لايجاد حل للصعوبات التي يعانيها الحزب. وليست هي المرة الاولى التي يدعى فيها المؤتمر القومي من قبل الامين العام لاسباب مماثلة. ففي عام ١٩٥٩ دعا الامين العام للحزب المؤتمر القومي الثالث في بيروت بمفرده اذ كانت القيادة القومية في ذلك الحين غير موجودة عمليا، وقد لبى الحزب الدعوة بحرارة وكان المؤتمر القومي الثالث بالفعل نقطة انطلاق جديدة في تاريخ الحزب ولم يتذرع باللاشرعية في ذلك الحين سوى عبد الله الريماوي ومجموعته لاسباب لا تخفى على الحزب الا ان تذرع هذا لم يقطع احدا وكانت النتيجة ان اقرت شرعية المؤتمر باجماع الحاضرين (مع اختلاف جوهري في نوعية المتغيين في الحالتين). ان القول بعدم جواز الدعوة لمؤتمر قومي من قبل الامين العام في حال استحالة اجتماع القيادة القومية وفي مثل هذه الظروف الحرجة هو في الحقيقة قول غير جدي يضاف الى ذلك ان خمسة من اعضاء القيادة القومية التسعة الموجودين في دمشق ايدوا مبادرة الامين العام ولو لم يستحل الاجتماع لكان القرار بالدعوة للمؤتمر القومي بشكله الموسع قد تم بموافقة اكثرية اعضاء القيادة القومية الحاضرين. اما السبب الثاني بعدم شرعية المؤتمر القومي الاستثنائي حسب زعم الرفاق المستنكفين والمبني على توسيع المؤتمر فهو مستغرب فعلا اذا ما نظر الى ظروف المرحلة الاستثنائية واذا ما درس النظام الداخلي بعقل ثوري منفتح لا بعقل شكلي جامد. لقد نسي الرفاق المستنكفون ان المادة ١١٤ من النظام الداخلي اعطت القيادة القومية حق البت في الاستغناء عن تطبيق النظام الداخلي او أي جزء منه في حالة الطوارئ. والسؤال الذي يرد: هل توجد حالة اكثر احرارا من وقوع الحزب في نكسة خطيرة ضيقت ثورة في العراق في ظرف عشرة اشهر انعكست على سوريا كي تهدد ثورتها بالضياح ايضا ومن وجود الحزب بدون قيادة قومية تستطيع ممارسة اعمالها ومن انتشار اسلوب الاتصالات الشخصية خارج المنظمات الحزبية وانعدام الانضباط الحزبي حتى لدى الاعضاء القياديين ومن تعرض ثورة الحزب لخطر نتيجة للاسياب الحزبي؟.

فهل هذه الظروف لا تبرر الاستغناء عن تطبيق النظام الداخلي بشكله الحرفي في سبيل انقاذ الحزب واعادة ضبطه وتأمين قيادة له تقدر المسؤولية التاريخية الملقاة على عاتقه؟. لو كان بالامكان تأمين اجتماع للقيادة القومية وتأمين استمرار هذا الاجتماع دون الدخول في جو لا موضوعي والاتهامات لسهل اتخاذ قرار بهذا الشأن اذ ان خمسة من اصل تسعة اعضاء وافقوا

على دعوة المؤتمر فورا وبشكله الموسع فهذا الموضوع من صلب صلاحيات القيادة القومية عملا
بالمادة ١١٤ من النظام الداخلي. ومن جهة اخرى فان توسيع المؤتمر بالشكل الذي تم لا يتنافى
اصلا مع روح النظام الداخلي بل انه بالعكس كان ينبغي تمثيل اكبر عدد ممكن من القياديين
الحزبيين نظرا لان الموضوع يتناول في الحقيقة مصير الحزب. فبدلا من ان يطلب من المؤتمرات
القطرية ان تنتخب من بين اعضائها طلب ان يأتي اعضاء المؤتمر القطري بكامله (تنص المادة
٤٥ - فقرة ب - على: ((اعضاء ينتخبهم المؤتمر القطري وتحدد عددهم القيادة القومية مراعية
في ذلك عدد اعضاء القطر العاملين او أي اعتبار حزبي اخر على ان لا يقل هذا العدد عن خمسة
اعضاء))).

فبالنسبة للمؤتمرات القطرية فقد حدد الحد الأدنى ولم يحدد الحد الأعلى. ولا شك ان اعضاء
المؤتمرات القطرية هم من قيادي الحزب الذين يتحملون مسؤوليات اساسية في اقطارهم.
وبدلا من ان يأتي عن المنظمات الحزبية التي بلغت مستوى الفرع عدد يتناسب مع عدد
الشعب طلب من قيادة الفرع ان تأتي بكاملها الى المؤتمر، وكذلك قيادة الشعبية في الاقطار التي لم
يبلغ التنظيم فيها سوى مستوى شعبة وقيادة الفرقة في الاقطار التي لم يبلغ التنظيم فيها مستوى
مستوى فرقة. فهل ان تمثيل العدد الاكبر هو دليل على الديكتاتورية ام انه دليل على وضع مقدرات
الحزب بيد اوسع عدد من قياديينه؟ يضاف الى ذلك ان الدعوة لم تحدد اشخاصا باسمائهم واتمنا
اعتمدت الاسس الموضوعية المذكورة آنفا. كما ان الدعوة تتضمن جميع اعضاء المؤتمر القومي
السادس.

مما سبق يتبين ان التذرع باللائحية كان في الحقيقة حجة اعتقدها المستنكفون سلاحا كافيا
لتبرير تغيبهم. فاذا كان المؤتمر يعتبر شرعيا بخمسين عضوا قياديا فانه يكسب في الحقيقة اكثر
شرعية بحضور ١٥٠ عضوا قياديا. فحضور العدد الاكبر من قيادي الحزب يعطي صورة اصدق
واشملا عن الارادة الحزبية من العدد الاصغر. ولان العدد الاكبر ايضا يقلل من امكانية التكتل وينتج
لاوسع عدد من قيادتي الحزب مناقشة أزمة الحزب في هذه المرحلة حيث فشلت المؤتمرات
السابقة.

فالمتغيبون لم يثبتوا على تبرير موحد لاستنكافهم فقد اثاروا بجانب الشرعية واللائحية ما
يلي:

١- غياب الرفاق العراقيين:

يقول الرفاق المستنكفون ان ازمة الحزب ناتجة عن نكسة العراق. فالمؤتمر القومي مدعو بالتالي لمناقشة هذه النكسة وتقييم هذه التجربة ولا يجوز بالتالي مناقشة الموضوع بدون وجود الرفاق العراقيين الذين يعرفون عن وضع قطرهم اكثر من رفاقهم في الاقطار الاخرى. والنكسة التي اصابته التنظيم الحزبي في القطر العراقي وعدم وجود قيادة منتخبة، كل ذلك يحول دون تمثيل القطر العراقي في المؤتمر تمثيلا كافيا. ولذلك فسوف يكون المؤتمر القومي فاقد العناصر الاساسية التي تساعد على التقييم الموضوعي السليم.

ان هذه الآراء وجيهة وحضور الرفاق العراقيين امر مفيد جدا لاسيما وان تجربة العراق يجب ان تقيم حزبيا ليستخرج منها الحزب درسا مثمرا في نضاله البطولي الطويل.

الا ان اعادة تنظيم الحزب في العراق وتوفير الشروط الملائمة لحضور عدد كبير من القياديين العراقيين في الظروف الراهنة يتطلب وقتا طويلا ربما عدة اشهر ولا يجوز ان يترك الحزب طيلة هذه المدة بدون قيادة وبدون ضبط حزبي على الصعيد القومي. وحتى تنظيم الحزب في العراق يفترض وجود قيادة قومية تضطلع بهذه المهام. والقيادة القومية عاجزة عن القيام بمهامها، وربط عقد المؤتمر القومي باعادة تنظيم القطر العراقي يعني عمليا عدم الدعوة الى مؤتمر قومي، لان القيادة القومية المكلفة بهذه المهام (حزبيا) لا تضطلع بها.

وبالاضافة الى ذلك فان خمسة من الرفاق المستنكفين عاشوا تجربة العراق وكان بوسعهم ان يعطوا اعضاء المؤتمر صورة ولو جزئية عن اوضاع العراق لاسيما وان بينهم اربعة اعضاء من القيادة القطرية السابقة، وخامس كان امين سر فرع بغداد. يضاف الى ذلك ان عددا اخر من اعضاء المؤتمر القطري العراقي حضروا الى دمشق لحضور المؤتمر القومي السابع وكانت لهم وجهة نظر معينة في القيادة القطرية السابقة في العراق وفي اعمالها ولكن امتناع المستنكفين عن الحضور دفع المؤتمر الى عدم السماح لباقي الرفاق العراقيين (الذين ابعدوا استعدادا لحضور المؤتمر) حرصا على حضور الجميع ليكون المؤتمر على بينة بوجهات النظر المختلفة.

فالمستنكفون يدعون ان اعضاء المؤتمر القطري العراقي غير قادرين على حضور المؤتمر القومي نظرا لحراجه الظروف في العراق، فقد اخذوا المبادرة واتصلوا بالرفاق العراقيين وحرضوهم على مقاطعة المؤتمر - كما اتصلوا بمنظمات عديدة في الوطن العربي والخارج لنفس الغرض - والاتصالات المستمرة التي اجراها حمود الشوفي بالرفاق اللبنانيين وتحريضهم على

المقاطعة وحتى التسلح بظروف العراق الشاذة لمحاولة تعطيل مؤتمر قومي هو موقف لا مبرر له. فحزبنا حزب قومي ولا يجوز ان تؤدي ظروف قطرية مهما كانت صعبة وعصيبة الى تعطيل مهامه القومية. لقد سبق اثناء انعقاد المؤتمر القومي الخامس ان نوقشت الاوضاع في القطر السوري وقضية اعادة التنظيم الحزبي فيه. وقد تمت مناقشة هذه المواضيع دون حضور أي من الرفاق السوريين ما عدا الامين العام، ولم يتأخر الرفاق المستكفون الان عن حضور هذا المؤتمر (الخامس) ولم يعارضوا في مناقشة موضوع يتعلق بالقطر السوري بغياب الرفاق السوريين. وكانوا على حق في موقفهم آنذاك لان الاعتبار القومي في حزبنا يفوق دوما الاعتبار القطري. ولكي يضمن الحزب تقييما موضوعا لمواقفه وتصرفاته قرر المؤتمر القومي الخامس الدعوة لمؤتمر قومي جديد فور اعادة تنظيم الحزب في القطر السوري لكي يتسنى للرفاق السوريين المشاركة في العمل الحزبي والقومي.

وهذا بالفعل ما قرر المؤتمر القومي الاستثنائي (السابع) التمسك به. لقد قرر المؤتمر منذ جلساته الاولى عدم تقييم التجربة في العراق وتكليف القيادة القومية الجديدة بدعوة مؤتمر قومي عادي فور اعادة تنظيم الحزب في القطر العراقي وترك لها حق تقييم التجربة في العراق على ضوء التحقيقات التي ستجريها. ولو حضر الرفاق المستكفون المؤتمر القومي الاستثنائي لتمثل القطر العراقي بما لا يقل عن خمسة عشر عضوا (بعضهم ابدى استعداده).

ان التذرع بظروف قطرية لتأجيل مؤتمرات قومية ظاهرة بالغة الخطورة وتشكل في الواقع تحولا عن منطق الحزب القومي. ان اوضاع الحزب ونضاله الدائم ضد كل اشكال الرجعية والعمالة والاستغلال والاستعمار ستجعله دائما عرضة للملاحظات من قبل السلطات الحاكمة في الاقطار العربية وفي كل المؤتمرات يتغيب عدد كبير من ممثلي المنظمات الحزبية لاسباب تتعلق بظروف اقطارهم. فاذا كانت المؤتمرات القومية ستؤجل لان قطرا او اخر لم يتمثل تمثيلا كافيا في مؤتمر ما فان عمل الحزب القومي سيشل تماما. ان اعضاء المؤتمر القومي لا يمثلون اقطارهم في الحزب، بل هم بالعكس ممثلو الحزب في اقطارهم. فهم بعثيون عرب قيل ان يكونوا عراقيين او اردنيين او سوريين الخ. هذا الموقف المبني البديهي يجدر بالرفاق الحزبيين ان يقدروه دائما في مواقفهم العملية وفي تقييمهم للامور.

٢- سيطرة القطر السوري وسيطرة العسكريين:

ويتحجج البعض الآخر من الرفاق المستنكفين بقولهم ان تكوين المؤتمر بشكله الموسع يعني اغراقه بالاعضاء السوريين حيث ان عدد اعضاء المؤتمر للقطر السوري يفوق اعضاء المؤتمرات القطرية المماثلة. ومن جهة ثانية فان العسكريين يسيطرون على المؤتمر السوري اذ بالاضافة الى عددهم فهناك قسم من المدنيين يتقيدون بتعليماتهم لكونهم يمثلون السلطة. وهذا يعني بنظر المستنكفين ان المؤتمر القومي سيكون وسيلة شرعية لسيطرة العسكريين على الحزب القومي او بتعبير اخر كما قال احدهم سيؤدي هذا المؤتمر الى ((سلب الحزب من المناضلين)).

ان التحدث عن اغراق الحزب بأعضاء من قطر او من اخر كالتحدث عن تغيب مندوبي قطر معين يدل على منطق قطري مغاير لمنطق الحزب. فالمنطق الحزبي لا يتوقف عند هذه الاعتبارات القطرية التي تعداها منذ تأسيسه. وتأمين تمثيل المنظمات الحزبية تمثيلا كاملا لا يمكن ان يتوفر في يوم من الايام وستظل منظمات من الحزب تتمثل بشكل ناقص بسبب ظروفها السياسية او المالية. وكانت هذه الحال في كل مؤتمرات الحزب القومية.

ففي المؤتمر القومي لعام ١٩٥٩ كان مندوبو لبنان يشكلون اكثرية في المؤتمر وذلك لان المؤتمر عقد في بيروت ولان الحزب في سوريا كان محلولا، ولان الرفاق في بقية الاقطار لم يستطيعوا ان يحضروا باعداد كبيرة نظرا للظروف التي كان يعانيها الحزب (لم يحضر من العراق سوى مندوبين).

وفي المؤتمر القومي لعام ١٩٦٠ كان الحزبيون في لبنان يشكلون ايضا اكثرية لاسباب نفسها. ومن جهة ثانية فان التحدث عن وجود كثرة من قطر معين يدل على المغالطة بالاضافة الى تعبير عن نفس اقليمي يهدد هوية الحزب القومية. فالقول بوجود اكثرية سورية يحمل في طياته معنى خطيرا. اما القول بسيطرة العسكريين فهو قول مغالط للحقيقة ولعل الاحصائيات التالية تكشف زيف ذلك. حضر المؤتمر القومي ٢٣ من العسكريين من اصل ١٣٠ من الحاضرين، ثم ان عدد القيادة القومية الحالية ١٣ منهم ٤ من العسكريين. (وهي نفس القيادة السابقة). اما افتراض اعضاء المؤتمر القطري السوري (قطيع) يقودهم العسكريون، فهو منطق خطير يخفي خلفه سياسة تخريبية.

ان التنظيم العسكري في الحزب ليس حزبا ضمن الحزب ولا كتلة مستقلة ضمن التنظيم. ان ظروف العسكريين تفرض شكلا معيناً من التنظيم يتسم بالدقة والسرية. الا ان هذا الشكل الذي

ايها الرفاق، ان المؤتمر القومي الاستثنائي لم يأت لينقض مقررات المؤتمر القومي السادس ولم يأت ليكرس سلطة الرفاق العسكريين في الحزب. اذ ان المؤتمر لا يمكن ان يكون لفئة او لقطر بل جاء ليضع حدا لمرحلة من الانسياق الحزبي وليوجد قيادة تستطيع ان تقوم بجمع صفوف الحزب على اسس واضحة وان تهين بالتالي الظروف لعقد مؤتمر قومي عادي توضع له الدراسات والتقارير وتحدد له خطة العمل والتنفيذ. بالاضافة الى انه لا يمكن لاحد ان يتبجح باليسار في داخل حزبنا الذي هو في الاصل يساريا واشتراكيا، ويتهم غيره باليمين. فاليسار المجرد من السلوك اليومي والواقع إنما هو تبجح وافتعال.

ان الكفاءات والامكانيات المتوفرة في حزبنا لم تتوفر في اية حركة عربية اخرى واذا ما نجح الحزب في تجميع هذه الكفاءات وتعبئتها التعبئة الصحيحة يستطيع فعلا ان يصنع تاريخ العرب من جديد. ولا يستطيع اية حركة اخرى في الوقت الحاضر ان تحل محله في هذه المعركة المصيرية. ان القيادة القومية تدعو جميع الرفاق الى تقدير المسؤوليات التاريخية الملقاة على عاتق حزبنا، والى بذل كل الجهود لدعم ثورة الحزب في سوريا من اجل تطويرها وجعلها حقا ثورة الوحدة والحرية والاشتراكية.

ايها الرفاق ... اننا نقول ان نكسة الحزب وفشل الثورة والاطع التي وقعت كانت على درجة بالغة من الخطورة، وعلى الحزب ان يواجهها بشجاعة كما يواجه الجماهير بالحقائق. كما اننا نقول ان الذي يملك الحقيقة لا يمكن ان يخشى احدا وعليه ان يقولها امام البعثيين جميعا ولا مبرر لمقاطعة المؤتمر ابدا.

هذا وان حزبنا سيمضي قدما بثقة وعزم فهو حزب الجماهير العربية التاريخي واسم الاممة العربية في مجتمع اشتراكي موحد.

ايها الرفاق ... ان المرحلة التي يمر بها الحزب هي مرحلة عصبية تحتاج منا النضال العنيد في سبيل دعم الثورة القومية الاشتراكية في سوريا. وان اية محاولة للتخريب او للخروج على الحزب سيكون مصيرها حتما الفشل الذريع. ولقد واجه الحزب في نضاله الطويل عدة محاولات انقسامية الا انه قضى عليها وهي في مهدها وذلك بفضل وعي القاعدة الحزبية وتعلق الحزبيين بالاسس السليمة والموضوعية التي قام عليها الحزب.

عاشت وحدة الحزب ... والخلود لرسالتنا.

القيادة القومية

٢٢ - ٢ - ١٩٦٤